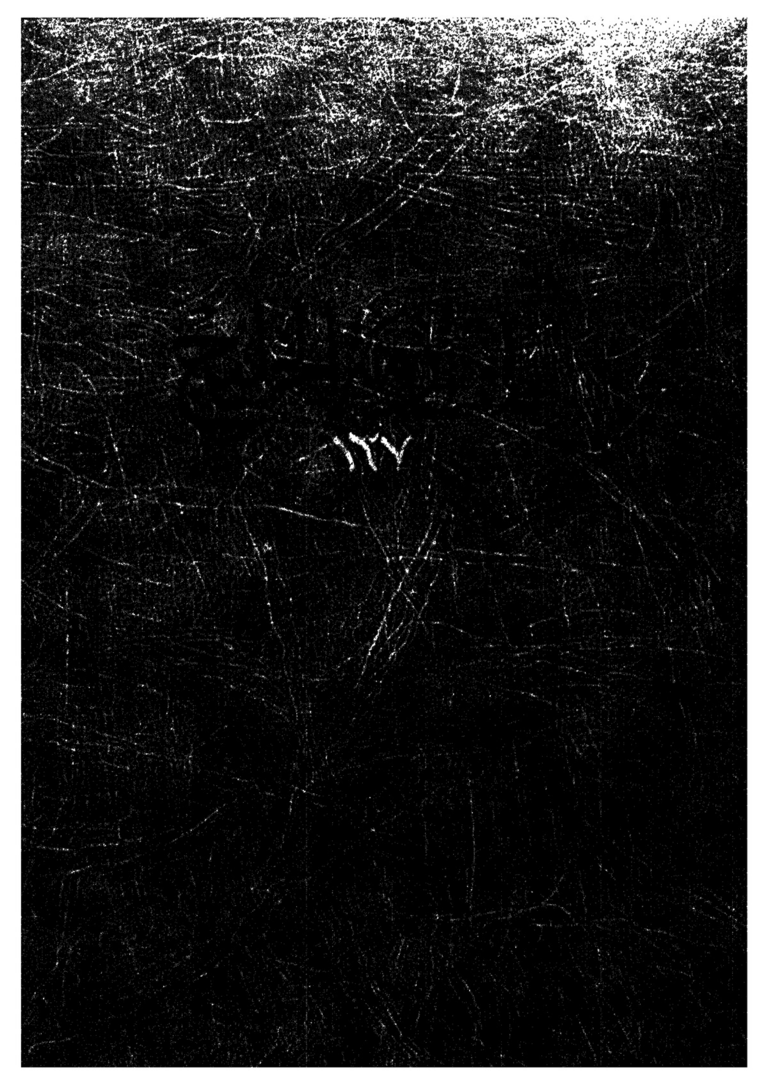


بسم الله الرحمن الرحيم

أزمة الخليج
تداعيات ونتائج

المجلد ١٣٧

آثار عامة على الاقتصاد العربي

الجزء الثاني

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

العـــــــــراق

أزمة الخليج
الآثار الاقتصادية على العالم العربى
الأردن

الآثار الاقتصادية على العالم العربي

لبنـــــــان

دول عربية أخــــرى

الاثار الاقتصادية العامة علـــى العالم العربـــى

م	العنوان	التاريخ	المصدر	الكاتب	الصفحة
٢٠٧	الذهب ملاذ الأمان	٨/٢٠	الأهرام الاقتصادى		٣٩٧
٢٠٨	فاتورة الخسائر العربية	٨/٢٠	روز اليوسف	عبد القادر شهيب	٣٩٩
٣٠٩	الآثار الاقتصادية لغزو الكويت على الانسان العربى ومستقبله	٨/٢٧	الأهرام الاقتصادى	محمد باشا	٤٠٢
٣١٠	الخسارة الجسيمة للمنطقة العربية	٨/٢٨	الأهرام	أسامة سرايا	٤٠٦
٣١١	الاساس الاقتصادى لأزمة الخليج	٨/٢٨	الأخبار	محمد العزب موسى	٤٠٩
٣١٢	دول مجلس التعاون الخليجى .. هل تغطى الدينار الكويتى فى مرحلة الأزمة	٨/٣٠	الأهرام		٤١٠
٣١٣	أزمة الخليج ستبدد أموالا تحتاج اليها التنمية	٨/٣١	الحياة	بشير الزهيرى	٤١٢
١١٤	٦٧٠ مليار دولار الأموال العربية فى الخارج	٩/٢	وطنى	وجدى كمال	٤١٤
٣١٥	احداث الخليج وأزمة الاقتصاد القومى	٩/٣	الأخبار	عبد الرحمن البيضانى	٤١٥
٣١٦	العراق والخليج ودعاوى العمل المشترك	٩/١٠	الأهرام الاقتصادى	د.محمد محمود الأمام	٤١٦
٣١٧	اقتصاديات الكارثة .. والواقع السياسى	٩/١٣	الأخبار	د.عبد الرحمن الغزالى	٣٢٣
٣١٨	المؤسسة العربية المصرفية خسرت ودائع ب ٣ر١ مليار دولار	٩/١٨	الشرق الأوسط	رشيد حسن	٤٢٥
٣١٩	نظام عربى اقتصادى جديد	٩/٢٣	وطنى	د.صليب بطرس	٤٢٨
٣٢٠	البلاد المتضـــررة	٩/٣٠	وطنى	د.صليب بطرس	٤٣٠

م	العنوان	التاريخ	المصدر	الكاتب	الصفحة
٣٢١	أزمة الخليج وفاتورة المتاعب	١٠/١٧	أكتوبر	محسن حسنين	٤٣٢
١٢٢	الاقتصاد وراء الغزو وقرار الحرب	١٠/٧	وطني	د . صليب بطرس	٤٣٧
٣٢٣	أزمة الخليج والعدالة الاجتماعية	١٠/٢١	السياسي	مدحت البسيوني	٤٣٩
٣٢٤	الآثار الاقتصادية للزلزال العراقي	١٠/٢٢	الأهرام الاقتصادي	د . علي سليمان	٤٤٠
٣٢٥	القاهرة تستضيف الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية	١٠/٢٢	الأهرام الاقتصادي	منال فايز	٤٤٤
٣٢٦	أزمة الخليج : جنوب العالم يتألم والعرب أكبر الخاسرين	٩٠/١١	الاقتصاد والأعمال		٤٤٨
٣٢٦	ماذا لو نشبت الحرب في الخليج	٩٠/١١	الاقتصاد والأعمال		٤٥١
٣٢٨	المعادلة التي تقسم العرب الى أثرياء ضعفاء وأقوياء فقراء !	١١/١٦	الأهرام	محمود مراد	٤٥٨
٣٢٩	ثروة العرب .. نمر من ورق	١١/١٩	الأهرام الاقتصادي	جمال فاضل	٤٥٩
٣٣٠	حتى الثروات الحالية معرضة للتآكل	١١/١٩	الأهرام الاقتصادي		٤٦٤
٣٣١	أزمة الخليج خسارة اقتصادية أم عربية ؟!	١١/٢٦	الأهرام الاقتصادي	منال فايز	٤٦٦
٣٣٢	فقر .. وفقر	١٢/٣	المساء	جهاد الخازن	٤٦٨

الرقم	العنوان	التاريخ	المصدر	الكاتب	الصفحة
٣٣٣	الاقتصادى يفتح ملف أزمة الخليج !	١٢/٣	الأهرام الاقتصادى		٤٦٩
٣٣٤	الاقتصادى يفتح ملف أزمة الخليج ؟	١٢/١٠	الأهرام الاقتصادى	ميرفت الحصرى	٤٧٦
٣٣٥	بداية حرب النفط ونهاية الاقتصاد العربى	١٢/١٠	الجمهورية	د ·عثمان محمد عثمان	٣٨٣
٣٣٦	هل العرب قادرون على تمويل ·· مشروع قومى لحماية المستقبل العربى ؟	١٢/٢١	الأهرام	أسامة سرايا	٣٨٥
٣٣٧	شركات الكمبيوتر العربية فى العاصفة	١٢/٢٧	الشرق الأوسط	رشيد حسن	٣٨٧
٣٣٨	الغزو يقتحم اجتماع اتحاد البورصات العربية	١٢/٣١	الأهرام الاقتصادى	منال فايز	٤٨٩
٣٣٩	خريطة اقتصادية جديدة للعالم العربى بعد انتهاء حرب الخليج	٩١/١/٣٠	النور	عماد الشيوى	٤٩٢
٣٤٠	دول اليسر ·· ودول العسر	٩١/٢/٤	الأهرام الاقتصادى		٤٩٤
٣٤١	رؤية فرنسية للمستقبل العربى	٩١/٢/١١	الأهرام الاقتصادى	حميدة موافى	٤٩٦
٣٤٢	حرب الخليج ومستقبل الاقتصاد العربى ومنظماته	٩١/٢/١١	الأهرام الاقتصادى	نعمات الزياتى	٤٩٨
٣٤٣	الحل العربى أولا	٩١/٢/١٢	الأهرام		٥٠١
٣٤٤	التكامل الاقتصادى ·· والخروج من المحنة ؟ !	٩١/٢/١٦	الأهرام	أسامة غيث	٥٠٢
٣٤٥	الرؤية الغربية لمستقبل الاقتصاد العربى	٩١/٢/١٨	الأهرام الاقتصادى		٥٠٤

٣٤٦ المنطقة العربية واقتصاديات مابعد الحرب
١٨/٢/٩١ الأهرام الاقتصادى د.عدلات عبد الوهاب ٥٠٦

٣٤٧ عاصفة الصحراء وقضايا التدمير والتعمير
٢٣/٢/٩١ الأهرام اسامة غيث ٥٠٩

٣٤٨ ١٠٠٠ مليار دولار .. خسائر المسلمين
٢٧/٢/٩١ النور ٥١١

٣٤٩ الفرصة الأخيرة
٤/٣/٩١ الأهرام الاقتصادى هدايت عبد النبى ٥١٢

٣٥٠ ماذا بعد تحرير الكويت
٧/٣/٩١ الأهرام سيد عبد المجيد ٥١٤

٣٥١ الخريطة الاقتصادية العربية
١٥/٣/٩١ الأهرام رضا هلال ٥١٨

٣٥٢ ٤٣٨ مليار دولار خسائر العرب فى حرب الخليج
٢٤/٤ الأهرام ٥٢١

٣٥٣ مستقبل التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية بعد حرب الخليج
١/٥/٩١ النور نبيل عبد البصير ٥٢٢

٣٥٤ فى الندوة الاسلامية لآثار حرب الخليج
٢١/٥/٩١ الأهرام محمد يونس ٥٢٣

٣٥٥ حرب الخليج والقوى الاقتصادية العالمية
١/٦/٩١ الجمهورية رشاد ابراهيم محجوب ٥٢٤

٣٥٦ التنمية المطردة لتوزيع الثروة سبيل النهضة
٥/٦/٩١ الأهرام ابراهيم سعد الدين ٥٢٦

٣٥٧ فى القاهرة ٢٤ دولة اسلامية تبحث آثار حرب الخليج
٢/٧/٩١ السياسى ابراهيم عبد العزيز ٥٢٩

٣٥٨ ٦ر١ مليون دولار تخسرها المؤسسة العربية للاستثمار بسبب أزمة الخليج
٣١/٧/٩١ الأهالى ٥٣١

٣٥٩ أزمة الخليج .. عام من المحن الاقتصادية القاسية !
٣/٨/٩١ اسامة غيث ٥٣٢

٢٦٠ . أزمة الخليج خلفت آثارا سيئة على صناعة النقل الجوى
٩١/٩/١٨ الوفد عبد النبى عبد الستار ٥٣٤

٢٦١ . توزيع الثروة من خلال العمران والتنمية
٩١/٩/٢٥ الأهرام ٤٣٥

العراق يرد على قرار تجميد الأرصدة

وتتوقف عن دفع ديونها الأمريكية

حرمت الولايات المتحدة العراق من التصرف فى ٣٠ مليار دولار وذلك نتيجة لقرار تجميد ارصدة وممتلكات الكويت والعراق . وتشير المصادر المطلعة ان اغلب هذه الارصدة ملك للكويت وان العراق لاتمتلك اكثر من نصف مليار دولار فى الولايات المتحدة ، بل ان العراق مدينة بحوالى ٥٠ مليار دولار للدول العربية والبنوك الغربية نتيجة لحربها مع ايران .

ومع قرار تجميد الارصدة الأمريكى فرضت امريكا حظرا كاملا على التجارة مع العراق باستثناء المواد الطبية وادوات الاغاثة ، وقد ردت العراق على القرار بأسلوب انتقامى فأعلنت توقفها عن دفع اقساط الديون للولايات المتحدة . وبصفة عامة فان القرار لصالح الولايات المتحدة اذ أن العجز التجارى نتيجة لشراء البترول العراقى فى الوقت الحالى يبلغ مليار دولار .

وتقدر استثمارات الكويت وارصدتها البترولية فى الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية واليابان بحوالى مائة مليار دولار .

وقد جاء فى تقرير اعد بمعرفة السفارة الامريكية فى الكويت ان حجم الاستثمارات التى تدار بمعرفة الاستثمار الكويتى ومقره لندن يزيد عن ٨٠ مليار دولار .

ومن اهم الاستثمارات التى يشرف عليها الجهاز رصيد يطلق عليه اسم « الصندوق الاحتياطى للأجيال القادمة » والذى يودع فيه سنويا ١٠٪ من عائد اموال البترول يتم استثمارها لصالح الجيل الجديد من ابناء الكويت فى حساب لايمكن التصرف فيه قبل عام ٢٠٠٠ .

ويقول تقرير امريكى ان عائد الاستثمارات الكويتية السنوى فى الخارج يزيد عن عائد البترول الذى يحصل مابين ٤ مليارات و ٦ مليارات .

ومن المعروف ان الكويت لاتعلن عن استثماراتها الخارجية ولكنها أعلنت ان احتياطى الذهب والعملة فى البنك المركزى قد وصل الى ثلاثة مليارات وذلك مقابل ٥ , ٥ مليار دولار فى منتصف الثمانينات وهذا يعنى أن



رسالة نيويورك

ثناء يوسف

اغلب الاستثمارات تحول للخارج .

ومن اهم الاستثمارات الكويتية فى الولايات المتحدة شركة سانتافى للبحث عن البترول والتى دفعت لكويت ثمنا لها فى عام ١٩٨١ حوالى ٥ , ٢ مليار دولار .

ويشير التقرير الأمريكى ان جزءا كبيرا من الاستثمارات الكويتية موجود فى الدول الأوربية حيث تمتلك الكويت عددا من شركات توزيع البترول ، وتقول احصائيات وزارة الصناعة الامريكية أن الكويت تسيطر على ٥ , ١٠٪ من سوق البترول الاستهلاكى اى القطاعى فى ايطاليا .

كما ان نصيبها فى هولندا يبلغ ٥ , ٤٪ ويصل الى ٥ , ٢٪ فى بريطانيا وفى السويد حوالى ١٠٪ .

ويبلغ نصيب الكويت من اسهم شركة البترول البريطانية حوالى ٥ , ٢ ، كما تمتلك الكويت ٥ , ١٠٪ من أسهم بنك ميدلان وهو من اكبر البنوك البريطانية .

وتشير احصائيات وزارة التجارة الأمريكية ان ٥٠٪ من الاستثمارات الكويتية موجودة بالولايات المتحدة و ٢٠٪ منها فى بريطانيا واما الباقى فموزع فى دول اوروبا الغربية واليابان .

وقد رفضت السلطات الأمريكية تحديد حجم الارصدة الكويتية الموجودة فى الولايات المتحدة وان كان من المعروف ان الكويت تمتلك الى جانب هذه الأرصدة الضخمة كمية كبيرة من السندات الحكومية الأمريكية .



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠

الاقتصاد العراقي المحاصر دوليا

يواجه الاستحقاقات المريرة

بغداد أمام الجدار... والحرب الاقتصادية الشاملة

غلق خط كركوك - أضنة بسبب انهيار المبيعات

● مسؤول امريكي : الحظر يمكن ان يستمر «الى اجل غير مسمى»

● دول في «اوبك» تدعو الى التريث في زيادة الانتاج ودفع السوق الى امتصاص المخزون الكبير اولا. والخبراء يشككون في امكان تعويض النقص المتوقع بعد الحظر الشامل على النفط العراقي والكويتي.

عواصم العالم، «الشرق الاوسط» والوكالات:

يعيش العراق احدى احلك الفترات في تاريخه فيما يراقب مسؤولوه وسفرائه في الخارج في حال من الذهول ذلك السيل الهائل من العقوبات والادانات الذي يتدفق من كافة انحاء العالم بعد الاجتياح العسكري للكويت وعدم ظهور اية بوادر جدية باستعداد بغداد للانسحاب واعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل الغزو.

وفي وقت بدا العراق يستعد جديا لاحتمالات تصاعد المواجهة مع المجتمع الدولي الى حافة الحرب بدأت العقوبات الاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل في ترك اثارها الخطيرة على الاقتصاد العراقي كما تبين من لجوء بغداد مساء امس الى اقفال احد خطي الانابيب اللذين يمران في الاراضي التركية الى مصفاة «يومورتاليك» النفطية قرب اضنة على البحر الابيض المتوسط (وتبلغ طاقة هذا الخط خمسة الاف متر مكعب في الساعة). وفي الوقت نفسه اجراء خفض في طاقة الانبوب الثاني بنسبة ٧٠ في المئة.

ويذكر ان طاقة الانبوبين تبلغ ١.٦ مليون برميل في اليوم اي ٧٥ مليون طن من النفط العراقي في السنة. وكان هذان الانبوبان اللذان مر عبرهما خلال السنوات الاخيرة نصف الصادرات النفطية العراقية قد اقيما عام ١٩٧٧ و١٩٨٤ وعملا من دون توقف خلال حرب الخليج بين العراق وايران.

ولم تذكر وكالة الانباء التركية شبه الرسمية التي نقلت الخبر العاجل الاسباب الكامنة وراء الخطوة العراقية، الا ان مصادر نفطية في السوق تكهنت بان العراق الذي لم يعد قادرا على بيع نفطه لم يعد في حاجة الى ضخ النفط بطاقة كبيرة عبر الانبوبين.

وكان متحدث باسم وزارة الخارجية التركية قد نفى امس ان تكون بلاده قد اكدت للعراق انها ستظل على الحياد ولن تغلق خطي انابيب النفط العراقي المارين عبر اراضيها.

وقال المتحدث فرحات عثمان لوكالة «رويتر» اننا «لم نعط اي تاكيدات للعراق» وان تركيا ستلتزم بـ «اي خطوات تتخذها الامم المتحدة والدول العربية والغربية والمجتمع الدولي».

وكان المتحدث يعلق على بيان للسفير العراقي في ايطاليا قال فيه ان تركيا اكدت للعراق انها ستظل على الحياد.

سويسرا المحايدة تقاطع ايضا

وفي تطور ذي دلالة قررت سويسرا المحايدة امس ولاول مرة توقيع عقوبات على بلد اجنبي عندما قال وزير خارجيتها كلاوس جاكوبي امس ان بلاده تبحث «في خطوة لا سابق لها في تاريخها» الانضمام الى العقوبات الاقتصادية الدولية ضد



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ أغسطس ١٩٩٠

العراق.

وقال جاكوبي انه في حالة موافقة الامم المتحدة على فرض عقوبات على العراق بسبب غزوه للكويت فان سويسرا ربما تنضم الى هذه العقوبات لتصبح المرة الاولى في تاريخها حيث تلجأ الى الضغط الاقتصادي في سياستها الخارجية.

وقال جاكوبي للصحفيين «ان الغزو العراقي وانتهاكه للحقوق الاساسية عمل بشع جدا لدرجة اننا سوف نبحث بدقة كيف نستطيع ان نمد يد المساعدة الى التحركات الجارية في المجتمع الدولي».

وقال جاكوبي «ان العراق مذنب في هذا الانتهاك الصريح لدرجة اننا لانستطيع ببساطة ان نقف صامتين».

عقوبات استرالية

وانضمت استراليا امس الى الحملة الدولية الرامية الى فرض عقوبات اقتصادية على العراق وقالت ان بغداد تصرفت «بطريقة فظة لايمكن الدفاع عنها بغزوها للكويت».

وتشمل العقوبات الاسترالية حظرا على استيراد النفط من العراق او الكويت وتمنع بيع اجزاء المحركات الى القوات الجوية العراقية.

وقال متحدث باسم الحكومة ان استراليا سوف تتأكد من ان الاصول الكويتية في استراليا «ستكون تحت تصرف الحكومة الشرعية الكويتية فقط».

واشترت استراليا ما قيمته ٧٩ مليون دولار من مشتقات النفط الكويتي في العام الماضي بينما لم تستورد اي نفط من العراق في نفس العام المذكور.

وتقدر الحكومة الاسترالية الاستثمارات الكويتية في الشركات الاسترالية بما يعادل ١.٣٥ مليار دولار من الاصول الا ان الاصول العراقية لا تستحق الذكر.

فرنسا تصعّد العقوبات

وفي باريس قررت الحكومة الفرنسية منع نقل النفط العراقي بواسطة سفن فرنسية في اطار الحظر الذي قررته المجموعة الاوروبية.

واضاف المصدر نفسه ان الناقلات التي كانت موجودة في البحر عند اتخاذ قرار الحظر لن يكون في امكانها تفريغ حمولتها في فرنسا «وستتوجه الى مرافيء اخرى».

وكانت فرنسا قد قررت مساء الاحد وقف وارداتها فورا من النفط والمواد النفطية من العراق والكويت في اعقاب الاعلان الصادر في روما عن الدول الاوروبية الاثنتي عشرة. وقد تم ابلاغ هذا الاجراء الى الشركات النفطية.

وقالت مصادر مطلعة في باريس ان حمولة من النفط العراقي لشركة «شل» ينتظر وصولها الى مرفأ الهافر في منتصف (اغسطس) اب المقبل ستوجه في ما يبدو الى بلد لم يتخذ بعد اجراء بحظر النفط العراقي.

عقوبات من هولندا

في لاهاي اعلنت الحكومة الهولندية امس انها ستفرض حظرا على شحنات النفط من العراق والكويت وستجمد اصول الدولتين فيها.

وقال روبرت فان لانشوت المتحدث باسم وزارة الخارجية «سوف نمضي في تنفيذ قرار المجموعة الاوروبية».

لكن وزارة الشؤون الاقتصادية الهولندية قالت ان الحظر المفروض على النفط العراقي والكويتي سيوقف جميع الشحنات من هذين البلدين ماعدا «الحمولات المبحرة» التي تم شحنها ودفعت اثمانها قبل فرض الحظر. ويصل الى ميناء روتردام الهولندي اكبر موانيء العالم حوالى ٨٥ مليون طن من النفط الخام سنويا.

وكانت معظم الوكالات ومصادر الانباء متفقة امس على ان الرئيس الامريكي جورج بوش يسعى جاهدا الى فرض حصار نفطي شامل على العراق وهذا على الرغم مما قد يكتنف هذه الاستراتيجية من صعوبات ومخاطر.

توقعات كيسنجر

لكن وزير الخارجية الامريكي الاسبق هنري كيسنجر قال انه اذا جرى التقيد بالحظر بدقة فان العراق سيضطر الى الانسحاب من الكويت.

في هذه الاثناء استمر الخبراء (والاسواق) في محاولة التكهن بالنتائج المباشرة والبعيدة الامد على اسعار النفط لاي حصار نفطي فعال يحرم العراق من بيع نفطه او النفط الكويتي. وهو حصار سيرفع من الاسواق دفعة واحدة اكثر من ٤.٦ مليون برميل يوميا تمثل مجموع حصتي الدولتين.

ويتفق الخبراء الآن على ان من الصعب تعويض كامل الكمية التي سيجري حجبها عن الاسواق كنتيجة للحصار الدولي الذي يتوقع فرضه في الايام القليلة المقبلة على العراق.

من سيعوض النقص؟

ويلاحظ انه بينما ابدت بعض دول «اوبك»، مثل فنزويلا، عزمها على دفع الانتاج الى حده الاقصى فان دولا اخرى مثل الامارات وايران دعت امس الى التريث وعدم زيادة الانتاج.

وقال وزير النفط الايراني غلام رضا اغازاده امس ان التريث في زيادة الضخ سيسمح لـ «اوبك» بالتخلص من المخزون الهائل الموجود في السوق ويجبر الدول الصناعية على السحب من هذا المخزون لتعويض النقص في العرض العالمي.

ويعتقد هنري شولر خبير شؤون الطاقة بمركز الدراسات الدولية والاستراتيجية انه حتى ولو قامت الدول ذات الطاقة الانتاجية الفائضة بزيادة الضخ فان ذلك قد لا يكون كافيا. وينسجم هذا الراي مع تقدير وزير النفط الايراني امس ان الحصار النفطي على العراق قد يرفع من السوق نحو ٣ ملايين برميل يوميا حتى ولو زادت الدول «القادرة» في «اوبك» انتاجها. واوضح شولر ان تقديرات الفائض هي ايضا موضع شك.

وطرح بعض الخبراء لذلك السؤال عن الفترة الزمنية التي يمكن للولايات المتحدة وحلفائها ان تحافظ خلالها على الحصار النفطي للعراق دون المجازفة برفع الاسعار الى ارقام لم يشهدها السوق في تاريخه.

وهذا السؤال اجاب عليه امس مسؤول في حكومة الرئيس بوش طلب عدم نشر اسمه بالقول «ان الحظر يمكن ان يستمر الى اجل غير مسمى». وايدت نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» (ميس) النفطية المتخصصة في عددها الصادر امس في نيقوسيا صعوبة ايجاد بدائل للنفط العراقي والكويتي.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ أغسطس ١٩٩٠

المخزون الغذائى يكفى العراق

٣ شهور

كتبت شهيرة الرافعى

يمكن ان يكون للمقاطعة التجارية للعراق اثر بالغ الخطورة خاصة فى مجال المواد الغذائية فوفق تقارير منظمة الاغذية والزراعة العالمية (الفاو) فان العراق يستورد مايقرب من اربعة اخماس احتياجاته من الغذاء .

فالعراق يستورد سنويا حوالى ٣ ملايين طن حبوب من عدة دول على رأسها الولايات المتحدة وكندا واستراليا . كما ذكرت جريدة فرانكفورت الجمانية الالمانية انه وفقا لما اعلنته وزارة الزراعة الأمريكية فان مخزون الحبوب فى العراق يكفى لثلاثة اشهر فقط.. اما بالنسبة للمواد الغذائية الاخرى فقد ذكر اتحاد الشرق الادنى والاوسط فى مدينة هامبورج أنه ليست افضل حالاً وان المقاطعة اذا استمرت حتى الخريف فانها ستشكل تهديدا حقيقيا للعراقيين .

ووفق الجريدة الالمانية فإن العراق يحصل الان على احتياجاته من الاردن وبالذات عن طريق ميناء العقبة الا انه من المعروف ان الاردن نفسه يعانى من مشكلة سد احتياجاته ، لذلك تتوقع بعض المصادر ان يفتح الاردن الطريق امام العراق للحصول على وارداتها اذا وجد مصدرين .

ومن ناحية اخرى هناك تركيا التى وان كانت قد وافقت على العقوبات الاقتصادية التى فرضت على العراق الا انها تشترك معه فى حدود طويلة يصعب معها عملية المراقبة وذلك قد يفتح الباب امام العمليات التجارية ، غير المشروعة ، عن طريق هذه الحدود خاصة انها تكون بمثابة اغراء كبير لسائقى سيارات النقل فى تركيا الذين تاثر نشاطهم بدرجة كبيرة منذ الحرب العراقية الايرانية .



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٠

كشف حساب أولي بخسائر المصارف الدولية من جراء الأزمة

العراق مدين بنحو ٥٧٥ مليون دولار للمصارف الامريكية لكن معظم الديون مغطى بضمانات أو بودائع عراقية مجمدة

- ديون دعم الصادرات الفرنسية الى العراق تتجاوز الـ ٤ مليارات دولار وديون التصدير المستحقة لليابان تقارب الـ ٤ مليار دولار.
- اكبر الخاسرين هي المصارف العربية التي اقرضت بقوة الى المؤسسات الكويتية والحكومة العراقية قبل انفجار الازمة.

نيويورك : «الشرق الاوسط»
من مايكل كوينت

قالت مصادر المصارف الامريكية ان اجراءات تجميد الارصدة العراقية والكويتية في الولايات المتحدة لن تكبدها خسائر تذكر، كما ان التجميد الجديد سبب للمصارف مشاكل اقل بكثير من تلك التي سببها التجميد الامريكي لنحو ٩ مليارات من الارصدة الايرانية.

الا ان هذه المصارف قالت ان مشكلتها الكبرى كانت التمييز بين ما هو ارصدة «حكومية» خاضعة للتجميد حسب القرار الامريكي وبين ما هو ارصدة خاصة. واضافت هذه المصادر قائلة ان المعلومات المطلوبة حول كل من الحسابات لم تكن متوفرة في مكان واحد، كما ان التداخل القائم احيانا بين ارصدة بعض افراد الاسرة الحاكمة في الكويت وبين الارصدة الحكومية عقدت هذه المهمة احيانا.

وتنتظر المصارف الامريكية ان يقوم مكتب مراقبة الموجودات الاجنبية في وزارة الخزانة الامريكية يوم ١٨ اغسطس (آب) المقبل بنشر مزيد من التفاصيل حول المقاييس التي ستعتمد للتمييز بين الودائع الكويتية الحكومية والخاصة. وفي انتظار ذلك يتعين على هذه المصارف الحصول على اذن خاص من السلطات الامريكية في كل عملية تجريها بشأن الارصدة الكويتية.

واشتكت المصارف الامريكية من التعقيدات الادارية التي قيدت حركتها بشأن الارصدة وقالت مصادر في ادارات هذه المصارف ان العديد من



المصدر: الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ أغسطس ١٩٩٠

العملاء الكويتيين «ابدوا استياءهم» من المعوقات الشديدة التي فرضها البطء في توضيح الاجراءات على اعمالهم.

وتفادت فروع المصارف الامريكية في اوروبا والخارج مشكلة اتخاذ موقف من سريان التجميد الامريكي عليها (وهي مشكلة واجهتها اثناء تجميد الارصدة الايرانية)، وذلك نظرا لان مختلف الدول الاوروبية شاركت في اجراءات التجميد.

في غضون ذلك استمرت الحكومات الاوروبية في تخفيف القيود على تحريك الارصدة الكويتية «المجمدة» احترازيا. فقد اعلنت السلطات السويسرية يوم الجمعة الماضي انها سمحت للمصارف العاملة في سويسرا بتحويل ارصدة من حسابات الحكومة الكويتية لكن شرط ان لا يكون الطرف المستفيد من التحويل افرادا او الى حسابات عراقية.

ولا تتوجب للمصارف الامريكية ديون كبيرة على العراق لان هذه المصارف توقفت عن اقراض العراق بسبب ضعف قدرته الاقتراضية. وعلى سبيل المثال فان بنك الرافدين، وهو اكبر مصارف العراق لم يكن يعتبر اهلا للاقتراض كما ان المصارف الامريكية كانت تصر على ان يقوم العراق بايداع اموال قبل حصوله على قروض او تسهيلات لديها.

وتظهر احصائية لمجلس الاحتياط الفدرالي ان مجموع قروض المصارف الامريكية للعراق تقارب ٥٧٥ مليون دولار. الا ان الاحصائية نفسها تبين ان نحو ٤٦٣ مليون دولار من هذه القروض مغطى تماما بضمانات من هيئات غير عراقية وخصوصا مؤسسات دعم الصادرات في اوروبا.

اما الخسائر التي قد تتكبدها المصارف الامريكية من جراء القروض غير المغطاة بضمانات والبالغة نحو ١٢٢ مليون دولار فيمكن تعويض قسم كبير منها عن طريق الودائع العراقية المجمدة لدى المصارف الامريكية.

صمت المصارف

وتجنبت المصارف الكبرى في نيويورك تقديم اية معلومات عن الخسائر التي قد تتكبدها في معاملاتها مع العراق. الا ان معظمها شدد على ان المخاطر العراقية «صغيرة».

وقال ناطق باسم «سيتي بنك»، وهو احد اكثر المصارف نشاطا في منطقة الخليج «ان احتمالات الخسارة بالنسبة لنا تقارب الصفر»، بينما شدد مسؤولون في كل من مصارف «تشايز منهاتن» و«مانيوفاكتشررز هانوفر» و«ج. ب. مورجان» و«بنك نيويورك» ان انكشافهم على العراق «محدود جدا».

وقال شريف غالب مدير دائرة الشرق الاوسط وافريقيا في «معهد دراسات المال الدولية» في واشنطن ان المصارف الدولية في مناطق اخرى من العالم ستكون اكثر عرضة للخسارة من المصارف الامريكية. وقدر غالب الديون العراقية المتأخرة السداد بنحو ٤ مليارات دولار معظمها عبارة عن قروض من مؤسسات دعم الصادرات في كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا.

ويقدر غالب بنحو ٢٥ مليار دولار حجم الديون المترتبة على العراق للتجار وللمصارف التجارية والدول العربية، وهذا ما عدا الاموال المستحقة لكل من السعودية والكويت. ويضاف الى ذلك نحو ١٠ ملايين دولار مترتبة على العراق لدول اوروبا الشرقية بما في ذلك ٦ ملايين دولار للاتحاد السوفياتي.

واكد غالب ان الديون المذكورة لم تدفع عليها اية فوائد كما انها اعتبرت منذ البداية قروضا لن يطلب من العراق ردها.

وتشير احصاءات متوفرة لدى بنك التسويات الدولية BIS في بازل ان مطلوبات العراق من المصارف التجارية في ١١ دولة غربية تقارب الـ ٢.٩ مليار دولار بينما تبلغ التزاماته نحو هذه المصارف نحو ٨.٣ مليون دولار.

في المقابل تبين الاحصاءات نفسها ان ودائع الكويت، افرادا ومؤسسات، في البنوك التجارية في الدول الغربية الـ ١١ المذكورة تقدر بنحو ١٦.٣ مليار دولار بينما لا تتجاوز ديون هؤلاء الـ ٧.٥ مليار دولار.

كما يقدر خبراء في لندن ان الديون المترتبة على العراق لمؤسسات دعم الصادرات في كل من فرنسا واليابان تصل الى نحو ٤ مليارات و٤.٥ مليار دولار على التوالي.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

مليار دولار خسائر العراق من البترول خلال أسبوعين

دبى - ر - اكد تجار البترول فى الخليج ان العراق خسر نحو مليار دولار خلال اسبوعين بسبب عدم قدرته على بيع البترول نتيجة للحظر المفروض ضده . وقالوا ان بغداد لا تزال تتصل بزبائنها لكى يشحنوا البترول إلا ان احداً منهم لم يستجب .

واضاف التجار ان اسواق العالم تفقد الآن اكثر من ٤ ملايين برميل يومياً منذ الغزو العراقى للكويت ، واوضحوا انه منذ فرض الحظر لم يستطع العراق بيع برميل بترول واحد . وانه نتيجة لذلك يخسر ٧٠ مليون دولار يومياً ، من عائدات البترول .

واعرب التجار عن اعتقادهم بان العراق لابد انه يعيش ظروفا صعبة . خاصة انه يعتمد على البترول فى ٩٥٪ من دخله من العملة الصعبة .

وكانت السعودية قد اعربت عن استعدادها لزيادة صادراتها من البترول بمعدل مليونى برميل يومياً إلا انها لم تفعل ذلك حتى الآن .

الحصــــار الاقتصــــادى

.. هـل يجبـر العـــراق عـلى التـــراجع ؟

بعد تصاعد الموقف فى ازمة الخليج وتحول قرار الحظر الذى فرضته الامم المتحدة على العراق الى نوع من الحصار الاقتصادى .. يطرح التساؤل حول مدى قدرة الاقتصاد العراقى على تحمل هذا الحصار وهل يؤدى العامل الاقتصادى الذى إستطاعت الدول الكبرى استغلاله الى ردود فعل تجبر العراق على التراجع ، خاصة بعد إصرار الولايات المتحدة ـ بالتحديد ـ على ان تحول القرار الذى اصدرته الامم المتحدة الى حصار مسلح لناقلات النفط العراقية « القادسية » .

يقول الدكتور محمد محمود الامام خبير صندوق النقد العربى ووزير التخطيط الاسبق : « فى الواقع ان عملية تحمل الحصار تتوقف على نوع الحصار المفروض ، فإذا إمتد هذا الحصار الى الغذاء فإنه يستطيع ان يسبب مشكلة حقيقية لمتخذى القرار . حيث ان هذا النوع من الحصار يعنى ان يعانى الشعب من الجوع . فلو تناولنا الانتاج المحلى للعراق من الغذاء نجد أنه اولا لابد ان يعتمد على قوة مدنية ، « يد عاملة/ مياه/ أمطار » وغياب القوى المدنية وتعبئتها على الحدود من شأنه التاثير على الانتاج . يضاف الى هذا تناقص العمالة الاجنبية فى الفترة الاخيرة نتيجة ظروف الأزمة .

وتجىء اهمية العامل الغذائى ايضا فى ضرورة توفير الغذاء اللازم للجيش ويخشى ايضا ان تستخدم تركيا موارد المياه كنوع من ممارسة الضغط على العراق بأن تملأ خزانات المياه وتحجب المياه عن العراق .

اما إذا تركنا جانب الانتاج الزراعى إلى الانتاج المدنى فنستطيع أن نقول أن هذا الجانب يمكن ان يتحمله الاقتصاد العراقى لعام او اثنين . لذلك فإن مكمن الخطورة او العامل المحدد لقدرته على التحمل هو فى توفير الغذاء اللازم للشعب ولقواته المسلحة .

الجانب الاخر من الحصار الاقتصادى هو الحصار الذى تواجهه الصادرات العراقية .

ويمثل البترول ٩٨٪ من صادراتها وإن كانت الدول البترولية غالبا ما تلجأ فى مثل هذه الحالة إلى الاقتراض بضمان البترول..

إلا ان هذا عادة ما يتم بشروط الدول المستوردة .

وعلى الرغم من اهمية العامل الاقتصادى كما يقول الدكتور الامام إلا ان تداعيات الاحداث . تكوين العراق جبهة بترولية مع إيران بعد تنفيذ إتفاقية الجزائر وتنازل العراق لايران عن منطقة شط العرب لا تجعل الحصار الاقتصادى هو الأداة الأولى وتدفع الحل العسكرى . فالخطورة الحقيقية فى هذه الخطوة التى إتخذتها العراق وباع فيها كل مكاسبه بعد حرب إستمرت ثمانى سنوات هى توحيد صفوفه البترولية مع إيران وإنشاء حلف غير مقدس .

ويطرح الدكتور الامام تصوره من أن هذه المواجهة التى حدثت منذ ايام بدخول القوات الأمريكية السعودية فى أعقاب الغزو العراقى للكويت كانت حتما واقعة ولكن كان مقدرا لها أن تحدث عام ٩٤ أو ٩٥ بعد تناقص إحتياطى الدول الكبرى من البترول وسيطرة العرب على البترول □

عزة غلى



يصمد اقتصاد العراق أمام الحصار الغربي

يمر العراق حاليا بأزمة حادة نتيجة الحصار الاقتصادى الذى تفرضه أمريكا وبريطانيا بالقوة حيث تعترض السفن الحربية الموالية لهما طريق السفن المحملة بسلع غذائية للعراق .

ولان العراق يستورد حوالى ٨٠ ٪ من احتياجاته الغذائية فإن قدرة الاقتصاد العراقى على الصمود أطول فترة ممكنه أمام هذا الحصار مرتبط بالاستعدادات التى قامت بها الحكومة العراقية قبل عملية غزو الكويت وكذلك مدى قبول الشعب العراقى لسياسات التقشف .

يقول الدكتور محمد سمير مصطفى الخبير بمعهد التخطيط القومي : إن العراق دولة تعانى من العجز فى السلع الغذائية الاساسية مثل الزيوت والسكر والحبوب وعادة المخزون الاستراتيجي من الغذاء لاى دولة يكفى لمدة ثلاثة أشهر على الاقل وحيث ان الرئيس صدام حسين كان يخطط لاقتصاد حرب فمن المفترض انه كان يفكر فى مضاعفة المخزون من الغذاء على اقل تقدير يكفى لمدة ستة أشهر على الاقل، أى انه ضاعفه مرة واحدة .. والامر الثانى أن هناك إجراءات تقشفية وترشيد للاستهلاك دعا اليها الرئيس العراقي وبالتالى يمكن أن يرتفع هذا المخزون إلى مستوى يكفى لمدة ٧ شهور ونصف على اقل تقدير .. وهناك بعض الادلة على ان الرئيس صدام حسين لديه كميات كافية من الغذاء فقد اكدت وكالات الانباء وتقارير السفارات الاجنبية فى الكويت ان الغذاء متوفر وان كل فرد له الحق فى شراء سلع بما يعادل ٥٠ دولارا يوميا ولم يحدث نقص إلا فى المياة ولو كان العراق ليس لديه كميات كافية من الغذاء لكان الجنود العراقيون نزحوا المخزون الغذائى من الكويت الى بغداد وهذا الذى لم يحدث .

كما أن الرئيس صدام – ومازال الكلام للدكتور سمير مصطفى كان يحارب لمدة ٨ سنوات لذا فإن الاقتصاد العراقي قد تكيف مع الحروب الطويلة والاقتصادات التى تكيفت مع الحروب الطويلة لديها آليات إمداد وتمويل مستقرة لمواجهة ظروف شح الغذاء الطارىء والنقطة الثالثة هى أنه ليس من السهل التكهن بحجم الغذاء المتاح بالعراق .

تحقيق :

عامر عبد المنعم

ويختتم د . سيد مصطفى كلامه : الزراعة العراقية متدهورة وتعاني من الملوحة وارتفاع منسوب مياه الصرف والاستثمارات فى الزراعة لاتوحى بانها قادرة على عمل معجزة الا فيما يتصل بالمحاصيل السريعة مثل الخضر والفاكهة.

الاقتصاد العراقى اقتصاد : حرب

حصلت « الشعب » على دراسة حول الاقتصاد العراقى اعدها المعهد القومي للتخطيط ببغداد نوقشت فى ندوة اشرفت عليها الدكتورة اجلال راتب الجيد بمعهد التخطيط القومي ، جاء فيها « لقد مرت مهمة عسكرة الاقتصاد العراقى بثلاث مراحل منذ عام ١٩٨٠ ـ ففى السنوات ٨٠ ـ ١٩٨٢ استمرت مشروعات التنمية فى تصاعدها ، ولم يبدأ تطبيق اجراءات اقتصاد الحرب بشكل واسع الا فى المرحلة الثانية التى بدأت عام ١٩٨٣ وقد اعطت المرحلة الاولى رخاء للاقتصاد العراقى استطاع بواسطته ان يجتاز أزمة عام ٨٣ ، ١٩٨٤ التى انخفضت فيها ايرادات النفط واتخذت فى هذه المرحلة اجراءات واسعة بخفض الانفاق الحكومى بجانبيه الاستهلاكي والاستثمارى كما اتخذت اجراءات متعددة لخفض الانفاق الاستهلاكى العائلى

وذكرت الدراسة انه فى المرحلة الثالثة بدأت مظاهر اقتصاد الحرب فى النضوج والتى تمثلت فى الآتى :

- التاكيد على رفع كفاءة الاداء واستغلال الموارد المتاحة افضل استغلال

● الاهتمام بالتصنيع العسكرى وانتاج بعض مستلزمات القوات المسلحة من عتاد ومهمات واسلحة محليا

● المضي فى خفض الانفاق الحكومى عن طريق الغاء بعض الاجهزة او دمج البعض الاخر واخراج النشاط الحكومي من بعض الانشطة او القنوات

● اعطاء مساحة اوسع للقطاع الخاص للمشاركة فى عملية الانتاج وتحمل جزء متعاظم من مهام البناء الاقتصادى وتشجيع النشاط الانتاجى

وذكرت الدراسة ان اقتصاد الحرب جعل العراق يهتم بتطوير كمية الانتاج والتوسع فى انتاج سلع معينة تستطيع ان تسد الطلب وتكون قابلة للتخزين بالاضافة الى التركيز على انتاج السلع التى تخدم المجهود الحربى سواء بشكل مباشر (سلع عسكرية) او غير مباشر (سلع مدنية) التى تستخدمها القوات المسلحة

واشارت الدراسة الى ان ظروف الحرب أدت الى تجميد خطط التنمية والتى كان أخرها خطة التنمية القومية ٨١ ـ ١٩٨٥ ويجرى العمل فى الفترة الاخيرة بالمناهج الاستثمارية السنوية .

وأكدت الدراسة على ان الحكومة العراقية بعد انتهاء الحرب مع ايران وضعت مجموعة من الاهداف ووضعت البرامج لتطبيقها ومنها : التحكم فى توزيع السلع الاستهلاكية وزيادة توفير التسهيلات المحلية للقطاع الزراعي واعادة النظر فى التركيب المحصولى للزراعة بما يتلاءم وحاجة المجتمع بالاضافة الى الاكتفاء باستيراد السلع الاستهلاكية الضرورية واستيراد السلع الاستثمارية

والملاحظ ان ظروف الاقتصاد العراقي اثناء الحرب مع ايران تختلف عن الظروف الحالية، ففى الحرب مع ايران كانت هناك مصادر للتمويل سواء من تصدير البترول او من المعونات من الدول العربية أما الآن فان الوضع مختلف .



نظام صدام يختنق بسبب الحظر الاقتصادى
اختفاء الأدوية ونقص حاد فى المواد الغذائية

نيقوسيا ـ اب ـ بدات السلطات العراقية امس تنفيذ « نظام البطاقات » التموينية لتوزيع الأطعمة ووزعت على السكان دفاتر بطوابع (كوبونات) لشراء هذه الاطعمة وفقاً لحصص وكميات محددة لا يمكن تجاوزها ، وذلك بسبب النقص الحاد فى الطعام الذى تواجهه البلاد نتيجة للحظر الاقتصادى المفروض ضدها .

وذكرت مصادر مطلعة فى بغداد ان الحكومة العراقية اقامت عدداً من منافذ التوزيع للسلع الغذائية . بعد أن خلت المحلات والمتاجر تماماً من الدقيق والارز واللبن المجفف والحبوب بينما اختفت اللحوم تماماً من الاسواق ، واصبح مشهد الطوابير الطويلة امام المخابز امراً عادياً ومالوفاً .

وقد وصفت المصادر ، وعدد من الاجانب الفارين ، إلى الخارج الوضع فى العراق بقولهم أن بغداد تبدو وكأنها تختنق بسبب النقص الحاد فى السلع الغذائية ومستلزمات المعيشة الذى يعانى منه السكان والذى يتزايد الشعور به يومياً بعد يوما .

وذكرت مصادر فى العراق ان الصيدليات لم يعد بها اى ادوية وان مسئولى المستشفيات يشكون من عدم وجود المضادات الحيوية أو مواد التخدير .

وتقدر مصادر رسمية امريكية حجم المخزون العراقى من الغذاء بأنه يكفى لمدة شهرين الى اربعة اشهر اذا احكمت الحكومة العراقية قبضتها بقوة على توزيع هذه السلع .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٠

ارتفاع أسعار جميع المواد الغذائية بالعراق

نقص حاد فى الأرز والسكر بعد الحصار

أرصدة القمح محدودة ولا تكفى لاكثر من شهرين ..!

بدأت نتائج الحصار الاقتصادى تظهر فى العراق .. ارتفعت اسعار جميع المواد الغذائية . . وانخفضت الارصدة من الارز والسكر والقمح والمنتجات الغذائية الجافه ..

عبدالله نصار

وستواجه العراق نقصا حادا فى بعض السلع الضرورية بعد استمرار الحصار الاقتصادى حيث كانت تستورد بما قيمته ٢,٩ مليار دولار منتجات غذائية سنويا ..

ويمثل استيراد القمح للعراق ٨٨٪ من اجمالى احتياجات الاستهلاك حيث كانت تستورد سنويا ٣,٥ مليون طن تبلغ قيمتها ٦٢٤ مليون دولار من استراليا والولايات المتحدة الامريكية

وكانت العراق قد لجات التى تكوين ارصدة من القمح ولكنها لاتكفى لاكثر من شهرين وعقب الغزو العراقى للكويت وبعد تجميد الارصده العراقية والكويتية فى الخارج اوقف العراق سداد ٢ مليار دولار أمريكى للحكومة الامريكية مقابل شحنات تم التعاقد عليها من المحاصيل الزراعية ..

ويبلغ حجم استيراد الاذرة ٧٥٠ الف طن وهى تمثل ٨٨٪ من حجم الاحتياجات وقيمتها ١٠٠ مليون دولار وكان يتم استيرادها من الولايات المتحدة الامريكية والارجنتين .

وتستورد العراق ٩٨٪ من احتياجاتها من السكر من البرازيل ودول السوق الاوروبية المشتركة وتبلغ ٦٦٥ ألف طن قيمتها ٣٣٢ مليون دولار .. كما تستورد ٨٠٪ من احتياجاتها من الارز وتبلغ الكمية ٥٧٠ الف طن وقيمتها ٢١٠ ملايين دولار وكان يتم استيرادها من تايلاند والولايات المتحدة الامريكية وتستورد العراق ١٠٠٪ من احتياجاتها من حبوب فول الصويا من الولايات المتحدة الامريكية و٥٠٪ من احتياجاتها من المنتجات الغذائية الجافه من الدول الاوروبية كما تستورد ٥٠٪ من البيض من تركيا والولايات المتحدة الامريكية .

وفى حالة استمرار الحصار الاقتصادى فان العراق ستواجه أزمة حادة تصل الى اختفاء بعض هذه السلع الضرورية التى تعتمد على استيرادها من الخارج ..

وبالنسبة للحوم فان الارصدة المتاحة للعراق .. وتوافر المراعى يوفران احتياجات اللحوم لفترة تصل الى نحو ٦ شهور وبالنسبة للادوية والمستلزمات الطبية فان العراق لجأ خلال الشهور الاخيرة الى تشغيل غالبية مصانع الادوية لانتاج الاسلحة والمواد الكيماوية مما ادى الى توقف صناعة الدواء التى يعتمد على استيراد الخامات لها ايضا من الخارج ..

الاتاوات

ولعل هذا هو السبب الرئيسى الذى أدى بالحكومة العراقية وصدام حسين الى فرض اتاوة على الحكومات التى ترغب فى اجلاء رعاياها من الاطفال والسيدات بأن ترسل شحنات من الاغذية والادوية .. وبرغم انه توجد محاولات مستمرة لخرق الحصار الاقتصادى عن طريق العقبه .. فان هذا الأمر قد لايطول وخاصة بعد ان اتجهت انظار المجتمع الدولى الى الاردن لتطالبه الالتزام بقرارات مجلس الامن والاستجابة لها ..

والمؤكد ان العراق سيواجه ازمة حادة فى السلع الغذائية خلال الايام القليلة القادمة .

١ر٢ مليار دولار خسائر العراق بسبب احكام الحظر عليه

رويتر – دبى :

خسر العراق حوالى ١ر٢ مليار دولار منذ الحظر التجارى الذى فرضته عليه الامم المتحدة اثر غزوه للكويت .

وقال مسئول فى صناعة النفط فى الخليج ان العراق لم يصدر نفطا منذ فرض الحظر وان الحصار مفروض بشكل جيد .

واشار المصدر الى ان العراق لم يتمكن من الاستفادة من الحقول النفطية الكويتية التى استولى عليها ولم يتمكن من بيع نقطه واحده منها .

وقالت المصادر ان انتاج النفط الخام فى العراق انخفض الى ٤٠٠ الف برميل فى اليوم

فشل العراق فى استيراد سلع تموينية من قبرص

ابو ظبى ـ ا . ش . ا ـ ذكرت مصادر صحفية فى دولة الامارات العربية المتحدة ان العراق فشلت فى محاولات لتوقيع عقود مع شركات قبرصية لتوريد شحنات من السلع التموينية عبر بعض الموانى غير الشرعية فى بيروت الشرقية وعواصم عربية أخرى متحالفة معها .

وأشارت المصادر إلى أن ممثلين عن شركات تجارية عراقية أجروا اتصالات سرية مع عدد من شركات الملاحة القبرصية لتهريب شحنات من المواد الاستهلاكية عبر ميناء ليماسول القبرصى إلا أن الحكومة القبرصية كانت تراقب تحركات هؤلاء الأشخاص فحذرت جميع الشركات الملاحية فى الجزيرة من خطورة القيام بأى أنشطة تتعارض مع قرارات المقاطعة الاقتصادية الدولية ضد العراق .



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٠

الاقتصاد العراقي يعاني من احتلال الكويت

واشنطن - من رالف دانهايزر:

كان العراق ثاني قوة اقتصادية في العالم العربي بعد السعودية، وبعد ان اسدل الستار اخيراً على حربه الطويلة والباهظة مع ايران بدا جاهزاً لبدء فترة من النمو الاقتصادي الواعد والمرشح لأن تمتد حتى اواخر التسعينات.

غير ان الغزو العراقي للكويت والحظر الاقتصادي العالمي الذي فرض ردا عليه غير تلك الصورة بشكل جذري. والمعلومات الاكيدة المستقاة من مصادر مستقلة حول حجم ومعدل نمو اقتصاد العراق نادرة للغاية ولكن استناداً لناطق باسم البنك الدولي وهو مستودع رئيسي للمعلومات من هذا القبيل، فان البنك لم يتعامل مع العراق منذ منتصف السبعينات وهو غير قادر على توفير احصائيات دقيقة وحديثة عن الناتج القومي الاجمالي او اية مؤشرات اخرى للاقتصاد.

وطبقاً للتقرير السنوي للبنك لعام ١٩٨٨، تراوحت تقديرات الناتج القومي الاجمالي، وهو مجموع انتاج البلاد من البضائع والخدمات، ما بين ١,٥٠٠ و٢,٩٩٩ دولارا للفرد في العام السابق. علما بأن عدد سكان العراق في ذلك العام كان يقدر بـ ١٧,١٠٥,٠٠٠ نسمة. وعليه يستدل من الاحصائيات المذكورة بأن الناتج الاجمالي تراوح بين ٢٥,٦٥٨ مليون دولار و٥١,٢٩٨ مليون دولار.

وطبقا للتقديرات، فان الناتج القومي الاجمالي للعراق يندرج في نفس النطاق مع الكويت والذي بلغ ٢٧,٣٢٤ مليون دولار في عام ١٩٨٧. ولكن لان عدد سكان الكويت كان اكثر بقليل من عشر سكان جارته العراق، وبلغ تعداده حوالي ١,٨٣٧,٠٠٠ نسمة فقط في عام ١٩٨٧، فان ناتجه القومي الاجمالي يعادل ١٤,٨٧٠ دولار للفرد وهو رقم ضخم. ودخل الفرد في العراق يضعه في منزلة دول مثل الجزائر والارجنتين والبرازيل والغابون والمجر وماليزيا والمكسيك وسورية. اما دخل الفرد في الكويت فهو يقترب منه في اغنى بلدان العالم مثل كندا والدانمارك والمانيا الغربية واليابان والسويد والامارات العربية المتحدة والولايات المتحدة.

اما الاحصائيات التي يمكن الاعتماد عليها عن تجارة العراق فمن الاسهل الحصول عليها. وتشير آخر طبعة لـ «اتجاه احصائيات التجارة» وهي نشرة يصدرها صندوق النقد الدولي، الى ان قيمة صادرات العراق بلغت ٩,٣٠٤ مليون دولار في عام ١٩٨٨ في حين وصلت قيمة وارداته الى ١٠,١٨٣ مليون دولار.

وعندما يوضع التأثير على الاقتصاد العراقي في منظور ارحب يتبين ان نسبة صادرات العراق في عام ١٩٨٨ كانت حوالي ٩,١ بالمائة من مجموع صادرات الشرق الاوسط البالغ ١٠٢,٧١٨ مليون دولار، استنادا لصندوق النقد الدولي. اما الواردات فبلغت نسبتها ١٠,١ بالمائة من مجموع ١٠٠,٦٨٤ مليون دولار من واردات المنطقة.

وقد اتجه اكثر بقليل من نصف صادرات العراق لعام ١٩٨٨ - اي ٥٢,٣ بالمائة - الى الدول النامية ٤,٣٨٧ مليون دولار في عام ١٩٨٨، او ما تعادل نسبته ٦,٠ بالمائة من مجموع صادرات دول العالم النامي لذلك العام. وبالمقابل، استوردت الولايات المتحدة ما قيمته ١٧٧,٧٦٨ مليون دولار من الدول النامية في ذلك العام، واليابان، ٩١,٤٥٦ مليون، والمانيا الغربية ٤٨,٠٠٥ مليون وفرنسا ٢٩,٧٨١ مليون، وكوريا الجنوبية ٩,٦٨٥ مليون والسعودية ٦,٤١٩ مليون.

وتدل الارقام على ان الولايات المتحدة كانت اكبر شريك تجاري للعراق في ذلك العام، اذ استوردت ما قيمته ١,٤٦٠ مليون دولار من الصادرات العراقية في حين زودت العراق بما قيمته ١٢٧٢ مليون دولار من البضائع الامريكية.

بيد ان تركيا زودت العراق باكبر جزء منفرد من الواردات اذ بلغت قيمتها ١,٥٩٦ مليون دولار في حين استوردت ما قيمته ١,٠٨١ مليون دولار من الصادرات العراقية. والبرازيل كانت شريكاً تجاريا رئيسياً آخر فقد اشترت ما قيمته ١٢٣٥ مليون دولار من النفط العراقي والصادرات العراقية الاخرى بينما بلغت صادراتها الى العراقي قيمة ٣٢٨ مليون دولار.



العراق يخسر ٢ مليار دولار شهريا

خسر العراق في الشهر الماضي ٢,١ مليار دولار قيمة عائدات تصدير بتروله والتي حرم منها نتيجة المقاطعة الدولية من جانب الامم المتحدة والحصار البحري الذي تفرضه اساطيل الدول الغربية .

وقالت مصادر بترولية في «دبي» ان العراق لم يتمكن في اغسطس الماضي من تصدير قطرة واحدة لا من بتروله ولا من بترول الكويت الذي تقدر عائداته بمليار دولار في الشهر بالاسعار الحالية .

انخفض انتاج البترول العراقي من ٣,١ مليون برميل يوميا في يوليو الماضي الى ٤٠٠ الف برميل في اغسطس لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي فقط وقبل غزو الكويت كانت الصادرات البترولية العراقية تقدر بنحو ٢,٧ مليون برميل يوميا وتتدفق الى الخارج عبر ثلاثة منافذ هي خط الانابيب الممتد الى البحر المتوسط عبر تركيا بطاقة ١,٥ مليون برميل وخط الانابيب الممتد الى البحر الاحمر عبر السعودية بطاقة ٩٠٠ الف برميل .. والباقي على متن الناقلات التي تحمله من ميناء «البكر» العراقي المطل على الخليج .

العراق يبدأ اليوم توزيع الخبز بالبطاقات

بغداد ـ ا . ب . ـ يبدأ العراق اليوم توزيع الخبز بالبطاقات بمعدل ثلاثة ارغفة للفرد فى اليوم واصدرت وزارة التجارة اوامر لاصحاب المخابز ومنافذ بيع الخبز للالتزام بنظام توزيع السلع بالبطاقات الذى كان قد بدأ العمل به فى اوائل الشهر الحالى .



مصادر دبلوماسية أمريكية تعلن :

نقص الالكترونيات والسلع الوسيطة والمصنعة يصيب الاقتصاد العراقى بالشلل

واشنطن — أ . ش . أ :

اكدت مصادر دبلوماسية مطلعة فى واشنطن ان هناك مخاوف من ان يستغرق حل ازمة الخليج وقتا طويلا وان يؤدى غياب حل حاسم على المدى القريب الى حدوث تطورات تزيد من تعقيدات ومضاعفات الازمة ، والى سيطرة حالة من الترقب انتظارا لنتائج الجهود الدولية التى تبذل دبلوماسيا والتى تتزامن مع الضغوط الاقتصادية التى تهدف الى حمل العراق على الاستجابة الى قرارات مجلس الامن وسحب قواته من الكويت .

واوضحت المصادر الدبلوماسية ان الاعتماد على العقوبات الاقتصادية التى فرضها مجلس الامن ينظر اليه على انه يحتاج الى وقت طويل مما قد يتيح للعراق البحث عن وسائل مختلفة لابطال مفعول العقوبات المفروضة عليه ، مما قد يؤدى الى نوع من الجمود الذى قد يسفر عن تفكك تدريجى فى الموقف الدولى القوى الذى ادان العدوان ، والذى انعكس فى قرارات مجلس الامن الداعية الى انسحاب القوات العراقية من الكويت انسحابا كاملا وفوريا غير مشروط .

ولكن مسئولا كبيرا فى وزارة الخارجية الامريكية رد على هذه المخاوف بان ما تتوقعه الحكومة الامريكية ان يكون له تاثير قوى ومحسوس على العراق ليس نقص المواد الغذائية بل نقص المواد الحيوية الاخرى الضرورية كالالكترونيات وقطع الغيار والسلع الوسيطة والمصنعة والتى سيؤدى النقص فيها الى اصابة الاقتصاد العراقى بالشلل . حيث سيؤثر نقصها على المنشآت الانتاجية والمصانع ومحطات توليد الكهرباء وغيرها . بالاضافة الى النقص الشديد المتوقع فى بعض المنتجات البترولية التى لا ينتجها العراق رغم انه من مصدرى النفط الرئيسيين .

واوضح المصدر ايضا ان توقف صادرات النفط العراقية سيسبب اضرارا بالغة باقتصاد العراق . وانه خلال شهرين ستصبح هذه التاثيرات ثقيلة الوطاة على العراق .



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ مسئول أمريكي كبير يؤكد :

العقـــوبات الاقتصادية تصيب العــراق بالشلل قريبا

واشنطن - أ. ش. أ - اكد مسئول كبير بوزارة الخارجية الامريكية ان الولايات المتحدة واثقة من ان العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق تطبق بصرامة تبعث على الارتياح وستحدث اثرها الملموس فى وقت قريب جداً .

اعلن المسئول الامريكى ذلك رداً على المخاوف التى اعربت عنها المصادر الدبلوماسية من ان يستغرق حل ازمة الخليج وقتاً اطول مما كان مقدراً له وان تعاقب التطورات فى غياب حل حاسم سيعقد الموقف اكثر .

وقال المسئول ان ماتتوقع الحكومة الامريكية ان يكون له تاثير قوى ومحسوس على العراق ليس نقص الطعام والمواد الغذائية بل الموارد الحيوية الاخرى كالالكترونيات وقطع الغيار والسلع الوسيطة والمصنعة التى سيؤدى نقصها الى اصابة الاقتصاد العراقى بالشلل سريعاً .

واوضح المسئول انه من المنتظر ان تتاثر المنشآت الانتاجية والمصانع ومحطات توليد الكهرباء بهذا الحظر قريبا بالاضافة الى النقص الشديد المتوقع فى بعض المواد الضرورية مثل منتجات بترولية لاينتجها العراق

كما اشار المسئول الامريكى الى توقف صادرات العراق من البترول تماماً وبذلك توقف دخله الرئيسى الامر الذى ستكون وطاته ثقيلة على بغداد خلال فترة قصيرة لاتتجاوز ثمانية اسابيع .



المقاطعة الدولية تضيق الخناق على الاستثمارات الخاصة ايضاً

خسائر رجال اعمال عراقيين تضطرهم لبيع مصنع «سينجر» السابق

روما: «الشرق الاوسط»
من مدحت مقار

لم تكد تمر ستة اشهر على تشكيل شركة «مكائن الحياكة الايطالية» على يد رجل الاعمال العراقي قاسم عباس في شهر فبراير (شباط) من العام الجاري حتى اعلن عن البدء بمفاوضات للتنازل عن اسهم الملكية التي اقتنيت كاملة من شركة «سينجر ايطاليا» الشهيرة لمكائن الحياكة الكهربائية. ولا يساور كثيرون اي شك في ان القرار المفاجيء الذي ينطوي على خسارة مالية كبيرة انما يرتبط ارتباطاً مباشراً بالاجراءات المالية المتخذة في العاصمة الايطالية لتجميد الموجودات العراقية الرسمية عقب تفجر ازمة الخليج، بالاضافة الى مرتجعاتها التي شملت الافراد الممولين العاملين على الساحة الايطالية رغم وجود علاقة ظاهرة لهم بالجهات الحكومية العراقية.

وافادت مصادر اقتصادية خاصة من مدينة مونزا في مقاطعة ايميليا رومانيا الصناعية، لـ «الشرق الاوسط» بان قرار التنازل عن الملكية اتخذ في عجلة واضحة في وجه مشروعات التوسع الانتاجية التي خطط لها عقب اقتناء شركة ومصنع «SMI» من شركة «Semitch» الكندية في مطلع العام.

وكانت شائعات قد ترددت في الاوساط المالية في روما مرجحة ان مصنع انتاج مكائن الحياكة ماركة «سينجر» الدولية المسجلة، على وشك ان يغلق ابوابه كنتيجة من نتائج ازمة الخليج، وان حوالي ٣٩٠ عاملاً ينتظرون تسريحهم في المستقبل القريب.

وحول طبيعة هذه الملابسات اتضح لـ «الشرق الاوسط» ان عرض البيع المطروح في السوق الايطالية منذ اسبوع لم يحظ بردود الفعل المرجوة على ضوء المعلومات المتناقلة من ان قوى الشراء المحلية تخشى من دخول صفقة ترتبط، في ظل الظروف الراهنة، بملكية قد تعود الى جهات في الحكومة العراقية وسط اجراءات التجميد والمقاطعة الشاملة المطبقة ضد العراق.

وكان الممول العراقي قاسم عباس قد اعرب عن رغبته في بيع مجموعة اسهم الشركة المحلية باسرها في «اسرع وقت ممكن»، على ان تنجز العملية في فترة اقصاها نهاية اكتوبر (تشرين الاول) المقبل.

وتتوقع الدوائر الاقتصادية المراقبة لعرض البيع المفاجيء هنا الا تمر الصفقة بنجاح في خضم الاحداث السياسة المالية المتدهورة بين ايطاليا والعراق، وقد اقتصرت التعليقات الصادرة حتى الآن على القلق بالنسبة لمصير العمال الايطاليين العاملين في المدينة الايطالية الصغيرة.

وفي تقييمه للوضع حسبما تمخضت عنه دوامة الاحداث حتى هذه اللحظة، حذر تينو بيريجو متحدثاً باسم اتحاد نقابات العمال الايطاليين، من ان عمال القطاع الصناعي الايطالي يعيشون اياماً حرجة عموماً منذ تفجير الازمة في الثاني من اغسطس (آب) الماضي وأن الموسم المقبل لا يبشر باطمئنان في ظل التدهور المستمر للاوضاع على صعيد التعامل والارصدة.

وعن مصير الشركة ذاتها قال ان جميع الخطط الموضوعة للتوسع في الانتاج بالتعاون بين جهات ايطالية وعراقية قد ذهبت ادراج الرياح بفعل الحظر التجاري والاقتصادي، ولا يبدو ان ثمة مخرجاً الآن من طريق الدمار للشركة.

ويذكر ان ازمة مالية حادة كانت قد دفعت باصحاب الاسهم الكنديين الى التنازل عن الملكية وتصفية عمليات الشركة في نهاية العام الماضي، وفي اعقاب شهرين من تاريخه علم ان رجل اعمال عراقياً قد فاز بالصفقة وان المجموعة القابضة الجديدة لديها خطط لتوسيع نشاط الشركة في سوق مكائن الحياكة الكهربائية التي تحمل ماركة «سينجر» المسجلة، مع منح ضمانات بالنسبة لوضع الشركة في السوق الايطالية ومستقبل العاملين فيها.

على ان التفاصيل المالية والتجارية للصفقة ظلت طي الكتمان، ولم تنجح التحريات المتعددة التي شدها الفضول في الوقوف على ملابساتها ومعرفة ما يرضي تطلعاتها سواء ما اجري منها على مستوى نقابات العمال او ما بذل من جانب الاوساط الصحافية.

مشاكل

البنوك العراقية

بعد الغزو

فى لقاء سابق وعلى صفحات « الاقتصادى الغراء » العدد رقم ١١٢٩ الصادر فى ٣/٩/١٩٩٠ تعرضنا بايجاز للهيكل المصرفى الكويتى الذى تعرض للسطو والنهب والسلب والعبث بأسراره بعد الغزو العراقى للكويت وأثر الغزو على الحياه المصرفية والمالية فى الكويت ووعدت القارىء أن نلتقى مع هيكل الجهاز المصرفى العراقى ليس للمقارنه بين الهيكلين مع الفارق الكبير بينهما فبالرغم من أن الهيكل المصرفى الكويتى حديث العهد نسبيا الا أنه ثبت أقدامه بسرعه وكسب ثقة رجال المال والاقتصاد فى العالم نظرا للمكانه المرموقة المالية والاقتصادية والاستثمارية التى تتمتع بها دولة الكويت على العكس فى العراق فالجهاز المصرفى فيه قديم وكبير ويكفى أن مصرف الرافدين كان فى يوم من الأيام من أكبر مائة بنك على مستوى العالم من حيث اجمالى الأصول !! هذا الجهاز المصرفى الكبير لايجد السيوله الكافية ليس فحسب بل لايستطيع أن يفى بالتزاماته تجاه العالم الخارجى الآن نتيجة لما يحدث من هزات عنيفة فى الاقتصاد العراقى وسوق المال فيه مما أضعف من قيمة الدينار العراقى ليس فحسب امام الدولار عملة الارتكاز الأولى فى العالم ولكن أمام العملات العربية أيضا .. ففى الوقت الذى كان فيه الدينار الكويتى يقترب من العشرة الجنيهات المصرية كان الدينار العراقى يعادل نصف الجنيه المصرى ثم بعد الغزو العراقى صدر فرمان ديكتاتورى من هتلر العرب بمساواة الدينار الكويتى بالدينار العراقى !!كيف ؟ لا أحد يدرى .. ولما كان الجهاز المصرفى



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٩٠

لأى دولة يعبر عن مدى تقدمها المالى والاقتصادى ومدى انتعاشها الاستثمارى .. لهذا أردت أن يعرف القارىء العربي فى كل مكان شيئا موجزا عن تطور الجهاز المصرفى العراقى ومدى الكارثة التى لحقت به من جراء حرب السنوات الثمانى مع ايران وأخيرا الاختناق المصرفى من جراء غزو الكويت وفيما يلى سنتعرض بالشرح الموجز لكل من الآتى :

اولا : هيكل الجهاز المصرفى العراقى وسنتناول من خلاله النقاط التالية :

١ ـ البنك المركزى العراقى
٢ ـ مراحل تطور البنوك التجارية العراقية
٣ ـ مراحل تطور البنوك المتخصصة

ثانيا : التواجد المصرفى العراقى فى الخارج

ثالثا : آثار الغزو العراقى للكويت على الجهاز المصرفى العراق .

اولا : هيكل الجهاز المصرفى العراقى

١ ـ البنك المركزى العراقى : يعتبر العراق أول قطر عربى أسس مصرفا وطنيا لاصدار النقد وأرسى تطوير النظام النقدى العراقى وذلك بصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ الذى تأسس بموجبه المصرف الوطنى العراقى (البنك المركزى حاليا) برأسمال قدرة خمسة ملايين دينار عراقى وأجريت على هذا القانون عدة تعديلات ليتحول المصرف الوطنى العراقى الى البنك المركزى العراقى وقد جرى تعديل عنوان لائحة القانون من قانون المصرف العراقى الى لائحة قانون البنك المركزى العراقى بموجب القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ ويقوم البنك المركزى بممارسة الأعمال الآتية :

ا ـ اصدار العملة والمسكوكات العراقية والاحتفاظ بغطاء العملة

ب ـ مراقبة الصيرفه وتنظيم الائتمان بما ينسجم ومصلحة الاقتصاد القومى

وهذا يعنى شمولية الرقابة بحيث تتضمن مراقبة المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة .

ج ـ الرقابة على التحويل الخارجى وخطة النقد الأجنبى وذلك عن طريق وضع خطة للنقد الأجنبى وتحديد أسعار صرف العملات الأجنبية بالدينار العراقى والقيام باستثمار الموجودات الأجنبية فى الخارج . . . .

د ـ قيام البنك بالعمل كصيرفى للدولة واصدار وادارة الدين العام والقيام بتمثيل الدولة فى المؤسسات المالية والنقدية الدولية .

هـ ـ للبنك المركزى العراقى فرعان أحدهما فى البصره والآخر فى الموصل بخلاف الفرع الرئيسى فى بغداد .

٢ ـ مراحل تطور البنوك التجارية : المتتبع لتاريخ العراق المصرفى يجد أن العراق حتى فترة ماقبل التأميم عام ١٩٦٤ كانت سوقا مالية كبيرة تضمن بين جنباتها بنوكا اجنبية ومشتركة وخاصة جنبا تركة وخاصة جنبا جنب مع البنوك الوطنية وفيما يلى عرض تاريخ لتطور البنوك التجارية فى العراق حتى نصل الوقت الراهن :

ا ـ المصارف الوطنية العراقية : تأسس اول مصرف تجارى عراقى من قبل القطاع الخاص فى عام ١٩٥٤ باسم البنك التجارى العراق برأسمال عند التأسيس نصف مليون دينار وقد توسع هذا المصرف فى أعماله وبلغ عدد فروعه ٩ فروع حتى عام ١٩٦٤ ،ثم أسس القطاع الخاص مصرفا اخر باسم بنك بغداد فى عام ١٩٥٦ وكان رأسماله المدفوع فى هذا التاريخ مليون دينار وبلغ عدد فروعه (٧) فروع حتى عام ١٩٦٤ ، وفى عام ١٩٦٣ أسس القطاع الخاص أيضا بنك الرشيد برأسمال مدفوع قدرة ربع مليون دينار فى الوقت نفسه توسعت أعمال اول مصرف تجارى عراقى تأسس فى عام ١٩٤١ تحت اسم مصرف الرافدين وبرأسمال مدفوع قدرة خمسة ملايين دينار عراقى وليصل عدد فروعه الى (٣١) فرعا حتى عام ١٩٦٤ وهو البنك الذى كان يتولى حسابات الحكومة حتى عام ١٩٥٦ والذى نقل بعد ذلك الى المصرف الوطنى العراقى (البنك المركزى حاليا :

ب ـ المصارف المشتركة : فى بداية عام ١٩٦٢ تأسس أول بنك مشترك تحت اسم البنك العراقى المتحد كشركة مساهمة عراقية وقد ساهم العراقيون بنسبة ٦٠ ٪ من رأسماله عدلت بعدها الى ٦٨ ٪ والمتبقى من الاسهم لبنك انترا فى بيروت برأسمال نصف مليون دينار وكان عدد فروعه (٣) فروع حتى عام ١٩٦٤ ، وفى بداية عام ١٩٦٣ تأسس بنك الاعتماد العراقى برأسمال مدفوع قدرة مليون دينار وقد اشترك البنك العثمانى فى لندن ب ٤٠ ٪ من أسهم بنك الاعتماد العراقى اما الباقى لرعايا ومؤسسات تجارية عراقية وكان عدد فروع البنك ١١ فرعا حتى عام ١٩٦٤ .

ج ـ البنوك الاجنبية : تعتبر البنوك الأجنبية هي أول بنوك تزاول الاعمال المصرفية في العراق على شكل المؤسسات المصرفية الحديثة وكان أول بنك يزاول نشاطه في العراق هو البنك العثماني حين افتتح أول فرع له في العراق وكان في بغداد عام ١٨٩٢م ووصل عدد فروعه (١٠) فروع عند تعريفه في ١/١/١٩٦٣ وكان رأسماله ٣٠٠ الف دينار وفي

دراسة من اعداد

عبدالمعطي محمد حشاد

عام ١٩١٢ قام البنك الشرقي المحدود بافتتاح اول فرع له في بغداد وبلغ فروعه (٧) فروع وان رأسماله ٦٤٢ الف دينار عراقي حتى عام ١٩٦٤ ، كما افتتح البنك الشاهنشاهي الايراني أول فرع له في البصره في عام ١٩١٦ والذي استبدل اسمه بعد ذلك الى البنك البريطاني الأيراني والشرق الاوسط ثم الى البنك البريطاني للشرق الاوسط وبلغ عدد فروعه ٦ فروع ورأسماله ٤٠٠ الف دينار حتى عام ١٩٦٤ ، كما أجيز لبنك دعا ري روما الايطالي بممارسة الصيرفه كمصرف في ٣/٧/١٩٣٨ وتوقف عن مزاولة أعماله في ١٩٤١ ، وافتتح أول بنك عربي فرعا له في بغداد في عام ١٩٤٥ وهو البنك العربي الاردني الى أن توسعت أعماله حتى بلغ عدد فروعه ٤ فروع حتى عام ١٩٦٤ وكان رأسماله ٣٥٠ الف دينار ، وفي عام ١٩٥٣ افتتح ثاني بنك عربي باسم البنك اللبناني المتحد برأسمال قدره ربع مليون دينار وكان عدد فروعه (٥) فروع حتى عام ١٩٦٤ ، وفي عام ١٩٥٧ افتتح بنك انترا اللبناني فرعا برأسمال قدرة ربع مليون دينار واستمر هذا المصرف الى ان تم تعريفه في بداية عام ١٩٦٢ واطلق عليه اسم البنك العراقي المتحد وكان عدد فروعه في ذلك الوقت اثنان فقط وافتتح البنك

الوطني للتجارة والصناعة افريقيا وهو مؤسسة فرنسية فرعا له في بغداد في عام ١٩٥٥ برأسمال مدفوع قدرة ربع مليون دينار وقد الغيت اجازته من قبل البنك المركزي العراقي في ٨/٦/١٩٥٩ ثم افتتح البنك الباكستاني فرعا له في بغداد في عام ١٩٥٧ برأسمال مدفوع قدرة ربع مليون دينار

د ـ البنوك التجارية بعد التأميم : في ١٤/٧/١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الذي بموجبه تم تاميم جميع البنوك العاملة في العراق حتى تاريخ صدوره واستهدف قانون التاميم تغيير تركيب الجهاز المصرفي بشكل جذري لغرض ازالة نفوذ رأس المال الاجنبي وسيطرة القطاع الخاص على النظام المصرفي ونص القانون على دمج المصارف التجارية في اربعة مجموعات هي : مجموعة مصرف الرافدين : وتتكون من مصر الرافدين وبنك الرشيد ، والبنك العراقي المتحد .

★ مجموعة بنك بغداد : وتتكون من بنك بغداد و البنك العربي .

★ مجموعة البنك التجاري العراقي : وتتكون من البنك التجاري العراقي والبنك البريطاني للشرق الاوسط والبنك الوطني الباكستاني .

★ مجموعة بنك الاعتماد العراقي : وتتكون من بنك الاعتماد العراقي والبنك اللبناني المتحد ، وفي عام ١٩٦٧ صدر قانون المصارف التجارية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ والذي تحولت بمقتضاه المجموعات الاربعة الى أربعة مصارف تجارية لكل منها شخصيتها المعنوية المستقلة ورأسمالها المستقل وهي : مصرف الرافدين برأسمال عشرة ملايين دينار وبنك بغداد والبنك التجاري العراقي وبنك الاعتماد العراقي ورأسمال كل منهم خمسة ملايين دينار عراقي ، وفي عام ١٩٧٠ تم دمج بنك الاعتماد العراقي وبنك بغداد بالبنك التجاري العراقي الذي سمي (المصرف التجاري العراقي) وأصبح رأسماله خمسة عشر مليون دينار بدلا من خمسة ملايين دينار ، وفي عام ١٩٧٢ تم دمج المصرف التجاري العراقي في مصرف الرافدين ليصبح بذلك البنك التجاري الوحيد في العراق وبلغ عدد فروعه (١٤١) فرعا وفي نهاية عام ١٩٨٨ تم تاسيس مصرف تجاري جديد تحت اسم مصرف الرشيد ليصبح بذلك في العراق مصرفان تجاريان ملك الدولة ، هما مصرف الرافدين ومصرف الرشيد .

هـ ـ المركز المالي للبنوك التجارية : حاولت أن أحصل على بيانات حديثة عن المركز المالي للجهاز المصرفي العراقي من خلال تقارير البنك الدولي أو صندوق النقد العربي فلم أستطع اذ خلا تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٩ وكذلك التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٩ الصادر عن صندوق النقد العربي من أي بيانات مصرفية أو مالية عن العراق ومعروف أن اخر تقرير رسمي صدر عن البنك المركزي العراقي كان التقرير السنوي لعام ١٩٧٨ والذي يعبر عن الميزانية في ٣١/١٢/١٩٧٨ ثم توقف بعد ذلك نتيجة للحرب مع ايران ولقد حصلت على أحدث نشرة صدرت عن البنك المركزي العراقي في



٢٠/٧/١٩٨٨ ولكنها تحتوى على بيانات واحصاءات عن الموقف المصرفي حتى ٣١/١٢/١٩٨٠ ولذلك ستكون الارقام حتى هذا التاريخ وهي أحدث الاحصاءات الرسمية المتاحة . ولقد ارتفع مجموع موجودات/ مطلوبات البنوك التجارية (مصرف الرافدين) في نهاية عام ١٩٨٠ بمقدار ١٠١٤,٣ مليون دينار بنسبة ٣٨,٢٪ عن عام ١٩٧٩ ليبلغ ٣٦٧١,٦ مليون دينار وقد نجمت الزيادة في جانب الموجودات نتيجة لارتفاع كل من الموجودات الاجنبية بمقدار ٥٠١ مليون دينار والديون بمقدار ٣٩١,٤ مليون دينار كما ارتفع احتياطي مصرف الرافدين من العملة المحتفظ بها لديه والودائع الجارية لدى البنك المركزي بمقدار ٨٨,٧ مليون دينار والموجودات الاخرى بمقدار ٣٣,٢ مليون دينار أما الزيادة الحاصلة في جانب المطلوبات من موازنة مصرف الرافدين لعام ١٩٨٠ فقد نتجت من ارتفاع الودائع بانواعها بمقدار ٦٧٠,٤ مليون دينار وارتفاع المطلوبات الاخرى ورأس المال بمقدار ٢٧٨,٥ مليون دينار و المطلوبات الأجنبية الاخرى بمقدار ٦٥,٤ مليون دينار

٣ ــ مراحل تطور البنوك المتخصصة : أ ــ قبل التاميم : حتى عام ١٩٣٥ لم تكن في العراق أى مصارف متخصصة حتى قررت الحكومة تاسيس المصرف الزراعي الصناعي الذى باشر أعماله في عام ١٩٣٦ ، وفي عام ١٩٤٠ تم تقسيم المصرف الزراعي الصناعي الى مصرفين مستقلين ليتولى كل منهم مزاولة النشاط في مجاله فقط وفي عام ١٩٤٨ تاسس المصرف العقارى ، وفي عام ١٩٥١ تاسس مصرف الرهون برأسمال اسمي قدره ربع مليون دينار ، وفي عام ١٩٥٦ تاسس البنك الرابع وهو بنك التسليف التعاوني الذى حل محله المصرف التعاوني وفي هذا العام زيد رأسمال المصرف الزراعي الى عشرة ملايين دينار وبلغ عدد فروعه (١٩) فرعا حتى عام ١٩٦٤ وكذلك زيد رأسمال المصرف الصناعي الى أن وصل في عام ١٩٥٩ الى عشرة ملايين دينار وبلغ عدد فروعه (٥) فروع حتى عام ١٩٦٤ وزيد رأسمال المصرف العقارى حتى بلغ عشرين مليون دينار وعدد فروعه الى (١٧) فرعا حتى عام ١٩٦٤ . أما مصرف الرهون فقد بلغ رأسماله الاسمي الى ٢,٥ مليون دينار وعدد فروعه (١١) فرعا حتى عام ١٩٦٤ وكذلك المصرف التعاوني بلغ رأسماله الاسمي مليون دينار وعدد فروعه (٤) فروع حتى عام ١٩٦٤ .

ب ــ البنوك المتخصصة بعد التاميم : بعد صدور قانون التاميم رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وبموجب القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٠ تم الغاء مصرف الرهون وحل محله مصرف الرافدين في كل ماله من حقوق وما عليه من التزامات وبموجب القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ تم الغاء المصرف التعاوني وحل محله المصرف العقارى في كل ماله من حقوق وما عليه من التزامات ، بعد هذه التعديلات وحتى الآن أصبح في العراق ثلاثة بنوك متخصصة .

★ المصرف العقارى الذى أصبح رأسماله خمسة وعشرون مليون دينار وعدد فروعه (٢١) فرعا

★ المصرف الزراعي والذى ازداد عدد فروعه الى (٢٨) فرعا

★ المصرف الصناعي والذى ازداد عدد فروعه الى (٦) فروع .

ج ــ المركز المالي للبنوك المتخصصة : ارتفع مجموع موجودات/ مطلوبات البنوك المتخصصة في نهاية عام ١٩٨٠ بمقدار ٤٦٩,٧ مليون دينار بنسبة ٧٣,٧٪ مقارنة بعام ١٩٧٩ ليبلغ ١١٠٦,٨ مليون دينار وقد نجمت الزيادة في جانب الموجودات عن ارتفاع ديون القطاع الخاص بمقدار ٤٢٠,٧ مليون دينار هذا الى جانب الزيادة في الديون الحكومية بمقدار ٢٥ مليون دينار وزيادة الودائع المحتفظ بها لديه والودائع لدى البنك المركزي العراقي والبنوك التجارية بمقدار ٨,٩ مليون دينار والموجودات الأخرى بمقدار ١٥,١ مليون دينار أما في جانب المطلوبات من الميزانية الموحدة للبنوك المتخصصة فكانت الزيادة نتيجة ارتفاع رأس المال والمطلوبات الاخرى بمقدار ٢٦٧,٦ مليون دينار واقتراض المصارف المتخصصة بمبلغ ١٧٢,٢ مليون دينار وزيادة ودائع القطاع الاشتراكي والخاص بمقدار ٢٩,٩ مليون دينار .

ثانيا : الوجود المصرفي العراقي في الخارج

يوجد لمصرف الرافدين وجود في أسواق المال الخارجية متمثلا في فروع في كل من الاردن والامارات ومصر والبحرين وأقدم هذه الفروع في الاردن اذ تاسس مصرف الرافدين في الاردن في عام ١٩٥٧ وله



ثلاثة فروع وفى القاهرة له فرع واحد يعانى حاليا من عدم السيولة الكافية ولم يستطع حتى اليوم الوفاء بالتزاماته حيال مستحقات العاملين المصريين فى العراق فمن المعروف أن العاملين المصريين فى العراق يعملون بالأجل ! ! فالعامل يعمل فى العراق ويحصل على أمواله المحولة الى مصر بعد أكثر من عام كامل هذا بخلاف الآثار التى ترتبت على ضياع حقوق المصريين نتيجة الغزو العراقى والذى أثر بالتالى على مصرف الرافدين سواء فى العراق أو فى مصر وعدم توافر العملة الأجنبية لديه اذ أن المصرف يقوم بصرف حوالات مصرف الرافدين حتى ١٥/٨/١٩٨٩ ومصرف الرشيد حتى ١٥/٩/١٩٨٩ فقط وفى البحرين وضعت مؤسسة النقد البحرينى فرع مصرف الرافدين تحت وصايتها بناء على طلب ادارة المصرف الذى يشكو شحا من السيولة وقامت بتكليف مؤسسة أرنست أنديونج للمحاسبة القانونية بادارة شئون البنك هذا بخلاف تجميد الأرصدة العراقية فى جميع أنحاء العالم .

ثالثا : آثار الغزو العراقى للكويت على الجهاز المصرفى العراقى

كان لحرب السنوات الثمانى مع ايران أثر سيىء على الاقتصاد العراقى وبالتالى على الجهاز المصرفى العراقى الذى يعتبر من أقدم الأجهزة المصرفية فى العالم العربى فمصرف الرافدين كان المصرف الوحيد فى الوطن العربى الذى يصدر شيكات سياحية بالدولار الامريكى والذى توقف اصدارها بعد تدهور المركز المالى للجهاز المصرفى واستنزاف الثروة العراقية وسوق المال العراقى ونزيف العملات الأجنبية وتراكم الدين العام الخارجى الذى اقترب من المائة مليار دولار أمريكى كل هذا أدى الى تدهور فى قيمة الدينار العراقى الحقيقية أمام الدولار والعملات الاخرى كما أدت هذه الحرب الى عدم استطاعة الجهاز المصرفى العراقى الوفاء بالتزاماته وسداد مستحقات العاملين فى العراق والمحولة على المصارف فى الدول الأخرى نتيجة للنقص الشديد فى العملات الأجنبية مما جعل الجهاز المصرفى العراقى مدينا هو الآخر لعدم استطاعته تدبير التزاماته من العملات الأجنبية نتيجة للمناخ الاقتصادى المتدهور فى العراق ثم جاء بعد ذلك الغزو العراقى للكويت الذى كان من نتيجته تجميد الأرصدة العراقية فى بنوك العالم وعدم استطاعته القيام بدور فعال فى التنمية وبالتالى التأثير المباشر والسيىء على الجهاز المصرفى العراقى وعدم توافر السيولة النقدية لديه وافتقاده لثقة رجال المال والاعمال وهروب العمالة من العراق وافتقاد المصارف لجزء كبير من ودائع هذه العمالة مما أصاب هذا الجهاز بالشلل ولا شك أن خسارته ستكون فادحة اذا استمر هذا الوضع كما أعتقد أن تأثير هذا الغزو سيمتد ليس فحسب على الجهازين المصرفيين فى كل من الكويت والعراق انما سيؤثر على الهياكل المصرفية فى منطقة الخليج العربى والأردن ولبنان والمنطقة العربية بآثارها بطرق متفاوتة ستظهر خلال الأيام القادمة والى اللقاء مع هيكل الجهاز المصرفى البحرينى باذن الله .

العراق يقترح تسديد المستحقات بشحنات بترول خام

اقترح العراق ارسال شحنات بترول خام لتسديد مستحقات العمال المصريين ولتسديد كافة ماعليه من ديون للحكومة او للشركات المصرية .

كان العراق قد توقف عن الوفاء بما التزم به بشأن تسديد الديون بعد ان قامت الولايات المتحدة الامريكية بتجميد كافة ارصدته بالخارج وفرض حصار يمنع تصدير النفط العراقى .



المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ أكتوبر ١٩٩٠

واشنطن:

نقص خطير في العملات الصعبة بالعراق

كتب خالدة زكى :

يسود اعتقاد فى الدوائر السياسية الامريكية ان الحصار الاقتصادى المفروض على العراق بدأ يدخل مرحلة جديدة اثر فرض الحصار الجوى

وفى الوقت الذى تعلن فيه الدوائر السياسية ان هذا الحصار بدأ يؤتى ثماره ، ردت مصادر اخرى بان هذا الحصار لن تظهر نتائجه قبل عام ، وتؤكد هذه المصادر ان الآثار السيئة لن تظهر قبل ستة اشهر .

ويختلف المحللون السياسيون فى تقديراتهم بشأن الفترة التى سوف ينفد خلالها ذلك المخزون من المواد الغذائية الموجود حاليا لدى الشعب العراقى وانه لن يعانى قبل مرور عام . وحتى هذا الموعد فان نقص المواد الغذائية لن يكون العامل الاساسى الذى سوف يجبر صدام حسين على سحب القوات العراقية من الكويت . فالعراق لديها محصول وفير من القمح وكميات لابأس بها من الخضروات والفاكهة كما يمكن استغلال مناطق زراعية كثيرة فى العراق اذا طال امد الحصار الاقتصادى .

ويقول المحللون ، ان الثغرات التى حدثت فى الحصار ومنها ارسال « المعونات الانسانية » واستثناء الغذاء والدواء قد قلل من فاعلية الحصار

وكانت اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس الامن الدولى قد عقدت اجتماعا بهدف ايجاد تعريف واضح لما اسماه القرار بالمساعدات الانسانية الا انه لم يتم تحديد تعريف واضح

ومن شأن ذلك الاختلاف اتباع كل دولة لمفهومها لهذا التوصيف . فالصين وايران تبديان مرونة فى هذا الشأن . كما ان هناك تسع دول اخرى قد اعلنت اعتزامها السعى للحصول على موافقة مجلس الامن بشأن اعفائها من تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق

ان الهدف الامريكى والاوروبى ليس تجويع الشعب العراقى وانما ايجاد نقص شديد فى المواد الغذائية يساهم فى اثارة مشاعر الغضب على الرئيس صدام حسين

ويقول السفير الامريكى الاسبق لدى سلطنة عمان بان الاقتصاد العراقى يمكنه الصمود لبعض الوقت واحلال وتبديل بعض الصناعات وخاصة فى السلع المصنعة التى كان يستوردها قبل الازمة وليس من دلائل لدى الادارة الامريكية نحو فقدان القدرة القتالية والروح المعنوية للجيش العراقى . فالجيش العراقى لديه مخزون كبير من الاسلحة التقليدية وقطع الغيار

والمشكلة الحقيقية لدى صدام حسين هى نقص العملات الصعبة والتى كانت تقدر بنحو ١٥ بليون دولار اغلبها من صادرات البترول ومنذ الغزو للكويت لم يحصل العراق على اى عملات صعبة كما خسر ٢,١ مليار دولار بسبب وقف صادراته .

واذا كانت مشكلة العراق فى تدبير العملة الصعبة لشراء هذه السلع باسعار مضاعفة من المهربين قد بدأت تظهر فان الايام القادمة لن تشهد مجاعة حادة فى العراق الذى يملك ما بين ١٠ و ٢٠ مليار دولار من العملة الصعبة . وان هذا المبلغ قد ينفق مع نهاية هذا العام اذا استمر الحصار الاقتصادى . وان العام القادم سيشهد نتائج حاسمة للحصار اذا استبعد العمل العسكرى حتى هذا التوقيت .



سندات بمليار دينار عراقى لمواجهة أزمة السيولة

بغداد ـ وكالات الانبـاء ـ قرر مجلس قيادة الثورة فى العراق طرح سندات حكومية قيمتها مليار دينار عراقى والمعتقد أن الغرض منها تغطية حاجة العراق الى تمويل مشروعات للتنمية او مواجهة ازمة السيولة النقدية الناجمة عن الحظر الاقتصادى .

ومما يذكر ان السلطات العراقية كانت تطرح خلال سنوات الحرب العراقية الايرانية سندات حكوميـة بفائدة تتراوح مابين ١٠ و١٢٪ .



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٠

علمت «الاتحاد» ان أحدث المعلومات التى تلقتها الادارة الامريكية تؤكد ان اقتصاد العراق قد افلس تماماً وانه منذ فرض الحظر الدولى لم تدخل خزانة العراق اية سيولة من العملات الصعبة وان كل ما استطاع تهريبه من النفط لايزيد على ٤٠ الف برميل يوميا للاردن لم يسدد ثمنه نقداً بل خصماً من ديون مستحقة عليه . واكد مسئول امريكى كبير ان العراق يحاول الآن عبثا الحصول على اجزاء وقطع غيار لمعداته العسكرية من بعض الدول وانه إذا امكن تهريبها فهو غير قادر على تسديد ثمنها، واوضح المسئول انه فى ضوء ذلك فان السياسة الامريكية تعتزم تشديد الحصار والعقوبات على العراق مع الاحتفاظ بالقوات متعددة الجنسيات فى المنطقة كعنصر ضغط سياسى وعسكرى واقتصادى عليه حتى ينهار وينفجر من الداخل.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

الاقتصاد العراقى يواجه شبح الافلاس الكامل

صدام يعرض بتروله أقل من السعر العالمى بـ ١٨ دولارا

المنامة ـ وكالات الانباء ـ اكد الخبراء الاقتصاديون ان الاقتصاد العراقى يعانى من الافلاس ويواجه خطر الانهيار الشامل خلال اربعة اشهر

وقال جاسم السعدون الخبير الاقتصادى الكويتى من مؤسسة الشال المالية امام اجتماع لغرفة تجارة البحرين ان العراق يخسر ٥٤ مليون دولار يوميا بسبب توقف صادراته البترولية وقال انه سواء انتهت ازمة الخليج بالحل السلمى او الحل العسكرى فقد دخل الاقتصاد العراقى فى طريق مسدود ولن تنفع العراق الاموال التى نهبها من الكويت لان خسائره على المدى الطويل غير قابلة للتعويض.

فى الوقت ذاته تقدم الرئيس العراقى صدام حسين بحيلة جديدة للالتفاف حول الحصار الاقتصادى الدولى حيث قال عبد الرحيم الجلبى وزير البترول العراقى ان الرئيس العراقى اصدر تعليماته باعلان استعداد العراق لبيع البترول بالسعر المحدد من قبل منظمة الأوبك، وهو ٢١ دولارا للبرميل، ولأى دولة او شركة ترغب فى ذلك حتى فى الدول المتحالفة ضده فى ازمة الخليج بما فى ذلك الولايات المتحدة وهو ما يقل عن السعر العالمى وهو ٣٩ دولارا.

ومن ناحية أخرى أكدت التقارير التى وصلت الى الادارة الأمريكية ان اقتصاد العراق قد افلس تماما ولم تدخله سيولة من العملة الصعبة منذ فرض الحظر وكل ما استطاع تهريبه لا يزيد على ٤٠ الف برميل بترول يوميا للأردن لم يسدد ثمنه نقدا بل خصما من ديون مستحقة عليه.

تصريح .. غريب

التصريح ـ الغريب ـ الذى جاء على لسان وزير النفط العراقى بشأن بيع بترول العراق بأقل من نصف الثمن الحالى للبترول ومنح الدول الراغبة فى شرائه تسهيلات فى الدفع الى مابعد انتهاء أزمة الخليج .. هذا التصريح يعكس بجلاء حجم الازمة الاقتصادية والسياسية الخانقة التى يعيشها النظام العراقى منذ غزوه للكويت .

ولعل العراق باختياره هذا التوقيت انما يهدف الى بلبلة الآراء واحداث شرخ فى جدار الوفاق العالمى يمكن من خلاله الفكاك من الخطر الاقتصادى المفروض عليه والذى بدأ فى احداث الاثر المطلوب .

وربما يكون الهدف من هذا التصريح هو التأثير فى الدول التى اضيرت من جراء الارتفاع الهائل فى اسعار البترول ، الذى تجاوز حد الاربعين دولارا للبرميل الواحد ، ويجعلها تحاول بشتى السبل السعى الى شراء البترول العراقى بهذا الثمن الزهيد الذى لايزيد على ١٢ دولارا للبرميل الواحد .

وايا كانت الشعارات التى يزعمها العراق من وراء عرضه لبيع بتروله بثمن زهيد مثل المساهمة فى تنمية الموارد الاقتصادية فى الدول المختلفة ودفع عجلة الانتاج بها والتخفيف من عبء النفقات ... فان بغداد تدرك جيدا انه من المستحيل ان تتجاوب دول العالم مع هذا العرض المغرى .. وذلك لسبب واحد وهو سقوط مصداقية النظام العراقى واحساس تلك الدول بوحشية هذا النظام ودمويته .

ومن الواضح ان النظام العراقى .. بدأ يفيق من السكرة التى انتابته بعد احتلال الكويت واخذ يشعر حقيقة بعمق الكارثة وفداحة الامر .. فراح يتخبط ويتخذ قرارات عشوائية عقيمة لتجميل صورته .

عربى أصيل

مواجهة بين مدمرة أمريكية وناقلة عراقية

العراقيون أحسوا بلدغة الحظر ومحطات البنزين تزدحم بالسيارات

لندن - «الشرق الاوسط»
بغداد - وكالات الانباء:

كما توقع خبراء السياسة الدولية بدأ الحظر الدولي على العراقي يعطي ثماره، بل احس العراقيون - رغم مكابرة نظامهم - بلدغة العقوبات التي قررتها الجماعة الدولية.. فقد ازدحمت محطات البنزين العراقية امس بالسيارات التي حاول قائدوها استباق يوم البدء بتقنين توزيع الوقود غدا، في هذه الاثناء اعلنت وزارة الدفاع البريطانية امس في لندن ان المدمرة الامريكية «اوبراين» أطلقت اعيرة تحذيرية على مقدمة ناقلة نفط عراقية في الخليج حاولت عصيان الامر لها بالتوقف اذعانا لقرارات مجلس الامن الدولي - ولمثل هذا الموقف الدلالة العسكرية البالغة فقد يكون الشرارة التي تندلع منها عملية التأديب العسكري للنظام العراقي.

وليام كولبي

وكانت «الشرق الاوسط» قد نشرت يوم السبت الماضي تقريرا جاء فيه قول ويليام كولبي، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الامريكية، ان الحظر الاقتصادي على العراق في سبيله الى ان يحدث مفعوله وليست هناك - في تصوره - حاجة الى التعجيل بشن هجوم عسكري على العراق.

ويتفق مع كولبي كثيرون آخرون من خبراء الشؤون الدولية الذين يرون ان العراق يشكل حالة كلاسيكية يمكن فيها للحظر الدولي ان يخنق نظام الحكم الخارج على الارادة الدولية.

ومع ذلك فالنظام العراقي الذي لا يكترث بما يحدثه من معاناة لشعبه ما يزال على تحديه للعقوبات الدولية المفروضة عليه حتى امس في حين ازدحمت محطات البنزين بقائدي السيارات لليوم الثاني على التوالي في آخر فرصة للحصول على البنزين قبل بدء نظام بيعه بالبطاقات غداً.

وبينما اصطف قائدو السيارات في المحطات اعلنت السلطات انه اعتبارا من يوم الثلاثاء سيحصل كل قائد سيارة على ٢٠ ليترا من البنزين اسبوعيا وخمسة لترات من زيوت التشحيم شهريا.

ولكن وكالة الانباء العراقية لا تجد حرجا في قولها ان الحصار الاقتصاد فشل، بل انها تتعهد بخوض «معركة المعارك» ضد القوات المساندة المتعددة الجنسيات المحتشدة في المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج العربية.

ويرقى نظام توزيع البنزين بالبطاقات الى ان يكون اول اعتراف بان الحصار التجاري الدولي على العراق قد بدأ يؤتي ثماره.

توزيع البطاقات

وازدحمت مراكز توزيع البطاقات حيث حصل كل قائد سيارة على بطاقات خمسة اشهر من البنزين وبطاقات اربعة اشهر من زيوت التشحيم.

ولكن النظام العراقي لا يكترث بالمعاناة لشعبه.

وهكذا تقول صحيفة «القادسية» اليومية في مقال افتتاحي امس ان العالم كله يعلم ان الحصار الاقتصادي الذي كان يهدف الى تركيع العراق فشل (حسب زعمها) وجعل العراقيين اكثر اصرارا على التحدي والمواجهة.

واستخفت صحيفة «العراق» التي تصدر في بغداد ايضا باشارات الى ان العراق قد ينسحب من الكويت قائلة ان مثل هذه الانباء التي ترددها وسائل الاعلام العربية والغربية ليست الا شائعات «شريرة».

على الصعيد العسكري، جاءت المواجهة بين المدمرة الامريكية والناقلة العراقية امس تذكيرا بما سبق ان كان شرارة لاندلاع المواجهات العسكرية في ظروف مماثلة سابقة.

فقد ذكر في وزارة الدفاع البريطانية في لندن امس ان المدمرة الامريكية «اوبراين» اطلقت صباح امس في الخليج طلقتين تحذيريتين باتجاه ناقلة نفط عراقية.

واطلقت المدمرة هذه الطلقات على السفينة العراقية «البحار العربي» التي كانت غادرت مرفأ عراقيا ورفضت التوقف والاستجابة لنداءات عبر اللاسلكي.

وكانت السفينة الايطالية «ليبيكيو» ترافق السفنية الامريكية.

واضافت الوزارة البريطانية ان القوات البحرية البريطانية في الخليج باقية في حالة تأهب روتينية.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٠

مع تزايد ضغوط الحصار الاقتصادي

العراق يقنن توزيع البنزين والزيوت

بغداد ـ لندن : «الشرق الاوسط» ووكالات الانباء:

في اول مؤشر واضح على الصعوبات التي بدأ يواجهها العراق من جراء الحصار الاقتصادي الدولي الذي فرضه عليه مجلس الامن الدولي بعد اجتياحه للكويت في الثاني من اغسطس (اب) الماضي، اعلنت السلطات العراقية عن تطبيق نظام التقنين على توزيع البنزين وزيت المحركات وعلى عدد من الادوية الاساسية.

فقد اعلن وزير النفط العراقي عصام عبد الرحيم الجلبي في بيان اصدره امس العمل بنظام الحصص اعتبارا من يوم الثلاثاء المقبل، ودعا فيه مالكي السيارات الى الاتصال بمكاتبها في جميع المحافظات العراقية للحصول على البطاقات الخاصة بتوزيع البنزين، وزيت المحركات التي ستوزع ابتداء من اليوم.

وقال الجلبي في مؤتمر صحافي عقده امس ان السبب الوحيد لهذا القرار هو ضمان ان تتوفر لدى العراق لأطول فترة ممكنة كميات كافية من الكيماويات والمواد التي تضاف الى النفط لانتاج هذه المنتجات النفطية.

واضاف ان المنتجات الاخرى لن تتاثر بالنظام الجديد.

وامتنع الوزير العراقي عن تحديد الفترة التي يستطيع فيها العراق الاستمرار في انتاج البنزين وزيت التشحيم، كما رفض مناقشة تاثير النظام الجديد على الجيش العراقي الذي يبلغ عدد افراده مليون شخص ينتشر حوالي نصفهم في الكويت وبالقرب منها. وقال ان هذه الامور وضعت في الاعتبار وان على السلطات العراقية ضمان تزويد الجيش باحتياجاته.

ويقضي هذا الاجراء الذي يطبق في دولة تعتبر من اكبر منتجي النفط في العالم بأن يمنح كل فرد يملك سيارة بطاقة للوقود واخرى لزيت المحرك ويحق لاصحاب سيارات الاجرة بطاقتان وللشاحنات الصغيرة ٣ بطاقات لكل مادة. واوضح بيان وزارة النفط العراقية ان نظام التقنين لن يشمل الا السيارات التي تعمل بالبنزين. اما زيت الغاز والغاز السائل فسيستمر تأمينهما بشكل اعتيادي.

ويذكر ان الصحف العراقية نشرت اعلانا لوزارة النفط بهذا الشأن دون ابداء اسباب الترشيد، وقال الاعلان ان بامكان قائدي السيارات أخذ البطاقات من مراكز اقيمت في المحافظات العراقية وعددها ١٨ محافظة، لكنه لم يشر الى الكويت التي ضمها العراق واعلنها المحافظة رقم ١٩ بعد اجتياحه للاراضي الكويتية.

وقد لوحظ حدوث نقص في البنزين ذي الاوكتان العالي في مناطق من العراق في الاسبوع الماضي. وعقب الاعلان عن نظام التقنين اصطفت السيارات في طوابير طويلة امام محطات البنزين



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٠

في بغداد منذ ساعات الصباح الاولى ليوم امس.

واعلن عن نظام التقنين بعد يوم واحد من عرض العراق بيع النفط باسعار منخفضة تصل الى ٢١ دولارا للبرميل. ووعد العراق ايضا بعدم تقاضي ثمن النفط الا بعد انتهاء ازمة الخليج. وقال الوزير العراقي في مؤتمره الصحافي انه سيكون على اي مشترين للنفط العراقي اعداد الترتيبات اللازمة لنقل النفط بانفسهم من مرافيء العراق النفطية.

وجاء قرار وزارة النفط العراقية بعد يوم واحد من قرار وزارة الصحة حصر تسليم ١٥ نوعا من الادوية «الاساسية» بالمستشفيات او الصيدليات العامة وبشرط تقديم بطاقة مصدقة من قبل السلطات الطبية المختصة. ولم تعط وزارة الصحة اي ايضاحات حول اسماء هذه الادوية «الاساسية» التي لن تباع من الان فصاعدا في الصيدليات الخاصة. ويدخل هذا التدبير في اطار الخطة العراقية الرامية الى تدارك اي نقص في الادوية نتيجة الحظر الاقتصادي الدولي المفروض على العراق.

وكان العراق قد قنن في بداية سبتمبر (ايلول) الماضي ٩ مواد غذائية اساسية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٠

توقف الصناعة في العراق لنقص المواد وقطع الغيار

لندن ـ ا. ش. ا ـ كشف بيان للجان الانقاذ الوطنية العراقية المعارضة لنظام صدام حسين عن توقف الصناعة بشكل شبه كامل فى العراق وقال البيان ان مصانع الاسمنت توقفت عن العمل بسبب نقص المواد الاولية وقطع الغيار والخبرات .

واضاف ان هذا التوقف ادى الى تعطل مليون عامل وموظف فى الوقت الذى تدهور فيه مستوى المعيشة .

وذكر بيان اللجان الوطنية العراقية ان قطاع الصناعات النفطية ومحطات تنقية المياه بدأ يعانى من نقص المواد الكيمائية وعدم توافر قطع الغيار



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

ارتفاع الأسعار بالعراق بعد قرار ترشيد البنزين

بغداد - وكالات الأنباء - صرح دبلوماسيون غربيون فى العاصمة العراقية بغداد بأن ترشيد استهلاك البنزين سوف يؤثر فوراً على أسعار السلع الاستهلاكية الأخرى مثل السجائر والمعلبات والتى ارتفعت أسعارها بالفعل بنسبة ٥٠ فى المائة أمس الأول (السبت) .

وكانت أعداد كبيرة من أفراد الشعب العراقى قد تدفقت أمس على محطات البنزين فى العاصمة العراقية بغداد للحصول على احتياجاتها قبل بدء عملية ترشيد الاستهلاك وتوزيع البنزين بالبطاقات التى ستبدأ غداً (الثلاثاء) والتى توصف بأنها « أول لدغة » من لدغات العقوبات الدولية المفروضة على العراق .

وتقول التقارير أن الطوابير احتشدت امام محطات البنزين فى بغداد فور اعلان عصام عبد الرحيم وزير البترول العراقى عن بدء عملية الترشيد بهدف توفير احتياطيها من الكيماويات المستخدمة فى تكرير البترول .

وقد أنشأت السلطات العراقية ٥٧ منفذاً فى مختلف انحاء بغداد لتوزيع بطاقات الاستهلاك على الأفراد . وتسمح هذه البطاقات لسائقى التاكسى بالحصول على ٢٦ جالوناً من البنزين كل أسبوع . اما السيارات الخاصة فلا تحصل على اكثر من ١٣ جالوناً اسبوعيا



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠

الفستق والفواكة.. تملأ محلات بغداد ! الحظر الاقتصادى فعال فقط فى مجال الصناعة

البسكويت الاسكتلندى الفاخر.. واللحم الدنماركى الشهى .. اللبن البودرة الامريكى. والفستق الطازج القادم من ايران.. كلها سلع متوافرة بكميات كبيرة وتملأ ارفف المحلات فى بغداد.. يحدث ذلك بعد اكثر من شهرين من فرض مجلس الامن الحصار على العراق.. بما يعنى اننا لو انتظرنا هذا الحصار ليؤتى اكله ويجبر صدام على الانسحاب.. فسنكون كالعانس الشمطاء التى تنتظر عريسا لاياتى !

ولايعنى ذلك اننا نقف مع تجويع الشعب العراقى الصابر على البلوى والمحنة ولكن نريد ان نقول ان الرئيس العراقى عندما وقف يولول بان اطفال العراق يموتون جوعا لنقص الالبان فانه يكذب وقد تعود الرجل ذلك حتى انه يكذب كما يشرب الماء! ويؤكد ذلك جون بيرنز مراسل جريدة نيويورك تايمز الامريكية الذى كتب رسالة من بغداد اكد فيها ان الفواكة والخضراوات والسلع المعلبة تملأ ارفف ومخازن محلات بغداد وغيرها من المدن الهامة وبكميات مذهلة ويضيف احد الدبلوماسيين الغربيين بعد جولة فى اسواق بغداد ان سلعا مثل الحليب الطازج والبطاطس والعنب والبرقوق والانواع المختلفة من الجبن لم تكن متوافرة بهذا الشكل الحالى قبل غزو العراق للكويت وعلى مدى سنوات عديدة !

ولذلك يرفع العراقيون حواجبهم دهشة مما يرونه امام اعينهم فى الاسواق !

الذهب مقابل الغنم

ويرجع مصدر هذه السلع الى اربعة اماكن: اولا ماتم نهبه من الكويت سواء كميات الدقيق الضخمة او المعلبات المستوردة وثانيا عمليات التهريب التى تتم عبر ايران وتركيا وخاصة مناطق تجمعات الاكراد فى شمال شرقى العراق.. حيث تنتعش حاليا التجارة فى الفواكة والخضراوات عبر الطرق السرية التى تربط بين كل من تركيا وايران بالعراق كما يقول تشارلز لورانس مراسل جريدة ديلى تلجراف البريطانية وبالنسبة للحم الطازج يقايض الاكراد العراقيون اخوانهم الاكراد الايرانيين الذهب بقطعات الماشية والاغنام التى يتم اقتيادها عبر الجبال ويحصل الاكراد العراقيون على هذا الذهب من حكومة بغداد وعلى الرغم من العداوة الشديدة لمعظم اكراد العراق لنظام صدام حسين خاصة بعد مذبحة حلبجه التى استخدم فيها صدام الاسلحة الكيماوية وقتل اكثر من ٥ الاف كردى الا انه يبقى دائما استثناء لكل قاعدة وخائن واحد وسط الاف الامناء واخيرا الطريق المعروف للجميع وهو عمان بغداد الدولى.

والطريف ان وكالات الانباء فى محاولة منها لاثبات تاثير الحصار على العراق راحت تبث صورا خائبة عن طوابير الخبز حيث يظهر فى الطابور تسعة افراد يتسكعون وهم واقفين.

والغريب ان ذلك يحدث فى وقت تحكم فيه ١٧٠٠ سفينة حربية للدول متعددة الجنسيات الحصار على العراق حيث قامت بتفتيش ٩٥٪ من حركة الملاحة عبر قناة السويس والخليج فعلى سبيل المثال قامت البحرية الامريكية بتفتيش ١٧٠ سفينة وحولت سبعا منها عن طريقها فى حين قامت البحرية البريطانية بايقاف وتفتيش خمس سفن اعادت منها ناقلة بترول تحوى ستة اطنان من الطعام للعراق .

اختلفت المخابرات

وبسبب وفرة السلع فى الاسواق العراقية رغم احكام الحصار البحرى اختلفت اجهزة المخابرات الغربية حول



تأثير الحصار حيث ترى وكالة المخابرات المركزية الامريكية ان الحصار بدأ يؤلم العراق في حين ان المخابرات البريطانية تبدى تشاؤما بشأن فعاليته فقد ذكرت وحدة المخابرات البريطانية المختصة بشئون الاقتصاد انه على العكس فقد ثبت ان لهذا الحصار فوائده التى عادت على الشعب العراقى ومنها البحث عن مصادر جديدة للطعام ومصادر جديدة للطاقة مثل استخدام الحطب فى طهى الطعام ، كسر عادة الشعب فى استخدام السلع الكمالية المستوردة على الرغم من توافر بعضها مما نهب من الكويت.. يضاف إلى ذلك ان الحصار قد قوى الارادة السياسية للعراق مما سيجعلها تصمد فى مواجهته حتى النهاية واخيرا توقف العراق عن دفع ديونه التى تصل الى ٨٠ بليون دولار..

ومع ذلك فليس الحصار حلوا كله.. وإلا لما احس المسئولون العراقيون بالضيق وراحوا يصدرون التصريحات والمبادرات المتشنجة فلعل الدائرتين اللتين ستصابان فى مقتل بفعل الحصار هما الصناعة والقوات المسلحة ، ففى المجالين يعتمد العراق على استيراد قطع الغيار بل وحتى الصيانة الدورية للمنشآت الحيوية يركن فيها الى المقاولين الاجانب ويقول احد الفنيين الالمان الذى يقوم بصيانة توربينات توليد الكهرباء فى احد المشروعات العراقية الضخمة ان اول شىء سيتأثر بالحصار هو مصادر الطاقة ويجزم بان احد التوربينات متوقف تماما الان وسوف تتوقف توربينات اخرى ويضيف هذا المسئول الالمانى ان النظام العراقى لم يكن يكدس قطع الغيار وكان يطلب منه ان يشترى فقط ما يحتاج. واخيرا يؤكد أن جميع التوربينات التى استوردها العراق من المانيا سوف تتوقف تماما مع اواخر شهر ديسمبر وبنفس الطريقة سوف تتأثر مصانع البتروكيماويات والاجهزة الزراعية والمعدات المختلفة خاصة وان مصانع البتروكيماويات الضخمة قامت بانشائها شركات امريكية وبريطانية وسوفيتية وكلها ملتزمة بالحظر..

عقاب السماء

وعلى المستوى الاصغر مستوى الحياة العادية.. يظهر تأثير الحصار فى مجال الصناعة فى اختفاء نصف اللمبات بفنادق بغداد وانقطاع التيار الكهربائى لفترات طويلة.. وعدم توافر بنزين السيارات وذلك بسبب الفجوة الرهيبة التى يعانى منها العراق بين امكانياته كمنتج للبترول وقدراته المتواضعة فى مجال التكرير.. ويبدو ان ذلك عقاب السماء فجميع السيارات الامريكية الصنع التى تم نهبها من الكويت عاطلة تماما لنقص انواع البنزين الممتازة كما ادى الغزو الى هروب الايدى العاملة الماهرة ونقص المهندسين مما يهدد محطات توليد الطاقة بالتوقف التام..

هل يعنى ذلك ان الحصار المفروض على العراق فعال وسوف يثمر فى مجالى الصناعة والمعدات التى تحتاجها القوات المسلحة.. ام ان عدم فعاليته فى مجال منع وصول الاغذية عن العراق.. ستجعل الحرب حتمية لن نستطيع معرفة الاجابة الصحيحة على السؤالين الا اذا عرفنا مايجرى تحت «الترابيزة» فى بغداد وواشنطن وموسكو وباريس !

سليمان قناوى



المصدر : الدستور

التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠

بسبب الحصار الدولى :

العراق يخسر ٥٠ مليون دولار يوميا !!

ذكر تقرير فرنسى ان خسائر العراق نتيجة الحظر الدولى المفروض على تصدير بتروله للخارج تقدر بحوالى ٥٠ مليون دولار يوميا .

وقال التقرير الذى نشرته صحيفة « ليبراسيون الفرنسية » نقلا عن مسئول عراقى سابق شغل عدة مناصب حكومية فى بغداد ويعيش حاليا كاستاذ جامعى فى باريس ، ان العراق بعد توقف الحرب العراقية الايرانية كان يأمل فى تحسين اوضاعه الاقتصادية وتسديد ديونه فى فترة تتراوح بين ٧ إلى ١٠ سنوات ، إلا ان الوضع الراهن ادى إلى تدهور وضع العراق الاقتصادى

وقال المسئول العراقى السابق ان الحظر الدولى المفروض على العراق سوف يؤدى الى إغلاق مصانع العراق لعدم توافر قطع الغيار والمواد اللازمة .



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠

صدام يقصر الزراعة على القمح والأرز

ابو ظبى ـ وكالات الانباء ـ قرر الرئيس العراقى صدام حسين ان تقتصر الزراعة على القمح والارز فقط فى شتى انحاء العراق ، بما فى ذلك حدائق المنازل ، والا فستتم مصادرة الاراضى المخالفة .

ويشير القرار الذى يذيعه التليفزيون بشكل متكرر ، الى الحاجة الملحة للقمح والارز للنقص فيهما بسبب الحصار الاقتصادى الدولى ضد العراق لغزوه الكويت .



صدام حسين يلغى قرار ترشيد استهلاك الوقود ويعزل وزير البترول !

بغداد ـ وكالات الانباء ـ أعلن راديو بغداد امس ان الرئيس العراقى صدام حسين قرر الغاء قرار ترشيد استهلاك الوقود وتوزيعه على المستهلكين بالبطاقات بعد خمسة ايام فقط من صدور هذا القرار ، كما قرر عزل وزير البترول العراقى عصام عبدالرحيم .

وكان وزير البترول العراقى قد أعلن هذا القرار فى الاسبوع الماضى وبدأ العمل به يوم الثلاثاء الماضى .

انعكاسات أزمة الخليج العراق

نتائج الحظر الاقتصادي على العراق

رهان على الزراعة.. والوقت

يعيش العراق في حالة حصار مطبق، من المؤمل ان تظهر فاعليته في الأسابيع القليلة المقبلة، وقد تكون الثغرات التي تتسرب منها المواد الغذائية، وبعض السلع الأخرى، مرسومة بعناية حتى لا يصل العراق الى مرحلة الجوع، فيجبر التحالف العالمي الموجود الآن في الخليج على فكه.

وهناك من يشكك بجدية الحصار المفروض على العراق، طالما ان لهذا البلد حدوداً تزيد عن 3500 كيلومتر مع ايران وتركيا وسوريا والأردن والسعودية. والذين يعرفون هذه الحدود يجزمون باستحالة فرض حصار على العراق بسبب التداخل بين السكان العراقيين وجيرانهم، وهو تداخل وثيق الى درجة افشل في الماضي جهود الحكومات المعنية لوقف سيل التهريب. واعتاد سكان الحدود على سوق قطعانهم من والى داخل الأراضي العراقية للرعي، وتسويق محاصيلهم او شراء حاجاتهم من الجهة الأخرى. اذن، في مناطق الحدود العراقية اقتصاد مواز قوي، يعتقد انه لا يزال موجوداً.

لا مجاعة

من هنا يستبعد المراقبون تعرض العراق للمجاعة، من دون أن يعني ذلك استبعاد حصول أزمات تموينية في طليعتها الحليب ومشتقاته والسمون والزيوت، علماً أن مخزون العراق الحالي منها قد يكفي لبضعة اشهر.

واتخذ العراق تدابير مشدده لتمديد أجل مخزوناته من المواد الغذائية. مثل اصدار بطاقات وانشاء مراكز لتوزيع الأغذية وتشجيع ساكني المدن على الذهاب الى الأرياف. وفي الوقت نفسه استعد سكان الأرياف لزرع كل بوصة من الأرض العراقية القابلة للزرع، ونشأ طلب قوي على الاسمدة والبذور والشتول والأدوات والأدوية الزراعية، وهناك من يقول أن مؤسسات أوروبية باعت كميات كبيرة من هذه المواد لتجار أتراك وايرانيين تمهيداً لتهريبها الى الفلاحين العراقيين.



المصدر : الاقتصاد والأعمال

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٠

وينتظر الخبراء الاميركيون حدوث نقص في السكر والحبوب والدواجن والبقولات واللحوم ومشتقات الحليب في الأسابيع القليلة المقبلة. لكن لا يمكن توقع شيء في حرب الخليج، في وقت لا تزال المواد الغذائية تتدفق من البوابة الأردنية وان بكميات اقل. ومع ذلك لا بدّ من ملاحظة ان أسعار الرز والحبوب ارتفعت 70 % داخل السوق العراقية.

ويمكن القول أن المناطق الشمالية والشمالية الشرقية تتمتع بما يشبه الاكتفاء الذاتي من كل اصناف المواد الغذائية، بما في ذلك القمح والحليب ومشتقاته واللحوم، لكن مناطق الجنوب والوسط، وهي الأكثر كثافة سكاناً، تعيش في حالة انكشاف غذائي بالغ.

استغلال الثروة الزراعية

وفي تخطيطات الحكومة لمواجهة الحصار، زرع ما يمكن زرعه من الأراضي بالقمح والحبوب سواء القابلة للزراعة أو التي تحتاج الى استصلاح، وفي حسابات القيادة العراقية، ان القطاع الزراعي سيرفد العراق بحاجاته من الحبوب واللحوم، فينحصر النقص بالحليب ومشتقاته والزيوت والسمون. ومن هنا قول الرئيس صدام حسين بان الحصار سيؤثر فقط على أطفال العراق. لكن هذه الحسابات تضعف منها ضخامة الأرقام. فالعراق يحتاج الى 8 ملايين طن من الحبوب سنوياً ينتج منها نحو الربع، اضافة الى انه استورد حوالي 144 الف طن من اللحوم في العام الماضي.

وتبلغ ثروة العراق من الأراضي الزراعية، حسب بعض الخبراء، ما لا يقل عن 15 مليون هكتار، كما أن العراق يملك ثروة مائية كافية لزراعة اراضيه. وفي حال قرر العراقيون استغلال امكاناتهم الزراعية المتنوعة، تربة ومناخاً، فلن يستطيع أي حصار ان يؤثر عليهم، لكن استغلال كامل الثروة الزراعية يحتاج الى رؤوس أموال طائلة والى سنوات من العمل الجاد والى تحرير القوى الزراعية في البلاد من ربقة البيروقراطية.

قطع الغيار

لكن من قال ان الأمم المتحدة تحيا بالقمح وحده. فالحياة الحديثة معقدة للغاية الى درجة ان قطع الغيار باتت بنفس درجة أهمية القمح. وهكذا فالجوع ليس همّ المسؤولين العراقيين الرئيسي، على ما يبدو، ذلك أن آلتهم العسكرية الكبيرة، وقطاعهم الصناعي، ومختلف أوجه الحياة بدءاً من مطار صدام حسين الدولي في بغداد الى الجرّار الزراعي مروراً بطائرات الخطوط الجوية العراقية، ومحطات الاذاعة والتلفزيون، ومولدات الكهرباء الحرارية والمائية وغيرها تحتاج الى قطع غيار باستمرار. والسؤال ما هو مخزون العراق من قطع الغيار؟ يجيب اغلب الخبراء على هذا السؤال بقلب الشفتين فلا أحد يعرف ما لدى العراق وما عليه. حتى ان أرقام انتاجه الصناعي والزراعي غير معروفة.

وعلى فرض أن العراق فتح قنوات تهريب لقطع الغيار، وهو امر صعب ومكلف جداً كما برهنت التجربة الايرانية، فمن أين سيأتي العراق بالمال لشرائها علماً أن مخزونه من العملات الأجنبية «الكاش»



ضئيل وقد لا يتعدى الثلاثة مليارات من الدولارات والذهب.

وهذه نقطة اساسية وحاسمة في موضوع حصار العراق. فمهما بلغت الصناعة العراقية من تقدم الا انها غير كافية لرفد العراق بحاجاته من قطع غيار وسلع عسكرية واستهلاكية مدنية.

لكن هناك من يجادل فيقول ان الوقت يخدم العراق. صحيح ان العراق محاصر، الا انه يحاصر العالم ايضاً من حيث يدري أو لا يدري. فحرمان أسواق العالم من نحو 4,6 ملايين برميل يومياً ادى الى ارتفاع اسعار النفط الى الخط الأحمر الذي لا تتحمله اقتصادات الدول الصناعية والدول النامية. كما أن اقفال الساحة العراقية جعلت دول المنطقة تصرخ طلباً للمساعدات. ومع الزمن ستجد تركيا مثلاً أن لا مناص من غض الطرف عن «مبادلات الحدود» والشيء نفسه بالنسبة الى الأردن وحتى بالنسبة الى دول بعيدة نسبياً.

الفرضيات الايرانية

اما اذا خاض المرء «بالفرضيات الايرانية»، فيصل الى استنتاج سريع وهو ان الحصار سيصدأ بمرور الوقت.

ويقول مراقبون اميركيون انهم يخشون ان يتفق العراق مع ايران، وربما مع دول عربية منتجة للنفط، على صفقة، ربما هي الأولى من نوعها في التاريخ، وهنا تبرز الفرضيات التالية:

الأولى ـ ان يمد العراق بـ 200 الف برميل يومياً من المشتقات النفطية، حيث للمصافي العراقية والكويتية طاقة انتاج ضخمة، في وقت تستورد ايران مشتقات من السوق الخارجية.

الثانية ـ ان تلعب ايران دور البلد الأم فتمد العراق بما يحتاج من الطعام وقطع الغيار بما في ذلك قطع غيار الآلة العسكرية العراقية. وحتى تستطيع تمويل الحاجات العراقية ترفع ايران انتاجها النفطي مليون برميل يومياً يخصص ريعها للعراق (12,7 مليار دولار)، مقابل تجيير العراق جزء من انتاج آبار النفط في جزر مجنون القريبة من الحدود العراقية، أو جزء من المخزون النفطي لهذه الجزر المستنقعية الواقعة في جنوب شرق العراق. وما قد يشجع ايران على القيام بهذه القمة عدة اعتبارات أولها انها تعارض وجود جيوش أجنبية في الخليج، ثانياً ان العراق يبيع النفط بـ 21 دولاراً للبرميل مقابل 35 دولاراً في السوق العالمية، وهنا فان ايران تربح فارقاً ضخماً في سعر النفط اقله 14 دولاراً في كل برميل، اي 5 مليارات دولار سنوياً من تصدير مليون برميل نفط يومياً اضافية. وبالتحديد فان كل برميل نفط تصدره ايران من نفطها لحساب العراق، تحصل بدله على ما يقرب من برميلي نفط عراقيين من جزر مجنون على الأرجح أو أي مكان آخر في جنوب العراق ويقدر مخزون جزر مجنون بسبعة مليارات برميل. هذا عدا الأرباح الطائلة التي ستجنيها ايران من بيع العراق الغذاء وقطع الغيار والمواد الخام.

الثالثة ـ ان حاجة العراق الدنيا الى الطعام وقطع الغيار والمواد الخام تقدر بستة مليارات دولار سنوياً. وهنا قد تلجأ دول منتجة للنفط غير مؤيدة للتحالف العالمي لتحرير الكويت، على الرغم من معارضتها السياسية لاحتلال الكويت، الى تسديد الفواتير العراقية من دون مقابل سوى استمرار ازمة الخليج، وبالتالي بقاء أسعار النفط على مستوياتها الحالية. ذلك ان عودة العراق والكويت الى انتاج النفط من شأنها خفض اسعار النفط العالمية الى ما بين 21 و25 دولاراً للبرميل وفق اكثر احتمالات الأسعار تفاؤلاً.

الرابعة ـ ان العراق باستطاعته مد أنابيب لا يتعدى طولها بضعة كيلومترات الى الأراضي الايرانية بحيث يمكنه ذلك من تصدير نفطه الى الأراضي الايرانية، ومنها الى العالم كنفط ايراني وليس نفطاً عراقياً. وتحصل ايران على أرباح طائلة من جراء الفارق ما بين سعر النفط العراقي وسعره العالمي. ومن التجارة المثلثة، على النحو المذكور.

الخامسة ـ بنظر المراقبين الأميركيين فان العالم، وهو يرى ايران تصدر نفطاً عراقياً، لن يستطيع ان يضعها في الحظر كما فعل

مع العراق، والسبب ان ايران سترد فوراً بخفض صادراتها البترولية، التي يعتقد انها تبلغ اليوم اكثر من 3 ملايين برميل يومياً، ومن شأن هذه الخطوة ارتفاع اسعار البترول الى حدود لا يعلمها سوى الله. اما في حال التضييق على ايران فسترد ايران بوقف تصدير نفطها وهو ما لا يحلم به مجلس الأمن (الأمم المتحدة والعالم). وهذا الافتراض دفع بالنائب الاميركي نيل هاملتون الى القول «اننا اصبحنا بحاجة ماسة الى انقاذ العراق من ايران، فضلاً عن انقاذ الكويت من العراق». وبهذا الصدد يُشار الى وجهة نظر السوفيات وهي ان ايران «اصبحت اهم دولة في العالم»، تتحكم بثلاثة نفوط تشكل اكثر من 32 % من احتياطي العالم البترولي هذه النفوط هي: الايراني والعراقي والكويتي. وربما هذا العامل، اي العامل الايراني، هو الذي سيسرع الخيار العسكري .

السادسة ـ ان ايران لن تمد العراق سوى بالمواد الغذائية، لأنها لا تريد أن ترى شعبا مسلماً يموت جوعاً، ما عدا ذلك فهي ستطبق حرفياً قرارات المقاطعة، ولن تتعاون مع بغداد، لا نفطياً ولا دفاعياً ولا اي شيء من هذا القبيل. وهذا هو الخط الذي تنهجه ايران الرسمية، المعارضة لاحتلال العراق للكويت، والتي يدخل في صلب تخطيطها انهيار نظام بغداد، وبالتالي وقوع العراق في نطاق سيطرتها السياسية والنفطية حتماً.

الفرضية الارجح

فأي الفرضيات هي التي ستتحقق؟

المراقبون يرون بوادر تعاون عراقي ايراني وربما ليبي تدعو الى الاعتقاد بان الحظر سيصبح صدءاً بمرور الوقت. وهذا ما قاله ديك تشيني وزير الدفاع الاميركي حينما اشار الى ان الوقت لا يعمل لصالح



التحالف المحتشد لتحرير الكويت. فهل سيعتمد الخيار العسكري؟

زعماء الدول الغربية وعلى راسهم الرئيس الاميركي جورج بوش، والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، ورئيسة وزراء بريطانيا مرغريت تاتشر يلوحون بالحرب. وزير خارجية اميركا الاسبق (في عهدي الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد) هنري كيسنجر يدعو الى استخدام القوة مؤخراً محدداً الأهداف: ضرب الاسلحة غير التقليدية العراقية وضرب المنشآت المنتجة لها، وتحرير الكويت. لكن كيسنجر يضع عوامل اخرى في معادلة الهجوم على العراق لا تقل أهمية: ضرورة الحفاظ على المنشآت البترولية في كل من العراق والكويت والسعودية والامارات والحيلولة دون تدميرها، وضرورة ان تؤدي العملية العسكرية الى سقوط نظام صدام حسين. ويا لها من معادلة صعبة، لا يحبذها وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد عندما يقول بأن الجنود البريطانيين سيردون بقصف الجيش العراقي بالقنابل الذرية. ومعظم هذا الجيش موجود في الكويت.

اراء كثيرة يصعب الجمع بينها وتنسيقها الى درجة دفعت بالنائب الأميركي هاملتون الى القول انه ليس لدى التحالف الغربي ستراتجية واضحة، ولعلها قمة مأساة الكويت المطالبة بالتحرير من غير شرط وبالتعويض عن خسائرها.

الخلاصة

حصار العراق يفترض ان يكون مؤثراً في الأسابيع القليلة المقبلة. ومن الناحية النظرية هناك احتمالات ايرانية ـ نفطية كثيرة ترشح ايران لتكون صاحبة كلمة فصل في صراع الخليج الى درجة جعلت غينادي غيراسيمون الناطق باسم الخارجية السوفياتية يقول بان «ايران باتت أهم دولة في العالم». وهناك مخاوف اميركية جدية من الجسور العراقية الايرانية. كل ذلك يفترض ان يبلور الاتجاه نحو الخيار العسكري. لكن هناك اعتبارات سياسية جغرافية نفطية انسانية تجعل خيار الحرب محفوفاً بالمخاطر، ولا يمكن اعتماده إلّا في حال ضمان النتائج بنسبة 100 %. فمن يجرؤ على ضمانها بهذه النسبة العالية؟ لذلك فان التعقيدات المذكورة تزيد بالدرجة نفسها جنوح كل الاطراف نحو السلم، اي الحل الوسط، طالما ان «للحرب بداية معروفة وليس لها نهاية معروفة».

اما حالة اللاسلم واللاحرب فليست سوى حالة تآكل حلقة الحصار الحديدية. ■

الصفقات الكبرى بين فرنسا والعراق

كانت العلاقات الاقتصادية الفرنسية العراقية متينة للغاية عشية غزو العراق للكويت، وبلغت الصفقات الكبرى بين البلدين في حقبة 1974-1988 نحو 100 مليار فرنك فرنسي معظمها صفقات اسلحة وذخائر، والباقي لمشاريع مدنية اهمها مطار بغداد الدولي.

أهم العقود العسكرية الرئيسية:

ـ 14,4 مليار فرنك فرنسي قيمة صواريخ «رولان» بقيمة 11 مليارا، و«هوت» بقيمة 2,7 مليار و«ميلان» (Milan) تصنعها شركة «اوروميسيل» وهي شركة تابعة لشركتي ايروسپاسيال و«ام ب ب».

ـ 5 مليارات فرنك قيمة 80 مدفعاً من عيار 155 ملم مع ذخائرها من صنع شركة «جيات اندستري».

ـ مئة طائرة «ميراج ف1» من صنع مجموعة «داسو». وكانت مفاوضات بدات لشراء العراق 50 طائرة من طراز 2000-C، قبل اجتياح العراق للكويت.

ـ مئة طائرة مروحية و400 صاروخ اكسوسيت قيمة 2,5 مليار فرنك، و1300 صاروخ مضاد للدبابات AS11 تصنعها شركة «ايروسپاسيال».

ـ آلاف الأطنان من الذخيرة من عدة مصدرين ابرزهم «لوشير» «مانوران» التابعة لشركة «ماترا» والشركة الوطنية للمتفجرات.

ابرز الصفقات المدنية

ـ مشروع مد شبكة للمياه في بغداد بكلفة 4,5 مليارات فرنك وقع في العام 1980.

ـ مطار بغداد الدولي: بلغت كلفته الأولية 3,6 مليارات فرنك فرنسي ثم ارتفعت بنسبة 50%.

ـ 4000 مسكن في كركوك بقيمة 3,3 مليارات فرنك فرنسي.

ـ مجمع لصهر المعادن في البصرة اقامته شركة «كروزو ـ لوار» في العام 1974 بقيمة 2,6 مليار فرنك.

ـ مدينتان حديثتان بكلفة 2,4 مليار فرنك فرنسي.

ـ مركز «اوزيراك» النووي بكلفة 1,4 مليار فرنك.

ـ اجزاء من طرق دولية، مساكن للضباط، مصانع للغاز وادوات التنظيف والالومنيوم، تطوير حقول نفطية، تجهيزات لخط الأنابيب الذي يمر بالسعودية، وطائرات ايرباص.

ـ قبل بداية ازمة الخليج كانت هناك مفاوضات حول صفقات اخرى، لكن بسبب نقص في الائتمانات الفرنسية وتاخر التسديدات العراقية، كان الأمل ضعيفاً في تنفيذ هذه العقود.



المصدر : الاقتصاد والاعمال

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وضع العراق الاقتصادي قبل الاجتياح

- خسائر العراق من جراء الحرب مع ايران (تدمير منشات وانخفاض في انتاج النفط): 240 مليار دولار.
- ديون العراق الخارجية في نهاية الحرب: 60 الى 80 مليار دولار منها:
  * 15 ملياراً للكويت.
  * 30 ملياراً للدول العربية الاخرى.
  * 4 مليارات لفرنسا.
- عائدات النفط: 15 مليار دولار (95% من الصادرات).
- الانفاق العام الحالي: 21 مليار دولار (منها 3 مليارات لخدمة الدين).
- تكاليف اعادة التعمير حسب الخطة العراقية: 60 مليار دولار، منها 7 مليارات لمشاريع في قطاعات انتاجية متعددة.
- تاثير ارتفاع اسعار النفط: كل زيادة دولار واحد على البرميل يؤدي الى مليار دولار من الايرادات الاضافية سنوياً.
- مصادر الاقتراض الرئيسية: اليابان، بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، ايطاليا. وقد توقفت تدريجياً هذه الدول عن منح القروض الكبيرة الى العراق، ازاء عدم تعاونه على حل مشكلة القروض القديمة.

بعد ٣ شهور .. ما الذى فعلته العقوبات الاقتصادية؟

يزداد الاقتناع الدولى يوما بعد يوم فى ان العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ستاتى ثمارها وربما تكون هى امضى سلاح وجه او سيوجه ضد العراق .

وفى تقريرين للوول ستريت جورنال والتايمز

ان العقوبات الاقتصادية التى فرضت على العراق بقرار من الامم المتحدة يوم ٦ اغسطس الماضى اوشكت ان تدخل الآن شهرها الرابع وبدات آثارها واضحة الآن فى مختلف المجالات حيث اكد اخر التقارير ان العراق اصبح يعانى من نقص شديد فى شتى انواع الاطارات مما سيؤثر على سهولة حركة قواته داخل الكويت ومنها الى بغداد ، كما يعانى ايضا العراق من نقص شديد فى المواد اللازمة لتكرير البترول التى تساعد بدورها على استمرار حركة الاداء العسكرى الخاص بالمحركات ومن ناحية اخرى اعلنت مصادر حكومية بالعراق ان هذا الوضع قد اثر بدوره على الاستخدامات اليومية بالنسبة للافراد وكان ريتشارد تشينى وزير الدفاع الامريكى قد صرح بانه بمرور الوقت اصبح من المؤكد ان العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق سيكون لها اثر فعال وخاصة على قدراتها العسكرية وامكانية استمرار وجودها العسكرى المكثف الحالى بالاراضى الكويتية

ويعتقد المراقبون فى واشنطن ان العراق اصبح بالفعل غير قادر على انتاج الاطارات اللازمة والمواد اللازمة لصناعة الادوات والصناعات المختلفة والمستخدمة حتى فى المستلزمات اليومية .

وعن حالة الشارع العراقى تفيد الانباء الواردة بانه هناك مقولة رددها المواطن العراقى وهى :

« الامس كان افضل من اليوم .. واليوم افضل من الغد » .. وهذه المقولة ان دلت على شىء فهى تدل على مدى القلق الذى يعيشه المواطن العراقى الذى بدا يتاثر بالحالة الاقتصادية التى تمثلت فى نقص الوقود وتوزيعه بالبطاقات ثم إرتفاع اسعار المواد الغذائية التى جلب اكثرها من الكويت وعلى سبيل المثال ارتفع علبة السجائر الى الف فى المائة بعد الغزو - يضف الى ذلك ارتفاع ثمن الغذاء الى ٨٠٠ ٪ مثل البطاطس - الارز - والخبز - والسكر - وزيت الطعام .

ومن هذا المنطلق يؤكد المراقبون الغربيون ان الاقتصاد العراقى المتصدع حاليا اول حصاد الموقف الدولى المتحد ضد الغزو العراقى للكويت . ويعتقدون ان القطاع الصناعى الاكثر تأثرا بسبب النقص الشديد فى المواد اللازمة لتشغيله والى اليد العاملة ايضا . ذلك ان غالبية العاملين فى القطاع الصناعى العراقى كانوا من الاجانب الذين غادروا البلاد فى اعقاب الغزو بالالاف والباقون يستعدون حاليا للرحيل .. وهو الامر الذى سيؤدى ان عاجلا او اجلا الى اغلاق بعض المصانع نظرا الى ان عددا كبيرا من العمال العراقيين قد تم استدعاؤهم للانضمام لصفوف الجيش !!

ويعتقد المراقبون ايضا انه بحلول شهر يناير القادم واذا استمرت العقوبات الاقتصادية ضد العراق فإن مخزونها من المواد الغذائية لن يكفى لاكثر من ثمانية اشهر على الاكثر .. كما انها لايمكن أن تعتمد على الامدادات من الاردن او ايران فقط . كما ان العراق ايضا سيصل الى حد النقص فى السيولة المالية المطلوبة للاستيراد حيث ان الاموال المودعة بالخارج للعراق مجمدة وعائدتها من تصدير البترول مجمدة ايضا .. وبالمقارنة فإن القوات الدولية المحتشدة الآن لمواجهة العراق بالأراضى السعودية لديها مخزون من الوقود اللازم لتحريك معداتها يكفيها لحرب طويلة وان امتدت فقد تمتد لشهور طويلة !!؟ .

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠

معاناة العراقيين تتزايد نتيجة الحصار الاقتصادى :

اغلاق عشرات المصانع وارتفاع الأسعار لسبعة أمثالها

بغداد - ا. ب - كشف تقرير لوكالة اسوشيتدبرس عن تاثير الحصار الاقتصادى المفروض على العراق بسبب غزوه للكويت عن تزايد معاناة العراقيين يوماً تلو الاخر.

وقالت الوكالة ان الكثير من عادات وانماط الحياة بالنسبة للعراقيين قد تغيرت بسبب الحصار وارتفاع اسعار السلع بما يصل الى سبعة امثال سعرها قبل الحصار.

واضافت الوكالة ان طوابير العراقيين امام محال بيع الخبز والمحال الحكومية التى تبيع الاطعمة تزداد طولا كل يوم فى الوقت الذى اغلقت فيه الكثير من المطاعم لعدم توافر الاطعمة كما شحت الادوية فى المستشفيات ودعت الحكومة العراقيين لاستخدام الاعشاب !

واضافت ان لطيف نصيف جاسم وزير الاعلام العراقى قد اعترف امس الاول بان الحصار اصبح فعالا فيما يتعلق بتأثيراته على العراقيين.

واشارت الوكالة الى اغلاق الكثير من مصانع الاسمنت والاطارات والاسمدة والسجائر فضلا عن خفض الطاقة الانتاجية لمصانع اخرى.

واضافت ان سعر الاطارات قد وصل الى مابين ٣٠٠ الى ٤٠٠ دولار للاطارين فى بغداد.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العراق ألغى تقنين البنزين بعد وصول مواد كيماوية لتكرير البترول عبر الأردن

بيروت - كونا - ذكرت مصادر صحفية ان الحكومة الاردنية خرقت الحصار الدولى المفروض على العراق بسماحها بمرور كميات كبيرة من المواد الكيماوية التى تستعمل فى تكرير البترول عبر اراضيها الى بغداد .

وقالت المصادر انه بعد ٥ ايام من تطبيق قرار تقنين البنزين فى العراق وصلت الى بغداد كميات كبيرة من المواد الكيماوية التى تستعمل فى تكرير البترول عبر الاردن مما دعا الرئيس صدام حسين الى الغاء تقنين البنزين واقالة عصام عبد الرحيم وزير البترول وتعيين زوج ابنته حسين كامل حسن وزير التصنيع العسكرى العراقى وزيراً للبترول بالوكالة .

□ تحت وطأة الحصار :

صدام يقرر احتكار الدولة لتسويق الحبوب

بغداد - أ.ش.أ - قررت العراق حصر بيع وشراء جميع انواع الحبوب عن طريق الدولة وفرضت عقوبات صارمة على المخالفين وذلك. تحت وطأة الحصار الاقتصادى المفروض على العراق منذ الاسبوع الاول من شهر اغسطس الماضى . ولم تشر وكالة الانباء العراقية لطبيعة هذه العقوبات :

تم ذلك خلال اجتماع عقده صدام حسين امس مع كبار مساعديه فى بغداد لبحث تسويق المحاصيل الزراعية .



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

العراق يزعم قدرته على تحمل حصار طويل لتوافر مخزون غذائى كبير

بغداد ـ وكالات الأنباء ـ بعد ١٠٠ يوم من فرض الحظر الاقتصادى على العراق زعم محمد مهدى صالح وزير التجارة العراقى بأن العراق لديه ما يكفيه من أغذية لتحمل حصار طويل الامد .. وقال صالح ان مخزون البلاد من الاغذية الرئيسية كبير وانها فى حالة جيدة .

وأضاف أن القوات العراقية التى تبلغ اكثر من مليون مقاتل تأخذ نصيباً أكبر من نصيب المدنيين من المواد الغذائية حيث يحصل الجندى على كميات أكبر من الاغذية مما يحصل عليه المدنى بنسبة ١٢٥ ٪ من الدقيق و١٦٠ ٪ من الارز و٢٠ ٪ من البقول ، وتشمل الحصة المخصصة لكل مواطن شهرياً ١٫٥ كيلو جرام من الارز وكيلو جراماً واحداً من السكر و١٠٠ جرام من الشاى و٥٠٠ جرام من زيت الطعام .

وذكرت وكالة رويتر ان الأسواق العراقية متاح بها ـ وإن كان بأسعار عالية ـ كميات كبيرة من التفاح والبطاطس وعجينة الطماطم والفستق التى يقول التجار أن مصدرها إيران .

ومما يذكر أن العراق بدأ فى نظام توزيع الاغذية بنظام الحصص أول سبتمبر الماضى غير أن بعض العراقيين يقولون أن حصتهم من الدقيق هبطت بمقدار كيلو جرام فى الشهر الحالى عن الشهور الماضية .



أحكام الحظر الاقتصادى على العراق

واسقاط عضويته من الغرف التجارية الخليجية ...

كتب ـ رأفت أمين :

طالب مجلس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية ، غرف التجارة فى العالم ، مراعاة أحكام تطبيق قرارات الحظر الاقتصادى الكامل على العراق ، ورفض التصديق على اية معاملات او صفقات يكون العراق طرفا فيها ، وقرر الاتحاد فى اجتماعه امس ، تقديم كافة صور المساعدة والدعم اللازمين لمساندة غرفة التجارة والصناعة الكويتية لممارسة اعمالها من خلال الاتحادات العربية .

وأكد الاتحاد استنكاره للغزو العراقى ورفضه ، ما قام به النظام العراقى من ممارسات غير انسانية بالكويت .

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

■ رويتر :

الأسعار مرتفعة والعراقيون يعانون من الضغوط الاقتصادية

الموصل (العراق) ـ ر ـ ذكر تقرير لوكالة « رويتر » ان اسعار السلع ارتفعت جدا فى العراق وان الناس يعانون من ضغوط اقتصادية بالغة .

وذكر مراسل الوكالة بعد زيارة لمدينة « الموصل » العراقية ان بعض أسواق الغذاء قد اغلقت ويسود الركود نشاط اسواق الملابس والسلع المنزلية وغير الضرورية .



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٠

بغداد العقوبات الاقتصادية تؤثر على الصناعة العراقية ..

وحتى الآن لم تؤثر على الاستهلاك !

■■ أكدت المصادر الدبلوماسية الغربية فى العراق أن السلع الاستهلاكية التى سرقتها القوات العراقية من الكويت ، والتى طرحت فى المحال العراقية تغطى تماما كل آثار العقوبات والحظر الاقتصادى والتجارى المفروض على العراق طبقا لقرارات مجلس الأمن الدولى التابع للأمم المتحدة ..

وفى الوقت نفسه أكد الدبلوماسيون أن الآثار الحقيقية لهذه العقوبات والحظر تظهر فى مجال الصناعة ، حيث اضطرت عشرات المصانع إلى إغلاق أبوابها ووقف إنتاجها بسبب نقص المواد الخام وقطع الغيار ، التى تبذل الحكومة جهودا هائلة للبحث عن مصدر غير شرعى للحصول عليها . وقالت المصادر الدبلوماسية إن من بين المصانع التى توقفت عن الإنتاج فى العراق ، مصانع منتجات حيوية مثل الأسمنت والمخصبات . ورغم هذا المأزق الخطير فإن المسئولين العراقيين مازالوا على إصرارهم بأن هذه العقوبات ونتائجها الاقتصادية الخطيرة لن ترغمهم على إخلاء الكويت التى تم احتلالها فى ٢ أغسطس الماضى ..

قال متحدث بلسان الحكومة العراقية إن العقوبات المفروضة على العراق مؤلمة ، ولكنها رغم كل شىء لن ترغم العراق على الركوع .

وكان الرئيس العراقى صدام حسين قد ألغى قرار توزيع البنزين بالبطاقات بعد ستة أيام من بدء تطبيقه ، وطرد وزير البترول العراقى الذى أصدر القرار ، ووصفه بالجهل ، وعين ابن شقيقته حسين كامل وزيرا للبترول ، وذلك فى إطار محاولات الرئيس العراقى إحاطة نفسه بأكثر الأشخاص ولاء له ، سواء فى الجيش أو البوليس أو الحكومة .

وكذبت المصادر الدبلوماسية ما ذكره المتحدث العراقى بأن الأمهات والأطفال والمرضى هم الأكثر تضررا بسبب الحظر ، لنقص الغذاء والدواء . وقالت المصادر إن المحال التجارية العراقية مكدسة بالمواد الغذائية والأدوية التى سرقت من الكويت ، ومن تلك المواد التى تتدفق على العراق من الأردن .

وقالت المصادر إن السلع المعمرة [ثلاجات - غسالات - تليفزيونات - مكيفات - فيديوهات ..] وسلعا أخرى مكدسة فى المحال العراقية ، وكلها مسروقة من الكويت .

وقال الدبلوماسيون إن الخمور الأوربية ببطاقات شحن أردنية مكدسة على أرفف المحال التجارية العراقية إلى جانب البراندى الفرنسى والويسكى الانجليزى والمشروبات الخفيفة من كل مكان ..

فعبر الحدود العراقية من كل جانب تتدفق السلع المهربة إلى العراق : الدخان - الأرز - الدقيق .. و .. و ..

والمعنى أن الحظر الاقتصادى والتجارى طال الوقت أو قصر ، مع وجود هذه الثغرات لن يؤثر فى القرار العراقى ..

●● والمعنى الأخطر أن الخيار العسكرى سيبقى وحده الخيار الحاسم لردع المعتدى ، وإعادة الشرعية .. مع الأسف ! ..

العـراق يغلق مصانعه بتأثير الحظـر الدولى

بروكسل ـ وكالات الانباء ـ أعلن وزير الخارجية البلجيكى فى مؤتمر صحفى فى بروكسل ان العراق بدأ فى اغلاق مصانعه لنقص قطع الغيار نتيجة الحظر الدولى المفروض عليه من المجتمع الدولى وقال ان جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية ابلغه بان الحظر الدولى بدأت نتائجه تظهر فى العراق .



□ تحت اشتداد وطأة الحصار :

الإعدام فى العراق لتخزين السلع

الحكومة تشترى الحبوب تمهيدا لاحتكار بيعها

بغداد – رويتر – قرر العراق عقوبة الاعدام لاى شخص يثبت تخزينه لكميات كبيرة من الاغذية ، فيما وصف بانه اكثر الاجراءات العراقية صرامة منذ ٤ اغسطس الماضى .

وقد اقر المجلس الوطنى العراقى (البرلمان) قانوناً يقضى بالاعدام لكل من يخزن القمح والدقيق والأرز والاذرة ، وذلك لمواجهة الظروف الاقتصادية الحرجة التى يمر بها العراق نتيجة الحصار الاقتصادى المفروض عليه منذ غزوه للكويت .

واشارت الصحف العراقية إلى ان البرلمان قد وافق أيضا على تشريع يقضى بشراء الحكومة جميع المخزون السلعى لدى التجار من الحبوب فيما يبدو انه تمهيد لاحتكار بيعها للمواطنين .

واضافت انه تقرر ايضا زيادة رسوم المغادرة وتصاريح السفر واستخراج جوازات السفر .

واوضحت الصحف انه بموجب هذه الزيادات فأنه سيتم تحصيل ٥٠ ديناراً (١٦٠ دولاراً) عن استخراج جواز السفر وكانت ٤٠ ديناراً . وتحصيل ٥٠ ديناراً عن تصريح السفر وكان ٣٠ ديناراً و ١٠ دينارات لرسم المغادرة .

كما ذكرت الصحف انه تقرر ايضا تحصيل كل رسوم استخراج الوثائق من السفارات العراقية بالخارج بالعملة الصعبة .

الدولار العملة المفضلة للمواطن العراقى

بغداد ـ ا . ب ـ رغم ان الولايات المتحدة تقود تحالفا دوليا ضد العراق الا ان الدولار الامريكى هو العملة المفضلة للمواطن العراقى ولهذا فقد ارتفع سعره فى السوق السوداء الى ٧ دينارات عراقية مقارنة بالسعر الرسمى وهو ثلاثة دولارات للدينار الواحد .

ويقول الدبلوماسيون الغربيون ان تدهور قيمة الدينار لايرجع الى ضعف الحكومة ولكن الى ضعف الاقتصاد المنهك بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية وتوقف الصادرات البترولية ويقولون ان العديد من كبار رجال الاعمال العراقيين يحولون اصولهم الى عملات ورقية ويشترون بها الدولارات وان التجار يتجنبون الاحتفاظ بالعملة الورقية التى تساوى ٢٥ دينارا لان عليها صورة صدام حسين ويخشون ان تفقد الورقة قيمتها اذا سقط الرئيس العراقى ، وسبب جاذبية الدولار هو انه العملة التى يمكن للعراقى ان يشترى بها خروجه من الجيش ومن البلاد فى وقت يسود فيه شعور بالاحباط العام



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٠

صدام رهن العراق لأكثر من ٥٠ عاما مقبلة بعد دفعه التعويضات للكويت وإيران

الشرق الأوسط تقرير إخباري خاص



نيويورك: «الشرق الاوسط»
من خليل مطر

تتحدث اوساط دبلوماسية في الامم المتحدة عن ان محاولات ايجاد حل سلمي للازمة في الخليج لن تكتفي بانسحاب عراقي من الكويت بل انها ستشمل تحميل العراق المسؤولية الكاملة لتبعات غزوه للكويت واحتلاله لها وما قامت به قواته من تدمير وسرقات، عدا عن الخسائر التي مني بها الاجانب العاملون في الكويت.

ويشير دبلوماسيون معنيون بما يجري الى قرار مجلس الامن، رقم ٦٧٤ الذي تبناه المجلس في ٢٩ اكتوبر (تشرين الاول) الماضي. وهذا القرار الذي كان القرار العاشر في سلسلة قرارات المجلس حول هذه الازمة يحمل العراق مسؤولية اية خسارة او اضرار او جراح ناجمة في ما يتعلق بالكويت ودول ثالثة، ومواطنيها وشركاتها، نتيجة للغزو والاحتلال غير القانوني للكويت من جانب العراق.

وتقول هذه الاوساط ان اللقاءات الامريكية - العراقية اذا جرت في واشنطن وبغداد ستشمل هذه المسألة. فالعراق مسؤول عن خسائر واضرار وديون خاصة بازمة الكويت تزيد قيمتها على ٦٠ مليار دولار. وليس في رغبة الامريكيين او غيرهم «مسامحة» صدام فيها. وبالتالي، فان نتائج المحاولات الدبلوماسية لحل الازمة تشمل مسألة دفع هذه الاموال كجزء طبيعي من عملية الحل.

وهناك وجه اخر لعملية الحل سيقع على العراق ايضا. فلقد حاول العراق بعد غزوه للكويت، كسب ود ايران عن طريق عرض مسألة دفع تعويضات نفطية لها. لكن ايران رفضت اي بحث في تلك المسألة بسبب موقفها المبدئي من مسألة احتلال الكويت.. اضافة الى انها لا تريد تعريض نفسها لمشاكل مع الدول العربية والغربية بحيث ينظر اليها على انها تمزق الحصار. لكن عملية الحل السلمي قد تدفع بايران الى المطالبة بتعويضات حرب العراق عليها ايضا.

وهكذا، فان المشكلة التي اوجدها النظام العراقي الحالي منذ عام ١٩٨٠ تزيد من الثقل الملقى على كاهله. وتقول هذه الاوساط الدبلوماسية ان الحرب التي شنها العراق ضد ايران جلبت المصائب والخسائر الجمة فحاول التعويض عنها باحتلال الكويت، لكن حسابات الحقل لم تطابق حسابات البيدر، فانقلبت الامور لتزيد من الثقل وليطالب العراق لا بتعويض ايران والكويت فحسب، بل وبتعويض جميع الافراد والدول التي تضررت جراء مغامراته.

وتقدر الاوساط الدبلوماسية خسائر ايران من حرب العراق معها بما يتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليار دولار، اعرب النظام العراقي عن استعداده لدفعها (دون تحديد ارقام) خلال اللقاءات التي جرت بعد غزوه الكويت.

كما تقدر هذه الاوساط الخسائر المرتبطة بأزمة الكويت مباشرة بحوالي ٦٠ مليار دولار، سيفرض على العراق دفعها.

وتقدر هذه الاوساط ايضا خسائر العراق المباشرة من مغامرته في الكويت بما يقرب من عشرة مليارات دولار، حتى الآن. ذلك عدا عن الخسائر المترتبة عليه من حربه مع ايران والتي تقدر بما يزيد على ١٦٠ مليار دولار.

وهكذا، فان ما اغرق الرئيس العراقي نفسه فيه هو بئر عميقة من الديون يقضي سدادها على مستقبل العراق، وهنا ينطبق قول مسؤول عربي لـ «الشرق الاوسط» قبل اسابيع ان صدام حسين «رهن العراق لاكثر من خمسين سنة مقبلة»

منظومة الفكر الاقتصادى العراقى

فى خضم الأحداث الكبيرة عادة ماينصرف ذهن المفكرين والباحثين إلى التركيز على الحدث ذاته وما يتمخض عنه من اثار وسلبيات ، وهو أمر منطقى ففى أعقاب أية أحداث أو أزمات كبيرة تلهث أقلام الكتاب وراء متابعة الأزمة والتنويه بمخاطرها ومايمكن أن تنجم عنه من عواقب وخيمة ، فشغلهم الشاغل هو محاولة تضييق المساحة الزمنية التى يمكن أن تشغلها هذه الأزمة وتقليص اثارها ومثالبها إلى أقصى حد ممكن من خلال أن تصير أقلامهم أبواقا لبث النصح والارشاد وأجراس إنذار لتوعية أطراف الأزمة حتى يفيئوا إلى صوابهم لتدارك الموقف .

بقلم

جميل كمال جورجى

ففى أعقاب الغزو العراقى للكويت بالرغم من مفاجأة الحدث وصعوبة استيعابه بسهولة من قبل الكثيرين انصرفت معظم الاقلام إلى تناول الموقف والتنويه بالعواقب الوخيمة التى يمكن أن تمر بها المنطقة من جراء هذا الحدث فى الوقت الذى وجهت فيه بعض الاقلام رسائل ونداءات لحث العراق على التخلى عن موقفها والتراجع .

وحتى الآن رغم المحاولات العديدة التى بذلها المفكرون والدارسون لايجاد تفسير مقنع وشاف لماحدث فى الكويت فإن هذا الحدث مازال يكتنفه الكثير من الغموض ،

وبإجراء قراءة سريعة فى أوراق الخلفيات الفكرية الاقتصادية للقيادة العراقية والتى يمكن لاى باحث مدقق أن يتبين من خلالها الدور النفطى المهم الذى تبنى عليه أحلامها السياسية اقليميا ودوليا

ففى المبحث الثانى من الفصل المتعلق بالاستقلال الاقتصادى الذى ضمه التقرير السياسى للاجتماع الاقليمى الثامن لحزب البعث العربى فى يناير ١٩٧٤ ، تتضح للوهلة الاولى الاهمية المحورية التى يحتلها النفط فى خلفية الفكر الاقتصادى العراقى ، والتى تنسحب بدورها على مفهوم الاستقلال الاقتصادى كما تتصوره القيادة العراقية وهو مايمكن تتبعه من خلال النقاط التالية :

■ أولا: المفهوم الموسع للاستقلال الاقتصادى :

حاولت القيادة العراقية الخروج بالمفهوم من معناه الضيق الذى يتخطى ويتجاوز الحدود الاقليمية حيث اعتبرت حركة الاستقلال الاقتصادى العراقى جزءا من حركة شعوب العالم الثالث التى تسعى إلى تحرير اقتصادياتها من السيطرة الامبريالية والتى يجب أن تتعاون فيما بينها للقضاء على السيطرة الامبريالية الجديدة المتمثلة فى الولايات المتحدة التى تسعى إلى استغلال التخلف والانقسامات الداخلية فى هذه الدول

■ ثانياً : الاستقلال الاقتصادى وتحرير المصادر النفطية :

أهم صور هذه السيطرة الامبريالية هى محاولة السيطرة والتحكم فى مصادر الثروة فى هذه الدول والتى يأتى على رأسها النفط ، هذا كما أن تنميتها تحتاج إلى وسائل تقنية وتكنولوجية على درجة عالية لاتتوافر إلا لدى هذه الدول الامبريالية وهو مايعطى لها ميزة نسبية فى هذا المجال ويدعم موقفها ويجعل من الدول النفطية لقمة سائغة وسرعان ماتسقط فى شرك الاستغلال الامبريالى .

لذا انحصرت قضية تحقيق الاستقلال الاقتصادى فى تحرير مصادر النفط وامتلاكها وأن هذه المعركة ليست من السهولة بل تستلزم إعدادا وتخطيطا مسبقا ابتداء من تصفية المشكلات الداخلية وبناء قاعدة اقتصادية صلبة وتغيير أنماط الاستهلاك وترشيدها وتقليص طبقة المحتكرين خصوصاً فى مجال انتاج النفط ، وهو مايستلزم أيضا تحقيق التعاون الخارجى وتوطيد علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى والتى تمخضت عن عقد اتفاقية تعاون بينهما فى يوليو ١٩٦٩ بالاضافة إلى اتفاقية طهران فى ١٩٧١

■ ثالثا : التأميم وتحقيق الاستقلال الاقتصادى :

كانت الارهاصات الاولى لفكرة التأميم فى أعقاب فشل المباحثات مع الشركات الامريكية القائمة على استغلال البترول العراقى وجاء قرار التأميم فى أول يونيو ١٩٧٢ والذى اسفر على حد تعبير التقرير عن تحقيق الاستقلال الاقتصادى اذ تم السيطرة على ما يقرب من ٦٥٪ من انتاج النفط .. وفى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ مع اعلان استخدام النفط كسلاح فى المعركة تمكن العراق من اتمام عمليات التأميم لبقية شركات البترول وأصبح تحت يدها ما يقرب من ٨٥٪ من انتاج النفط العراقى .

■ رابعا: الابعاد الاقليمية والدولية للتأميم :

هنا يحاول التقرير الربط مابين عملية التأميم للنفط فى العراق والقضايا الاقليمية والدولية .. وكيف أن عملية تأميم مصادر النفط فى العراق كانت إيذانا بمولاد مرحلة جديدة فى المنطقة العربية . وقد ربط التقرير بين هزيمة ١٩٦٧ وعملية التأميم

مماسبق تتضح لنا الاهمية المحورية التى يمثلها النفط فى منظومة الفكر الاقتصادى والسياسى العراقى وأنه السبيل لتغيير خريطة توازن القوى العالمى وتحقيق الاهداف العربية

فالمعيار الذى يحكم تصرفهم هو كلما زادت السيطرة على المصادر النفطية زادت إمكانية تغيير خريطة القوى الدولية ولعب دور أكبر فى السيطرة على النظام الدولى ، وبغض النظر عن صحة ماسبق من عدمه فإنه يمكن أن يسهم فى تسليط المزيد من الضوء لكشف الغموض الذى يعترى أسباب أزمة الخليج .



المصدر : الوفد

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠

الحصار الاقتصادى على العراق.. هل يجبر صدام على الانسحاب ؟

اتفاقيات سرية بين طهران وبغداد لتهريب الغذاء تحت شعار الاسلام

مضت اربعة شهور على فرض الحصار الاقتصادى على العراق ، كسلاح اتفقت على اتخاذه اكثر من ١٠٥ دول غربية وعربية وايده لأول مرة العملاقان الكبيران «الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي» .. ورغم طول هذه المدة لم ينسحب الديكتاتور العراقى من الكويت ، ولم يتضح للمقاطعة الاقتصادية اثر ملموس بسبب وجود بعض الثغرات فى تطبيقها وعدم التزام بعض جيران العراق بها .. وفى مقدمتهم الاردن واليمن وتركيا وايران .. ورغم ان المؤشرات تدل على ان بعض الآثار الايجابية للمقاطعة قد تظهر قريبا بعد أن بدأ النظام الاقتصادى العراقى فى الانهيار ، الا ان المراقبين الاقتصاديين يؤكدون انها لن تحقق الغرض منها وهو انسحاب العراق من الكويت قبل مضى ٦ شهور على الاقل من الآن بل قد تصل الى عام كامل ان لم يتم مواجهة ثغرات تطبيق الحصار .. فهل الحصار الاقتصادى وحده يكفى لاجبار صدام حسين على الانسحاب :. وما هى الثغرات التى تواجه تطبيق هذا الحصار ؟

تحقيق :
سامى صبرى

يشير تاريخ فرض العقوبات الاقتصادية على الدول المعتدية التى لم تستجب لقرارات الامم المتحدة او قرارات عصبة الامم التى سبقتها الى ان هذه الوسيلة غالبا ما تكون نتائجها غير فعالة ، وفى احيان كثيرة تفشل فى تحقيق الهدف منها ، والدليل على ذلك ما حدث عندما فرضت العقوبات الاقتصادية على ايطاليا بسبب اجتياحها لاثيوبيا ، والعقوبات التى فرضتها امريكا على الاتحاد السوفييتى لدخوله افغانستان .

وتؤكد لغة الارقام ان هناك حوالى ١١٥ حالة فرضت فيها عقوبات اقتصادية على عدة دول لم تنجح منها سوى ٤٠ حالة فقط ومعظمها كان ضد دول من العالم النامى ولاغراض سياسية وعسكرية كانت تبغيها القوى العظمى فى العالم او مجموعة من هذه القوى مثل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى وفرنسا .

وتوضح التقارير ، انه رغم الاستعداد العراقى لمواجهة الحصار من خلال مخزونه الاستراتيجى ومن خلال ما نهبه من مليارات باجتياحه للكويت فقد استطاعت العقوبات الاقتصادية ان تقهقر الدخل القومى العراقى الى اكثر من ٦٠٪ الى الوراء بعد حرمانه من بيع بتروله وبترول الكويت وبالتالى حرمانه من العملة الصعبة اللازمة لمشاريعه وتوفير غذاء شعبه وجنوده ..

منتفعو الحروب

- ولكن ماذا يقول خبراء الاقتصاد المصريون ؟..

يؤكد الدكتور على لطفى رئيس الوزراء السابق ان المقاطعة والحصار الاقتصادى على العراق قد اثرا عليه ، ولكن هذا التأثير حتى اليوم لم يجعل العراق يتخذ قرار الانسحاب ، وتفسير ذلك يرجع الى عدة اسباب منها ان العراق كان يتوقع فرض الحصار ، فقام بتخزين كميات معينة من السلع الاساسية قبل الغزو لزيادة المخزون الاستراتيجى ، هذا بجانب السلع التى استولى عليها العراق من الكويت بعد الغزو مباشرة والتى تقدر بملايين الدولارات ، ثم بجانب ذلك عمليات التهريب التى تتم عن طريق الاردن وتركيا وايران .. ولا يعنى ذلك ان حكومات هذه الدول هى التى تقوم بالتهريب أو تسمح به ، ولكن هناك تجارا وافرادا من منتفعى الحروب يبحثون عن مصالحهم الخاصة ، تحت اغراء الكسب السريع والربح الوفير ، لأن العراق فى ظل هذا الحصار وفى سبيل الحصول على احتياجاته يدفع اى ثمن مهما كان .. ورغم كل ما تقدم فانى اعتقد - ومازال الحديث للدكتور على لطفى - ان سلاح المقاطعة سيكون فعالا فى الايام القادمة لأن المخزون الاستراتيجى الذى تم تكوينه قبل الغزو سينتهى ، وكذلك مليارات الدولارات التى نهبها العراق ستنتهى ايضا ، ولا يمكن للعراق الاستمرار فى توفير السلع الاساسية اعتمادا على التهريب فقط ، كما ان بترول العراق يصعب تهريبه بسبب تواجد الاسطول الامريكي فى عرض البحر وبالتالى لن يتمكن العراق من تصدير طن واحد منه .. ولكن رغم كل هذا يصعب جدا ان لم يكن يستحيل على اى سياسى او مراقب او محلل اقتصادى تحديد الفترة او الوقت الذى تصبح عنده المقاطعة الاقتصادية للعراق فعالة بسبب عدم معرفة مقدار المخزون الاستراتيجى للعراق وعدم معرفة حجم وكميات السلع التى نهبت من الكويت بالضبط ولكنها فى اغلب الاحوال لن تتجاوز ٦ شهور من الآن .

شعب الكوارث

اما المستشار ابراهيم حسنين .. الخبير الاقتصادى فيرى



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انه من العوامل التى جعلت العراق يصمد حتى الآن طبيعة النظام الاقتصادى للعراق ، فهو دولة زراعية فى المقام الاول ومن ثم فمن السهل ان تتحول باقتصادها من نظام لآخر ، ومن تركيبة اقتصادية لأخرى وكذلك طبيعة النظام السياسى للعراق والذى يعتمد على الشمولية والقسوة الامر الذى اتاح للقادة العراقيين سرعة السيطرة بفرض قرارات التقشف وشد الحزام على البطون دون ادنى معارضة من اى قطاع فكرى او شعبى ، والدليل على ذلك ان كل من خرج عن طوع النظام ورفض الغزو بسبب آثاره السيئة كان مصيره القتل حتى لو كان هذا المعارض مسئولا كبيرا أو وزيرا بجانب تعود الشعب العراقى على خوض الحروب وحنكة قادته فى فرض الانضباط السريع على توزيع المواد التموينية ، هذا بالاضافة الى الثغرات الموجودة . فمن المؤكد وجود اتفاقيات سرية بين العراق وايران بعيدة عما تظهره قيادة طهران من شجبها للغزو العراقى للكويت ، والدليل على ذلك المعونات الغذائية الخفية التى تقدمها للعراق تحت ستار «الاسلام والانسانية» أو انقاذ الشعب العراقى من الموت بسبب نقص الغذاء ، وكذلك المعونات الغذائية والادوية التى حملتها الطائرات التى اقلت الرهائن والاسرى العراقيين اثناء ترحيلهم من طهران وسمحت بها ايضا السلطات الايرانية تحت حجة احتياج الرهائن الاسرى اليها بسبب ظروف الحصار والغزو !!

ويؤكد المستشار ابراهيم حسنين .. انه اذا استمرت سياسة الحصار بهذه الطريقة وان لم يتم القضاء على ثغراتها فلن تحقق هدفها الا بعد مرور عام على الاقل من الآن .

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩١

العراق يدفع تعويضات الحرب

يجرى حاليا حصر تكاليف حرب تحرير الكويت بمعرفة خبراء اقتصاديين عسكريين لتحميلها للعراق كنتيجة حتمية لاعباء الحرب . وهو نفس الاسلوب الذى اتبعه الحلفاء ضد المانيا خلال الحرب العالمية الثانية وادى الى سيطرة الاتحاد السوفيتى وامريكا وحلفائها على المانيا بشطريها من عام ٤٥ حتى عام ١٩٩٠ استنزفت خلالها موارد المانيا .

■ خبراء الاقتصاد :

العراق يفلس بسبب حرب الخليج

المنامة ـ ى . ب . ا ـ اجمع خبراء الاقتصاد العرب على ان العراق قد افلس بغض النظر عما ستسفر عنه حرب الخليج . وتوقع الخبراء فى تقرير حول الوضع الاقتصادى فى العراق ان تزيد اسعار الطعام والسجائر والملابس وباقى المواد الاساسية فى العراق بنسبة ٢٠٠٠ ٪ بعد الحرب .

واوضح التقرير أن ديون العراق التى وصلت الى اكثر من ٨٠ مليار دولار قبل غزو الكويت ستتضاعف بعد نهاية حرب الخليج حيث ستطلب حكومة الكويت تعويضات من العراق حول الدمار الذى لحق بالمدن الكويتية . كما ستطلب الكويت والسعودية والامارات المتحدة من العراق دفع عدة مليارات دولار ثمنا لصفقات السلاح والمعونات الاخرى التى قدمتها له هذه الدول أثناء الحرب العراقية الايرانية .التى كانت ديونا معدومة لولا غزوه الكويت .

واكد التقرير أن الكويت ترى ان العراق مدين لها بمبلغ ٦٤ مليار دولار منها ١٤ مليار دولار قبل الغزو و ٥٠ مليار دولار نتيجة نهب ممتلكات من الاراضى الكويتية وتعويضات عن الخراب الذى لحق بالمنشآت الكويتية بعد الغزو .

وكان المسئولون الكويتيون قد أعلنوا فى وقت لاحق أن القوات العراقية قد قامت بنقل معدات طبية ثمنها مليار دولار من ١٢ مستشفى كويتى الى العراق بالاضافة الى تدمير منشآت بترولية داخل الكويت.تساوى ٥ مليارات دولار وسرقة قطع غيار بـ ٥٠٠ مليون دولار .

واوضح ان العراق كان يصرف ٥ مليارات دولار سنويا بعد وقف إطلاق النار فى عام ١٩٨٨ فى دعم قوته العسكرية بما فيها إنتاج الاسلحة الكيماوية فى حين أهمل تماما إعادة بناء المنشآت الصناعية .

وقد قدر مسئوليون فى الامم المتحدة خسائر العراق من البترول بـ ١٥ مليار دولار سنويا بسبب الحظر المفروض عليه بالاضافة الى عدة مليارات أخرى نتيجة قصف قوات التحالف لبعض المنشآت الصناعية داخل العرق .

وتعمل المصانع الخاصة العراقية الآن بـ ٢٠ ٪ فقط من طاقتها الانتاجية بسبب نقص المواد الاولية وقطع الغيار ومن المتوقع ان تتوقف تلك المصانع نهائيا عن الإنتاج فى وقت قريب .

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ١٠ فبـــراير ١٩٩١

كيس الأرز بالعراق يعادل ٣ أضعاف مرتب المدرس

بغداد ـ وكالات الانباء ـ افادت التقارير الصحفية الواردة من العراق ان الاحوال الاقتصادية فى العراق تزداد سوءا يوما بعد يوم واصبح الحصول على المواد التموينية باهظة الاسعار متعذرا الى حد كبير.

واشارت التقارير الى ان الحصار الاقتصادى الذى فرضته دول العالم على العراق عقب الايام الاولى للغزو العراقى للكويت قد احدث اثره الكبير حيث اصبحت الاسواق التجارية فى بغداد فارغة من المواد التموينية.

وذكر تاجر امريكى من اصل عربى زار العراق مؤخراً ان ارتفاع اسعار المواد الغذائية وصل الى درجة مذهلة حيث ان كيس الارز اصبح سعره يعادل ثلاثة اضعاف راتب مدرس عراقى.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩١

٢٠٠ مليار دولار ديون مستحقة على العراق

أفادت دراسة نشرتها مؤسسة يابانية بان ديون العراق الخارجية بالاضافة الى التعويضات المحتملة عن اضرار الحرب ستبلغ اكثر عن مائتى مليار دولار .

وقدرت المؤسسة اليابانية الاضرار التى الحقها الجيش العراقى بالكويت باكثر من خمسين مليار دولار ..



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩١

صدام يبحث مع مساعديه سبل النهوض بالزراعة فى العراق

بغداد ـ وكالات الأنباء ـ ذكرت وكالة الأنباء العراقية أمس ان الرئيس صدام حسين اجتمع مع عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية وطه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء وطه محيى الدين معروف نائب رئيس الجمهورية لمناقشة سبل النهوض بالزراعة وتوفير المستلزمات الضرورية لذلك .

وحضر الاجتماع سعدى مهدى صالح رئيس المجلس الوطنى ولطيف نصيف جاسم وزيرا الثقافة والاعلام وعبدالوهاب محمود وزير الزراعة والرى ونائب رئيس الجمعيات الفلاحية التعاونية .

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩١

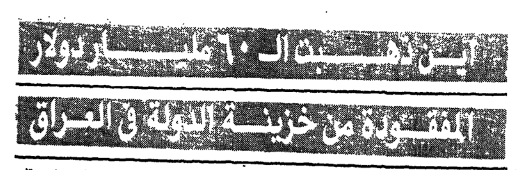
العراق يستورد مواد غذائية بـ ١١٨ مليون دولار

وقع العراق امس عقودا لاستيراد مواد غذائية بـ ١٨٨ مليون دولار .. اعلن ذلك محمد مهدى صالح وزير التجارة العراقى .. هذا هو العقد الاول الذى سيتم توقيعه بعد قرار مجلس الامن رفع الحظر المفروض على العراق بالنسبة للمواد الغذائية .

قروض للعراق بلا ضمانات من بنك إيطالى بأمريكا

واشنطن ـ ا . ب ـ كشف سبث كروس الخبير الأمريكى لشئون الشرق الأوسط عن ان أحد فروع بنك ايطالى فى أتلانتا بالولايات المتحدة قد منح العراق قروضاً بدون ضمانات ساعدته على تطوير تكنولوجيا الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية .

وقال الخبير إن العراق حصل منذ عام ١٩٨٨ ـ واثر انتهاء حربه مع إيران ـ على ما يعادل مليارى دولار من القروض وبضمان الحكومة الأمريكية فقط وذلك لتمويل الصادرات الزراعية الأمريكية للعراق .



أين ذهبت الـ ٦٠ مليار دولار المفقودة من خزينة الدولة في العراق

منذ عدة ايام اعلن السفير العراقى فى الامم المتحدة ان بلاده مستعدة لرد مليار دولار من الذهب والعملة كانت قد نهبت من الكويت ولكن ليست هناك اى اشارة الى ان صدام حسين ينوى ان يعيد الى شعبه حوالى ١٠ مليارات من الدولارات متهم هو بنهبها من عائدات البترول على مدى الاعوام العشرة الماضية وهى الاتهامات التى اثارتها مؤخرا مؤسسة كرول للتحريات بناء على طلب من الكويت لفحص ممتلكات صدام حسين ومعرفة اذا ما كانت للعراق ، ممتلكات قد تم تجنيبها من عملية الحظر الذى فرض على العراق منذ بداية الغزو فى اغسطس الماضى

وفى تقارير للايكونوميست والتايمز فان مؤسسة كرول تقدر ان قيمة الاسهم التى يمتلكها صدام بحوالى مليار دولار يدخرها لفترة مابعد اعتزاله الحكم هذا اذا كان بالفعل ينوى اعتزاله .

وهذه الاموال جاءت من نسبة ٥ ٪ التى ياخذها صدام لنفسه من جملة مبيعات العراق من البترول وبلغت ٢٠٠ مليار دولار منذ عام ١٩٨١ .

والى ان يتاكد ذلك نهائيا فانه قد يثور تساؤل هام حول فاعلية النظم الغربية فى رصد وتجميد الاموال التى يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة وقدرة البنوك على تحديد عملائها . فاذا كان صدام قد استطاع ذلك . فلماذا لايكون هناك الكثيرون من امثاله

ومن ناحية اخرى يؤكد تقرير اخر ان صدام يستثمر لحسابه الخاص حوالى ٣٣ مليار دولار ومما يذكر انه حسب الاحصاءات الرسمية العراقية نفسها يوجد حوالى ٦٠ مليار دولار مفقودة من الخزانة العراقية ولايعرف مصيرها فى الفترة من ١٩٦٨ الى ١٩٨٩ ، ومن المفارقات الغريبة انه بعد انتهاء الحرب الايرانية ـ العراقية وبينما كان العراق يطلب المساعدات الدولية دفعت زوجة صدام ٣٢٠ مليون دولار نقدا ثمنا لمجوهرات زوجة شاه ايران . وهذه المعلومات اذاعها مؤخرا وزير التخطيط العراقى السابق جواد هاشم الذى عمل بالقرب من صدام لمدة ١١ عاما ، وقدم تفاصيل عن صفقات سرية ورشاوى وسمسرة وعمليات غير مشروعة قام بها صدام وعائلته

ويقول جواد هاشم انه فور تولى صدام حسين السلطة قال صدام ذات مرة « اننا هنا لكى نبقى ٣٠٠ عام »

وهذه الاموال كانت تحت سيطرة عدنان خير الله وزير دفاع صدام السابق والذى لقى مصرعه فى حادث هيليكوبتر غامض منذ عامين وقدرت ثروته الخاصة عند وفاته بحوالى ٣ مليارات دولار او مايساوى اجمالى الدخل القومى العراقى عام ١٩٧٠ وهو الامر الذى يثير تساؤلا هو كيف استطاع رجل فقير من عائلة متواضعة جدا ان يحصل على كل هذا المبلغ .. والاجابة واضحة .. ويقول جواد هاشم ان سحب المبالغ من الخزانة العراقية كان من الممارسات العادية وغالبا ماكانت هذه المبالغ تستخدم لرشوة بعض رؤساء الدول التى كان العراق يحتاج لتاييدها لسياساته .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩١

٢٠٠ مليار دولار خسائر العراق بسبب الحصار الاقتصادى

بغداد ـ وكالات الأنباء : اعلن محمد مهدى صالح وزير التجارة العراقى ان الخسائر التى لحقت بالعراق بسبب الحصار الاقتصادى تجاوزت ٢٠٠ مليار دولار . اوضح صالح ان هذه الخسائر تتضمن ٢٠ مليار دولار ، هى جميع موارد العراق المقدرة لهذا العام . واتهم الوزير العراقى ما اسماه بالقوى المعادية للعراق باستخدام قضية الكويت كذريعة للقضاء على كل ما هو ايجابى فى العراق والامة العربية ، على حد قوله .

واضاف صالح فى حديث لصحيفة صوت الشعب الاردنية ان هذه القوى المعادية تتذرع بقضية النازحين الاكراد لضرب العراق . واكد ان حرب الخليج الحقت اضرارا كبيرة جدا فى المنشآت الاقتصادية ومراكز الاتصالات والمنشآت البترولية والبنية الاساسية للعراق ، بالاضافة الى تدمير ٦١ جسرا انفق عليها العراق عشرات المليارات .

واتهم صالح الولايات المتحدة وبريطانيا بوضع مخطط يستهدف تقسيم العراق باستغلال قضية النازحين الاكراد . وقال : ان لدى العراق ما وصفه بوثائق تؤكد ان اعمال التخريب فى عدد كبير من المحافظات العراقية خطط لها منذ بداية اليوم الرابع للمعركة البرية من قبل المخابرات الامريكية والاسرائيلية والبريطانية . وانتقد مواقف الهند والصين والاتحاد السوفييتى فى مجلس الامن ووصفها بانها مواقف غير ايجابية ولم تكن محايدة . وقال : ان قرار مجلس الامن بشان وقف اطلاق النار قرار جائر وغير اخلاقى . واضاف ان العراق اضطر لقبول القرار بشروطه فى ظل تهديد وحدته الوطنية .

وكانت الامم المتحدة قد فرضت عقوبات اقتصادية على العراق بسبب غزوه الكويت فى الثانى من اغسطس الماضى . ولا يزال القرار ساريا رغم انسحاب القوات العراقية من الكويت تحت ضغط القوات المتحالفة التى قادتها الولايات المتحدة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩١



حصاد سنوات من حكم فاسد !

اعترف وزير التجارة العراقي بان الحملة العسكرية التي شنتها قوات الدول المتحالفة على العراق بسبب غزو الكويت ، اسفرت عن خسائر بلغت قيمتها ٢٠٠ مليار دولار ، الى جانب ايراداته من تصدير البترول في العام الحالى وتبلغ ٢٠ مليار دولار نتيجة للعقوبات الاقتصادية التى فرضها مجلس الامن على العراق .

ومن قبل قدم النظام العراقي إلتماسا الى لجنة العقوبات بالسماح له بتصدير جزء من انتاجه البترولى حتى يتمكن من استيراد الاغذية والادوية والاشياء الضرورية لشعبه ... وهى معلومات تثير الحزن

والاسى على الحالة التى ال اليها قطر عربى كان يتمتع بثراء بترولى كبير يجعله من اغنى دول الشرق الاوسط الى جانب ما تتمتع به أراضيه من خصوبة لامثيل لها ، فاذا به يتحول الى بلد من الخرائب والاطلال ،

بسبب سياسة حمقاء وتصرفات هوجاء لزعيم اعمى الجشع بصره وبصيرته ، ودفعته نزواته الجامحة الى التضحية بثروة وطنه ومئات الألوف من مواطنيه في مقامرة خاسرة .

ومما يزيد الشعور بالألم فى نفوس العرب جميعا ، ان القيادة العراقية لم تعدها الكارثة التى حلت بالعراق الى رشدها لكى تغير من اسلوبها الذى قادها الى الخراب والدمار ، فهي لاتزال تواصل عمليات الابادة والمذابح ضد الاكراد في الشمال والشيعة في الجنوب ، بدلا من ان

تعيد ترتيب اوراقها وتدرك سر البلاء الذى جلبته على وطنها ، حيث تدفعها الرغبة في التمسك بالسلطة المطلقة الى ارتكاب ابشع الجرائم ومطاردة ملايين الفارين في الجبال هربا من الجحيم الذى يصر صدام حسين ورفاقه على الاستمرار في اذاقته لشعبه التعس !

ان الخسائر الهائلة التى اعلنها وزير التجارة العراقى ، سبقتها خسائر مماثلة خلال سنوات ثمان من حرب مجنونة لامبرر لها ضد ايران ، ويعنى ذلك انه كتب على الشعب العراقى المسكين ان يظل مدينا

هو واجياله القادمة عشرات اخرى من السنوات ليسدد ديون ومبالغ التعويضات التى لابد ان يسددها للكويت وغيرها من الدول التى اضيرت بسبب جرائم فرد واحد ، يرفض ان يخلى الطريق الذى قاد بلاده الى هاوية الخراب والدمار !

مليون طن قمح للعراق من تركيا

اسطنبول - ر - أعلن نامق كمال رئيس الخزانة التركى امس ان العراق يتفاوض مع تركيا حاليا لشراء مليون طن من القمح . وصرح رئيس الخزانة بانه من المنتظر ان تبيع تركيا مليون طن آخر للعراق خلال الأشهر القادمة .

وقال نامق كمال إن قرار الامم المتحدة لايحظر دخول المواد الغذائية والأدوية الى العراق . وقد رفض رئيس الخزانة التعليق على ما اذا كان العراق سيدفع ثمن القمح بالبترول .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٧ أبريل ١٩٩١

العراق يدفع نصف عائدات البترول تعويضا عن غزو الكويت

واشنطون ـ «رويتر» ـ اعلنت المصادر الامريكية المسئولة امس ان العراق قد يضطر لدفع نصف عائداته البترولية في المستقبل كتعويضات لضحايا غزو الكويت وحرب الخليج . ذكرت المصادر ان المناقشات بدأت بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن لانشاء لجنة للاشراف على جمع وتوزيع اموال التعويضات والمحت الى انها المرة الاولى التي تستخدم فيها العائدات البترولية في بلد لدفع تعويضات . واشارت الى استمرار فرض الحظر على صادرات الاسلحة للعراق ، مما سيتيح اقتطاع نسبة اكبر من عائداته البترولية . واوضحت ان المناقشات تدور حول نصف العائدات البترولية او اكثر منها قليلا اذا استأنف الرئيس العراقي صدام حسين عمليات قمع الاكراد . في الوقت نفسه كشفت المصادر عن بدء المناقشات حول كيفية تدمير الغازات والاسلحة الكيماوية الموجودة لدى العراق . واشارت الى وجود طريقتين لتدمير الغازات ، افضلهما التدمير الميداني في منطقة صحراوية معزولة .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٩١

لجنة العقوبات ترجىء بحث طلب العراق تصدير البترول

نيويورك - ر - أرجات لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة بحث طلب العراق السماح له بتصدير كميات من البترول تبلغ قيمتها حوالى مليار دولار لشراء ما يحتاجه من سلع ومواد غذائية إلى الأسبوع القادم .

وذكرت مصادر فى الامم المتحدة أنه لن تتم الموافقة على الطلب العراقى ما لم يقتنع اعضاء مجلس الأمن بتحسن الأوضاع المعيشية بالنسبة للاجئين الأكراد وكذلك تسوية مشكلة أسلحة الدمار الموجودة بحوزة العراق .

وكان العراق قد تقدم فى ١٤ إبريل الحالى بطلب إلى لجنة العقوبات للسماح له ببيع كميات من البترول ليستخدم ثمنها فى شراء الاغذية التى يحتاجها خلال الشهور الأربعة القادمة .

رغم استمرار الحظر : العراق يستعد لتصدير بتروله

نيقوسيا ـ ر ـ ذكرت نشرة اقتصادية دولية امس انه رغم استمرار الحظر الدولى المفروض على العراق فان هيئة تسويق البترول العراقية بدات فى ابلاغ مستوردى البترول العراقى بانها تستعد لاستئناف تصدير البترول ومشتقاته اليهم فى اسرع وقت

ويذكر ان مجلس الامن الدولى لم يوافق حتى الان على طلب العراق السماح له بتصدير كميات من البترول بقيمة حوالى مليار دولار حتى يمكنه شراء ما يحتاجه من سلع غذائية ومن المقرر ان يجتمع المجلس اليوم لبحث الطلب العراقى .

وفى الوقت نفسه اكدت قيادة البحرية الامريكية فى الخليج ان الحصار البحرى المفروض على العراق مستمر لمنع وصول اى امدادات اليه . وذكر متحدث باسم القيادة فى المنامة ان الحصار الذى تفرضه ١١ دولة سيستمر حتى يتأكد ان العراق ينفذ بنود قرارات مجلس الامن الدولية

ومن ناحية اخرى نفت الحكومة العراقية امس صحة التقارير الصحفية التى اشارت الى قيام العراق باعادة بناء الجيش والصناعات الحربية سراً .

العراق يطلب الإفراج عن مليار دولار من ودائعه

لندن - وكالات الانباء - طلب العراق رسمياً من لجنة العقوبات التابعة للامم المتحدة الإفراج عن حوالى الف مليون دولار من ودائعه المجمدة فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا واليابان لشراء اغذية وادوية .

وأشار راديو لندن الذى أذاع النبأ إلى أنه من المتوقع أن تناقش لجنة العقوبات هذا الطلب فى وقت لاحق .



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٦ مــايو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكومة العراقية تسمح بتأسيس بنـوك خاصة

بغداد - وكالات الانباء - قررت الحكومة العراقية أمس اجراء تعديلات في القوانين المصرفية تقضى بالسماح بتأسيس البنوك الخاصة تحت اشراف البنك المركزى وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٦٥ .

وكان الرئيس العـراقى الاسبق عبدالسلام عارف قد أمم البنوك الخاصة عام ١٩٦٥ .

من جهة اخرى اعلن العراق أمس رفع القيود التى فرضت على الصحفيين الاجانب اثناء حرب الخليج .



تخفيف القيود على الأرصدة العراقية المجمدة

اتجاه لرفض طلب العراق تأجيل دفع التعويضات

الأمم المتحدة ـ ا ب ـ اعلن بيتر هوهينفيللنر رئيس لجنة العقوبات على العراق التابعة للأمم المتحدة ان الدول التى لديها ارصدة عراقية مجمدة حرة فى الافراج عن بعض الارصدة من اجل شراء العراق للغذاء وللامدادات الانسانية .

وقال المسئول الدولى ـ أنه يعتزم نصح الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة بأنهم قد اصبحوا احرارا فى الافراج عن جزء من الارصدة العراقية المجمدة لديهم لتخصيصها لهذا الغرض .

وقالت وكالة اسوشيتدبرس ان هذا الاعلان من جانب رئيس لجنة العقوبات يعد استجابة جزئية لطلب العراق من أعضاء الأمم المتحدة ـ الذين جمدوا أرصدته ـ الافراج عن مليار دولار من هذه الأرصدة حتى يتسنى له شراء مواد غذائية ومواد إغاثة .

وفى الوقت نفسه قال هوهينفيللنر أنه سيطلب من العراق موافاته بمعلومات عن احتياطيات الذهب لديه والعملات الصعبة وموارده الاخرى قبل سماح لجنة العقوبات له باستئناف انتاجه البترولى .

وكان العراق قد طلب السماح له ببيع ماقيمته ٩٤٢ مليون دولار من البترول لشراء مواد غذائية .

وقد اشار دبلوماسيون فى الامم المتحدة ان ممثلى عدة دول غربية يعدون مشروع قرار لرفض الطلب العراقى بتاجيل سداده التعويضات عن غزوه الكويت . وكان العراق قد طلب تاجيل السداد خمس سنوات .

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩١

العراق يواجه نقصا حادا فى القمح والسلع الرئيسية

الدول المصدرة ترفض التعامل مع بغداد بعد عجزها عن سداد الديون

سيدنى - «رويتر» : أكدت مصادر اقتصادية ان العراق يواجه نقصا حادا فى القمح والزيوت النباتية . وقالت المصادر ان نقص الاعتمادات المالية اللازمة لتوفير المواد الاستهلاكية الضرورية والمعدات اللازمة لاعادة اعمار ما دمرته حرب الخليج ، يمثل مشكلة من اشد المشاكل تعقيدا فى العراق . اشارت المصادر الى ان العراق كان واحدا من كبار مستوردى السلع فى العالم قبل اغسطس الماضى عندما فرضت الامم المتحدة عقوبات تجارية عليه فى اعقاب غزو الكويت .

وصرح تشارلز ستوت مدير قسم التسويق فى الشرق الأوسط بمجلس تصدير القمح الاسترالى بان العراقيين ليست لديهم اى اموال فى الوقت الراهن لشراء القمح . وقال ستوت ان المسئولين العراقيين ابلغوه رغبة العراق فى شراء مليون طن من القمح الاسترالى واضاف قائلا ، بعد عودته الى استراليا فى اعقاب محادثات مع مسئولين عراقيين فى عمان ان مخزونات العراق من القمح اصبحت معدومة تماما فى الوقت الحالى الا انه اكد حاجة العراق للقمح لاطعام الشعب بعد شهور الحصار الاقتصادى .

واكد المسئولون الاستراليون ان استراليا التى تعد تقليديا اكبر مصدر للقمح الى العراق ، لا ترغب فى الحصول على ضمانات لقدرة العراق على سداد ثمن القمح فقط ، وانما تريد التوصل الى اتفاق بشان ديون العراق لها والتى تصل الى نحو ٤٧٠ مليون دولار قبل استئناف التجارة مع بغداد . اشار المسئولون الى ان تصدير مليون طن من القمح للعراق سيتكلف نحو ١١٠ ملايين دولار باسعار السوق الحالية . كما رفضت تايلاند تصدير ٢٠٠ الف طن من الارز للعراق قيمتها ٦٥ مليون دولار بسبب استمرار تجميد الارصدة العراقية .

وفى باريس قال مسئول بوزارة المالية الفرنسية ان فرنسا لن تستانف التجارة مع العراق بالمستوى العادى مادامت المشاكل المالية لم تحل بعد . وقد خفضت فرنسا منذ عام ١٩٨٩ صادراتها الى العراق بسبب عجز العراق او عدم رغبته فى سداد ديونه . وتقدر الخزانة الفرنسية ديون العراق لفرنسا بنحو ٢٩ مليار فرنك اى حوالى ٤,٩ مليار دولار ويشمل هذا الرقم فوائد الديون . ويبلغ مجمل ديون العراق الخارجية نحو ٨٠ مليار دولار .

وفى منتصف ابريل حاول العراق شراء مائة الف طن من القمح الاوروبى تسليم مايو - يونيو - لكن التجار رفضوا تلبية الطلب العراقى بسبب مخاوف بشان قدرة بغداد على السداد . كما رفض تجار قمح من سويسرا الاشتراك فى عطاء على تصدير ١١٠ الاف طن قمح للاردن تسليم مايو - يونيو خشية ان يؤدى نقل القمح الى العراق الى تهديد الدعم الذى يحصلون عليه من المجموعة الاوروبية لصادراتهم . وقد قالت الولايات المتحدة انها لن تستانف علاقاتها مع العراق قبل الاطاحة بالرئيس صدام حسين من السلطة وانها تريد ابقاء جميع العقوبات الممكنة على العراق مادام صدام فى السلطة . وكانت الولايات المتحدة فى السابق مصدرا رئيسيا للقمح والاذرة وزيوت الطهى والارز الى العراق .

وقبل اندلاع ازمة الخليج كان العراق يستورد ٣,٥ مليون طن من القمح سنويا معظمها من استراليا والولايات المتحدة وكندا . ويقول مجلس القمح العالمى الذى يوجد مقره فى لندن ان من المتوقع الا تتجاوز واردات العراق من القمح والدقيق خلال السنة التى تنتهى فى يونيو ٥٠٠ الف طن . كما اكدت المصادر الاقتصادية ان العراق يواجه نقصا حادا فى الزيوت النباتية . وتوقعت مصادر اقتصادية ان تتراجع واردات العراق من الزيوت الى ٢٠ الف طن فى الفترة بين اكتوبر ومارس ١٩٩٠/١٩٩١ بالمقارنة مع ١٦٣ الف طن قبل ذلك بعام . الا انه يتم تهريب بعض الزيوت عبر تركيا وايران . وفى الاعوام السابقة كان العراق يستورد ما يصل الى ٣٠٠ الف طن من الزيوت .

إعادة فتح أنابيب البترول بين العـــراق وتركيـــا

انقرة - ا ب - أعلن مسئول تركى امس أن تركيا والعراق يستعد ان لاعادة فتح خط أنابيب البترول بين البلدين والذى كان يستخدم لتصدير البترول العراقى عبر تركيا .

وقال المسئول انه يجرى حاليا الانتهاء عن عمليات الاعداد الفنى لإعادة فتح الخط - الذى يبلغ طوله ٩٨٦ كيلو متراً فى إنتظار قرار من مجلس الأمن برفع الحظر عن تصدير البترول العراقى .



الأسعار فى العراق تضاعفت ٧٠ مرة
يوم كامل فى الطابور لا يكفى لشراء بيضة

كشف تقرير لوكالة رويتر من العاصمة العراقية «بغداد» أن الاسعار ارتفعت فى العراق بنسب تتراوح ما بين ٣ اضعاف و٧٠ ضعفا ، بالمقارنة باسعار العام الماضى ، وذلك وفقا لطبيعة السلع المعروضة .

واصبحت طبقة الموظفين اكثر الفئات تضرراً من هذا التضخم ، لأن مرتباتهم ثابتة منذ عام ١٩٨٩ ، رغم الارتفاع المتواصل فى الاسعار .

وقد ترتب على هذا الوضع ان اصبح اكل اللحوم شيئا نادراً وعلامة من علامات الثراء ، فى مجتمع كان يعرف عنه ولعه الشديد بأكل اللحوم بكميات كبيرة ، قبل غزو الكويت . كما أن سعر كيلو الارز ارتفع من سدس دينار وهو السعر الرسمى الى ٥,٥ دينار فى السوق السوداء .

ولم يعد لدى سيدات البيوت القدرة على التحكم فى مصروف البيت ، فاذا اشترت احداهن السكر ، فانها لا تجد - مثلا - النقود اللازمة لشراء الأرز .
لذلك اصبح العراقيون يتعاملون مع النقود لديهم بحرص شديد ، على عكس ما كان عليه الامر قبل غزو الكويت وفرض عقوبات دولية ضد العراق ، مما حرمه من موارده المالية ، خاصة عائدات البترول .

ويضطر العراقيون الى الوقوف امام المتاجر الحكومية لشراء السلع المنخفضة الاسعار ، بالمقارنة بالاسعار فى السوق السوداء .. وقد ينتهى الأمر بالمواطن العراقى ان يقف يوما كاملا فى طابور للحصول على البيض ، وعندما يأتى دوره لا يجد شيئاً .

وذكر احد اصحاب المطاعم انه رفع الاسعار بنسبة مائة فى المائة ، وان ارباحه تضاعفت مائة فى المائة . واشار الى ان رجال الاعمال فى القطاع الخاص لا يعانون من اى مشاكل .



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ يونيو ١٩٩١

٣٠٪ من بترول العراق لدفع تعويضات الحرب!

الامم المتحدة - «ر» : تقدم خافيير بيريز دى كويار الامين العام للامم المتحدة باقتراح لمجلس الامن الدولى يقضى بأن يدفع العراق ٣٠ فى المائة من عائدات البترول السنوية كتعويضات لضحايا غزوه للكويت فى أغسطس الماضى .. يأتى اقتراح دى كويار تنفيذا لقرار مجلس الامن الدولى رقم ٦٨٧ الصادر فى ٣ ابريل الماضى .

ينص القرار الذى يتضمن شروط الوقف الدائم لاطلاق النار على إلاتكون هذه النسبة عقابية بحيث تترك للعراق نسبة كافية من العائدات لسداد ديونه واطعام الشعب العراقى واعادة بناء الاقتصاد الذى خربته الحرب .

صرح عبدالامير الانبارى سفير العراق لدى الامم المتحدة لوكالة رويتر : «إننا نعتقد بأنه من المستحيل تطبيق هذه النسبة» .

واضاف انه حتى عندما تستانف صناعة البترول العراقية العمل فإن الانتاج لن يجاوز ٧٠٠ ألف برميل يوميا فى العام الاول وأكد أن العائدات البترولية المتوقعة تبلغ ٦٤ مليار دولار فقط خلال الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٥ .

ومن المعروف ان بغداد كانت قد طلبت ايضا بيع بترول قيمته مليار دولار لتوفير المواد الغذائية والسلع الضرورية الاخرى الا ان الولايات المتحدة وحلفاءها رفضوا السماح بهذا حتى يتأكدوا ان العراق ليس لديه اية عملات نقدية أو احتياطى من الذهب .

وحتى الان ليست هناك دلائل على ان الولايات المتحدة - تساندها بريطانيا - على استعداد للسماح للعراق بتصدير البترول طالما بقى صدام حسين فى السلطة .

وكان العراق قد طلب مهلة خمس سنوات لدفع التعويضات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩١

العراق : التعويضات المطلوبة عواقبها شديدة الخطورة

واشنطن ـ وكالات الانباء ـ اذاع راديو « صوت امريكا » ان وزير الخارجية العراقى احمد حسين خضير اتهم مجلس الأمن الدولى باستغلال تعويضات الحرب من اجل معاقبة العراق اجيالا قادمة .

وجاء فى رسالة له الى المجلس ان العراقيين بدأوا بالفعل يشعرون بآثار الحظر الاقتصادى ، وان دفع تعويضات قد يؤدى الى مشاكل اجتماعية ، وتفشى الاوبئة وارتفاع نسبة الجريمة .

هذا ولا تزال الأمم المتحدة تدرس مقدار ما على العراق ان يدفعه فى شكل تعويضات حرب ومن المقرر استعراض العقوبات ضد العراق كل ٦٠ يوما ابتداء من يوم الاثنين القادم .



المصدر : الأهــرام

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩١

العراق يعترض على اقتطاع ٣٠٪ من دخله لتعويض الاطراف المتضررة من غزو الكويت

الامم المتحدة ـ وكالات الانباء ـ اعترض عبد الأمير الانبارى المندوب العراقى فى الأمم المتحدة على التوصية التى اعلنها بيريز دى كويار السكرتير العام للأمم المتحدة والخاصة بان يكون الحد الاقصى للتعويضات التى يدفعها العراق للمتضررين من غزوه للكويت ٣٠٪ من القيمة السنوية لصادرات العراق من البترول والمنتجات البترولية .

وقال الانبارى ان العراق يحتاج الى حوالى ٢٠ مليار دولار لاعادة اعماره ، خلال السنوات العشر القائمة ،، وأن دى كويار تجاهل هذه الناحية تماماً . واشار الانبارى الى ان هناك عوامل متعددة تجعل هذه النسبة عالية ، فالمنشآت البترولية تحتاج الى بعض الوقت لاعادة اصلاحها ، الى جانب للآثار السلبية الناجمة عن الحظر الاقتصادى على العراق ، فضلا عن الاسعار المنخفضة للبترول ، وخدمة الديون العراقية للبنوك والحكومات الاجنبية .

وقال الأنبارى أنه عندما تبدأ اعادة انتاج البترول العراقى ، فإن اجمالى الانتاج سيكون حوالى ٧٠٠ الف برميل يوميا ، فى السنة الاولى ، لذلك فان نسبة الـ ٣٠٪ التى قد تخصص للتعويضات غير واقعية .

وأكد المندوب العراقى ان هناك من الاسباب ما يدفع العراق الآن الى انتاج المزيد من البترول ، وهو ما سيؤدى الى خفض الاسعار ، مما سيؤثر سلبيا على الدول الأخرى المنتجة للبترول .

العراق يرفض دفع ٣٠٪ من صادراته البترولية لتعويضات الحرب

«الانبارى» : بغداد فى حاجة إلى ٢٠ مليار دولار للأغذية ومشروعات التعمير

بغداد ـ نيويورك ـ وكالات الانباء : رفض العراق امس ، الاجراء الذى أعلنه بيريز ديكويار الأمين العام للامم المتحدة ، والذى يقضى بان تصل نسبة التعويضات التى يدفعها العراق للمتضررين من حرب الخليج الى ٣٠٪ من القيمة السنوية لصادرات العراق من البترول والمنتجات البترولية . وقال عبدالأمير الانبارى المندوب العراقى لدى الأمم المتحدة ، فى تصريح لراديو لندن ان اعادة اعمار العراق ستحتاج فى السنوات العشر القادمة إلى حوالى ٢٠ مليار دولار ، مشيرا الى ان ديكويار تجاهل هذه الناحية . اوضح الانبارى ان صناعة البترول العراقية دمرت بحيث لا تستطيع الا انتاج حوالى ٧٥٠ الف برميل يوميا فقط بالمقارنة مع ٣ ملايين وخمسمائة الف برميل يوميا قبل الحرب .

كان ديكويار قد قدم اقتراحا لمجلس الامن يقضى بان يدفع العراق نسبة اقصاها ٣٠٪ من ايراداته البترولية فى المستقبل للمتضررين من غزوه للكويت . أوضح ديكويار ان العراق يستمد دخله الاساسى من تصدير سلعة واحدة هى البترول . وقال السكرتير العام للامم المتحدة انه من المتوقع ان تصل صادرات البترول العراقى فى عام ١٩٩٢ الى حوالى ٢١ مليار دولار ، مشيرا الى ان وارداته سوف تمتص حوالى ٤٨٪ من عائدات التصدير ، بينما تستهلك خدمة الديون ٢٢٪ تقريبا من اجمالى الصادرات .

وكانت الولايات المتحدة قد اقترحت ان يدفع العراق نسبة تتراوح ما بين ٤٠٪ و٥٠٪ من عائداته البترولية فى المستقبل كتعويض عن غزوه الكويت . وتقدر الأضرار التى لحقت







ديكويار — عبدالامير الانبارى — صدام حسين

بالكويت بنحو ٦٠ مليار دولار ، كما ان المملكة العربية السعودية اتفقت على ازالة التلوث فى الخليج ويطالب الاف العمال الذين فروا من الكويت بعد الغزو بتعويضات . وقالت مصادر مطلعة انه ليست هناك علامة على استعداد الولايات المتحدة وبريطانيا للسماح بتصدير بترول من العراق مادام الرئيس صدام حسين فى السلطة . وقد يطلب العراق تاجيل دفع التعويضات لخمس سنوات . وقال مسئولون عراقيون أن ديون العراق الخارجية وتكاليف التعمير لا تسمح بتحمله اعباء اخرى . كما طلبت بغداد بيع ما قيمته مليار دولار من البترول لشراء طعام وسلع اخرى تمس حاجة العراق اليها .

ومن المقرر ان تحدد الدول الخمس عشرة الاعضاء فى مجلس الامن المبلغ الذى يتعين ان يسدده العراق على الا يتجاوز نسبة الـ ٣٠٪ التى حددها السكرتير العام للامم المتحدة .

واشنطن تطالب بتخصيص ٥٠٪ من عائدات بترول العراق لتعويض ضحايا حرب الخليج

واشنطن ـ ر ـ رفضت الولايات المتحدة امس توصية بيريز دى كويار السكرتير العام للامم المتحدة بتخصيص ٣٠٪ من العائد السنوى للبترول العراقى كتعويضات للاضرار الناجمة عن الغزو العراقى للكويت وما لحقه من تطورات اخرى وقالت مارجريت تتويلر المتحدثة باسم الخارجية الامريكية ان الولايات المتحدة تريد ان يدفع العراق ٥٠٪ من دخله السنوى من صادراته البترولية .

وقالت المتحدثة ان واشنطن ترى ان النسبة التى حددها دى كويار وهى ٣٠٪ ليست كافية لتغطية التعويضات التى يجب دفعها للكويتيين وللاطراف الاخرى



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩١

واشنطن : نريد ٥٠٪ من موارد العراق

واشنطن - رويتر :

رفضت الولايات المتحدة توصية بيريز دى كويار سكرتير عام الامم المتحدة بخصم ٣٠٪ من عائدات تصدير البترول العراقى فى المستقبل لدفع تعويضات لضحايا الغزو العراقى للكويت . أعلنت الخارجية الامريكية ان هذه النسبة غير كافية وينبغى ان ترتفع الى ٥٠٪ وان واشنطن شرعت فى اجراء مشاورات مع الاعضاء الاخرين بمجلس الأمن الدولى فى هذا الشان .



والمسئولون العراقيون يؤكدون

كشفت مصادر عراقية مسئوله لـ « الشعب » تفاصيل جديدة وخطيرة حول جريمة الحرب الاقتصادية التي تشنها امريكا – حاليا – ضد الشعب العراقى لتجويعه وإذلاله ونشر الأوبئة بين افراده .

واكدت المصادر ان العراق طلبت رسميا من أدوارد صوما رئيس منظمة الأغذية والزراعة العالمية – الفاو – التوسط لدى الولايات المتحدة الامريكية ، حتى يتسنى لطائراتها المروحية القيام برش مساحة ٢،٥ مليون هكتار مزروعه بالقمح بالمبيدات للقضاء على حشرة السونه التى أستشرت بصورة خطيرة بحقول القمح فى شمال العراق .

وقد ترتب على عدم الاستجابة لهذا الطلب ، فقدان العراق لـ ١،٢ مليون طن من مجموع إنتاجها المتوقع للعام الجارى من القمح والبالغ ٣ ملايين طن ، تغطى ٧٥ ٪ من احتياجاتها

وأكد نبيل نجم مندوب العراق الدائم بالجامعة العربية أنه كان يمكن للعراق مواجهة انتشار الحشرة بالمقاومة اليدوية ولكن اتساع المساحات ووقوعها بأقصى شمال العراق وهى مناطق غنية – لحقول القمح جعل أمكانات المقاومة مستحيلة ، وقد أدى التعنت الامريكى الى ضياع محصول القمح ، مما يهدد شعب العراق بمجاعة كبرى فى ظل استمرار الحصار الاقتصادى ، ودعا المنظمات والهيئات الدولية الى التحرك لوقف الجريمة الأمريكية .

وأوضح أن حشرة السونه التى أصابت القمح موجودة بالعراق وتقاوم سنويا بالطائرات المروحية الصغيرة ، مما كان يقلل من خطرها طوال الأعوام الماضية ولكن انعدام المقاومة هذا العام مكنها من التهام محصول القمح .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩١

العراق يعلن أنه يواجه كارثة نتيجة العقوبات الاقتصادية

مجلس الأمن يرفض منحه فترة سماح قبل تسديد التعويضات

نيويورك - ا . ب - اعلن العراق انه قام بتنفيذ جميع الالتزامات المفروضة عليه والتى تضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ ، واكد انه ليس هناك اى شىء اخر يمكن ان يقوم به خلال المرحلة الحالية .

وقال الدكتور سمير خيرى النعمة الرئيس المناوب للبعثة العراقية لدى الامم المتحدة مخاطباً مجلس الأمن ، ان بلاده تواجه كارثة وشيكة وضخمة ، إذا لم يتم اتخاذ اجراءات من شانها إزالة العقبات والمشكلات التى نجمت عن العقوبات الدولية الاقتصادية .


دى كويار

وقد جاءت تأكيدات المندوب العراقى ، عقب تأجيل مجلس الامن - فى جلسة عقدت مساء الثلاثاء وامتدت حتى فجر امس - إصدار قرار بشأن العقوبات المفروضة ضد العراق إلى جلسة تعقد فى وقت لاحق ، كما رفض طلب العراق بمنحه فترة سماح تصل إلى خمس سنوات لسداد التعويضات نظير ما سببته الحرب من دمار وخسائر .

وطالب العراق على لسان مندوبه فى مجلس الامن بتشكيل لجنة محايدة وموضوعية من سكرتارية الأمم المتحدة ، لتحديد مدى تجاوب العراق مع قرارات المنظمة الدولية ، مؤكداً أنه ليس من حق امريكا وبريطانيا القيام بدور القاضى فى مثل هذا الوضع .

وكانت أمريكا وبريطانيا قد أعدتا قائمة تضمنت عدداً من النقاط التى فشل العراق فى أن ينفذها ومن بينها ، عدم الأفراج عن مواطنين بريطانيين محتجزين فى بغداد حيث يقول العراق أنه تم اعتقالهما بتهمة التجسس بالاضافة لإمتناع العراق عن الافراج عن ثلاثة آلاف مواطن كويتى وإعادة المسروقات التى نهبت من المتحف الوطنى الكويتى ، ورفض العراق الكشف عن رصيده الذهبى وأصوله المصرفية بالداخل ، إلى جانب رفضه التخلى عن دعواه فى الكويت .

وقد صدر قرار مجلس الامن بتأجيل اصدار قرار بشأن الأبقاء على العقوبات او تخفيفها ، بالرغم من استجابة العراق لطلب آخر لمجلس الامن وهو إدانة الارهاب الدولى بجميع اشكاله ، والتعهد بعدم السماح لأى أرهابيين أو منظمات إرهابية بالعمل إنطلاقاً من أراضى العراق . إلا أن العراق فى خطاب بعث به لرئيس مجلس الامن وبريز دى كويار السكرتير العام للأمم المتحدة ، أكد تاييده ودعمه لحق الشعوب فى تقرير مصيرها والتحرر من الاستعمار .



الإفراج عن ٣٧٥٠ مليون دولار من أموال العراق المجمدة
تركيا ترفض إعادة فتح خط الأنابيب فى أراضيها

نيويورك- انقرة- وكالات الانباء :

وافقت امس لجنة العقوبات فى الامم المتحدة على الافراج عن ٣٧٥٠ مليون دولار من الاموال العراقية المجمدة فى ٣١ دولة ، وذلك بناء على طلب بغداد لاستخدام هذه الاموال فى شراء المواد الغذائية والادوية والمواد الضرورية .

فى الوقت نفسه ، رفضت تركيا طلب العراق اعادة فتح خط الانابيب الذى يمر فى اراضيها وينقل البترول العراقى الى البحر المتوسط والذى اغلقته السلطات التركية منذ بداية ازمة الخليج.

وكان طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقى الذى يزور انقرة حاليا قد حمل هذا الطلب الى المسئولين الاتراك الذين اعلنوا ان هذا الموضوع يتعلق برفع العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الامم المتحد على بغداد .



ومن ناحية اخرى صرح الامير «صدر الدين اغا خان» الممثل الخاص للامم المتحدة فى الخليج بأن الانباء التى تحدثت عن هجوم عراقى على اللاجئين الشيعة فى جنوب العراق هى انباء ملفقة ولا اساس لها من الصحة .

واضاف اغاخان الذى كان يتحدث فى جنيف انه تبين لفريق المفتشين التابع للامم المتحدة ان الانشطة العسكرية فى المنطقة لاتتجاوز ماهو متوقع فى منطقة حدودية حساسة .

وفى بغداد اتهمت الصحف العراقية الرئيس الايرانى على اكبر هاشمى رافسنجانى بالكذب فيما يتعلق بالوضع فى جنوبى العراق وقالت انه يحاول بذلك اثارة عداء شعبه ضد العراق لتبرير علاقات نظامه بالغرب. ويأتى ذلك فى الوقت الذى ذكرت فيه الاذاعة الايرانية ان سكان المدن الحدودية الايرانية سمعوا دوى إنفجارات هائلة مصدرها المعارك الدائرة فى جنوب العراق .

وتبدأ اللجنة الدولية المكلفة بترسيم الحدود بين العراق والكويت عملها يوم الاحد القادم ثم تجتمع فى جنيف فى الثانى عشر من يوليو القادم بعد انتهاء زيارتها للمنطقة التى تنتهى فى التاسع عشر من الشهر الجارى .

من ناحية اخرى ، ذكرت شبكة التليفزيون الامريكية (إيه - بى سى) أن كبار الموظفين فى الاستخبارات الامريكية يصدقون تقرير العالم العراقى فى الشئون النووية الذى اشار الى وجود ٤ منشآت نووية فى شمال العراق لم تصب فى حرب الخليج وان العراق قادر على انتاج قنبلة نووية . قالت الشبكة ان العراق يتمتع بقدرة نووية ملحوظة بما فى ذلك حيازته على ٣٠ كيلو جراما من اليورانيوم المشبع ومصنع سرى للتطوير النووى .



١٠٠ ألف طن قمح من استراليا لعراق

ملبورن - وكالات الأنباء - وافقت استراليا على توريد ١٠٠ ألف من القمح للعراق بموجب اتفاق تم التوقيع عليه أمس فى ملبورن. وقال كلينتون كوندوريس مجلس القمح الاسترالى ان هذه الصفقة تم الاتفاق عليها على اساس دفع الثمن نقدا رغم تخلف العراق عن سداد ٢٣٠ مليون دولار من اجمالى ٤٦٠ مليون دولار مستحقة عليه عن صفقات سابقة ، الا أن المجلس الاسترالى اعرب عن قناعته بأنه بتوريد القمح سيكون فى موقف اقوى لاسترداد ديونه.

وبهذه الصفقة تكون استراليا اول دولة تستأنف مبيعات القمح للعراق منذ فرضت الأمم المتحدة حظرا على التجارة مع العراق فى أغسطس ١٩٩٠.



لماذا استمرار الحظر

اشارت منظمة الاغذية والزراعية « الفاو » الى ان انتاج الحبوب في العراق قد تراجع بنحو الثلث عن العام الماضي ، وان الشعب العراقي قد يعاني من المجاعة اذا لم يتلق امدادات غذائية عاجلة . واذا كانت القيادة العراقية هي التي تتحمل مسئولية هذا الموقف الصعب فإن الشعب هو الذي يدفع الثمن الان ويتعرض للمجاعة ، وهو امر لايقبله الشعب العربي في اي مكان لان الشعب العراقي ـ ايا كانت الظروف ـ هو جزء من لحم ودم الأمة العربية .

ان الحظر الاقتصادي المفروض على العراق لم يعد له الان مايبرره فقد فرض الحظر من اجل تحرير الكويت وقد تحقق هذا الهدف . ومن العجب ان اسرائيل تقترف علنا وبصلافة اضعاف مافعله العراق ، ولايتحدث احد عن فرض الحظر عليها ، بل وهناك اصرار على التذكير بان احدا لن يمارس عليها حتى الضغط . كما ان الحظر الذي كان مفروضا على جنوب افريقيا تم الغاؤه حتى قبل اجراء انتخابات فيها ... اذن لماذا الاصرار على عقاب الشعب العراقي وحده ؟ .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩١

■ عام كامل على الحصار الاقتصادى للعراق :

بغداد تعلن وفاة ١١ ألف طفل بسبب نقص الغذاء
ارتفاع أسعار الدقيق والأرز ٤٨ ضعفا

بغداد ـ ا ب ا ـ بعد مرور عام كامل على الحصار الاقتصادى اكد العراق ان ١١ الف طفل عراقى لقوا حتفهم بسبب نقص الغذاء ، وان العراقيين يواجهون نقصا خطيرا فى المواد الغذائية مما يهدد بحدوث مجاعة طبقا لتقارير الامم المتحدة ويزداد الموقف خطورة فى ضوء عدم وجود الاموال اللازمة للحصول على المواد الغذائية حيث يحتاج العراق الى ٢٥٠ مليون دولار شهريا لتوفير هذه المواد لمواطنيه .

ويوافق اليوم الذكرى الاولى للحصار الاقتصادى الذى تقرر على العراق فى ٦ اغسطس من العام الماضى .

وصرح الدكتور فاروق الدسوقى ممثل منظمة الاغذية والزراعة الدولية فى بغداد بان تكاليف تغذية المواطن العراقى حاليا قد ارتفعت ارتفاعا باهظا حيث تبلغ حاليا ١٧٥ دينارا عراقيا ونصف دينار شهريا ويقل هذا الرقم عن متوسط دخل رب الاسرة فى الشهر .

وقال ان التقرير الذى اعدته منظمة الاغذية والزراعة حول زيادة الاسعار فى العراق اشار الى ان زيادة هائلة فى الاسعار تحققت فى الفترة من يوليو ١٩٩٠ الى يوليو ١٩٩١ فقد ارتفعت اسعار الدقيق والارز ٤٨ مرة والعدس ١٢ مرة والسكر ٢١ مرة وزيت الطبخ ٢٠ مرة وحليب الاطفال ١٩ مرة والشاى ١٩ مرة والبطاطس والبيض اربع مرات واللحم مرتين .

ونتيجة لارتفاع اسعار المواد الغذائية وندرتها انخفضت السعرات الحرارية من ١٣١٨ سعرا حراريا الى ٨٩٤ . والمعروف ان متوسط ما يحصل عليه الفرد فى الظروف الاعتيادية من السعرات الحرارية يوميا يبلغ ٢٠٠ سعر حرارى .

وقال الدكتور محمد مهدى صالح وزير التجارة العراقى ان وزارته التى تعد مسئولة عن توزيع المواد الغذائية اضطرت الى انقاص المواد الغذائية التى توزعها على المواطنين بالبطاقات التموينية بحصص متساوية وعادلة شهريا نتيجة للحصار الاقتصادى .

واوضح ان مايحصل عليه الفرد حاليا بالبطاقة التموينية من الدقيق شهريا يمثل نصف الحصة التى كانت توزع قبل الحصار وهى ثمانية كيلو جرامات وحصة من الارز هى كيلو ونصف بنسبة ٤٣٪ عما كان يتاح للفرد قبل الحصار وانخفضت نسبة توزيع حليب للاطفال الى ٤ علب فى الشهر لمن هم اقل من عام واما الاطفال الذين يبلغ عمرهم اكثر من عام فلم تستطع الدولة توفير الحليب لهم .

واضاف الوزير العراقى ان تقليل الحصص الغذائية بعد فرض الحصار ادى الى اصابة كثير من المواطنين بالامراض الناتجة عن سوء التغذية ووصف ما يجرى الان بانه حرب تجويع ضد العراقيين وطالب برفع الحصار .



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩١

العراق يرفض مشروع قرار الامم المتحدة ببيع جزء من بتروله

بغداد ـ نيويورك ـ وكالات الانباء ـ رفض العراق أمس مشروع القرار الذى اعلنته الإمم المتحدة والخاص بالسماح له ببيع جزء محدود من بتروله لشراء مواد غذائية وطبية . ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن سعدون حمادى رئيس الوزراء أن بلاده رفضت مشروع القرار لانه لن يقدم الأموال اللازمة لتغطية احتياجات الشعب العراقى من الاغذية والادوية والمواد الاساسية الاخرى . واضاف حمادى ان هذا القرار ينكر سيادة العراق على مصادره الطبيعية ويضعها تحت سيطرة دول اخري .

وكان عبد الأمير الانبارى مندوب العراق لدى الامم المتحدة قد أعلن أن بلاده قد تقبل اقتراح المنظمة الدولية بالسماح لها ببيع كميات محدودة من بترولها ، وفى حالة تعديل مشروع القرار المقدم فى هذا الشأن لاعطاء العراق مزيداً من السيطرة على عائدات بتروله .

وقال الانبارى ـ عقب اجتماعه مساء الخميس مع ممثلى الدول غير المنحازة الاعضاء فى مجلس الامن ان عددا من هذه الدول الاعضاء قد وافق على طلبات العراق فى هذا الشأن ، مشيرا الى ان العراق يرغب فى مد الاطار الزمنى الذى سيسمح خلاله للعراق ببيع بتروله الى عام كامل بدلا من ستة أشهر ، بالاضافة الى زيادة سيطرة العراق على عائدات البترول .

وأكد مندوب العراق أن بلاده لن تقبل التعاون مع خطة الامم المتحدة فى هذا الشأن فى حالة اذا لم يتم اجراء تعديل فى مشروع القرار الذى اتفقت عليه الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الامن .

وطبقا لمشروع القرار هذا فانه سيسمح للعراق ببيع ما قيمته ١,٦ مليار دولار من بتروله على ثلاث دفعات على مدار ستة أشهر .

كما يقضى المشروع بفتح حساب خاص تابع للأمم المتحدة يتم خلاله تلقى عائدات البترول العراقى ، حيث يستقطع منها نسبة ٣٠٪ لدفع التعويضات للمتضررين من حرب الخليج وغزو الكويت ، بالاضافة الى تمويل عمليات مراقبة وقف اطلاق النار فى الخليج وتكاليف عمليات التفتيش وتدمير الاسلحة غير التقليدية العراقية الى جانب تلبية الحاجيات الغذائية والانسانية للشعب العراقى .

١٠٠ مليون دولار تطلبها كندا من العراق

اوتاوا - ر :
ذكرت مصادر كندية رسمية امس ان الكنديين الذين اضيروا نتيجة للغزو العراقى للكويت وعددهم ٢٠٠ شخص قرروا مطالبة العراق بمبلغ يصل الى مائة مليون دولار على سبيل التعويض .

واضافت نفس المصادر ان هذا المبلغ قد يرتفع وهو يشمل التعويض عن الاصابات التى اصيب بها بعض الكنديين خلال احتجازهم كرهائن سواء فى الكويت تحت ظل الاحتلال او فى العراق .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩١

مناقشات صدام مع قادته كانت مكشوفة لقوات التحالف

١٧ مليار دولار خسائر العراق فى ٦ أشهر فقط

لندن ـ وكالات الانباء ـ كشفت صحيفة صنداى تليجراف البريطانية امس ان الولايات المتحدة وبريطانيا نجحتا فى التصنت على المناقشات التى دارت بين الرئيس العراقى صدام حسين وقادته اثناء أزمة الخليج ، والحرب بين القوات المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة وبين العراق .

واوضحت الصحيفة ، نقلا عن مصادر مطلعة ، أن نجاح عملية التصنت جاء نتيجة لاعتماد القيادة العراقية على اجهزة للاتصال تم استيرادها من بريطانيا وقام عملاء المخابرات البريطانية بإجراء تعديلات على هذه الأجهزة ، بحيث تبث المعلومات بصورة آلية الى بريطانيا . وتمت التعديلات على الأجهزة بعد خروجها من مصانعها وهى فى الطريق الى العراق قبل عدة أشهر من اجتياح الكويت فى أغسطس الماضى .

وكان البريطانيون ينقلون كافة الرسائل التى كان يبثها العراقيون عبر تلك الأجهزة الى المخابرات الأمريكية .

وذكرت تلك المصادر أن القرار بتعديل أجهزة الاتصالات كان قد اتخذ قبل بداية حرب الخليج ، وذلك فى مرحلة كان ينظر فيها الغرب بحذر الى صدام حسين ، إثر اعدام الصحفى البريطانى برزاد بازوفت فى العراق ، وموضوع المدفع العراقى العملاق .

ومن جانب آخر ، اعلن كمال فرج وزير التخطيط العراقى ان بلاده قد خسرت ١٧ مليار دولار خلال الـ ٦ أشهر الأولى من الحظر الاقتصادى الدولى ضد العراق بدءاً من اغسطس الماضى وحتى يناير الماضى .

واوضح الوزير العراقى أن الخسائر الناجمة عن توقف تصدير البترول العراقى بلغت عشرة مليارات دولار ، فى حين وصلت خسائر المصانع ـ التى توقفت كليا أو جزئيا ـ إلى ٧ مليارات ، حيث توقف استيراد المواد الاولية وتصدير المنتجات .

وفى تطور آخر ، اذاع راديو ايران أن انفجارات جديدة قد وقعت فى جنوب شرقى العراق خلال الساعات القليلة الماضية ، فى منطقة ابوالخصيب بمحافظة البصرة ،بسبب استخدام القوات العراقية أسلحة ثقيلة على ما يبدو . وكانت ايران قد اذاعت أن أصوات انفجارات مماثلة قد سمعت فى المنطقة ، خلال الأيام الماضية ،



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩١

صورة من داخل العراق

الأوبئة تنتشر سريعاً..
والأطفال لايجدون الدواء
العراق مقبل على المجاعة مثل السودان وأثيوبيا.

المرض :: الجوع .. الاقتصاد المتدهور .. ثالوث بغيض يخيم على العراق .. ولا تخطىء عين الزائر للعاصمة العراقية بغداد صور صدام حسين الضخمه والتى تملأ الميادين العامة والشوارع فى تناقض واضح لمظاهر الازمة واسباب المجاعة .

أحمد عبد اللاه

وعلى الرغم من ذلك .. فهناك حركة ضخمة لاعادة تعمير العراق واصلاح المرافق والبنية الاساسية التى اضيرت بشدة ابان حرب تحرير الكويت .

وخلال اعوام طويلة كان العراق يعتمد كلية على استيراد المواد الغذائية .. فحوالى ٧٠ في المائة من الامدادات الغذائية تأتي من الخارج .. وفي عام ١٩٩٠ وقبل الاحتلال العراقي للكويت بقليل كانت المواد الغذائية متوافرة للجميع من جراء النظام الذى افرزته الحرب العراقية - الايرانية .

نظام الحصص

ولكن مع بدء تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق في أغسطس من العام الماضي .. اصبح ضروريا توزيع الغذاء عن طريق الحصص .. وكان بمقدور اى عراقى شراء مايحتاجه من السوق الحرة بعيدا عن نظام الحصص .. ولكن بمرور الوقت تضاعفت اسعار السلع بصورة بشعة .. فارتفعت اسعار الدقيق عشرين مرة والسكر ١٤ مرة والشاى ١١ مرة والارز ثمانى مرات .. فى حين بقيت الاجور والمرتبات كما هى .

تقول احدى ربات البيوت العراقيات ان الحصة التموينية التي تصرف لها شهريا تتكلف عشرة دنانير ولاتكفي عشرة ايام لها ولاسرتها المكونة من ستة افراد .. اما بقية الشهر فتشترى ماتحتاج اليه من السوق السوداء ويكلفها ذلك حوالى ١٥٠ دينارا .

تضيف أن الاجور فى العراق تتراوح مابين مائة ومائتى دينار شهريا .. فكيف يمكن الانفاق على الطعام والملابس والماء والكهرباء ؟! والى متى يستمر هذا النظام ؟! الذى دفعنا الى الاقتراض وبيع الممتلكات الخاصة .

هذا فى بغداد .. اما في المناطق الجنوبية التى تسكنها اغلبية شيعية .. فان الوضع يبدو اكثر سوءا والصورة اكثر قتامة فالمناطق الجنوبية تعرضت للتدمير بشكل عشوائي .. ففى مدينة ميسان .. تدهورت المحاصيل وانخفض حصاد الغلال .. والحبوب بشكل مخيف ادى الى ظهور مجاعة حقيقية وذلك كنتيجة لتدمير شبكة الكهرباء اثناء الحرب .. حيث تقوم الزراعة هناك على نظام الماكينات الالية لضخ المياه .. كما أنه لاتوجد هناك قطع غيار للالات التى دمرت من جراء الحرب .

وبالاضافة الى مشكلات نقص الغذاء .. تبرز مشكلة تفشى الامراض وتدهور الصحة العامه .. ففى مدينة العمارة بالجنوب العراقى نجم عن تدمير شبكات المياه ظهور برك راكدة فى شوارع المدينة مما ادى الى انتشار الامراض المعدية مثل الكوليرا والتيفود والاسهال .. حيث تم رصد عدد كبير من الحالات فى المستشفيات والمراكز الطبية العلاجية .

اما فى مدينة السلام فالوضع يبدو اكثر



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩١

سوءا ففي احد مراكز العلاج .. يتردد حوالي ٣٠ الف مواطن يعانون من تدهور الصحة العامة والهزال .. وحوالي ٤٠٠ طفل دون الثانية يعانون من نقص الاغذية .

ويقول احد المراسلين الغربيين انه اذا استمر الوضع في العراق على ماهو عليه فانه لن يمر وقت طويل حتى يقيم العراق معسكرات تشبه تلك التى فى اثيوبيا والسودان ».

واذا كان هذا هو الوضع في الجنوب .. فالوضع فى الشمال العراقى اكثر سوءا حيث يشبه الوضع بين الاكراد ، وعددهم اكثر من مليون نسمة الوضع فى معسكرات الايواء فى مناطق كثيرة من العالم نظرا لحالات النزوح الجماعى الى تركيا وايران وعمليات الارهاب المستمرة التى تمارسها القوات العراقية ضدهم .

ففى تلك المناطق تنعدم المواد الغذائية والمياه قليلة ومتقطعة وتنتشر الاوبئة بسرعة مذهلة خاصة بين الاطفال .

كوريا الجنوبية تطالب العراق بتعويض خسائرها فى الحرب

لندن ـ ا . ش . ا ـ اعلنت كوريا الجنوبية امس انها ستطالب العراق عن طريق الأمم المتحدة بدفع تعويضات لنحو الف من الرعايا الكوريين ارغموا على مغادرة العراق والكويت بسبب الحرب فى الخليج .



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩١

الاقتصاد العراقي.. وآفاقه

١٠٠ مليار دولار تعويضات وديون حتى عام ٢٠٠٠ رأس المال الخاص وسيلة الانقاذ الوحيدة

بقلم: د. فاضل الجلبي *

ستكون عملية اعادة التوازن للاقتصاد العراقي مضنية
جداً وربما غير ممكنة. وعليه فسيقتضي على العراقيين ان
يعيشوا مراحل طويلة صعبة. والمهمة الاولية الآن هي
استعادة الاكتفاء الذاتي في الغذاء في هذا البلد الذي يتمتع
بامكانات كبيرة بشرياً وطبيعياً. ومن العوامل التي ستؤثر
في النهوض الاقتصادي مدى تمكن النظام السياسي المقبول
به في تخفيض اسباب المصاعب مثل خفض نسبة تعويضات
الحرب من ٣٠٪ الى ١٥٪، او تأجيل ديون العراق الخارجية
لخمس سنوات. هناك ثلاثة عوامل ادت الى تقويض الموقف
الحالي للحسابات الجارية وهي:

١ـ تعويضات الحرب التي ستحرم العراق من ٣٠٪ من
عوائده النفطية. ويقدر مجموع ما سيقتطع من الدخل
النفطي حتى نهاية هذا القرن ما بين ٣٤ و٦٧ مليار دولار
حسب مقدار الدخل.

٢ـ اعباء خدمة الديون الخارجية التي ستكلف في ما بين
٣٢ و٤٦ مليار دولار لتغطية الفوائد فقط. وربما سيمكن
تخفيض هذا المبلغ في نهاية القرن الى ١٠ مليارات دولار
اذا تمكن العراق من الحصول على اكتفاء ذاتي في الغذاء
والوصول بدخل النفط الى اعلى ما يمكن.

تزيد ديون العراق الخارجية على ١٠٠ مليار دولار رغم
ان الحكومة اعترفت بمبلغ ٤٢.١ مليار دولار فقط واستثنت
من الرقم ديونها لدول الخليج على اعتبارها ديون لا فوائد
عليها.

٣ـ كلفة اعادة بناء البنية الاساسية المدمرة، ومن
الصعب جدا تقدير هذه الكلفة. غير ان دراسات سالفة
قدرت ذلك بمبلغ ١٠٠ مليار دولار. ومن المفروض ان يتم دفع
٧٠٪ من ذلك فقط بالعملة الصعبة، ويتم تجهيز الباقي
محلياً.

ومن المحتمل ان يصل المجموع الكلي لهذه العناصر
الثلاثة في نهاية القرن ما بين ١٢٧ و١٤١ مليار دولار.

السياسة النفطية

النفط هو العامل الذي سيؤثر تأثيراً حاسماً في انقاذ
العراق من نتائج الحرب. وعلى البلاد ان تستثمر باسرع ما
يمكن من وسائل زيادة انتاج النفط وتصديره ويتطلب ذلك
اتباع سياسة الباب المفتوح بحيث يعطي المجال للشركات
النفطية لدخول العراق ثانية، واعطاء الاولوية للاستثمار في
النفط مهم جداً لانه يعطي مردوداً سريعاً، ولا سيما بالنظر
للاحتياطي الكبير للعراق والذي يضع هذا البلد في المرتبة
الثانية بعد المملكة العربية السعودية. وقد احاقت السياسات
النفطية السابقة اضرارا جسيمة بصناعة النفط العراقية مما
جعلها اقل تقدماً مما هي في سائر دول «اوبك» الاخرى
وادت الى ركود شامل طوال الستينات والسبعينات حيث لم
تجر اي استثمارات في التنقيب عن حقول جديدة او تطوير
الحقول القائمة. ورغم تواجد اياد وطنية قادرة، فان الاهمال
الذي خيم على هذا القطاع وعدم الصيانة اديا الى هبوط
القدرة الانتاجية من (٤ مليون برميل يوميا) قبل الحرب مع
ايران الى ٣.٢ مليون برميل يومياً، وادى قصف الايرانيين
لمحطات تحميل النفط في الجنوب وغلق الانبوب الى سورية
الى تخفيض الانتاج الى ٢.١ مليون برميل يوميا.

وكان من نتائج هبوط القدرة الانتاجية ان تدهور الوضع
المالي للعراق بما اصبح سبباً من اسباب غزو الكويت، وعلى
الحكومة الآن ان تصلح ما خربته السياسات الخاطئة
والشعارات الرنانة.

من الممكن رفع الانتاج من ٣.٢ مليون برميل يوميا الى ٥
ملايين برميل يوميا للحصول على صادرات بمقدار ٤.٧ مليون
برميل يوميا وليس هذا بصعب، فحسب برنامج الاستثمار المقدم
للحكومة في ١٩٨٩، بامكان البلاد ان تزيد انتاجها الى ٤.٥
مليون برميل في ١٩٩٥ بكلفة استثمارية قدرها ٥ مليارات دولار
وكل ذلك بدون اي تأثير سلبي على عمر حقول النفط العراقية.

ولا يستطيع العراق النهوض بصناعاته النفطية حاليا بدون
مساعدة من الشركات العالمية الكبرى. غير ان هذه الشركات لن
تعود الى العراق وتستثمر فيه اموالا طائلة لمجرد ان تكون زبائن
لشراء النفط باسعار مخفضة بل تنتظر هذه الشركات ان تدخل
الميدان كاطراف استثمارية لها حصة في المشاريع النفطية
تقريها اقتصاديا.

النظام الاقتصادي

لا يمكن اعادة بناء العراق بدون تغيير جذري في النظامين
الاقتصادي والسياسي. ويقوم اقتصاد العراق ١٠٠٪ على عوائد
النفط. وادى هذا الاعتماد الكلي على النفط الى تقلص القطاعات
الاقتصادية الاخرى. ورغم انفاق مبالغ كبيرة على الزراعة، فان
البلاد ظلت تعتمد في ٨٠٪ من احتياجاتها الغذائية على
الاستيراد. وبامكان بلد كالعراق ان يعود الى سالف عهده
الزراعي فيصبح دولة مصدرة للمواد الزراعية كما كان في
الاربعينات والخمسينات. على الاقل بامكانه ان يكتفي ذاتيا في
اواخر هذا العقد. ومن المتطلبات الواجبة للوصول الى هذا
الغرض اجراء تغييرات جذرية تشمل الغاء قانون الاصلاح
الزراعي الذي ادى تطبيقه غير الكفء الى نقل الارض من
القطاع الخاص الكفء نسبيا الى القطاع العام غير الكفء.
وكانت النتيجة ترك الاراضي الزراعية قاحلة بما ادى الى تراكم



المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩١

الملوحة. ومن المتطلبات الاخرى لاغراء رأس المال الخاص بالتدفق الى الزراعة وغيرها من القطاعات الانتاجية رفع القيود على التحويل الخارجي وتعويم الدينار العراقي في الأسواق الحرة بما يعطيه قيمته الحقيقية بصورة افضل. ولا شك ان قيمته ستبدأ بالارتفاع مع تحسن الاوضاع الاقتصادية. وسيتطلب النظام الجديد القائم على السوق الحرة اعادة النظر في القيود المفروضة على الاستثمارات كما هو الحال بالنسبة للوضع النقابي العمالي وجمعيات الفلاحين.

ان دولة مخربة كالعراق لا تعطي حكومتها الفرصة لاستثمار ما يلزم من الاموال في الميادين المطلوبة، وعلى خلاف الحكومات السابقة التي تمتعت بأموال نفطية غزيرة استطاعت بفضلها ان تصرف على تفسخها وعدم كفاءتها تحت شعار الاشتراكية وهيمنة الدولة. سيتعين على النظام السياسي الجديد ان يستعيد الثقة داخليا وخارجيا بما يعطي جوا مناسبا لجر رأس المال الخاص الى القطاعات الانتاجية المغرية. وربما تكون الرساميل العراقية الخاصة التي هربت من البلاد والرساميل الاجنبية مصدرين متممين مهمين لتمويل هذه المشاريع.

ومن البديهي ان اي نظام اقتصادي يوثق به ويقوم على قوة السوق الحرة، لن يمكن الحصول عليه بدون حد ادنى من التعامل الديمقراطي والشرعية الحكومية.

وفضلاً عن ذلك، سيتطلب تقديم ضمانات داخلية وخارجية تكفي لاقناع الرساميل الخاصة بالعمل في المشاريع العراقية.

---

* خبير عراقي في النفط يعمل حاليا في مركز دراسات الطاقة العالمية بلندن



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ مؤسسة يابانية :

٢٠٠ مليـــــار دولار ديون العراق بعد الحرب

باريس - وكالات الانباء - اذاع راديو مونت كارلو امس دراسة اعدتها احدى المؤسسات اليابانية اكدت فيها أن قيمة ديون العراق الخارجية بالنظر إلى التعويضات المحتمل أن يدفعها عن أضرار الحرب ستصل إلى مائتى مليار دولار بفرض توقف الحرب فى الوقت الحالى ، وتقدر المؤسسة اليابانية الاضرار التى الحقها الجيش العراقى بالكويت بحوالى خمسين مليار دولار .

الأردن يفقد ١٥ مليون دولار شهريا بسبب الحصار البحري

العراق يخسر ١٧ مليار دولار

عمان - ا.ف.ب: قال مدير شركة الخطوط البحرية الوطنية ياسر التل ان الاردن يتكبد تكاليف شحن اضافية بقيمة ١٥ مليون دولار شهريا وذلك نتيجة استمرار الحصار البحري المضروب على العقبة وهي المنفذ البحري الوحيد للمملكة والميناء الاهم بالنسبة للعراق.

وقال التل ان التكلفة الاضافية ناجمة عن تخفيض حمولات البواخر القادمة الى العقبة بنسبة ٢٥ في المئة اضافة الى ما قيمته نحو ٢٠٠ الف دولار بدل وقود اضافي ووقت ضائع يضاف الى كل باخرة يتم اعادتها الى موانىء السويس المصرية من اجل التفتيش.

وعلى صعيد اخر نقلت وكالة الانباء العراقية عن وزير التخطيط سامال مجيد فرج قوله ان حجم الخسائر التي الحقها الحظر الدولي على العراق منذ الثاني من اغسطس (آب) ١٩٩٠ تاريخ الاجتياح العراقي للكويت وحتى السابع عشر من يناير (كانون الثاني) لهذا العام بلغ حوالي سبعة عشر مليار دولار



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ آغسطس ١٩٩١



العائدون من الكويت... والمشاكل المتعددة الجوانب للاردن

عمان استوعبتهم والمطلوب دعم عالمي

□ عمان - من سلامة نعمات:

■ تشير الارقام الرسمية الى ان عدد سكان الاردن زاد بنسبة ١٥ في المئة منذ الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من آب (اغسطس) عام ١٩٩٠. وتعود هذه النسبة الى عودة اكثر من (٣٠٠) الف فلسطيني من حملة جوازات السفر الاردنية من الكويت وبعض الدول الخليجية الاخرى (وهو ما يعادل ١١ في المئة) في حين كانت الزيادة الطبيعية في عدد السكان تساوي ٣،٩ في المئة وهي من اعلى النسب في العالم.

ويتوقع الخبراء ان تترك هذه «الهجرة الثالثة» للفلسطينيين الى الاردن آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة على المملكة في مرحلة تتم فيها اعادة ترتيب الخارطة السياسية في المنطقة في ضوء «النظام العالمي الجديد» الذي افرزته حرب الخليج ونتائجها السياسية والاقتصادية.

ويقول ولي العهد الاردني الامير حسن، الذي اظهر اهتماماً واسعاً بأبعاد هذه الهجرة على الاردن، ان الاهتمام بقضية العائدين «ليس اهتماماً آنياً فقط، برغم من اهمية المرحلة التي نعيش، وانما يكمن الاهتمام في البعد الزمني المستقبلي».

ويقول محمد عصفور، رئيس اتحاد غرف التجارة الاردنية، ان عودة الاردنيين الفلسطينيين من الكويت، وايقاف الطلب على العمالة الاردنية في الخليج، واستمرار الحظر الاقتصادي على العراق، «تعتبر مشاكل تفوق طاقة الاردن على تحملها».

وعن اهم الآثار المترتبة على استيعاب حوالي ٣٠٠ الف شخص في الاردن. قال عصفور: «ما من شك ان موضوع المبعدين من الكويت هو بمثابة طرد قسري لجماعة من البشر من مواطن سكناهم، واذا جاز لنا التعبير، فاننا امام حالة من الهجرة القسرية الثالثة، لكن هذه المرة على يد الكويتيين».

واضاف ان تدفق المبعدين الى الاردن «يمتد عبر ثلاثة ابعاد اقتصادية واجتماعية وديموغرافية.. والمهم ان يتم التعامل مع هذه المعادلة بعناية وحذر، بحيث يكون هناك تفعيل وتعظيم للمنافع الاقتصادية ويكون هناك تقليل وتحجيم للاكلاف الاقتصادية والاجتماعية ما امكن».

ويرى الامير حسن الذي غالباً ما يتبنى المسائل الانسانية بدعم من الملك حسين، ان على الدول الغربية المتقدمة تحمل مسؤولياتها تجاه النتائج المأسوية التي ترتبت على حرب الخليج.

ولا ينسى ولي العهد ان يعيد التذكير بالمعايير المزدوجة التي تبناها الغرب خلال ازمة الخليج، ويتساءل في هذا السياق عن سبب تخصيص صندوق التعويض في جنيف حوالي ٢٥٠٠ دولار للفرد العائد من الكويت، من دون ابراز اي معيار، في الوقت الذي يخصص للمهاجر اليهودي ٥٠ الف دولار.

ويضيف الامير حسن انه يجب على الاردن ان يباشر في اتباع المنهج العلمي «ليظهر ان هناك مشكلة عبر قطرية»، وهيكلية في المنطقة، تحتاج الى عمل وتصويب من قبل المؤسسات والهيئات الدولية».

ومن بين آثار الهجرة المفاجئة الى الاردن، زيادة عدد العاطلين عن العمل وارتفاع بدل ايجارات المساكن وازدياد الطلب على المواد التموينية والطاقة، وزيادة الانفاق في البنية التحتية افقياً وعامودياً، والضغط على الموارد المائية والمصادر الطبيعية الاخرى.

ومن حيث البطالة، فان ازدياد العرض من القوى العاملة بشكل سريع ومفاجئ ومن دون ان يواكب ذلك زيادة سريعة ومفاجئة ايضاً في الطلب على العمالة سوف يؤدي الى ازدياد معدلات البطالة. اما في ما يتعلق بايجار المساكن، فان حدوث طلب مفاجئ وكبير على البيوت والشقق الفارغة رفع من بدلات الايجار فشكل عبئاً اضافياً على ذوي الدخل المحدود والمتدني. وبالمثل، فان ازدياد الطلب على المواد التموينية يضغط ايضاً باتجاه ارتفاع في المستوى العام للاسعار.

ويرافق ذلك ضغط على كل مرافق البنية التحتية ما يفرض مزيداً من الانفاق العام باتجاه ادامة البنية التحتية وتوسيع قاعدتها، الامر الذي يؤول في النهاية الى مزيد من الاعباء على خزينة الدولة.

ويقول جواد العناني، وزير الصناعة والتجارة السابق، ان ما يصل الى ٤٢ في المئة من العائدين هم من الاطفال الذين سيحتاجون الى مدارس. واشار الى ان ما يحدث الآن «يذكرنا بما حدث عام ١٩٦٧ عندما نزح من الاراضي العربية المحتلة الى الضفة الشرقية من الاردن حوالي ٣٦٠ الف شخص خلال فترة قصيرة».

ويرى مراقبون اقتصاديون ان من اهم اسباب قدرة الاردن على استيعاب هذا العدد الهائل من الوافدين هو ان عدداً كبيراً من العائدين لجأوا الى اقارب لهم في الاردن اضافة الى النمط الاجتماعي السائد في المملكة الذي ساهم في استيعاب الاردنيين للوافدين من دون بروز مشاكل سياسية واجتماعية تذكر.

ولعل المناخ السياسي الذي صاحب هذه الهجرة والتعاطف الرسمي على مستوى القيادي والشعبي على كل المستويات، لعب دوراً مهماً في تسهيل عملية الاستيعاب كأمر لا يتحمل النقاش او المساومة.

وفيما يرى بعض الاردنيين ان استيعاب هذا العدد الكبير من الفلسطينيين يشكل «خطراً ديموغرافياً» يصب في خدمة النظرية الاسرائيلية التي تقول «ان الاردن هو فلسطين»، يرى آخرون ان استيعاب العائدين يعتبر كسباً سياسياً كبيراً للنظام الاردني الذي ربح الولاء غير المشكوك به لحوالي ٣٠٠ الف شخص آخر، تقطعت بهم السبل واغلقت في وجوههم اكثر الابواب.



عمان :

موقف اقتصادى صعب
بسبب "تجميد" ميناء العقبة

يواجه الاردن حاليا موقفا إقتصاديا حرجا خاصة بعد قرار مجلس الامن الدولى بفرض مقاطعة تجارية ومالية وعسكرية ضد العراق والكويت وبعد الحصار البحرى الذى فرضته قطع الاسطول الامريكى على ميناء العقبة

ورغم تعهد العاهل الاردنى الملك حسين للرئيس الامريكى جورج بوش بالتزام الاردن بالعقوبات التى فرضها مجلس الامن على العراق الا ان الاردن لم يعلن حتى الان بشكل رسمى عن تطبيق المقاطعة ولايزال يبذل المساعى من اجل استثنائه من تطبيق العقوبات

والمعروف ان الاردن يعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية خاصة من دول الخليج وكان من المنتظر ان يحصل الاردن هذا العام على مساعدات قيمتها ٥٠٠ مليون دولار منها ٢٠٠ مليون دولار من السعودية و١٢٥ مليونت دولار من الكويت ولكن الاردن لم يحصل بعد على النصف المتبقى من هذه المساعدات .

والجدير بالذكر ان دول الخليج ايضا مصدر هام لتحويلات المغتربين الاردنيين حيث يوجد حوالى ٣٠٠ اف عامل اردنى هناك وقد بلغت قيمة التحويلات فى العام الماضى ٦٤٠ مليون دولار ومن المتوقع ان تبلغ هذا العام ٨٠٠ مليون دولار .

وهناك منذ سنوات عملية تكامل اقتصادى تتم بين الاقتصاديين العراقى والاردنى حيث يحصل الاردن على ٩٠٪ من حاجاته من النفط من العراق والجزء الباقى من السعودية وعلى صعيد التبادل التجارى استورد العراق فى العام الماضى سلعا اردنية تمثل ٢٢٪ من مجموع الصادرات السلعية الاردنية بينما استورد الاردن من العراق ما يشكل اكثر من ١٧٪ من مجموع واردات الاردن

ويعنى تطبيق المقاطعة ضد العراق حرمان الاردن من ٤٠٪ من اسواقه بالنسبة الى السلع الصناعية والزراعية الامر الذى يهدد بقصم ظهر الاقتصاد الاردنى الذى يعانى اصلا من ازمة بطالة ومديونية وعجز فى موازنته حيث يسبب ذلك للاردن خسارة لا تقل عن نصف مليار دولار سنويا .

وبالنسبة لميناء العقبة الاردنى الذى يتعلق بالمقاطعة فانه المنفذ الوحيد للاردن الى العالم الخارجى وهو شريان الحياة للاردن ويشكل قطاع النقل حوالى ٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى وسيصاب بضربة قاتلة فيما لو توقف نشاط الترانزيت عبر الاردن .

.. ويؤكد خبراء الاقتصاد فى الاردن ان مشاركة بلادهم فى تطبيق العقوبات ضد العراق بمثابة قرار بالانتحار الاقتصادى الاردنى .

ويعتقد المراقبون ان الاردن يجد انه امام خيار صعب بين التزامه بالشرعية الدولية وبين مراعاته للشعور القومى الذى يتمثل فى موقف التيارات الاردنية المتضامنة مع العراق والرافضة للتدخل الاجنبى فى منطقة الخليج .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٠

تفصيلات بخسائر الأردن نتيجة أزمة الخليج

واشنطن ـ مكتب الأهرام ـ عقد السفير حسنى همامى سفير الأردن فى واشنطن مؤتمرا صحفيا استعرض فيه الخسائر التى ستلحق بالاردن من المقاطعة الاقتصادية للعراق ، وقال ان الاردن يفقد ٢٠٠ مليون دولار قيمة صادرات للعراق ، و٢٥٠ مليونا من تجارة الترانزيت ، و٣٦ مليونا من إرتفاع سعر البترول ، بالأضافة إلى خسارته ١٨٠ مليون دولار نتيجة لارتفاع سعر برميل الزيت الخام .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٠

أزمة الخليج تؤثر على حياة المواطن الأردني

بدأت احداث الخليج تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين في الاردن وذكر مراسل هيئة الاذاعة البريطانية في عمان ان الحكومة الاردنية قررت اعتبارا من يوم السبت الماضي رفع الدعم الحكومي عن المواد الغذائية الاساسية لتخفيف العبء على موازنة الدولة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

ونسب المراسل لمصادر مطلعة قولها ان الحكومة قررت ايضا توزيع طوابع تموينية للمواطنين من ذوي الدخل المتدني للتأكد من أن الدعم الحكومي للمواد الغذائية يصل الى مستحقيه.

واضافت هذه المصادر ان الحكومة ستقوم بتعويم اسعار السلع الغذائية الاساسية كالسكر والارز مثلا بحيث ترتفع اسعارها بينما يستفيد حاملو الطوابع التموينية من الدعم الحكومي.

وذكرت المصادر نفسها ان افراد الامن العام والجهات المختصة ستتدخل للتأكد من عدم تخزين المواد الاساسية من قبل التجار بحيث تبقى متوافرة للمواطنين. ويذكر ان قرار رفع الدعم الحكومي عن السلع الغذائية الاساسية يتمشى مع الاتفاقية التي وقعتها الحكومة الاردنية مع صندوق النقد الدولي لاعادة هيكلة الاقتصاد الاردني وخفض العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة.

وتجدر الاشارة الى ان الدعم الحكومي للمواد الغذائية يكلف خزينة الدولة مايقرب من مائة مليون دينار اردني سنويا ويشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد الوطني.

وبالرغم من حساسية قرار رفع الدعم الحكومي ترى الجهات الرسمية ان المستهلك الاردني على وعي تام بصعوبة الوضع الاقتصادي وخصوصا في ضوء الاثار السلبية التي تبحث عن ازمة الخليج وخصوصا المقاطعة الاقتصادية للعراق التي فرضها مجلس الامن الدولي بالاضافة الى تجميد المساعدات العربية للاردن وتراجع تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ أزمة الخليج والشبح المخيف بالعقبة :

مسئول أردني : التعويضات لن تغطي خسائرنا

العقبة ـ ا.ب ـ بعد ان دخلت الازمة في الخليج اسبوعها السابع ، ارتفع صراخ المسئولين في ميناء العقبة الاردني نتيجة لتضييق الخناق الدولي على عنق الميناء الذي كان يعد شريانا اساسيا للصادرات والواردات العراقية التي تكاد تكون قد توقفت تماما نتيجة للحصار البحري الدولي المفروض على العراق بسبب احتلاله للكويت .

ويقول بسام كاكيش رئيس هيئة منطقة العقبة انه يتم تطبيق العقوبات الدولية بالكامل ونتيجة لذلك اصيب الاردن باضرار اقتصادية شديدة لدرجة ان هناك شعورا بان العقوبات موجهة ضد الاردن وليس العراق ، وانه من المنتظر ان تصل خسائر الاردن الى ١,٢ مليار دولار سنويا .

وقد ارتفعت اجور الشحن والتأمينات على السفن المتجهة إلى العقبة ، مما دفع الكثيرين من أصحاب السفن إلى وقف ارسال سفنهم الى الميناء .

وانخفض حجم الشاحنات التي كانت تعمل بالميناء من ١١ الفا إلى ٤ الاف شاحنة فقط . وأصبح عشرات الاشخاص فقط قادرين على تشغيل الميناء بعد ان كان هناك خمسة الاف شخص يعملون يوميا به . وهذا يعني ان هناك الالاف بلا عمل مما يؤثر على عائلاتهم وعلى حركة العمل بالمدينة .

وأصبحت هناك مخاوف من ان يهجرها البعض بحثا عن العمل في اماكن اخرى ولا يعودون .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٨ أكتوبر ١٩٩٠

أمريكا تؤكد صعوبة موقف الأردن

مساعدات مالية لتجاوز الأزمة الاقتصادية بسبب الخليج

واشنطن ـ حمدى فؤاد ـ اعلن دان كويل نائب الرئيس الامريكى ان الاردن يواجه موقفا صعبا ومعقدا للغاية بسبب أزمة الخليج مشيرا الى ان الامير حسن ولى عهد الاردن كان قد ابلغه عندما اجتمع به فى الاسبوع الماضى ان الاردن ملتزم بتطبيق الحصار على العراق وفقا لقرار مجلس الامن .

واشار المسئول الامريكى الى وجود مظاهر لعدم الارتياح من موقف الاردن حيث انه لم يتحرك بالقدر الكافى والمطلوب لارغام الرئيس العراقى صدام حسين على الانسحاب من الكويت ، كما انه لم يشارك فى الضغط المطلوب لاقناع العراق بالافراج عن الرعايا الاجانب وتسهيل عودتهم الى بلادهم .

وكان نائب الرئيس الامريكى يرد على سؤال بشأن قرار السعودية سحب سفيرها من الاردن وخفض عدد موظفى السفارة واغلاق مكتب الملحقين العسكرى والثقافى للاردن فى المملكة .

وفى عمان قررت الحكومة الأردنية رسميا تطبيق نظام لتخفيض استخدام الطاقة ومشتقات البترول يشمل خفض عدد ايام العمل فى المؤسسات الرسمية إلى ٥ أيام فقط فى الاسبوع وزيادة ساعات العمل اليومية ٩٠ دقيقة ، وقال مضر بدران رئيس الحكومة الأردنية فى اعقاب جلسة لمجلس الوزراء أن هذه الاجراءات تجىء فى اعقاب وقف المملكة العربية السعودية فى ١٩ سبتمبر الماضى امداداتها النفطية للاردن

ومن ناحية اخرى نسبت انباء صحفية أردنية إلى مصدر رفيع المستوى بوزارة المالية ان الاردن سيحصل على مساعدات مالية تكفى لتجاوز الصعوبات الاقتصادية التى تعانى منها البلاد خلال العام الحالى وذلك قبل نهاية شهر اكتوبر الحالى غير أن المصادر لم تذكر اية تفاصيل عن حجم تلك المساعدات .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٠

الأردن فى حاجة ماسة للدعم

فى حديثه الصحفى اثناء استقباله لرئيس وزراء اليابان توشيكي كايفو اشار الرئيس مبارك الى ضرورة تعويض الأردن نظرا للخسائر الهائلة التى تعرض لها اقتصاد الأردن نتيجة ازمة الخليج وتأثر مستوى معيشة المواطنين الاردنيين . ويأتى هذا الموقف فى الواقع ليسجل موقفا حضاريا من الرئيس المصرى ، حيث لا ينبغى ان تدفع الشعوب ثمن اى سياسات او مواقف نتيجة الأزمة الحالية . فالواقع ان الاقتصاد الاردنى بات مهددا بكارثة اذا لم تتم مساعدته فى هذه الآونة . فقد عاد من الكويت آلاف من الاردنيين فارتفع معدل البطالة الى نحو ٢٠ ٪ من جملة القوة العاملة الاردنية ، واضرت الأوضاع الحاضرة الى حد كبير بخطط وجهود الأردن للاستمرار فى خط الاصلاح الاقتصادى المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى وتوقفت البلاد بالفعل عن دفع خدمة ديونها وهو ما يجعلها فى موقف يصعب عليها فيه الاقتراض من الخارج الا بعد الاتفاق على اعادة جدولة ديونها .. اضافة لهذا كله فان عواقب الأزمة وردود الأفعال الخليجية والاردنية اتت فى وقت كانت الأردن احوج ما تكون فيه الى محاولة تنشيط عجلة تجارتها مع الخليج ونشير هنا على سبيل المثال الى وقف الأردن لمرور الشاحنات الاردنية والسورية والتركية عبر اراضيها الى بلدان الخليج وهو ما اضر بالمستهلك الخليجى حيث رفع من اسعار العديد من السلع لاسيما الخضراوات والفواكه ، واضر بالاقتصاد الاردنى ذاته الذى يعتمد على تصدير منتجاته الزراعية لهذه البلدان اضافة الى اضراره بسوريا وتركيا . وربما تكون العودة عن القرار بعد نحو يومين من اتخاذه وبعد تدخل سورى ربما تكون بداية الطريق الصحيح لتعديل تدهور العلاقات بين الأردن وبلدان الخليج الا انه فى كل الأحوال فان مساعدات عاجلة للاردن ـ كما اكد الرئيس مبارك ـ تعد امرا ضروريا وملحا فى هذه اللحظة بالذات

وساطة سورية بسبب المصالح

أعلنت الأردن هذا الأسبوع تراجعها عن قرار منع الشاحنات والسيارات المتوجهة الى السعودية والخليج من المرور عبر أراضيها وذلك عقب اتصال بين رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي ونظيره الأردني مضر بدران.

كانت الأردن قد اتخذت قرارها من قبيل المعاملة بالمثل بعد أن منعت السعودية الشاحنات القادمة عبر الأردن الى دول الخليج الأخرى من المرور بأراضيها ورفضت اعطاء تأشيرات للسيارات والمسافرين الأردنيين لدخول الأراضي السعودية وذلك بعد أن طردت السعودية عددا من الدبلوماسيين الأردنيين وقطعت امدادات النفط السعودية عن الأردن.

وعقب اعلان الأردن قراره منع الشاحنات المرور عبر أراضيه الى الخليج ارتفعت في الفور أسعار الخضر والفاكهة في السعودية والإمارات وبقية دول الخليج بنسبة تفوق ٣٠٪ والمعروف أن دول الخليج تستورد ما قيمته ٨ بلايين دولار من المواد الغذائية التي تمر عبر الأردن سنويا.

ويؤكد عدد من المراقبين أن الوساطة السورية بين الأردن والسعودية لإعادة فتح الحدود بين البلدين هدفها الأول والرئيسي هو تجنيب سوريا الأضرار الاقتصادية الوخيمة المتوقعة نتيجة توقف تصدير منتجاتها الى دول الخليج عبر الأردن.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٠

□ مبعوث الأمم المتحدة للأردن يطالب بـ :

ضرورة تقديم الدعم للاقتصاد الأردني

مليارات الدولارات خسائر بسبب أزمة الخليج

الامم المتحدة ـ وكالات الانباء ـ حذر جان ريبرت المبعوث الخاص للسكرتير العام للامم المتحدة للاردن من ان الاردن ستخسر حوالى مليار دولار حتى نهاية العام الحالى ، وحوالى ٤ مليارات دولار فى العام القادم او مايعادل نصف اجمالى انتاجها الوطنى ، بسبب استمرار الازمة فى الخليج .

وقال الدبلوماسى الفرنسى ، الذى سيقدم توصيات لبيريز دى كويار السكرتير العام للامم المتحدة حول تاثر الاردن بالعقوبات الدولية ضد العراق ، ان الاردن فى حاجة ماسة للمعونات ، وتساءل حول قدرة الاردن على البقاء فى ظل استمرار الازمة الاقتصادية .

فاوضح مبعوث الامم المتحدة أن الآثار الاقتصادية السلبية على الاقتصاد الاردنى ، منذ الغزو العراقى للكويت ، جاءت فى الوقت الذى كان يعانى فيه الاردن من ازمة مالية .

واضاف ان ميناء العقبة الاردنى الذى كان يعج بالحركة التجارية اصبح فارغا الآن ، وخلت الاماكن السياحية من الزوار ، وتخلى الكثير من الفلاحين عن الزراعة لغياب بعض اهم المستوردين فى الخليج . وتتجه نسبة الـ ٢٠٪ من العاطلين الى ان تتضاعف .

وحول مدى التزام الاردن بالحظر الاقتصادى الدولى المفروض ضد العراق ، قال المبعوث الدولى : أن المسئولين بالاردن يبذلون اقصى مالديهم للالتزام بالحظر ، وان السيارات التى تتجه الى الحدود الاردنية العراقية تكون فارغة وتعود محملة بالاثاث والسلع التى يحملها الاردنيون العائدون من الدول الخليجية ، حيث عاد حوالى ١٢٠ الف اردنى منذ اغسطس الماضى . ولم يستبعد المبعوث الدولى ان تكون هناك عمليات تهريب فردية من الاردن الى العراق . واكد ان الاردن مازال يستورد ٤٠ الف طن من البترول يوميا تصله محملة فى شاحنات عراقية ، وذلك وفقا لاتفاقية تمت بين البلدين قبل غزو الكويت ، وبسبب عدم قدرة ميناء العقبة على استقبال شاحنات البترول من الناحية الفنية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠

الاقتصاد الأردني فى خطر بسبب أزمة الخليج

واشنطن ـ وكالات الانباء ـ اعلن وكيل محافظ البنك المركزى الاردنى ان الموقف الاقتصادى فى بلاده وصل الى مرحلة خطيرة ، حيث نفد احتياطى النقد الاجنبى فى البلاد تقريبا .

وفى الوقت نفسه ، صرح قاسم عبيدات وزير العمل الاردنى بأن العمالة الاردنية فى الكويت قد خسرت حوالى ٨ مليارات دولارات من الارصدة والدخول التى كانت تحصل عليها قبل الغزو العراقى ، واضاف ان ١٦٠ الف عامل اردنى عادوا الى الكويت من بين ٢٦٠ الفا هربوا منها عقب الغزو .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

٨ مليارات دولار خسائر العاملين الاردنيين بالكويت

عمان - رويتر : اعلن قاسم عبيدات وزير العمل الاردنى ، ان مواطنى بلاده العاملين بالكويت قد خسروا مايقرب من ثمانية مليارات دولار تتمثل فى دخول او اصول ثابتة كانوا يمتلكونها بسبب غزو العراق للكويت فى الثانى من شهر اغسطس الماضى .

واضاف الوزير الاردنى ، ان السلطات الاردنية طلبت من المواطنين العائدين من الكويت تقديم بيانات تفصيلية عن خسائرهم لامكانية المطالبة بتعويض فى المستقبل .

وفى الوقت نفسه ، ذكرت مصادر حكومية ان السلطات الاردنية احتجت لدى السلطات العراقية على سوء معاملة الاردنيين العائدين من الكويت من جانب القوات العراقية .

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٦ يناير ١٩٩١

الاردن يطلب المساعدات لاستقبال لاجئى الحرب

عمان ـ ا ش ا :

ارتفع صوت الاردن امس بالشكوى من اثار ازمة الخليج . ناشد الامير حسن ولى العهد دول العالم تقديم المساعدات لبلاده لاستقبال حوالى مليون شخص سيلجأون لبلاده من الكويت والعراق اذا قامت الحرب .

وقال فى مؤتمر صحفى ، ان المقاطعة الدولية المفروضة على العراق كبدت الاردن خسائر وصلت الى مليار و ٤٠٠ مليون جنيه ، وهى تزيد على الناتج القومى كله بمقدار ١٠٪ .



بدء مفاوضات دمشق لتزويد الأردن بالبترول السورى

دمشق - رويتر - ذكرت مصادر بترولية فى دمشق ان وفدا بتروليا أردنيا يجرى حاليا محادثات مع المسئولين السوريين لشراء البترول من سوريا لتعويض الامدادات البترولية العراقية للاردن والتى تناقصت بسبب الحرب فى الخليج .

وصرح مضر بدران رئيس الوزراء الاردنى بان الاردن سيستمر فى استيراد البترول من العراق رغم القصف الامريكى لشاحنات البترول الاردنية داخل الأراضى العراقية .

وقال ان لدى بلاده احتياطى بترولى كبير يوفر احتياجات القوات المسلحة لمواجهة اية تطورات قد تحدث فى المنطقة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام ٢٦

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩١

مصاعب الأردن تتزايد بعد تجميد مساعدات أمريكا

عمان ـ وكالات الأنباء ـ قالت مصادر مطلعة ان المصاعب الإقتصادية ف الأردن ستتزايد اثر القرار الامريكي بتجميد ٧٧ مليون دولار من المساعدات التى تقدمها للاردن ، وذلك رداً على خطاب العاهل الاردنى الملك حسين يوم الاربعاء الماضى الذى اتهم فيه الولايات المتحدة والقوات المتحالفة بمحاولة تدمير العراق ، ولم يشر ف خطابه إلى الإحتلال العراقى .

وأعلنت الخارجية الأمريكية أن التأجيل تقرر لأجل غير مسمى ، وانه يشمل مبلغ ٥٧ مليون دولار كانت مخصصة للأردن ف العام المالى الحالى ، و٢٠ مليون دولار كانت متبقية للأردن من ميزانية العام المالى الماضى .

وجاء هذا التأجيل ف الوقت الذى أعلن فيه العاهل الأردنى ، ف تصريح لمحطة التليفزيون الأمريكية « ايه بى سى » أن الولايات المتحدة أساءت فهم خطابه الاخير ، وأنه لم يتحدث عن الغزو العراقى للكويت لانه سبق له عدة مرات من قبل انتقاد الموقف العراقى . وأشار إلى انه ركز ف خطابه الأخير على وقف إطلاق النار .

وأعرب العاهل الاردنى عن أمله ف الا يطول أمد الصدع الحالى ف العلاقات الأمريكية الأردنية . كما أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية انه يدرك أن العاهل الاردنى يتعرض لضغوط ضخمة ف الداخل ، لكن ذلك لا يبرر اللهجة التى استخدمها ف الخطاب الاخير بالذات .

ووصف المراقبون تصريحات العاهل الأردنى لمحطة التليفزيون الامريكية بانها تمثل محاولة لتخفيف التوتر ف العلاقات الأردنية الامريكية ، وهو التوتر الذى جاء بسبب التأييد الأردنى للعراق ف ازمة الخليج ، ف الوقت الذى تقود فيه الولايات المتحدة الدول المتحالفة ضد العراق من أجل تحرير الكويت والحد من القوة العسكرية العراقية ..

ويواجه الأردن مشاكل إقتصادية لتوقف دعم دول الخليج له ، ومنع تصدير البترول السعودى له ، وعودة عشرات الاف العمال الأردنيين من الخليج ، وتوقف معظم صادرات الأردن للعراق ، وتوقف مرور التجارة العراقية عبر أراضيه .



المصدر : الثورة

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الامم المتحدة وحرب الخليج :-

سندرس طلبات تعويض العائلات الاردنية المتضررة

عمان/ بترا/ اعلن مصدر مسئول في الامم المتحدة هناك ان الهيئة الدولية ستأخذ بعين الاعتبار وبكل جدية اي طلب تتقدم به الحكومة الاردنية لتعويض العائلات الاردنية المنكوبة التي تضررت نتيجة عمليات القصف العشوائي من طائرات الدول الحليفة بقيادة الولايات المتحدة على السيارات المدنية الاردنية التي تحمل ركابا مدنيين من العراق والكويت الى الاردن .

وقال السيد/ اينهاوس/ مدير مكتب الامم المتحدة لشئون الاغاثة والكوارث في المنطقة ان تعويض ضحايا الحرب ليس مسئولية الامم المتحدة اصلاً لكننا سندرس اي طلب يتقدم لنا بهذا الخصوص .

واعرب عن اسفه لمقتل مدنيين ابرياء خلال الحرب وقال ان ميثاق الامم المتحدة يحمي حياة المدنيين ويعتبر قتلهم عمداً عملية محرمة دولياً .

واشاد المسئول الدولي في حديث مع وكالة الانباء الاردنية بتعاون الاجهزة الحكومية مؤكداً سعادته وسعادة جميع خبراء الامم المتحدة العاملين في جوال الاغاثة بوجودهم في الاردن .

واكد ان لدى الامم المتحدة كميات من الطعام تكفي مائة الف وافد لمدة ثلاثة اشهر مخزونة في مستودعات خاصة في الاردن كما ان لدى الامم المتحدة مخيمات كافية في الازرق وعمان والعقبة لاستضافة الوافدين ريثما يتم اعادتهم الى اوطانهم وبشكل خاص بواسطة طائرات الملكية الاردنية .

واشار الى ان المشكلة الوحيدة التي تواجه عمليات الاغاثة هي نوعية بعض الخيام المستخدمة غير المناسبة لظروف الاردن الجغرافية والمناخية .



حرب الخليج تلحق اضرارا كبيرة بالاقتصاد الاردني

إعداد: أحمد عزيز الحميقاني

لاشك في ان حرب الخليج قد الحقت اضرارا كبيرة بالاقتصاد الاردني الذي سجل العلامات الاولى لضعفه اثر الحصار الذي فرض على العراق الشقيق ..

والمشكلة التي زادت الامور تعقيدا هي انخفاض وتيرة التبادلات الاقتصادية مع العراق نتيجة لعودة المغتربين الاردنيين العاملين في منطقة الخليج ..

وقد كلفت هذه الوضعية مصاريف غير متوقعة من قبل صناديق الدولة واتضح ان المساعدة الدولية المخصصة لهذا الغرض كانت اقل بكثير من التكاليف التي تحملتها الاردن ..

وقد كان نصيب الاردن من المساعدة الأوروبية للدول المتضررة من جراء الحصار الاقتصادي حوالي ١٢ مليون دولار فقط مقابل ١٧ مليون دولار تم صرفها على هذه الوضعية كما ان الاعانة العربية للاردن والتي وصلت الى ٧٥٨ مليون دولار قد توقفت بالاضافة الى المساعدات التي كانت تقدم للاردن من المجموعة الاوروبية واليابان وفرنسا والمانيا والمرتبطة باستيراد الاردن لبضائع محددة من هذه الدول وقد تكون هذه المساعدات ايضا على شكل قروض للاردن ..

ويلاحظ ان الديون الخارجية الاردنية تبلغ ٨مليارات دولار . كما ان العائدات التي كانت تاتي عن طريق العاملين الاردنيين في منطقة الخليج والبالغ عددهم ٣٢٠ الف عامل والتي تقدر بمليار دينار قد توقفت تماما واذا كان هؤلاء العمال لايشكلون عبئا ثقيلا على الاقتصاد الاردني في المدى القريب لأنهم سيتاثرون بالبطالة على المدى البعيد ..

والجدير بالذكر ان نسبة البطالة في الاردن تتراوح من ٢٠ -٢٥٪ من اجمالي القوة العاملة في الاردن ..

وقد وصل عدد العاطلين عن العمل في عام ١٩٨٠ الى ١٠٠ الف عامل من مجموع ٥٩٠ الف عامل ..

وتشير المصادر الى انه تم اعداد سياسة زراعية جديدة في الاردن خلال الاشهر الماضية تهدف الى اعادة توجيه الزراعة نحو منتوجات استراتيجية وفي حالة تطبيق هذه السياسة الجديدة فان الاردن سيتمكن من تجاوز الضغوط والحصار المفروض..

كمت ان صادرات القطاع الصناعي المكون من الفوسفات والبوتاس قد توقفت اضافة الى تاثر باقي الصناعات التحويلية نتيجة تبعيتها لاستيراد المواد الاولية ويلاحظ ان ٤٠٪ من اجمالي الصادرات الصناعية الاردنية كانت موجهة نحو العراق واذا كانت لهذا الحصار سلبياته على الاقتصاد الوطني للاردن فان له ايجابياته ومن اهم ايجابياته انه يبرز الى الوجود اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني مع الاعتماد اكثر على الصناعة والزراعة وتنويع المبادلات الخارجية ..

وتجدر الاشارة الى ان حرب الخليج قد اثرت سلبيا على عدة قطاعات اقتصادية في الاردن مثل ميناء العقبة الذي يعتبر المنفذ البحري الوحيد للاردن والمصدر الاساسي للتجارة الخارجية والذي يعاني حاليا من شبه شلل في حركته كما ان نشاط الميناء (النقل البري) قد تاثر ايضا بحيث تم ايقاف عدد كبير من الشاحنات والشاحنات الثقيلة وتحول البعض منها الى شاحنات للتخزين لحمل النفط وكثيرا ما تعرضت هذه الشاحنات الى هجوم الطائرات التابع للحلفاء وقد قدرت الخسائر في هذا القطاع بـ ١٠٠ مليون دولار تقريبا ..

نتيجة لهذا الحصار اضطر عدد كبير من المؤسسات الاردنية التي كانت مرتبطة بالاسواق العراقية والكويتية وبلدان خليجية اخرى الى تسريح اعداد كبيرة من العمال ..

وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الاردني الا ان التوزيع يتم بصورة عادية ماعدا المنتوجات المقننة كالسكر والزيت والارز



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٦٠٨ ملايين دولار للأردن لتعويض اضراره من حرب الخليج

عمان - وكالات الانباء - اعلن وزير المالية الاردنى باسل جردانة امام مجلس النواب ان الأردن تلقى ٦٠٨ ملايين دولار فى اطار المساعدات الدولية المتوقعة لعام ١٩٩١ بصفته أحدى الدول الاكثر تضررا من الحرب.

واضاف جردانة ان هذه المساعدة جاءت فى شكل هبات وقروض للاردن

المصدر : الوفد
التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩١

الأردن يستأنف استيراد البترول من العراق

عمان ـ وكالات الانباء يستأنف الاردن امس استيراد البترول من العراق بعد ان حصل على اذن من لجنة العقوبات في الامم المتحدة . اعلنت وزارة الطاقة الاردنية امس ، ان اللجنة التي شكلت بعد الحظر ردت بالايجاب على طلب اردني بالسماح باستيراد البترول من العراق واستمرار استيراد البترول الذى تحظره العقوبات الاقتصادية والتي فرضتها الامم المتحدة على العراق بعد الحظر . اضاف البيان الصادر من الوزارة ، ان هذا القرار اتخذته اللجنة في اجتماعها في ٢١ مايو الماضى . اشار المصدر الى ان الاستيراد استؤنف منذ اسبوعين دون تحديد الكميات . وحين اندلعت الأعمال العسكرية في الخليج في يناير الماضى كان العراق المزود الوحيد للاردن بالبترول بعد قرار السعودية في سبتمبر وقف ضخ البترول اليه ومنذ ذلك الحين توجهت عمان الى سوريا واليمن لسد حاجاتها من البترول بسعر السوق العالمى .



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩١

الأردن يطلب تعويضات عراقية للعائدين من الكويت

عمان ـ ا . ب ـ اعلن الامير حسن ولى عهد الاردن امس ان الاردن سيطلب تخصيص جزء من التعويضات العراقية للفلسطينيين والاردنيين الذين عادوا من الكويت .

واشار الامير حسن فى حديث لصحيفة « كريستيان ساينس مونيتور » البريطانية الى ان الاردن يعانى بسبب رفضه الترتيبات الامنية الجديدة فى المنطقة بعد حرب الخليج .

وذكر انه لايتوقع ان يكون الفلسطينيون والاردنيون الذين عادوا من الكويت منذ بدء الازمة وعددهم ٣٠٠ الف شخص قوة معطلة فى الاردن .

ولكنه حذر من ان الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى يتعرض لها الاردن نتيجة عودة هؤلاء الاشخاص تهدد قدرة بلاده على المشاركة بصورة فعالة فى عملية السلام فى الشرق الاوسط .

واوضح ان الاردن يضع حاليا اطارا قانونيا للتعويضات التى يعتزم المطالبة بها لصالح العائدين .

وقال ان الاردن طلب من الحكومة الكويتية تمديد المهلة الممنوحة للفلسطينيين الذين انتهت اقاماتهم واعمالهم لمغادرة الكويت بدلا من انتهاء المهلة فى ١٥ نوفمبر المقبل .

وذكر ان البطالة وسط العائدين من الكويت تعد قضية متفجرة فى الاردن حاليا لكنه استبعد ان تؤدى هذه الاوضاع الى ظهور التطرف السياسى فى البلاد .

واكد ان معظم العائدين من الطبقة الوسطى الذين ساهموا بفاعلية فى الاستقرار الاقتصادى للخليج ككل .

واشار الى ان الاردن يرغب فى المشاركة فى عملية السلام فى الشرق الاوسط لكنه ألمح الى ان المشاكل الداخلية قد تؤثر على التزامات الاردن الدولية .

فى الوقت نفسه بلغ عدد المواطنين الاردنيين الذين عادوا من الكويت خلال الفترة من ٦ اغسطس الماضى الى ٦ سبتمبر الحالى ٢١ الفا و ٥٠٦ اشخاص .

واعلن مسئول فى وزارة الداخلية الاردنية ان بلاده اعدت خطة لتقديم الدعم الفورى للمواطنين العائدين فى مجال الغذاء والدواء . واوضح انه يجرى حاليا وضع خطة استراتيجية لاستيعاب هؤلاء العائدين فى اطار الاقتصاد الاردنى من خلال مساعدات مادية تقدمها منظمة الامم المتحدة وعدد من الدول الغربية .

واوضح ان الاردن يتوقع عودة ١٠٠ الف شخص آخرين قبل نهاية العام الحالى .



المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأردن يسعى لتوفير ٤,٥ مليار دولار لمواجهة احتياجات العائدين من الخليج

عمان - ر - اعلن زياد فارس وزير التخطيط الأردنى ان الاردن سيحتاج الى ٤,٥ مليار دولار لمواجهة الزيادة الكبيرة فى عدد السكان نتيجة لعودة حوالى ٣٠٠ الف اردنى وفلسطينى الى الاردن ، عقب ازمة الخليج .

واوضح الوزير الاردنى ان عدد السكان ازداد بمعدل ١٠٪ نتيجة للازمة ، بالمقارنة بمعدل الزيادة الطبيعى وهو ٣,٥٪ سنويا .

وقال الوزير الاردنى ان المبلغ المطلوب خلال السنوات الثلاث او الخمس القادمة يستهدف توفير الخدمات الاساسية للعائدين من الخليج .



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للتعويض عن خسارة اسواق الخليج

الاردن يبحث عن اسواق جديدة

□ عمان - من صلاح حزين:

■ عاد الى هنا يوم الاربعاء المهندس علي ابو الراغب وزير الصناعة والتجارة والتموين الاردني على اثر زيارة الى سورية التقى خلالها رئيس مجلس الوزراء السوري والدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لدراسة اعمال لجان المتابعة بين البلدين تمهيداً لعقد اجتماع قريب للجنة الاقتصادية السورية - الاردنية المشتركة.

وتأتي هذه الزيارة ضمن تحرك اقتصادي اردني دؤوب هدفه بث الروح في الاقتصاد الاردني على صعيد التجارة الخارجية، والبحث عن اسواق عربية جديدة تعوض الاردن عن الاسواق الخليجية التقليدية التي فقدها خلال ازمة الخليج وبعدها.

وفي هذا الاطار ايضاً اجتمع المهندس ابو الراغب مع وفد من غرفة التجارة والصناعة في دمشق ووفد آخر من غرفة التجارة والصناعة في سلطنة عمان، الدولة الخليجية الوحيدة التي بقيت على علاقة جيدة مع الاردن بعد ازمة الخليج، وتناول الاجتماع مع الوفدين (قبل زيارة دمشق) التسهيلات المتبادلة لتشجيع التبادل التجاري وزيادة الاستثمار.

الى ذلك زار السيد بشير سلامة الكاتب العام في اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد الليبي الاردن للبحث في العلاقات التجارية وتمثيل ليبيا في اجتماعات اللجنة التحضيرية الاردنية - الليبية التي تمهد لاجتماعات اللجنة الاقتصادية الاردنية - الليبية المقرر عقدها في وقت لاحق من هذا الشهر في العاصمة الاردنية.

ودرس السيد سلامة مع الدكتور ابراهيم بدران الامين العام لوزارة التجارة والصناعة مشاريع اتفاقات في مجالات الهندسة والمقاولات والبحث العلمي والتعاون التقني والسياحي والنقل البري والبحري والتدريب المهني والزراعي.

كما التقى الوفد الليبي ايضاً وفداً من غرفة صناعة عمان اقترح خلاله السيد خالد كنعان النائب الاول لرئيس مجلس ادارة الغرفة ابرام مشروع اتفاق تجاري بين البلدين لعرضه على اجتماعات اللجنة المشتركة.

وكانت ليبيا وبلدان المغرب العربي من ابرز الاسواق البديلة التي اتجه اليها الاردن للتعويض عن خسائره من فقدان اسواق الخليج العربي وساهم الاردن في صورة قوية بمعرض الصناعات الاردنية الثاني في الدار البيضاء الذي شهد مشاركة ٨٠ مصنعاً وشركة اردنية، عرضت منتجاتها من المصنوعات الهندسية والكيماوية والانشائية والمعدنية اضافة الى الصناعات النسيجية والجلدية والزراعية وغيرها. غير ان السوق الكبرى التي اكتشفها الاردن اخيراً هي السوق الايرانية. وبدأت الحملة لكسب السوق بعد زيارة اخيرة لايران قام بها المهندس ابو الراغب الى طهران بدعوة من وزير التجارة الايراني عبدالحسين واهاجي.

وضم الوفد في عضويته ممثلين عن غرفة الصناعة في عمان واتحاد الغرف التجارية في الاردن وآخرين عن وزارة الصناعة والتجارة ومؤسسة المراكز التجارية الاردنية والبنك المركزي الاردني والمناطق الحرة ونقابتي المهندسين والمقاولين الاردنيين مما يشير الى اهمية الزيارة التي اعتبرها المهندس ابو الراغب «تاريخية ارست دعائم عهد جديد من التعاون الشامل بين البلدين».

مذكرة تعاون

وتكللت الزيارة بتوقيع مذكرة حددت اسس التعاون بين الاردن وايران حظيت بموافقة مجلس الوزراء الاردني عندما عرضت عليه في بداية الشهر الحالي.

وتضمنت المذكرة ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري وتنويعه وتطوير الروابط الاقتصادية بين البلدين على اساس المصالح المشتركة، كما اتفق الطرفان على ضرورة ايجاد الوسائل واعداد الترتيبات لتحقيق ما اتفق عليه من المواضيع ومن بينها تشكيل لجنة اقتصادية تجارية مشتركة تعقد اجتماعاتها سنوياً بين عمان وطهران.

كما دعت مذكرة التفاهم الى تعاون اوثق بين البنكين المركزيين والمصارف التجارية وانشاء مراكز تجارية والمشاركة في المعارض الدولية التي تعقد في اي منهما، وتبادل السلع والبضائع وانشاء الشركات المشتركة في مجالات البناء والاستشارات والانتاج واقامة اتصالات مباشرة بين غرف التجارة والصناعة.

ومن المعروف ان ايران والاردن احتفظا بعلاقات تجارية متميزة قبيل الثورة الايرانية، ووصلت العلاقات ذروتها في الستينات حين وقع الاردن وايران اتفاقاً تجارياً لتنظيم حركة التبادل التجاري ثم فترت العلاقة بعد ذلك وعادت مع عودة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين نهاية العام الماضي.



التجار الاردنيون خسروا ٦٥ مليون دولار بسبب الحصار الاميركي لميناء العقبة



□ عمن – من صلاح حزين:

■ شكلت هنا لجنة من التجار والمستوردين الاردنيين الذين تكبدوا خسائر جسيمة من جراء استمرار الحصار الاميركي لميناء العقبة الاردني ومواصلة احتجاز وتفتيش السفن المتجهة الى الميناء واجبارها في كثير من الاحيان على تغيير وجهتها والرسو في موانئ اخرى مما كلف المستوردين حوالي ٦٥ مليون دولار في العام الماضي.

وتم تشكيل اللجنة في اجتماع عقد اخيراً في غرفة تجارة عمان حضرته الفعاليات التجارية الاردنية المتضررة من جراء الحصار، واختير التاجر محمد النحاس رئيساً للجنة التي حملت اسم «لجنة المتضررين من الحصار الاميركي لميناء العقبة».

وضمت اللجنة في عضويتها ممثلين عن رجال الاعمال الاردنيين والمؤسسات التجارية والصناعية الاردنية مثل غرفة صناعة عمان واتحاد الغرف التجارية الاردنية.

واوصى المجتمعون بضرورة اتخاذ اجراءات لوضع حد لمعاناة التجار الاردنيين المتضررين من الحصار الاميركي الذي تفرضه السفن الاميركية المرابطة في مضائق تيران على السفن المتجهة الى العقبة سواء كان الميناء الاردني هو هدفها النهائي أم لا.

ودعا المجتمعون الى ضرورة التحرك على المستوى الدولي من خلال تعريف هيئة الامم المتحدة بالظلم الذي يتكبدونه، وبالتالي المواطن الاردني، من جراء هذا الحصار.

وفي موازاة هذا التحرك تبذل نقابة وكلاء الملاحة البحرية جهوداً على المستويين الدولي والمحلي لوضع حد لهذه المأساة المتمثلة في خسائر قدرت بنحو ٦٥ مليون دولار اميركي خلال العام الماضي، وهو مبلغ كبير بالمقاييس الاردنية.

ويقدر السيد توفيق قعوار نقيب وكلاء الملاحة في الاردن قيمة الرسوم الاضافية المفروضة على البضائع الصادرة والواردة بما يزيد على عشرة ملايين دولار سنوياً.

وعقد اخيراً اجتماع بين نقيب وكلاء الملاحة الاردنيين ووزير الخارجية الاردني الدكتور عبدالله النسور بحثا فيه حجم الخسارة حتى الآن والخسائر المحتملة في المستقبل، وذلك في ضوء تلقي النقابة انباء عن عزم عدد من الخطوط البحرية اعادة النظر في ارسال بواخرها الى العقبة بعدما تكررت حوادث تحويل وجهة سيرها الى موانئ اخرى.

وبدأت وزارة الخارجية الاردنية تحركاً يهدف الى التخفيف من حجم الخسائر ووضع حد للممارسات التي تقوم بها البحرية الاميركية في مضائق تيران والتي يرى الاردن انها تخرج عن اطار قرار مجلس الامن الدولي، مثل طلبها من التجار الاردنيين استيراد بضائع قابلة للتفتيش وعدم وضعها في حاويات حتى يسهل تفتيشها والتأكد من ان العقبة هي الوجهة النهائية للباخرة. ومن المعروف ان البحرية الاميركية تقوم بتفتيش كافة البضائع الموجودة على السفن المتجهة الى العقبة حتى لو كانت تعود الى مستوردين غير اردنيين.

ومن بين الذرائع التي تذكرها القوات البحرية الاميركية كاسباب لتفتيش البواخر او تحويل وجهة سيرها حتى يعاد ترتيب البضائع فيها لكي يسهل تفتيشها، عدم وجود عناوين كاملة على بيان الشحن، وبالتالي لفتت نقابة وكلاء الملاحة البحرية كلاً من غرفة تجارة وغرفة صناعة عمان وجمعية البنوك الى ضرورة التزام المستوردين بذكر اسم الشارع واسم البناية ورقمها، ورقم الهاتف او التلكس او الفاكس ان وجدت وعدم الاكتفاء بذكر رقم صندوق البريد كما هي العادة في مثل هذه الحالات.

تحويل البواخر

وفي حادثة اصبحت معروفة اجبرت القوات البحرية الاميركية السفينة كوتا ويجايا التابعة لخطوط «باسيفيك انترناشونال» على تحويل خط سيرها لعدم وجود عناوين كاملة على بيان الشحن، مما اضطر الباخرة الى التوجه الى ميناء جيبوتي حتى يتم الحصول على العناوين كاملة ما ادى الى تأخير لمدة عشرة ايام تكبد خلالها المستوردون خسائر تقدر بنحو ٢٠٠ الف دولار.

وفي احيان اخرى تمنع البواخر من الرسو في ميناء العقبة اذ اشتبه بأنها تحمل بضائع الى موانئ اخرى غير العقبة كما حدث مع الباخرة الايطالية جولي روبينو التابعة لخط «سيناء» الايطالي، او تحت ذريعة صعوبة الوصول الى الحاويات كافة لتفتيشها كما حدث مع الباخرة افديم جونيور التابعة لشركة الخطوط البحرية الوطنية الاردنية.

ورافق ذلك كله ارتباك في علاقة المستوردين الاردنيين مع شركات الخطوط البحرية المتعاملة مع الاردن مثل خط البحر الاحمر السريع القادم من شمال اوروبا، والعلاقة مع شركات التامين التي ترفض تحمل الخسائر لان البضائع لم تتعرض للحرق او التلف او الفقدان حيث ان مكانها معروف وكذلك البضاعة التي تحملها.

وفي ظل هذه الاوضاع فان كل باخرة اردنية تعترضها القوات الاميركية معرضة لدفع تكاليف اضافية تتضمن رسوم التفتيش التي ارتفعت من ٢٠٠ دولار لكل حاوية (٢٠ قدماً) الى ٣٠٠ دولار، كما تتضمن كلفة التأخير ورسوم الموانئ الاخرى زيادة كلفة الشحن وزيادة رسوم التأمين اضافة الى الخسائر الاخرى غير المباشرة.


المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٠

لبنان من أكثر الدول ال...

تأثرًا بأزمة الخليج

الصادرات تفقد خمسين في المائة من أسواقها و ١٣٠ ألف لبناني مهددون بالتشرد مجددًا



بيروت ـ من ميشال مرقص:

كان لبنان حتى عشية حربه، احد الدول العربية الرئيسية المستفيدة من النفط دون ان يكون منتجا له.

وكان الساحل اللبناني الواجهة الشرقية لصادرات نفط الخليج عبر البحر الابيض المتوسط، خصوصا بعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين، فتوجه انتاج ابار الزيت العربي في انابيب ضخمة لتصب في الجنوب، عند مصب الزهراني للنفط الخام السعودي.. وفي شمال لبنان عند مصب طرابلس للنفط الخام العراقي. وبات لبنان يستفيد من المصبين. عائدات ومساعدات في تامين نفط خام يكرر في مصفاتيه لتغطية حاجة السوق المحلية، وكانت تلك العائدات تشكل جزءا مهما في واردات خزينته، إضافة الى العائدات التي كانت تستفيد منها بلديات البلدان والقرى التي يمر النفط ومشتقاته عبرها سواء بواسطة الانابيب او بواسطة الناقلات او بواسطة الصهاريج.

وبالاضافة الى ذلك كان لبنان يجتذب الاستثمارات العربية المباشرة، اكثر من اي بلد عربي. وكانت هذه الاستثمارات تتجه بالاخص نحو القطاع العقاري، بالاضافة الي المساهمات في الشركات الصناعية والتجارية والمصرفية والسياحية.

القطاع المصرفي اللبناني

وقد ساعد وجود تجهيزات وسوق منظمة ورئيسية في بيروت بانجاز ميسور لعمليات وتحكيمات اقتصادية ومالية، فقد بذل القطاع المصرفي جهودا في جلب جزء من اموال النفط العربية، وافاد في اعوام ما قبل الحرب من هذه الاموال، اذ ساعدت القوانين اللبنانية على تنقل رؤوس الاموال العربية بحرية، وفي سرية تامة، وكذلك في سرعة، فمرونة السوق المالية في لبنان تبقى هي العامل الاساسي في اجتذاب رؤوس الاموال ايا كان مصدرها. وكان لبنان ولا يزال الى حد كبير متفوقا في الميدان المالي والمصرفي. واختيار لبنان مركزا للودائع العربية اضمن بكثير ـ لولا الحرب فيه ـ من ايداعها المصارف الاجنبية. حيث تكون معرضة للتجميد لاسباب سياسية اغلب الاحيان، وكانت السرية المصرفية في لبنان تحول دون الكشف عن اسماء المودعين، وحيث تبقى حرية رؤوس الاموال ويكفلها الدستور اللبناني.

وقد تميزت بيروت كمركز مالي غير المراكز المالية العربية الاخرى، وباحترامها الشديد للملكية، فخطر «التاميم» مستبعد بل بالعكس، ان احد الاختيارات الاساسية والثابتة للسياسة اللبنانية، هو تشجيع المبادرة الفردية. ثم ان النظام الاقتصادي الحر الذي يشكل بدوره جزءا متمما من الاختيارات اللبنانية الاساسية، يؤمن حرية الصرف التامة وحرية تحويل رؤوس الاموال والفوائد وارباح الاسهم دون اي قيد او مراقبة، كما ان الاستثمارات الاجنبية في لبنان لا تخضع لاجازة مسبقة، وفي مقدور المستثمر ان يختار شكل التمركز المالي الذي يلائمه اكثر من سواه.

كل هذه البنية التحتية القانونية ـ الضريبية اتاحت للمصارف اللبنانية، كما لجميع الوسطاء الماليين افضل الفرص لتحويل ادخار احتمالي الى ادخار فعلي. لقد مكنت رؤوس الاموال الاجنبية وبالاخص العربية بيروت من تطوير سوق مالية غير موجودة بالمعنى العلمي للعبارة في اي بلد من بلدان الشرق الاوسط.

وخدمت المصارف اللبنانية الاموال العربية بنقلها الى المصارف الاجنبية، ولم يكن في خزائن المصارف اللبنانية، عشية بدء الحرب ١٩٧٥، سوى ثلث ودائعها لغير المقيمين، تضاف اليها اموال المواطنين الخليجيين المقيمين وكانوا في حدود ٤٥ الف نسمة، وما يزيد عن المليار دولار امريكي من الودائع كلها تركت لبنان عشية الحرب.

وقد ساهم افراد وشركات عربية سعودية وكويتية وعراقية في شركات



سياحة، او مصرفية او مالية او سياحية، او عقارية او تجارية وغيرها. غير ان لبنان فقد ميزاته هذه بالنسبة للمستثمر العربي مع بدء الحرب والدمار.

شكلت المملكة العربية السعودية اول بلد مضيف للبنانيين الذين ضاقت بهم بلادهم، قبل الحرب، وخلالها وبعده فتوجه المهرة منهم الى سوقها وساهموا في انتاجية مختلف القطاعات الاقتصادية. حتى بلغ عدد العاملين في المملكة ما لا يقل عن ٨٨ الف شخص. يشكلون وعائلاتهم ٣٥٠ الف نسمة، او ما يمثل ١٠ في المائة من العدد الحالي للبنانيين، فيما يوجد في الكويت نحو ٨ الاف عامل، اي اكثر من ٤٥ الفا مع عائلاتهم، كما يصل عدد اللبنانيين في العراق الى حدود ١٢ ـ ١٥ الف شخص.

الهجرات اللبنانية الى دول الخليج العربي وعلى الاخص المملكة العربية السعودية والكويت تشمل من جهة كل انواع الكفاءات، وتتجه من جهة اخرى نحو كل قطاعات النشاط في البلدان المضيفة، خصوصا بلدان الخليج النفطية ذات الكثافة السكانية الضعيفة نسبيا، وهي تنطلق ايضا من بلدان حققت تقدما في سياق التصنيع الاستبدالي للواردات (مصر، لبنان، الاردن، سوريا) نحو بلدان شرعت مؤخرا في هذا السياق (المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، الكويت، قطر).

ان هجرة اللبنانيين نحو بلدان المنطقة هي ظاهرة تختلف من حيث حوافزها ومضاعفاتها عن موجات الهجرة السابقة باتجاه الامريكيتين وافريقيا واستراليا. ومع انها تساهم في تعزيز علاقات الاقتصاد اللبناني بمحيطه الاقليمي فإنه لا بد لها مع الزمن من تقوية التفاوتات الاجتماعية ـ الاقتصادية.

تحويلات اللبنانيين

لقد شكل اللبنانيون: (المهندسون، الاطباء، رجال الاقتصاد، رجال القانون الاداريون، تقنيو المعلوماتية، وغيرهم من الاختصاصيين المدربين على التقنيات المتطورة بطرائق الادارة والتنظيم والتسويق الحديثة، احد اهم وسائل نقل التكنولوجيا من الغرب الى منطقة الخليج، ولا ريب ان ذلك اعطى دفعا جديدا وبعدا جديدا للدور التقليدي القائم على الوساطة التجارية التي نجحت فيها سابقا المبادرة اللبنانية بين الشركات الغربية وعملاء الاسواق المحلية الخاصة والعامة.

اذا كان الاختصاصيون في الهجرات الدولية يسلمون بأن تحويلات المهاجرين تشكل المنفعة الوحيدة الملموسة مباشرة، التي يستفيد منها البلد المصدر لليد العاملة، فإن الاقتصاد اللبناني اختبر ذلك بصورة موفقة خصوصا خلال أعوام الحرب، فازدياد نشاط اللبنانيين في بلدان الخليج عوض بعضا من انخفاض النشاط داخل البلد بسبب دورات العنف التي شهدها. وبالفعل كانت تحويلات المهاجرين اللبنانيين من الاشخاص المادية والمعنوية العاملين في البلدان النفطية (المملكة العربية السعودية، الكويت، الامارات العربية، البحرين، قطر، عمان، العراق) هي التي اسهمت في تمويل العجز الهائل في الميزان التجاري.

كما سمحت ايضا باستخدام فائض من مدفوعات لبنان الخارجية تمخضت عنه في معظم سنوات الحرب زيادة في موجودات البلد الخارجية من الذهب والعملات الاجنبية، ساعد في السنوات السبع الاولى من الحرب على دعم قيمة الليرة اللبنانية. وتقدر تحويلات اللبنانيين شهريا من دول النفط العربية بما بين ١٥٠ و ١٩٠ مليون دولار اميركي.

وهي تدفقات رؤوس اموال اعظم من تلك المحصلة في مقابل تصدير البضائع. وفي بعض الاعوام تفوق التحويلات التي يرسلها اللبنانيون الى لبنان تلك التي تلقتها بلدان كمصر وباكستان، والجزائر وتركيا واليمن الشمالية، وهي بلدان عريقة في الهجرة ومهاجرو كل منها اكبر عددا من المهاجرين اللبنانيين بأربع مرات.

ولمعرفة اهمية كل من المملكة العربية السعودية، والكويت، والعراق نشير الى ان ٦٨.١ في المائة من اللبنانيين المهاجرين الى دول الخليج العربي هم في المملكة العربية السعودية و ٥.٤ في المائة في الكويت و ٧.٤ في المائة في العراق، ومجموع الذين هم في السعودية والكويت ٧٣.٥ في المائة من اللبنانيين العاملين في الخليج.

التبادل التجاري

وشكلت المملكة العربية السعودية السوق الرئيسية الاولى للصادرات اللبنانية، وقد مثلت الصادرات اللبنانية الى السعودية عام ١٩٧٤ نسبة ١٥.٢ في المائة من واردات المملكة، واحتل لبنان المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة الى المملكة بعد الولايات المتحدة الاميركية ١٧.١٪ واليابان ١٥.٩٪ وبعد ١٩٧٥ ولاسباب معروفة (الحرب اللبنانية) تراجعت تلك النسبة.

في المقابل تعتبر المملكة العربية السعودية المستورد الرئيسي من لبنان. وكانت مستورداتها تشكل ٢٥٪ من الصادرات اللبنانية لعام ١٩٧٤، وارتفعت الى ٤٠٪ في ١٩٧٧، ثم ٣٢٪ و ٢٨٪ في ١٩٨٠ و ١٩٨١، وبعد العام ١٩٨٢، كانت السعودية تستورد من لبنان ٦١٪ من صادراته، وشكلت مع دول الخليج العربي السوق التي تستورد ٩١٪ من الصادرات الصناعية اللبنانية، ثم انخفضت النسبة حاليا الى ٣٨٪، لكن المملكة تبقى السوق الاستهلاكية الاولى للصادرات اللبنانية رغم منافسة هذه الصادرات من قبل تركيا وبلجيكا.

وكان لبنان قد عقد اتفاق تعاون اقتصادي واستثمار رؤوس الاموال مع الكويت بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٢، وابرم بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٣.

وشكلت الكويت سوقا عربية رئيسية واحتلت في الثمانينات المرتبة الخامسة بين الاسواق العربية بعد السعودية والعراق والاردن وسوريا. الا انها هذه السنة وحسب احصاءات الصادرات اللبنانية في النصف الاول منها، احتلت المرتبة الثانية بين الدول المستوردة من لبنان.

وعقد بين لبنان والعراق اتفاق اقتصادي في ١٩٦٧/٤/٩ ابرم في ٦٧/٦/٨، والحق به بروتوكول ابرم بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٧. وخلال العام ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، وقعت اتفاقات تجارية جديدة نصت على تنفيذ صفقة متكافئة بين البلدين قيمتها مائة مليون دولار اميركي، ٥٠ مليونا لكل بلد، ومنح العراق لبنان مجالا لعرض منتوجاته واستثمار امواله، غير ان الاضطرابات الامنية منذ العام ١٩٨٩ حالت دون تنفيذ اي اتفاق جديد لغاية الآن.

وكانت السوق العراقية تحتل المرتبة الثانية بعد السعودية بالنسبة للصادرات اللبنانية، وفي العام ١٩٨٢ احتلت المرتبة الاولى مستوردة ٤٠٪ من الصادرات اللبنانية، ثم عادت الى المرتبة الثانية بنسبة متدنية ١٥٪. والى المرتبة الثالثة في النصف الاول من هذه السنة.

ويبدو من قيمة الصادرات والواردات ان الميزان التجاري مع المملكة العربية السعودية والكويت والعراق هو فائض لجهة لبنان اذا استثنينا واردات لبنان النفطية من تلك الدول.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٠

ازمة الخليج تضرب اقتصاد لبنان بعنف :

ارتفاع الأسعار بنسبة ٤٠٠ ٪ ووقف إعلان قيمة العملات
تحذيرات من محاولات بيع الغطاء الذهبى لليرة اللبنانية

بيروت - رويتر : ذكرت وكالة رويتر فى تقرير لها من بيروت ان ازمة الخليج الحالية انعكست بشكل خطير على الاوضاع الاقتصادية فى لبنان ، حيث ارتفعت الاسعار منذ بداية الازمة فى ٢ اغسطس الحالى بنسبة ٤٠٠ ٪ كما انخفضت قيمة الليرة اللبنانية باكثر من هذه النسبة !!

وفى اجراء نادر الحدوث ، امتنع البنك المركزى اللبنانى امس عن اعلان اسعار الصرف التى يتم اعلانها بشكل يومى ، حيث كان سعر الصرف امس الاول ١١١٠ ليرات مقابل الدولار ، فى حين كان يبلغ ٦٦٧ ليرة مقابل الدولار حتى يوم ٢ اغسطس فى بداية الغزو العراقى للكويت !!

واكدت مصادر مصرفية لبنانية ، ان احتمالات حدوث مواجهة عسكرية فى الخليج ، حطمت امال وتوقعات اللبنانيين فى اى عون او مساعدات اقتصادية ومالية للبنان ، والتى كان من المقرر ان تبدأ فى التدفق الشهر القادم طبقاً لقرارات اللجنة العربية الثلاثية ، والتى كان من المقرر ان تصل الى مليار دولار فى شهر سبتمبر القادم .

واوضحت المصادر ان البنك المركزى ، الذى كان دائماً مايتدخل فى مثل هذه الازمات ، بطرح المزيد من الدولارات فى السوق لاحداث نوع من التوازن يعجز حاليا عن التدخل بسبب النقص الخطير فى احتياطى العملات الحرة والتى تقدر حاليا بنصف مليار دولار فقط .

وذكرت مصادر صحفية انه من المتوقع ان تعقد حكومة رئيس الوزراء سليم الحص اجتماعاً خلال اليومين القادمين لبحث سبل وقف التدهور الاقتصادى ، مشيرة الى ان هناك افكاراً تطرح حاليا لبيع الغطاء الذهبى المخصص لدعم الليرة اللبنانية او جزء منه للاستفادة من فوائده من العملات الصعبة .

واوضحت المصادر نفسها ، ان هناك تياراً حكوميا معارضا لهذه الخطوة لان اللعب بالغطاء الذهبى يعد مغامرة خطيرة يمكن ان تنتهى بالافلاس .

وذكرت مصادر اقتصادية ، ان توقف جانب كبير من تحويلات العاملين اللبنانيين فى الخليج وخاصة بالكويت والتى تبلغ ٩٠ مليون دولار شهريا ، ادى الى تفاقم تدهور الاوضاع الاقتصادية بالاضافة الى عجز حكومة الرئيس الهراوى حتى الان عن اخضاع بيروت الشرقية التى يتمركز بها العماد المتمرد ميشيل عون لسيطرته .

ويقول بعض المسئولين فى الحكومة انه يمكن التغلب على القذائف المتساقطة بالبحث عن ملجأ او ساتر ، اما ان ينهار الاقتصاد فليس هناك ملجأ على الاطلاق .



لبنـــان :

تسعى لدخولها لائحة الدول المتضررة من احداث الخليج

بيروت ــ أ . ش :

تلقى الرئيس اللبنانى الياس الهراوى صباح أمس اتصالا هاتفيا من الاخضر الابراهيمى مقرر اللجنة الثلاثية العربية العليا المعنية بايجاد حل للازمة اللبنانية

وقد اكد الابراهيمى للرئيس الهراوى خلال الاتصال على اهتمام الدول العربية ولاسيما دول اللجنة الثلاثية العربية بالوضع فى لبنان والسعى الجاد لادخال لبنان على لائحة الدول المتضررة من احداث الخليج العربى .



تدهور خطير فى اقتصاد لبنان

تأثر أوضاعه بتطورات أزمة الخليج

بيروت ـ ا. ش. ا ـ بحث الدكتور سليم الحص رئيس الحكومة اللبنانية التدهور المالى والاقتصادى فى لبنان وذلك خلال اجتماعين منفصلين عقدهما امس مع الدكتور على الخليل وزير المال والدكتور نزيه البزرى وزير الاقتصاد .

وقد اعلن البزرى ان الادارة الاقتصادية بدأت بتسعير السلع الاساسية وانه تم الاتفاق مع وزيرالنفط على تزويد وزارة الاقتصاد بأسعار النفط يوميا ليتم مراقبتها .

كما اعرب الدكتور على الخليل عن امله فى ان تكون الايام القليلة القادمة مشجعة وان تتمكن الدولة من مجابهة الاوضاع الاقتصادية .

ويشهد الاقتصاد اللبنانى فى الظروف الراهنة تدهورا نقديا وماليا واجتماعيا خطيرا من ناحية انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية واستمرار ارتفاع الاسعار وتراجع القوة الشرائية .

كما تتواصل ظاهرة الهجرة وتفاقم مشكلة البطالة وتراجع حجم الصادرات واحتياطى المصرف المركزى والمصارف من العملات الاجنبية .

واشار تقرير اعلنته غرفة التجارة والصناعة فى بيروت ونشر امس بعنوان الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى لبنان فى ضوء ازمة الخليج الى ان حوالى ١٥٠ مليون دولار تشكل تحويلات من اللبنانيين العاملين فى الخليج قد توقفت وفقدت الصناعة اللبنانية حوالى ٥٠ فى المائة من اسواقها بالخليج .

وذكر التقرير ان الازمة الحالية الخطيرة فى منطقة الخليج ادت الى توقف التحويلات من قبل اللبنانيين بالاضافة الى عودة اللبنانيين من الكويت والعراق وبعض دول الخليج ، (وهم حوالى ٧٩ فى المائة من العاملين فى الخليج) الى لبنان دون اموال وتحويل العرب لكميات كبيرة من اموالهم التى كانوا يحملونها بالليرة اللبنانية الى العملات الاجنبية .

كما اشار التقرير الى التدهور الخطير فى سعر صرف الليرة اللبنانية ازاء العملات الاجنبية حيث كان الدولار يساوى ٦٦٤ ليرة فى نهاية يونيو الماضى ووصل الى ١٠٠٠ ليرة فى نهاية اغسطس ، بالاضافة الى تراجع احتياطى مصرف لبنان المركزى من العملات الاجنبية الى اقل من ٥٠٠ مليون دولار ، حاليا بفعل تدخله فى اسواق « القطع » فى محاولة لتثبيت سعر الصرف .

واعتبر التقرير ان انشغال اهم الدول المساهمة فى الصندوق الدولى العربى لاعادة اعمار لبنان فى الازمة الخليجية الحالية سيترتب عليه تقليل فاعلية هذا الصندوق فى دعم الاقتصاد اللبنانى بالاضافة الى فقدان الصادرات اللبنانية حوالى ٥٠ فى المائة من اسواقها فى الخليج العربى بسبب تراجع الصادرات الى الكويت والعراق والسعودية .

وتوقع التقرير ظهور نتائج اكثر خطورة فى الايام المقبلة بسبب ازمة الخليج مما سيؤدى الى توقف بعض المنشآت والمصانع عن العمل بسبب اقفال اسواق الخليج امامها وبالتالى زيادة نسبة البطالة والاعباء المالية .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٠

تأثير أزمة الخليج على الاقتصاد اللبنانى يبحثها مجلس وزراء لبنان برئاسة الهراوى

بيروت ـ وكالات الانباء ـ اجتمع مجلس الوزراء اللبنانى امس برئاسة الرئيس اللبنانى الياس الهراوى وبحضور الدكتور سليم الحص رئيس الوزراء اللبنانى ، حيث تم بحث الأوضاع الأمنية فى شرقى بيروت وموقف قوات العماد ميشيل عون قائد الجيش اللبنانى السابق ، والأوضاع الاقتصادية المتردية فى لبنان ، خاصة فى ظل النتائج المترتبة على الإزمة فى الخليج .

وقبيل الاجتماع ، أجرى الحص اتصالاً تليفونياً مع الأخضر الابراهيمى مبعوث اللجنة الثلاثية العربية الى لبنان ، والذى يزور لندن حالياً . واطلع الابراهيمى الحص على نتائج الجولة التى يقوم بها فى بريطانيا وفرنسا والفاتيكان لبحث الوضع فى لبنان .

وكان الحص قد أوضح فى تصريح له أن لبنان يسعى للحصول على معونات ثنائية من الدول العربية وغيرها ، وان المساعى فى هذا المجال قد بدأت فعلاً ، واشار الحص الى أنه لقى من اللجنة الثلاثية العربية اذاناً صاغية حول سعى لبنان للحصول على مساعدات فورية .

وقال اقتصاديون لبنانيون أن لبنان يخسر حوالى ١,٥ مليار دولار سنوياً بسبب عودة العمالة اللبنانية من الكويت والعراق . وقد انخفض متوسط دخل الفرد من ١١٥٠ دولاراً فى عام ١٩٨٧ الى ٨٠٠ دولار هذا العام . وأعلنت النقابة العامة للعمال أن ٢٥ بالمائة من قوة العمل لا تعمل بسبب الحرب والإنهيار الاقتصادى . وانخفضت الصادرات من ٤ ملايين دولار شهرياً فى العام الماضى الى ١,٥ مليون دولار شهرياً هذا العام .

وفى تطور آخر ، أصيب شخصان فى معارك جديدة بين قوات عون وميليشيا سمير جعجع فى منطقة « سن الفيل » ليلة أمس الاول ، وذلك فى انتهاك جديد لوقف اطلاق النار بين الجانبين .



الغزو العراقى للكويت :: كارثة جديدة للاقتصاد اللبنانى

الليرة انخفضت لأدنى حد :: والتحويلات أنقذت ما يمكن إنقاذه



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٠

كأن الاقتصاد اللبنانى لا تكفيه معاناته بسبب الحرب الاهلية وهى الان فى شهرها الخامس من عامها السادس عشر حتى يجيىء الغزو العراقى للكويت ليوجه اليه ضربة قاسية قد تقضى عليه الى الابد .

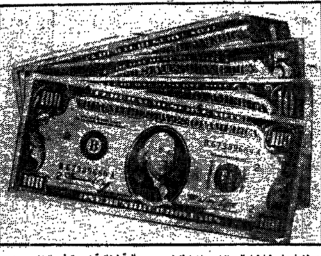
لقد هبطت الحرب الاهلية بقيمة الليرة اللبنانية من ٢,٥ ليرة للدولار عام ١٩٧٥ عند نشوب الحرب الى ١١٠٠ حاليا ولا احد يعلم كم ستكون قيمتها عند نشر تلك السطور .

ويؤكد عدد من خبراء الاقتصاد فى لبنان ان هذا الانخفاض ناجم عن الحرب الاهلية فقط . اما الغزو العراقى فلم تتضح اثاره بعد .

قيمــــة الليـــرة

فالحرب الاهلية سببت الانخفاض الهائل فى قيمة الليرة وتكرس هذا الانخفاض خلال الشهور الـ ١٨ الاخيرة بسبب القتال الضارى بين قوات العماد ميشيل عون والقوات السورية ثم بين قوات عون وقوات حزب الكتائب بقيادة سمير جعجع وبالاضافة الى القتال بين جناحى الشيعة .. حركة أمل الموالية لسوريا وحزب الله الموالى لايران .

وتقول الاحصائيات المتوافرة ان جولتى القتال بين عون وسوريا وبين عون وجعجع « ١٠ شهور » كبدت الاقتصاد اللبنانى خسائر بلغت مليارى دولار وادت الى هجرة ١٥٠ الف مواطن الى خارج لبنان وتدمير ٣٠ الف منزل و ٦٠٠ مصنع وتشريد ٢٤ الف اسرة وانخفض متوسط دخل الفرد اللبنانى من ١١٥٠ دولارا سنويا عام ١٩٨٧ الى ٨٠٠ خلال العام الماضى وانخفض الحد الادنى للاجور من ٨٩ دولارا عام ١٩٨٩ الى ٤٢ دولارا فقط



التحويلات المنقذة

وكان يمكن لليرة ان تنهار اكثر مما انهارت لولا عوامل مهمة ابرزها تحويلات اللبنانيين العاملين فى الخارج الى ذويهم وكانت تبلغ ١,٥ مليار دولار سنويا من منطقة الخليج وحدها وستتأثر التحويلات بالغزو نظرا لوجود جالية لبنانية كبيرة فى الخليج .

كما سبق وتأثرت التحويلات القادمة من اللبنانيين المقيمين فى افريقيا بعد ان قامت اضطرابات ضدهم فى عدة دول افريقية تتهمهم بالتسبب فيما تتعرض له من ازمات اقتصادية مما اضطر اعداد كبيرة منهم الى الرحيل والعودة الى الوطن الام

لبنان يطالب فهد بحملة عربية لانقاذ اقتصاده

بيروت ـ وكالات الانباء ـ كشف مسئولون لبنانيون ان الرئيس اللبنانى الياس الهراوى بعث برسالة إلى العاهل السعودى الملك فهد يوضح فيها تفاصيل الأزمة الاقتصادية اللبنانية ، وضرورة ان تقود السعودية حملة عربية من اجل انقاذ اقتصاد لبنان بشكل عاجل .

واوضحت هذه المصادر أن الرسالة تضمنت أن ٤٠ الف لبنانى هربوا من الكويت بعد ان تخلوا عن اعمالهم ومدخراتهم وتوقفت تحويلاتهم للبنان والتى كانت تصل الى مائة مليون دولار شهريا .

وتوقفت الصادرات اللبنانية الى العراق والكويت بسبب الالتزام بالعقوبات الدولية ضد العراق . وفقدت الليرة اللبنانية ٧٥ بالمائة من قيمتها فى الاسابيع الستة الماضية ،

وكان مكتب سليم الحص رئيس وزراء لبنان قد أعلن أن السعودية ودولا عربية أخرى قد تعهدت بتقديم معونات عاجلة للبنان ، اثر نداء من الرئيس حسنى مبارك الذى التقى بالحص

وقد أدت أزمة الخليج الى وضع خطة عربية لدعم الاقتصاد اللبنانى على الرف .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : وطني

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٠

أزمة الخليج تزيد حدة الاضطراب المالى فى لبنان

بيروت :

تراجعت الليرة اللبنانية تراجعا قياسيا امام الدولار الامريكى ووصلت الى ٧٠٩ ليرة مقابل الدولار حسب النشرة المالية لمصرف لبنان المركزى .

ووصف مراقبون اقتصاديون هذا السعر بانه ادنى سعر تصل اليه الليرة منذ الحرب الدائرة فى لبنان والتى مضى عليها ١٥ عاما .

وذكرت مصادر سياسية ان ازمة الخليج والغزو العراقى للكويت وانخفاض التحولات للبنانيين العاملين فى العراق والكويت ساعد على تدهور سعر الصرف لليرة .. وتوقعت المصادر المالية استمرار التراجع لليرة اللبنانية امام الدولار الامريكى .



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩١

إرسال جيش لبنان للجنوب
أزمة الخليج رفعت الأسعار

بيروت ـ وكالات الانباء ـ صرح عبد الله الامين وزير الدولة اللبناني بان قرار ارسال الجيش اللبناني الى بعض مناطق الجنوب اصبح فى اطار التنفيذ . واعرب عن اعتقاده بان ذلك سيتم خلال الايام القليلة القادمة ، وتسعى حكومة لبنان الى تنفيذ قرار مجلس الامن الذى يقضى بانسحاب القوات الاسرائيلية من الشريط الحدودى الذى تحتله فى الجنوب .

وفى الوقت نفسه ، أكد محمد الجارودى وزير الصناعة والنفط اللبناني ان نشوب حرب الخليج سيثير الذعر وسيرفع الاسعار ، وان لبنان سيعتمد على سوريا بشكل كامل فى الحصول على حاجاته من النفط .

واكد شوقى فاخورى وزير الدولة اللبنانى للنقل استمرار الملاحة الجوية فى مطار بيروت بشكل طبيعى رغم الوضع فى الخليج .

وقد اكد البطريرك المارونى نصر الله صفير ان الوضع فى الخليج انعكس على سعر صرف الدولار *

وكانت اسعار الوقود قد ارتفعت فى لبنان خلال الايام الثلاثة الماضية ، بسبب ارتفاع سعر الدولار فى اسواق بيروت .



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٠

الخسائر السياسية والاقتصادية لمنظمة التحرير نتيجة لتأييدها غزو العراق للكويت

كتب محرر الشئون العربية :

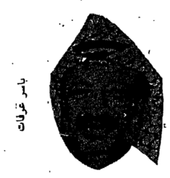
تشير الدلائل الى ان صفقة ما قد عقدت قبل الغزو العراقى للكويت بين العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية التى لم تعبا بالاثار المترتبة على موقفها الغريب من ازمة الخليج

فمنذ اللحظات الاولى للغزو العراقى اعلنت منظمة التحرير تاييدها الكامل للعراق ولم تكن جولات ياسر عرفات تستهدف سوى التمويه على الموقف الفلسطينى وكسب الوقت لصالح الرئيس العراقى صدام حسين يدلنا على ذلك ان المبادرة الفلسطينية التى اعلن عنها مؤخرا تعكس مصالح النظام العراقى وتعيد ترويد نفس مطالبة المتعلقة بالانسحاب المتزايد من الكويت والاراضى العربية المحتلة ..

ان المنطق يقول ان الموقع الصحيح لمنظمة التحرير هو الجانب الرافض للغزو العراقى والمساند للشرعية الكويتية ولكن القيادة الفلسطينية راهنت بمصداقيتها امام الراى العام العالمى واتخذت موقف الممالى للعدوان والداعى لتدويل القضية الكويتية وتحويل دولة عربية جديدة الى امارة تابعة للنظام العراقى ..

والمقترحات او المبررات الفلسطينية ليست فى حاجة الى مناقشة او تفسير فالموقف واضح تماما ويتمثل فى رغبة منظمة التحرير فى ان اتكــــون الحليف الاول للعراق الذى ابتلع الكويت ووضع يديه على ثروتة البترولية ومن ثم سيكون البديل الجديد لتمويل القيادة الفلسطينية بعيدا عن جملة الدعم التى تتقاسمها دول مجلس التعاون الخليجى .

وسنركز هنا على الخسائر السياسية والاقتصادية التى ستتحملها منظمة التحرير من جراء موقفها المساند للغزو العراقى وبغض النظر عن النتائج التى سوف تسفر عنها الأزمة وطريقة تسويتها ..



لقد فقدت منظمة التحرير الفلسطينية مصداقيتها امام المجتمع الدولى وهى تمثل قضية شعب لاجىء ومطرود من ارضة وهى بمنطقها المؤيد للغزو واستخدام القوة تعطى اسرائيل ذريعة جديدة للتوسع وابتلاع الاراضى العربية المحتلة .. وتفقد تاييد قوى دولية وجدت نفسها فى حيرة وهى تدرس الموقف الغريب للقيادة الفلسطينية

وبعد مرور شهر على الغزو العراقى للكويت وجد فلسطينيو الاراضى المحتلة انفسهم وجها لوجة امام ازمة الخليج وقد القت بظلالها عليهم من الناحيتين السياسية والاقتصادية فالقضية الفلسطينية تراجعت بسنوات والانتفاضة الفلسطينية لم يعد لها مكان على الخريطة الدولية الامر الذى افسح للمخططات الصهيونية الرامية الى توطين المهاجرين السوفييت وفرض الامر الواقع

والمعروف ان اقتصاد الاراضى المحتلة يعتمد الى حد كبير على تحويلات المقيمين فى دول الخليج وخاصة الكويت التى يعيش فيها اكثر من ٢٠٠ الف فلسطينى تصل تحويلاتهم السنوية الى ٥٠٠ مليون دولار كما توقفت وتقلصت المساعدات التى كانت تاتى عن طريق الصناديق العربية والاسلامية وفى مقدمتها صندوق الانماء الاقتصادى والاجتماعى فى الكويت

وتمول هذه الصناديق العديد من المؤسات الفلسطينية فى الاراضى العربية المحتلة منها على سبيل المثال مستشفى الانتفاضة فى القدس الذى يتلقى ٧٥٪ من تمويلة من الحكومة الكويتية بالاضافة الى المدارس والكليات وغيرها من الجهات المقدمة للمساعدات والاغاثة للفلسطينيين

وعلى الصعيد العربى فقدت منظمة التحرير دعم اغلبية الدول العربية وفى المقدمة مصر التى دفعت بالقضية الفلسطينية من دائرة الخمود حتى كانت قاب قوسين من تسوية شاملة ..

وعلى الصعيد الدولى لم يعد هناك بصيص من الامل فى استئناف الحوار الامريكى الفلسطينى وتزعزعت مكانة منظمة التحرير لدى دول المجموعة الاوروبية التى كان من المامول ان تنهض بدور اساسى فى تسوية القضية الفلسطينية وقد بدات معظم دول غرب اوروبا تعيد النظر فى موقفها من منظمة التحرير على ضوء مواقفها من ازمة الخليج ففى بريطانيا على سبيل المثال تقرر وقف الاتصالات مع منظمة التحرير على المستوى الوزارى وقرر حزب المحافظين ارجاء نظر المشروع الخاص بتطوير العلاقات مع منظمة التحرير والذى كان من المقرر عرضه فى المؤتمر العام المقبل للحزب ..

واذا كانت منظمة التحرير تبذل المحاولات من اجل تجميل مواقفها من خلال طرح مبادرة المفيدة تحقق مصالح النظام العراقى فى المقام الاول فان هذه المحاولات لن تلقى الفشل وحسب وانما ستكون دافعا الى زيادة عزلة المنظمة فى المستقبل الامر الذى سوف ينعكس بصورة خطيرة على القضية الفلسطينية .

قد يكون الثمن الذى لوح به النظام العراقى لمنظمة التحرير مغريا ولكن بالتاكيد فان الثمن الذى ستدفعة المنظمة سيكون فادحا ..



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠

تحسن اقتصاد الجزائر بسبب أزمة الخليج

مليار دولار زيادة فى دخل الجزائر هذا العام

الجزائر - رويتر - اكدت مصادر مصرفية ودبلوماسية بالجزائر، ان ارتفاع اسعار البترول بسبب ازمة الخليج الحالية ، سيساعد على تحسين الموقف الاقتصادى للجزائر والتخفيف من حدة الأزمة التى يمر بها اقتصاد البلاد .

واضافت المصادر، ان اسعار البترول والغاز الطبيعى ارتفعت بنسبة ٦٠٪ على الاقل ، عما كانت عليه منذ ثلاثة اشهر وقبل الغزو العراقى للكويت ، الامر الذى يمثل زيادة فى الدخل القومى للجزائر خلال الفترة المتبقية من العام الحالى يصل إلى مليار دولار .

وأوضحت المصادر نفسها ، أن الزيادة فى الدخل ستساعد الجزائر على ملاحقة خدمة الديون الخارجية عليها ، التى تصل إلى ٢٤ مليار دولار ، والتى كانت تلتهم معظم موارد الدولة من العملات الصعبة وخاصة بعد هبوط اسعار البترول فى منتصف الثمانينات .

وذكرت وكالة رويتر ، ان التحسن المفاجىء فى موقف الاقتصاد الجزائرى يأتى فى وقت حاسم ، وذلك قبيل ستة أشهر من اول انتخابات برلمانية حرة تجرى فى البلاد منذ ٢٨ عاماً ، والتى تأتى جبهة الانقاذ الاسلامى فى مقدمة المرشحين للفوز بها .

وأشارت المصادر المصرفية إلى ان الحكومة الجزائرية لن توجه الدخل الاضافى المفاجىء الى شراء سلع استهلاكية فى محاولة لإرضاء وكسب أصوات الناخبين فى الانتخابات القادمة ، حيث من المتوقع ان تستغل الحكومة هذا الدخل فى إعادة تمويل ٢ مليار دولار من الديون قصيرة الأجل التى يحل ميعاد سدادها خلال المدة المتبقية من العام القادم ، وذلك بهدف تحسين مركز الجزائر المالى أمام المؤسسات النقدية الدولية .



المصدر : الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٠

نازحون من الكويت يتحدثون عن نقص شديد في المياه والغذاء

اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوروبية تقترح بليوني دولار للدول المتضررة من الحظر

■ بروكسيل، باريس، إسلام اباد، بغداد - رويتر، إ ف ب - اقترحت اللجنة التنفيذية للمجموعة الاوروبية ان تقدم المجموعة معونات مالية تبلغ نحو بليوني دولار الى الدول الاكثر تضرراً من تنفيذ العقوبات الدولية ضد العراق بسبب غزوه الكويت.

وقال ديبلوماسيون في المجموعة الأوروبية ان اللجنة التنفيذية عرضت رسمياً أن تساهم المجموعة بمبلغ ١,٥ بليون وحدة نقدية أوروبية (١,٥ بليون دولار) تقدم الى مصر والأردن وتركيا في الفترة المتبقية من هذا العام وعام ١٩٩١.

ويأتي هذا العرض التفصيلي عقب قرار من حيث المبدأ اتخذه وزراء الخارجية لدول المجموعة في مطلع هذا الاسبوع بتقديم معونات.

ومن المتوقع أن يضع خبراء من المجموعة المؤلفة من ١٢ دولة اللمسات النهائية على الخطة قبل ان يقرها وزراء الخارجية في اجتماعهم المقبل في ١٧ ايلول (سبتمبر) الجاري.

وتقدر اللجنة ان خسائر الدول الثلاث التجارية الناجمة عن الحظر الاقتصادي ستبلغ نحو ٩ بلايين دولار وان ثلث هذه الخسائر سيكون في العام الجاري والباقي في العام المقبل. وتقوم تقديرات اللجنة على اساس ان سعر برميل النفط يبلغ ٢٥ دولاراً.

وقالت اللجنة ان هذه الخسائر تعادل ٣٠ في المئة من اجمالي الناتج القومي الأردني و٥,٧ في المئة من المصري وما بين ٣,٥ و٤,٢ في المئة من التركي.

ويدعو الاقتراح الى تقسيم تمويل المعونات مناصفة بين موازنة المجموعة الأوروبية والمساهمات التطوعية من الدول الاعضاء. وسيقدم ثلثا المعونات من موازنة المجموعة اي ٥٠٠ مليون وحدة نقدية اوروبية في شكل منح و٢٥٠ مليون وحدة على هيئة قروض.

ولم تذكر اللجنة نصيب كل دولة من الدول الثلاث في هذه المعونات ولكنها دعت الى ان تكون نسبة عالية من المعونات المقدمة الى مصر والاردن في شكل منح.

ويدعو الاقتراح ايضاً الى تخصيص «احتياطي» قدره ١٥٠ مليون وحدة نقدية من موازنة المجموعة للعام ١٩٩١ في حال احتياج المغرب وبنغلادش الى النوع نفسه من المعونات منها ١٠٠ مليون وحدة ستخصص للمنح والباقي للقروض.

في هذا الوقت، قال وزير الدولة الباكستاني للشؤون الخارجية شهريار محمد خان ان نحو ٣٠ الف باكستاني لا يزالون في الكويت لكن امدادات غذائية وأدوية في طريقها اليهم للتخفيف من محنتهم.

وقال شهريار ان الاغذية والادوية نقلت جواً الى الاردن وتم شراؤها من السوق لشحنها الى مدينة الكويت والعاصمة العراقية كحقائب ديبلوماسية.

واضاف «ان الوضع الغذائي يثير القلق. وقد اشترينا بالفعل الاغذية التي ننقلها في قوافل من الشاحنات الى الكويت».

وقال شهريار «ان باكستان متأكدة من انها لا تنتهك الحظر الدولي على التجارة مع العراق. وان هذا التحرك يأتي استجابة للتحذير العراقي من انه يتعين على الدول الآسيوية ان ترعى رعاياها الباقين في الكويت المحتلة».

واوضح «اننا نقدم في الأساس اغذية لسفارتنا. والأمر يرجع الى السفارة في توزيع الاغذية بالاسلوب الذي تراه ملائماً».

وتنسق اسلام اباد هذه الاجراءات مع دول اسيوية اخرى بينها الهند وبنغلادش وسري لانكا والفيليبين.

وفي السياق ذاته، نقلت وكالة «رويتر» من بغداد عن نازحين من الكويت المحتلة قولهم ان نقصاً شديداً في الغذاء والمياه تعاني منه الكويت.

وكان هؤلاء من بين ٤٤٠ شخصاً معظمهم اميركيون وبريطانيون غادروا بغداد على طائرة ركاب عراقية توجهت الى لندن.

وقالت اميركية لـ «رويتر» في المطار اثناء انتظارها لركوب الطائرة «ان الوضع رهيب في الكويت. فلا يوجد طعام ولا مياه وكل شيء يوزع بنظام البطاقات». واضافت «لقد اضطررنا الى شرب مياه حوض السباحة بعد غليها».

النفط

الى ذلك، قال وزير النفط العراقي عصام عبدالرحيم الجلبي لسفراء دول من العالم الثالث في بغداد ان العراق جاد في عرضه تقديم نفط مجاني لدولهم.

واضاف ان كل ما على هذه الدول ان تفعله هو ان تقدم بيانات عن الكميات والنوعيات التي تحتاجها من النفط العراقي لتنظيم تسليم النفط مجاناً.

وقالت وكالة الأنباء العراقية ان الجلبي اجتمع مع سفراء دول العالم الثالث المعتمدين لدى العراق ليوضح لهم العرض الذي أعلنه الرئيس العراقي صدام حسين يوم الاثنين الماضي.

ونقلت الوكالة عنه قوله ان دول العالم الثالث خلافاً للدول الصناعية ليس لديها مخزونات نفطية كافية.

وكانت الولايات المتحدة قللت من شان العرض العراقي ووصفته بانه «عمل يائس» لفتح ثغرة في الحظر التجاري الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق في اعقاب غزوه للكويت.

ماناغوا

واعلنت نيكاراغوا انها غير مهتمة بعرض العراق النفطي. وقال وزير الخارجية انريك دريفوس «اعتقد انه لا يوجد شيء يقدم من دون مقابل في هذا العالم».



اليمن يطلب ٥ر١ مليار دولار لتعويض خسائره فى أزمة الخليج

لندن ـ ا . ش . ا

تسعى الحكومة اليمنية الى الحصول على مليار و ٦٨٤ مليون دولار كتعويضات من المجتمع الدولى نتيجة الخسائر التى لحقت بالاقتصاد اليمنى بعد فرض الحظر الاقتصادى على العراق .

نقلت مجلة «ميد» الاقتصادية البريطانية الاسبوعية عن مسئول حكومى يمنى بارز ان هذه المطالب قامت على اساس خسارة اليمن لامدادات البترول الى مصفاة عدن والمساعدات التى تتلقاها من العراق والكويت

اكد المسئول اليمنى ان بلاده احترمت جميع القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الامن الدولى وهذا يشكل قاعدة لطلب التعويضات على حد تعبير المسئول .

وتقدر الحكومة اليمنية الخسائر الناجمة عن توقف امدادات البترول العراقى والكويتى الى مصفاة عدن بحوالى ٤٠ مليون دولار حيث كانت اليمن تشترى هذا البترول باسعار تفضيلية وبدون اسعار فائدة وقد تصل هذه الخسارة الى ٢١٩ مليون دولار فى العام القادم .

وتتضمن الخسائر ايضا عقودا لبيع

البقية [ص ٢]

اليمن يطلب

بقية [ص١]

البترول الى العراق والكويت بعد تكريره وان كانت لم تتضمن وارداتها البترولية من الامارات .

وتمثل التسهيلات التى كان من المقرر ان تحصل عليها اليمن من الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى الذى يتخذ من الكويت مقرا له اكبر خسارة للاقتصاد اليمنى حيث تبلغ قيمتها حوالى ٣٩٧ مليون دولار معظمها مخصص لمشروعات تحت الانشاء وقد تزيد الخسائر حيث ان هناك اطرافا اخرى تشارك فى تمويل هذه المشروعات وبالتالى ستتوقف عن تقديم اى تسهيلات لليمن .

وتقدر الحكومة اليمنية خسائرها نتيجة توقف تحويلات العاملين اليمنيين فى العراق والكويت بحوالى ٢٥٠ مليون دولار و ١٥٠ مليون دولار نتيجة النقص فى تحويلات العاملين فى بعض المناطق الاخرى فى اشارة الى السعودية ودول الخليج الاخرى ولم تتضمن هذه المبالغ الخسائر الناجمة عن جهود استيعاب العمالة العائدة من العراق والكويت .

كما تقدر حكومة صنعاء خسائر اخرى تبلغ ٣٠٠ مليون دولار ناجمة عن تكاليف غير مباشرة نتيجة ارتفاع نسبة البطالة وعرقلة واردات قطع الغيار والمواد الخام .



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تونس تحصي الكلفة الباهظة لغزو الكويت

الخسائر المباشرة تقارب نصف مليار دولار بالاضافة الى تراجع الاستثمارات والمساعدات

تونس ـ ر : تحصي تونس تكاليف ازمة الخليج بعد ان بدأ الحظر التجاري الذي فرضته الامم المتحدة على العراق يؤثر سلبا على صادراتها واخذت الاموال التي تتلقاها من الكويت المحتلة تشح.

ففي قلب العاصمة يقف «المركز التونسي» وهو مجمع تجاري عملاق تموله جزئيا الكويت بعيدا تماما عن الاكتمال ليصبح احد رموز الخسائر الناجمة عن الغزو العراقي للكويت في الثاني من اغسطس (اب) الماضي.

وعلى مسافة ليست بعيدة توجد ارصفة ميناء تونس حيث تقف حاويات مملوءة ببضائع طلبها العراق قبل الغزو وقد تخلى عنها الجميع ولم تحملها اية سفينة نتيجة للحظر التجاري الدولي على بغداد.

وتتوقع تونس ان تكلفها مغامرة العراق في الكويت نحو نصف مليار دولار.

وابلغت الحكومة التونسية لجنة مجلس الامن الدولي التي تقوم بمتابعة تنفيذ العقوبات ضد العراق بالتأثير السلبي الناجم عن هذه العقوبات على اقتصادها.

ويقدر وزير الاقتصاد والمالية محمد الغنوشي ان تصل الخسائر المباشرة التي لحقت بالاقتصاد التونسي من جراء ازمة الخليج الى ٦.٨٠ مليون دينار (٤٢٤ مليون دولار) خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١.

ويمثل هذا تقريبا نصف احتياطي تونس من العملة الصعبة واجمالي العجز القائم في ميزانيتها.

ويمثل توقف التمويل الكويتي والتجارة مع العراق التي كان من المتوقع ان تصل هذا العام الى ١٠٠ مليون دينار (١١٨ مليون دولار) الجزء الاكبر من هذه الخسائر.

فهناك ٢٠٠٠٠ عامل تونسي في الكويت عاد معظمهم لينضموا الى صفوف العاطلين عن العمل ويتوقفوا عن ارسال اي عملة صعبة الى بلادهم.

الا ان رجال الاعمال يقولون ان الاضرار الحقيقية تفوق بكثير ما توحي به الارقام الرسمية التي لا تتضمن الخسائر التي تكبدتها نحو ٢٠٠ شركة تونسية تشارك في عقود مع العراق خاصة في مجال الاشغال العامة.

وكانت الكويت ستتحمل نصف تكاليف انشاء المركز التونسي التي تقدر بنحو ٢٠ مليون دولار.

ويقول احد العاملين في البنوك العربية انه حتى لو امكن انقاذ مشروع المركز التونسي بعد استعادة الكويت لسيادتها فمن غير المرجح ان تستأنف على الفور تمويلها لمشروعات في الخارج مثل تنمية السياحة في تونس.

المصدر : السياسى

التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠

..وفى صنعاء اليمن يتحدثون عن خسائرهم بسبب أزمة الخليج..!!

تسعى الحكومة اليمنية ، الى الحصول على مليار و ٦٨٤ مليون دولار كتعويضات من المجتمع الدولى نتيجة الخسائر التى لحقت بالاقتصاد اليمنى بعد فرض الحظر الاقتصادى على العراق

ونقلت الدوائر الاقتصادية البريطانية عن مسئول يمنى بارز ان هذه المطالب قامت على اساس خسارة اليمن لإمدادات البترول الى مصفاة عدن والمساعدات التى كانت تتلقاها من العراق والكويت.

وتقدر الحكومة اليمنية الخسائر الناجمة عن توقف امدادات البترول الى مصفاة عدن بحوالى ٤٠ مليون دولار ، حيث كانت اليمن تشترى هذا البترول باسعار تفضيلية ، وبدون اسعار فائدة ، وقد تصل هذه الخسارة الى ٢١٩ مليون دولار فى العام القادم

وذكرت مجلة « ميد » الاقتصادية البريطانية الاسبوعية : ان العراق التزم بدفع ٥٠ مليون دولار ، دعما للميزانية اليمنية هذا العام ، تسلمت اليمن منه ٢٥ مليون دولار وهذا معناه خسارة اليمن لخمسين مليون دولار اخرى فى العام القادم ، الى جانب ١٨،٥ مليون دولار كانت تقدمها الكويت دعما لميزانية اليمن و ٩ ملايين دولار لدعم مشروعات اقتصادية

ويقدر المسئولون اليمنيون قيمة الصادرات الى العراق والكويت بحوالى ١٠٠ مليون دولار ، تتضمن سلعا زراعية واسماك وجلود بصفة اساسية وفى ضوء ذلك يقدرون خسائرهم بحوالى ٤٢ مليون دولار هذا العام ، و ١١٥ مليون دولار فى العام القادم ..

وتمثل التسهيلات التى كان من المقرر ان تحصل عليها اليمن من الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى الذى يتخذ من الكويت مقرا له ، اكبر خسارة للاقتصاد اليمنى حيث تبلغ قيمتها حوالى ٢٩٧ مليون دولار معظمها مخصص لمشروعات تحت الانشاء وقد تزيد الخسائر ، حيث ان هناك اطرافا اخرى تشارك فى تمويل هذه المشروعات وبالتالى ستتوقف عن تقديم اية تسهيلات لليمن

وتقدر الحكومة اليمنية خسائرها نتيجة توقف تحويلات العاملين اليمنيين فى العراق والكويت بحوالى ٢٥٠ مليون دولار ، بالاضافة الى ١٥٠ مليونا نتيجة النقص فى تحويلات العاملين فى بعض المناطق الاخرى مثل السعودية ودول الخليج

واكد المسئول اليمنى ان بلاده احترمت جميع القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الامن ، وهذا وحده يشكل قاعدة لطلب التعويضات ، على حد تعبير هذا المسئول !



تضرر مائتى مؤسسة فى تونس نتيجة للحظر الدولى ضد العراق

تونس - ا. ش. أ - اكد مصدر مسئول بوزارة الاقتصاد والمالية التونسية ان تونس ملتزمة بتطبيق قرارات الحظر الاقتصادى على العراق طبقا لقرارات الامم المتحدة .

ومن ناحية ثانية ، صرح المولدى الزواوى وزير الدولة التونسى لشئون الصناعة والتجارة بان مائتى مؤسسة تونسية تضررت من جراء قرارات الحظر على العراق مشيرا الى ان تونس اوقفت تصدير سلع تبلغ قيمتها مائة مليون دينار الى العراق .

وقال الوزير التونسى ان حجم التبادل التجارى بين تونس وكل من العراق والكويت يمثل ٢٢ بالمائة من حجم التبادل التجارى بين تونس والدول العربية .

واشار الوزير الى الاضرار التى تلحق بالاقتصاد التونسى فقال : ان الصندوق الكويتى للتنمية والصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومقره الكويت ، يقدمان معونات مالية لتونس تمثل ٥٠ بالمائة من المعونات العربية لتونس .

١٧٢٠ مليون دولار خسائر سوريا بسبب أزمة الخليج

بيروت ا . ش . ا - تقدمت سوريا بمذكرة إلى الجامعة العربية ومجلس الامن الدولى حول الاضرار الاقتصادية التى تحملتها بسبب ازمة الخليج والتى بلغت ملياراً وسبعمائة وعشرين مليون دولار .

نتيجة أزمة الخليج :

البنك الدولى يدرس تيسير القروض

٤٠٠ مليون دولار خسائر المغرب

واشنطن ـ الدار البيضاء ـ ا.ش.ا :

يدرس باربر كونابل رئيس البنك الدولى توجيه الدعوة لاعضاء البنك لاقامة نظام جديد يهدف الى تيسير اقراض الدول التى تضررت من جراء أزمة الخليج .

وصرح كونابل لصحيفة « وول ستريت جورنال » الأمريكية بانه اذا استمرت الازمة خلال ١٩٩١ واستمرت الزيادات فى أسعار البترول فانه لابد من اتخاذ اجراءات محددة لمعالجة الموقف

وفى الدار البيضاء ذكرت مصادر مغربية أن خسائر المغرب من ارتفاع اسعار البترول تزيد على ٤٠٠ مليون دولار ، وأن هذا التطور يؤدى الى عجز كبير فى ميزان المدفوعات خلال العام الحالى .

وأصدرت الحكومة المغربية تعليمات مشددة بضرورة ترشيد الاستهلاك والحد من استخدام السيارات والسخانات توفيرا للطاقة .

ويدأ المغرب فى استخدام كميات من الاحتياطى الاستراتيجى واجرت عدة اتصالات من السعودية والاتحاد السوفيتى والامارات لتزويدها بكميات اضافية من البترول .

وعانى المصدرون المغاربة من خسائر ٨٠ مليون دولار نتيجة الغاء تعاقداتهم مع العراق والكويت .



١,٧ مليار دولار خسائر السودان من أزمة الخليج

الخرطوم ـ وكالات الانباء ـ اعلن عضو مجلس قيادة الثورة السودانى ورئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس العقيد بحرى صلاح الدين كرار ان خسائر بلاده من جراء أزمة الخليج قد بلغت أكثر من الف وسبعمائة مليون دولار ، وفقا للاحصاءات الدقيقة التى اعدت فى هذا الصدد من قبل الجهات المختصة .

وقال فى تصريح له أن الحكومة السودانية قد اخطرت المنظمات الدولية بهذا الامر ورفعت اليها احصائية كاملة بالخسائر وطالبت بأن يعامل السودان كما تعامل الدول الاخرى المتأثرة بأزمة الخليج اقتصاديا والتى تلقت العون من الأسرة الدولية .



عرفات : مليار دولار خسائر الفلسطينيين فى الكويت !

تونس - ا . ش . ا - بعث الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات برسالة الى بيريز دى كويار تتعلق بالاجتماع الذى سيعقد اليوم فى باريس لبحث احتياجات الدول التى تضررت من أزمة الخليج .

وذكرت الرسالة ، التى أذاعت نصها وكالة أنباء « وفا » الفلسطينية ، أن الجالية الفلسطينية فى الكويت ، والتى تعد من اغنى الجاليات الفلسطينية فى المنطقة ، قد بلغت خسائرها مليارا وثلاثمائة وتسعة الاف وخمسمائة دولار .

وأوضحت الرسالة أن هذه الخسائر لا تشمل حقوق الفلسطينيين وتعويضاتهم وممتلكاتهم وودائعهم فى البنوك الكويتية والتى سبق أن أعلن انها تقدر بأربعة مليارات دولار .



□ بسبب أزمة الخليج :

تدهور الأحوال المعيشية للفلسطينيين بالأرض المحتلة

تراجع موارد الصندوق القومي الفلسطيني

كشف مصدر اقتصادى فلسطينى عن تدهور الاوضاع المعيشية داخل الاراضى المحتلة نتيجة لازمة الخليج ، وانقطاع تحويلات العاملين فى الكويت والتى تبلغ ١٢٠ مليون دولار سنويا تمثل ١٠ فى المائة من اجمالى الناتج القومى للاراضى المحتلة والذى يبلغ ١,٢ مليار دولار .

وقال المصدر لوكالة انباء الشرق الاوسط ان بعض المؤسسات الخيرية التى كانت تتلقى اعانات من الكويت قد توقفت عن العمل فى الوقت الذى عجز فيه عدد كبير من الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون فى الكويت قبل الغزو وعددهم ٤٠٠ الف فلسطينى عن العودة لانهم لم يحصلوا على بطاقات الهوية التى تصدرها سلطات الاحتلال .

واشار المصدر الى ان موارد الصندوق القومى الفلسطينى قد تأثرت ايضا حيث ان معظم هذه الموارد كان يتم توفيرها من مرتبات الفلسطينيين العاملين فى دول الخليج ، والذين كان يصل عددهم الى مليون شخص .

وكانت فلسطين قد تقدمت بطلب فى الاسبوع الماضى الى الامم المتحدة باعتبارها من الدول المتضررة من ازمة الخليج .



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تونس تشكو من تأثيرات حرب الخليج على اقتصادها

• • أكد مصطفى كمال النابلسي وزير التخطيط التونسي ان الخطر التجاري المفروض على العراق ادى لانتكاسات سلبية على عدد من المؤسسات الصناعية في تونس مشيرا الى ان صادرات بلاده الى العراق كان من المتوقع ان تبلغ خلال العام الحالي مائة مليون دولار بينما كان من المتوقع ان تصل الواردات التونسية من البترول العراقي الى خمسة وسبعين مليون دولار .

وقال وزير التخطيط التونسي في تصريح نشر في تونس حول تاثير ازمة الخليج على الاقتصاد التونسي انه من المتوقع ان يستانف الصندوق الكويتي للتنمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والإجتماعي نشاطهما في تمويل عدد من مشروعات خطة التنمية وذلك خلال الاسابيع القليلة القادمة بعد ان تم انتقالهما الى مقرين مؤقتين نتيجة للاحتلال العراقي للكويت .

ومن جهة اخرى اشار وزير التخطيط التونسي الى ان حجم الاستثمارات في تونس حققت هذا العام انتعاشا للعام الثاني على التوالي فقد بلغ حجمها هذا العام مليارين وخمسمائة مليون دينار تونسي بزيادة مقدارها سبعة عشر بالمائة عما كانت عليه في العام الماضي .



بن علي

واضاف السيد مصطفى كمال انه ينتظر ان يزداد حجم الاستثمارات خلال العام القادم بما يعادل اربعمائة مليون دينار تونسي .

واكد ان مبدا تحرير الاقتصاد التونسي اختيار لارجوع عنه باعتباره عضوا هاما من عناصر برنامج الاصلاح الاقتصادي .

واوضح وزير التخطيط التونسي ان هناك عدة صعوبات تواجه تحرير الاستيراد خاصة بالنسبة للسلع المشابهة للانتاج الوطني مشيرا الى ان الحكومة تتخذ الاحتياطيات اللازمة لحماية الانتاج الوطني .



ارتفاع عائدات الجزائر بسبب أزمة الخليج

الدخل العام يصل إلى ١٩٫٥ مليار دولار عام ١٩٩١

الجزائر ـ وكالات الانباء : صرحت امس مصادر اقتصادية ، أن الجزائر تتوقع فائضا فى الميزانية فى علم ١٩٩١ ، ونموا اقتصاديا كبيرا . وكانت الجمعية الوطنية فى الجزائر قد بدات امس فى مناقشة ميزانية ١٩٩١ . واشارت إلى ان حجم الانفاق سيبلغ نحو ١٨ مليار دولار ، وهو ما يزيد بنسبة ٢٧٪ عن العام الحالى . كما يصل الدخل الى ١٩,٥ مليار دولار . وقد زادت عائدات البترول والغاز فى الجزائر ، والتي تمثل معظم دخل العملة الصعبة تقريبا ، نتيجة زيادة اسعار البترول العالمية ، بعد غزو العراق للكويت فى اغسطس الماضى . وبدأت الجزائر تخرج من حالة الركود التى نجمت عن هبوط اسعار البترول العالمية فى منتصف الثمانينات ، مما ادى إلى عجز فى الميزانية من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٩ . قدر فائض العام الحالى بنحو ١,٦ مليار دولار . وتعتمد ميزانية ١٩٩١ على سعر عالمى للبترول يبلغ فى المتوسط ٢٣ دولارا للبرميل .

صناعة السياحة فى الضفة تنهار بسبب أزمة الخليج

اشغال الفنادق الفلسطينية «صفر» فى أعياد الميلاد !!

القدس المحتلة ـ وكالات الانباء : تتعرض حاليا صناعة السياحة الفلسطينية فى الاراضى المحتلة إلى اضرار شديدة بسبب المخاوف من اشتعال الحرب فى منطقة الخليج . اكد امس مروان عماد رئيس جمعية اصحاب الفنادق الفلسطينية ان جميع الفنادق العربية ستكون خالية فى عطلة عيد الميلاد !! وحذر من احتمال توقف صناعة السياحة الفلسطينية ، كما اكد انخفاض نسبة الاشغال فى الفنادق من ٢٦٪ فى اغسطس الماضى بعد الغزو العراقى للكويت الى ٢٪ فى الشهر الماضى . ادى قيام اسرائيل بتوزيع الاقنعة الواقية من الغازات وحشد القوات الدولية فى الخليج إلى إلغاء خطط زيارة السائحين الاجانب للأراضى المقدسة . تبلغ قيمة عائدات صناعة السياحة فى القدس المحتلة ومدينة بيت لحم فى الضفة الغربية حوالى ٢٠٠ مليون دولار سنويا .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩١

المغرب يخسر بسبب حرب الخليج مليار دولار ومليونى سائح

الرباط - رويتر - لم تقتصر اثار حرب الخليج على الدول المحيطة بمسرح العمليات فى الخليج والمشرق العربى بل امتدت تلك الاثار السلبية الى اقصى المغرب العربى حيث تلقت السياحة فى المملكة المغربية ما وصف بضربة قاصمة بسبب اندلاع الحرب .

وذكر مسئولون عن صناعة السياحة فى المغرب التى زارها اكثر من مليونى سائح فى عام ١٩٨٩ ان شركات السياحة مهددة بالافلاس بعد الإنخفاض الحاد فى عدد السائحين حتى انه لم يصل اى سائح من اوروبا منذ يناير الحالى فضلاً عن إلغاء افواج السياحة رحلاتها لعدة أشهر مقبلة بإستثناء بعض السائحين اليابانيين .

وقال المسئولون أن خسائر فادحة أخرى قد لحقت بكافة الصناعات والمنشآت السياحية كالفنادق وخطوط الطيران ووسائل النقل والمطاعم وغيرها وأشار المسئولون الى أن هذا الانخفاض الذى لم يسبق له مثيل يعود جزئياً الى اسداء حكومتى فرنسا وبريطانيا النصح لرعاياهما بعدم زيارة دول المغرب العربى بعد اندلاع الحرب .

وذكر المسئولون المغاربة ان الاقتصاد المغربى سيتلقى ضربة شديدة هذا العام حيث سيخسر - فى حالة استمرار الحرب لعدة اشهر - نحو مليار دولار هى حصيلة السياحة للمغرب فى العام الماضى وهى ثالث اكبر مورد للدخل القومى بعد تصدير الفوسفات وعائدات العاملين فى الخارج .

وفى تونس اكد وزير السياحة التونسى محمد جيغام انخفاض حركة السياحة لتونس بمقدار الثلثين نتيجة اندلاع حرب الخليج .



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩١

المعونة الأمريكية لليمن تخفض بشكل كبير

واشنطن - رويتر - قررت وزارة الخارجية الامريكية ، خفض حجم المعونة الخارجية لليمن ، خلال العام المالى الحالى الذى ينتهى فى نهاية شهر سبتمبر القادم ، من ٢٢ مليون دولار إلى ٢,٩ مليون دولار فقط .

واشارت وكالة « رويتر » إلى ان قرار خفض المعونة ، يأتى بعد شهرين فقط من تصويت اليمن ضد قرار مجلس الامن الخاص بإستخدام القوة ضد العراق لاخراجه من الكويت .

وذكرت صحيفة « نيويورك تايمز » الأمريكية ، ان مسئولا بالأدارة الأمريكية لم تذكر اسمه ، ابلغ السفير اليمنى فى « واشنطن ، ان قرارا اليمن بالتصويت ضد قرار مجلس الأمن بإستخدام القوة ضد العراق ، سيكون قرار مكلفا للغاية . ولم تحاول وزارة الخارجية الامريكية ، نفى ما اوردته الصحيفة

المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩١

الاقتصاد التونسي يجتاز مرحلة صعبة بسبب حرب الخليج

تونس - وكالات الانباء : كشفت البيانات الرسمية امس في تونس ان الاقتصاد التونسي يجتاز حاليا مرحلة صعبة - بسبب الحرب في الخليج . اعلن " محمد الغنوش " وزير الاقتصاد والمالية التونسي ، ان معدل الزيادة في النمو للعام ١٩٩١ الذي حدد سابقا بـ ٤,٥ ٪ سيوازي الصفر . اشار الوزير التونسي ان الخطط الرسمية كانت تهدف الى ايجاد ٤٨ الف فرصة عمل جديدة لكن هذا الرقم لن يتجاوز ٢٨ الف فرصة .

وقدم الوزير عرضا لانعكاسات الازمة في الخليج على الاقتصاد التونسي ، فاشار الى انها تمثلت في انخفاضها عائدات الميزانية بحوالي ٣٥٠ مليون دولار وعجز في ميزان المدفوعات يبلغ ٤٠٠ مليون دولار . كما يخشى من تضاعف قيمة العجز في حالة إطالة امد الحرب.

وتتوقع البيانات الرسمية ، انخفاضا في الصادرات بمقدار ٨٥٠ مليون دولار اى بنسبة ١٥٪ من قيمتها الاجمالية . وسيلحق هذا الضرر عمليا بجميع القطاعات وخصوصا السياحة التي قد تنخفض عائداتها الى الثلث



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩١

انهيار آمال الاصلاح الاقتصادى فى الجزائر بسبب حرب الخليج

هبوط أسعار البترول عرقل خطط الحكومة لتحسين اقتصادها ومواجهة أعباء الاصلاح

ضمن تأثيراتها العديدة ألقت أزمة الخليج لتطرح آثارا سلبية على مجمل الأوضاع الجزائرية . فقد أدى انتهاء الأزمة من خلال الحرب إلى [illegible] أسعار النفط . الأمر الذى كان [illegible] الجزائر الاقتصادية وتأكيدا لما [illegible] الجزائرية من مخاطر ذكرت الأنباء موجها إلى خطط الحكومة الجزائرية للتحول من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق [illegible] معارضة متزايدة من نقابات العمال وأحزاب معارضة حيث ترى هؤلاء أن تحرير الاقتصاد من القيود قد أدى إلى زيادة الأسعار والحد من الإعانات الممنوحة . كما تعالت شكاوى رجال الأعمال من وجود قيود صارمة تعوق حصولهم على النقد الأجنبى

مركز الوفد للدراسات السياسية والاستراتيجية



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبعد ن هدد اتحاد نقابات العمال بالإعلان عن اضراب عام لمدة يومين احتجاجا على ارتفاع الأسعار ، فقد اتبع هذا القول بالفعل حيث بدأ اضرابا عاما يوم الثلاثاء الماضى وذلك للاحتجاج على السياسة الاقتصادية لحكومة مولود حمروش التى أدت إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل والارتفاع المتزايد فى الأسعار وضعف القوة الشرائية للمواطنين . وربما الأكثر دلالة ان بعض الجهات المسئولة ذاتها قد عبرت هى الأخرى عن انتقادها لسياسة الحكومة ، حيث وزع رئيس المجلس الشعبى الوطنى (البرلمان الجزائرى) رسالة على النواب والصحفيين ، انتقد فيها الحكومة لمسئوليتها عن زيادة المستوى العام للأسعار .

حرب الخليج وآمال محبطة

والواقع ان هذه الاحتجاجات الأخيرة تأتى بعد موجة عارمة من التفاؤل سادت الأوساط الاقتصادية بشأن القدرة على إقرار برنامج الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة دون صعوبات كبيرة وذلك بعد ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات كبيرة فى أعقاب الغزو العراقى للكويت فى اغسطس الماضى . فقد قدرت مصادر فى سوق النفط ان تصل الموارد الاضافية الجزائرية حتى نهاية العام الماضى ما يزيد على ٤ مليارات دولار نتيجة الزيادة فى أسعار النفط ، حيث قدرت الإيرادات من النفط والغاز بنحو ١٤ مليار دولار ، بينما كانت الجزائر لا تتوقع سوى عشرة بلايين دولار ، وهو ما يمثل ارتفاعا كبيرا عن مستوى عام ١٩٨٩ حيث وصلت حصيلة الصادرات الجزائرية كلها الى نحو ٩,٦ مليار دولار فقط . كما انه نتيجة لعدم وجود اى عمالة جزائرية فى كل من الكويت والعراق وضآلة حجم التبادل التجارى مع البلدين . فلم تكن هناك اية خسائر ناجمة عن ازمة الخليج . وقد اتت هذه الزيادة فى العائدات كإنقاذ مفاجىء للاقتصاد الجزائرى ، حيث كان من المنتظر ان تبلغ مدفوعات خدمة ديونه الخارجية نحو ٦,٢ بليون دولار فى العام الماضى ومن ثم فقد بدا انه بوسع الحكومة ان تسدد مدفوعات خدمة الدين وتتعاقد على قروض جديدة تمكنها من انعاش الاقتصاد . إذ سيكون من الممكن مع زيادة عائدات الصادرات ان تزيد الواردات من المواد الخام والوسيطة لتشغيل المصانع الجزائرية ومحاولة الحد من معدل البطالة الذى وصل إلى ٢٢٪ من اجمالى قوة العمل . والواقع انه فى وسط هذه الموجة من التفاؤل اعلن رئيس الحكومة عن التعجيل بالجهود للانتقال إلى اقتصاد السوق ، حيث حدد رئيس الوزراء نهاية عام ١٩٩٠ كتاريخ نهائى لتحويل جميع الشركات المملوكة للدولة الى مشاريع مستقلة تعمل على أساس الربح والخسارة وتتولى وضع موازنتها بنفسها وتحديد أسعارها وأهدافها الانتاجية دون تدخل الحكومة . كما انشأت الحكومة شركة تتولى إقامة أول سوق للأوراق المالية فى الجزائر فى خطوة رئيسية باتجاه تحقيق الانتقال الى اقتصاد السوق بعد تخطيط مركزى دام اكثر من عقدين ، ويهدف مشروع سوق الأوراق إلى جمع الأموال التى تحتاج اليها بشدة الشركات التابعة للقطاع العام . وتبع ذلك قيام الحكومة بتخفيض سعر الصندوق ، وزيادة أسعار الفائدة مع منح ميزة اضافية للمدخرات طويلة الأجل ، تتمثل فى قيام المودع بالحصول على نسبة من مدخراته بالعملات الصعبة بالسعر الرسمى .

ولكن كان من الواضح أن رياح الحرب التى هبت فى الخليج قد خمدت بسرعة وهو ما كان محبطا للطموحات الجزائرية ، ففى أعقاب بعض التقديرات التى توقعت وصول أسعار النفط فى حالة الحرب إلى ما يتراوح بين ٥٠ ـ ٧٠ دولارا للبرميل ، وهو ما كان سيرفع داخل الجزائر من الصادرات النفطية وحدها إلى ما يزيد على ١٧ مليار دولار على أساس سنوى ، وهو ما كان يمكن بالطبع من سداد اعباء المديونية الجزائرية التى تزيد على ٢٠ مليار دولار والمضى قدما فى طريق الإصلاح دون اية ضغوط خارجية تذكر ، وهو الوضع الذى تعانى منه الجزائر الآن ، ففى تعقيبه على الانتقادات الأخيرة لسياسة الحكومة الاقتصادية ، ذكر وزير التجارة الجزائرى ، «ان البديل الوحيد أمام الجزائر هو ان تصبح تابعا لصندوق النقد الدولى» .

الجزائر والصندوق وخطط الإصلاح

جاهدت الحكومة الجزائرية طويلا من اجل إصلاح اقتصادها دون اللجوء للهيئات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين . فبعد ان كانت أسعار النفط المرتفعة فى أوائل الثمانينات تقدم حافزا كبيرا على الاستدانة من [illegible] لتقوية وتدعيم المشروعات الصناعية العملاقة التابعة للدولة والتى اقيمت منذ منتصف السبعينات ، فإن انخفاض أسعار النفط منذ عام ١٩٨٣ ، ثم التدهور الشديد فى هذه الأسعار فى عام ١٩٨٦ اوقع الحكومة فى ازمة مالية شديدة . فبعد ان كانت الموازنة الجزائرية تحقق فائضا فى أوائل الثمانينات ، فإذا بالنصف الثانى من العقد يشهد تبدلا لهذا الاتجاه مع تعاظم الانفاق العام لتمويل خسائر مشروعات الدولة ، حيث زاد العجز فى الموازنة باستمرار حتى وصل الى ما يزيد على ١٠٪ من قيمة الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٨ وكان لاعتماد الحكومة على التمويل المصرفى لسد هذا العجز اثره فى الارتفاع الكبير فى أسعار السلع والخدمات . وهو ما كان له انعكاسه فى شكل عدم استقرار سياسى ، حيث تفجرت احتجاجات جماهيرية فى اكتوبر عام ١٩٨٨ للمطالبة بزيادة الأجور .

وفى ظل هذه الأوضاع اضطرت الحكومة الجزائرية إلى اللجوء لصندوق النقد الدولى فى عام ١٩٨٩ للاتفاق معه على برنامج للاصلاح الهيكلى يتيح للجزائر فرصة إعادة جدولة ديونها الخارجية . وقد تم بالفعل التوصل إلى اتفاق مع الصندوق فى مايو ١٩٨٩ ، كما وقع اتفاقا على قرض للتكيف الهيكلى مع البنك الدولى فى سبتمبر ١٩٨٩ . وكان اتجاه الجزائر لاعلان نوايا التوجه نحو اقتصاد السوق قد سبق فى الواقع هذه الاتفاقات ، حيث كان برنامج حكومة قصدى مرباح التى اعلن تشكيلها بعد احداث اكتوبر ١٩٨٨ قد اكد على اهمية اعطاء اهمية قصوى لتحرير المتعاملين من القيود التى تعوقهم ، وإعادة تكييف المصارف والمؤسسات المالية

لدعم جهود الانعاش الاقتصادى فى اطار سياسة نقدية ومالية متشددة ، حيث اعلن مشروع موازنة عام ١٩٨٩ ، وهو يتضمن التوازن بين جانبى الانفاق والايرادات . كما اعلن عن تشجيع القطاع الخاص للتوجه بحرية نحو نشاطات انتاجية لمحاربة مشكلة البطالة المتفشية . ثم اتى الاتفاق مع الصندوق لتؤكد فيه الحكومة الجزائرية «التزامها بالمضى قدما فى عملية اللامركزية الاقتصادية ، واتخاذ القرارات الاقتصادية على اساس المسئولية المالية والربحية التى يمكن أن تنجح فى ظل سياسات كلية شاملة تحقق التوازن الداخلى والخارجى على السواء» . ولتحقيق ذلك التزمت الحكومة بإعادة تنظيم الاقتصاد بحيث يكون هناك تقييد محكم للنقد والائتمان ، والاعتماد الاكبر على ميكانيزم الاسعار ، بما فى ذلك سياسة حرية تحرك سعر صرف الدينار امام العملات الصعبة . وفى اطار الخطة السنوية لعام ١٩٨٩ التى اقرت فى يناير من العام ذاته ، وضعت قائمة بالمشاريع ذات الأولوية التى تستهدف دخول القطاع الخاص فيها حيث تشمل انتاج السلع الراسمالية والسلع الوسيطة وانتاج قطع الغيار وبناء المساكن والخدمات وخاصة السياحة والنقل علاوة على النشاط الزراعى . وذلك فى اطار برنامج للتكيف الاقتصادى وتشجيع البنوك التى منحت استقلاليتها عن الحكومة على تطوير مبادرات جديدة تجاه الشركاء التجاريين الرئيسيين . وكخطوة اولى لتحرير نظام التجارة والمدفوعات ، فإن السلطات لم تعد تحدد مركزيا عملية تخصيص النقد الاجنبى لاغراض محددة . وصدر قانون جديد يسمح للمؤسسات والمشروعات بالتعامل فى المجال الخارجى ، حيث سمح بممارسة انشطة التجارة الخارجية بشكل مباشر للمؤسسات العامة لاستيراد كل السلع والخدمات اللازمة لعملية الانتاج الخاصة بها . وفى يوليو ١٩٨٩ ، فإن السلطات خططت للبدء فى اصلاح رئيسى للنظام السعرى ، حيث سمح للمديرين بمرونة اكبر فى وضع الاسعار ، وبهذا توفر الاستقلالية للمشروعات ويتحسن تخصيص الموارد فى الوقت نفسه . وقد اكد الاتفاق مع الصندوق على ان العنصر الرئيسى فى الاصلاح الاقتصادى هو توسيع دور القطاع الخاص بالتعامل مع القطاع على قدم المساواة مع القطاع العام فيما يختص بموازنة النقد الاجنبى ، وتم الغاء التمييز بين القطاعين فيما يختص بشروط القروض ومعدلات الفائدة . وذكر تقرير بعثة الصندوق للجزائر «ان منح الاستقلالية للمؤسسات العامة سوف يكون خطوة هامة فى عملية تحسين كفاءة هذه المشروعات بجعل الوحدات الاقتصادية اكثر استجابة للمؤشرات والحوافز السعرية ، وباستقلال عن التدخل الحكومى المباشر» .

ومع مضى الحكومة قدما فى طريق الاصلاح ، إلا ان تفجر الاحتجاجات من قبل عديد من الاطراف ، بل ومن داخل جبهة التحرير الجزائرية الحاكمة ذاتها ، لعدم فعالية الاصلاح وتدهور الاحوال المعيشية كانت سببا مباشرا فى اقالة قاصدى مرباح وتعيين مولود حمروش كرئيس للوزراء . ووصل الامر إلى ماساة حقيقية مع رفض مرباح لهذه الإقالة الأمر الذى كان يهدد بأزمة سياسية كبرى ومع التغلب على هذه الازمة ، إلا ان الانفتاح الديمقراطى الذى تمثل فى السماح بتعدد الاحزاب والاعلان عن قيام ما يزيد على ٢٥ حزبا جديدا تمثل كافة الوان الطيف السياسى ، ثم كسب التيار الاسلامى بقيادة عباس مدنى للانتخابات على مستوى المحليات فى عام ١٩٩٠ ، مثلت تهديدا مباشرا لسيطرة جبهة التحرير الحاكمة منذ الاستقلال فى عام ١٩٦٢ . خاصة انه تفجرت اتهامات حول شخصيات سياسية كبيرة فى الجبهة باختلاسها ما يزيد على ٢٦ مليار دولار من اموال الدولة وهو ما يزيد على مقدار الديون الخارجية الجزائرية .

وتكشف الأوضاع الجزائرية من ثم عن صعوبة كبرى فى طرح برنامج للاصلاح الاقتصادى فى ظل اوضاع متدهورة لاسيما استمرار ارتفاع الاسعار وتفجر البطالة . وبينما كانت المراهنة على ارتفاع اسعار النفط فى حال اندلاع الحرب فى الخليج تمثل مخرجا خارجيا لمشكلات داخلية معقدة ، فإن خسارة هذه المراهنة ، بل وانهيار اسعار النفط الى مستويات تقل عن ٢ اغسطس الماضى ، قد وضعت الجزائر فى موقف صعب ، ويزيد من الصعوبة ان اول انتخابات برلمانية حرة ستجرى هذا العام ، وهو مناخ ملائم لكى تطرح كافة الاحزاب السياسية انتقاداتها للسياسات الحكومية لاسيما فى المجال الاقتصادى ، وبينما كان ينتظر ان تتم هذه الانتخابات فى الخريف القادم ، فإن بعض الاطراف تتوقع ان يعلن الرئيس الشاذلى بن جديد عن التبكير بموعد هذه الانتخابات لتتم فى يونيو القادم ، وقد دفع هذا رئيس الوزراء إلى تاجيل التعديل الوزارى الذى كان منتظرا حدوثه ، واعلن عن استنكاره للتبكير بموعد الانتخابات قائلا : «انه يجب إعطاء الحكومة الفرصة والوقت الكافى لكى تبدا الاصلاحات الاقتصادية بإعطاء ثمارها . وما دام الأمر كذلك ، فليس من داع لكى اجرى تعديلا حكوميا ، لننتظر الانتخابات لكى نغادر جميعا» . ويبدو ان مولود حمروش كان يقصد بـ «جميعا» تلك ، ليس فقط الحكومة الحالية ، وإنما حكم جبهة التحرير الوطنى على واجهة الاحداث .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩١

١٣ ألف كويتى يعودون إلى بلادهم يومياً

تجديد عقود العاملين طبقا لاحتياجات البلاد وفق شروط جديدة

تصفية أعداد كبيرة من العمالة غير المرغوب فى وجودها

الكويت ـ عبد العاطى محمد :

مع استمرار عودة الكويتيين من الخارج تستقبل الكويت ١٣ الف كويتى يوميا منهم ١٠ آلاف عبر المنافذ البرية عند نقطة التوسيب القريبة من الحدود السعودية ومعظمهم ممن اقاموا فى دول الخليج ، و٣ آلاف بالطائرات . وقد استعدت اجهزة الدولة لاستقبال هؤلاء الكويتيين والذين يبلغ عددهم حوالى ٥٠٠ الف كويتى . حيث تم توفير الخدمات الاساسية كالكهرباء والمياه والمواد الغذائية وكذلك تشغيل المؤسسات الحكومية لاستيعاب اعداد الموظفين منهم ، ومن المتوقع اعادة فتح المدارس فى اغسطس القادم .

وتقوم اعداد كبيرة من الكويتيين بالداخل بالتطوع للعمل فى المؤسسات الحكومية وهم من غير موظفيها وتعلن هذه المؤسسات يوميا عن حاجتها لاعداد متزايدة من العمالة والموظفين كما تناشد من لم يلتحق بالعمل بالعودة فورا .

وسيبدأ من اليوم صرف رواتب الكويتيين الذين ظلوا بالكويت اثناء الغزو عن الشهور السبعة لمدة الغزو ولكن على دفعات ، بينما ذكرت مصادر مطلعة فى وزارة المالية الكويتية عن وجود نية لدى الدولة لصرف مرتبات الموظفين الحكوميين غير الكويتيين كما تتجه الحكومة الى العمل بنظام العقود للموظفين غير الكويتيين سواء من عملوا بالسابق او الذين لم يسبق لهم دخول البلاد ولكن وفق شروط جديدة على ضوء الدراسات التى تجرى حاليا لاختيار عمالة معينة من دول بعينها طبقا لمواقف دول هذه العمالة من أزمة الكويت . ويتوقع ان تبدأ الدولة فى العودة لنظام العقود مرة اخرى اعتبارا من يونيو القادم ، وأوضحت المصادر أن هناك مدة لتجديد العقود تتراوح بين سنة الى سنتين وقابلة للتجديد حسب الاحتياجات وستكون مرتبطة باقامة الموظف فى الكويت .

وتعمل حاليا اعداد كبيرة من غير الكويتيين بنظام الراتب المقطوع ، ورغم ذلك فانها لم تتقاض مرتباتها منذ التحرير وقالت مصادر مطلعة أن الدولة رأت ربط هؤلاء بالعمل والوظائف أولا لحين البت فى تصفية اعداد ضخمة من العمالة غير المرغوب فيها وخاصة الفلسطينيين . وانها ستدفع لهم رواتبهم مع الانتهاء من استعراض القوائم الموجودة حاليا لدى مختلف أجهزة الدولة بأسماء كل من تعاونوا مع قوات الاحتلال العراقى . ولاتريد الحكومة أن تدفع حاليا رواتب لقطاعات من العمالة الموجودة ترحب بها حتى يتوافر المناخ المناسب لطرد كل من لاترغب الحكومة فيه .

وذكرت مصادر مطلعة للأهرام أن الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية تستقر تدريجيا فى البلاد فمع مضى الوقت يضعف تأثير المعارضة الكويتية ونشاطاتها التى تهدد الاستقرار . كما يجرى التحقيق حاليا عبر وزارة الداخلية مع الذين تعاونوا مع قوات الاحتلال من جنسيات مختلفة ومنهم ضباط وجنود عراقيون تم القبض عليهم من جانب الجيش الكويتى عقب التحرير مباشرة تمهيدا لمحاكمات علنية لهم قريبا والتى ستتم فى ظل الاحكام العرفية .. وفى الوقت نفسه فإنه يتم تطويق احياء الفلسطينيين بشكل غير مباشر والذين ينظر لهم بالكويت على انهم الخطر الرئيسى على الامن فى البلاد وخاصة فى ضوء المعلومات بأن بعض أنصار « ابو نضال » ينتشرون فيهم حيث دخلوا الكويت مع الفلسطينيين الذين دخلوها اثناء الغزو ويعيش حاليا بالكويت حوالى ١٥٠ ألف فلسطينى لاتتمكن الا قلة منهم من مزاولة حياتها العادية فى ظل الظروف الراهنة .

ومن جهة اخرى فإن تشكيل الحكومة كان له دور هام فى اعادة الاستقرار للبلاد وبداية دوران عجلة الدولة . ولم تستطع الحكومة فى السابق من معرفة احتياجات الكويتيين ومن ثم صعب عليها وضع خطة دقيقة لاعادة النشاط فى البلاد ، ولكن مع تشكيل الحكومة اتضحت امامها الصورة وسارعت فى تطوير خطة الطوارىء وفقا للاحتياجات الحقيقية .

٦٠ مليـــــون دولار قرضاً لسوريا من الكويت

دمشق ـ ا.ب ـ منحت الكويت سوريا قرضا قيمته ٦٠ مليون دولار امس ووعدتها بتوفير فـرص عمل للسوريين وتطوير الخدمة التليفونية السورية فيما يبدو انه عرفان لمساعدة دمشق لها فى حرب الخليج .



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ تموز ١٩٩١

بعدما تراجعت بسبب الاحتلال العراقي للكويت

أوضاع تونس الاقتصادية بدأت تتحسن

والحكم يطور الحوار مع المعارضة





محمد علي القليبي يحلل من تونس عدداً من المؤشرات تدل على تراجع الآثار السلبية التي خلفتها أزمة احتلال صدام حسين للكويت وما تفرع عنها

يوما بعد يوم تتجاوز تونس الآثار السلبية التي افرزتها أزمة الخليج وتقترب شيئاً فشيئا من الوضع الذي كانت عليه قبل اندلاع تلك الأزمة. واخطر الآثار التي اصابت تونس تركزت بصورة اساسية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

وبمراجعة التقارير والاحصائيات الرسمية يمكن لأي مراقب ان يلحظ بوضوح ان هناك تحسنا ملموسا قد طرأ خلال الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٩١، قياسا الى الفترة ذاتها من عام ١٩٩٠.

ولعل أكثر ما يمكن ملاحظته في هذا المجال هو الهدوء النسبي الذي تنعم به البلاد على الصعيد الاجتماعي حيث انه على الرغم من العديد من الاضرابات التي نفذت في اكثر من قطاع عمالي فإن هذه الاضرابات بقيت دون المستوى الذي اعتادت البلاد أن تشهده في ظل حركة عمالية ناشطة عموما ويزيد عمرها على العشر سنوات.

وطبقا للاحصاءات المسجلة في هذا الشأن فإن عدد الاضرابات المسجلة خلال النصف الاول من عام ١٩٩١ قد وصل الى حوالي ٢٢٠ اضرابا شارك فيها نحو ٢٥ الف عامل، وهو رقم متدن قياسا الى العام السابق. ومما لا شك فيه ان التدابير التي اتخذتها الحكومة كان لها فضل كبير في معالجة الاوضاع الاجتماعية في البلاد. ويبرز في مقدمة هذه التدابير القرار الذي اصدره الرئيس زين العابدين بن علي بتشكيل لجنة خاصة أوكل اليها امر النظر في اوضاع المؤسسات التي تعاني من مشاكل.

وقد تمكنت هذه اللجنة خلال فترة وجيزة من النجاح في حل العديد من المشاكل القائمة، وهو امر كان له دور فاعل في تخفيف حدة التأزم الاجتماعي الناجم عن مخلفات ازمة الخليج. وكان هذا النجاح وراء القرار الصادر بجعل اللجنة ذات صفة دائمة بعدما كان مفروضا انتهاء مهامها مجرد وضع الحلول العاجلة للمشاكل القائمة، وهذا يفسر مدى الاهتمام الرسمي بتنقية الساحة الاجتماعية من الازمات القائمة او التي يمكن ان تطرأ مستقبلا.

وطبقاً لما يقوله السيد احمد السماري، وزير العمل والشؤون الاجتماعية التونسي، فانه من المفترض ان تعقد اللجنة المشار اليها اجتماعات دورية مرة كل شهر بمشاركة الاطراف الاجتماعية المختلفة من ارباب عمل، ونقابات عمالية، لمناقشة كل القضايا المطروحة، تمهيدا لاتخاذ القرارات الملائمة بصددها بموافقة ومساندة الاطراف المشاركة كلها، وبذلك لا يعود ثمة مبرر للقيام باضرابات واحداث بلبلة في النظام الاجتماعي القائم.

والمهم في الموضوع الآن، طبقا لبعض القيادات النقابية، أن تكون اللجنة الحكومية المشار اليها مستعدة لمناقشة القضايا المطروحة بايجابية وانفتاح، ذلك انه على الرغم من استعداد العمال للتضحية وتقدير الظروف الصعبة التي تعانيها البلاد، نتيجة ازمة الخليج، فان الدولة مطالبة في المقابل بتقدير الظروف الاجتماعية للعمال الذين عليهم مواجهة الاعباء المعيشية المتزايدة، ليس بالوعود فقط، وانما بتقديم بعض التسهيلات والتقديمات التي تسهل لهم سبل مواجهة ما يشكون منه وبذلك يتم تطبيق سياسة « لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم».

ومع ذلك فان الاوساط النقابية لا تخفي تفاؤلها بخصوص توصل اللجنة المشار اليها الى نتائج ايجابية، وذلك قياسا على ما قامت به من اعمال في مهمتها الاولى، كما أن هذه الاوساط تلقت بارتياح كبير تصريحات وزير التخطيط، السيد مصطفى النابلي، التي اعلن فيه انه أمكن توفير ٣٧ ألف موقع عمل جديد في حين كانت التقديرات تشير الى ان اجمالي فرص العمل الجديدة لعام ١٩٩٠ لن تزيد عن ثلاثين ألفاً، وهذه الزيادة تشكل تطورا ايجابيا على الصعيد الاجتماعي خاصة ان البلد يعاني مشكلة تضخم البطالة مع كل ما تتركه هذه الظاهرة من آثار سلبية على الحياة الاجتماعية في البلاد.

واذا امكن ايجاد المزيد من فرص العمل فان ذلك سيؤدي، في نظر العديد من المراقبين، الى ازالة لغم كبير من طريق الحكومة، يمكن في حال بقائه، للقوى المعارضة، وبصورة خاصة التيارات الاصولية، الاستفادة منه الى اقصى حد في تحركها السياسي ضد النظام.

وعلى الصعيد الاقتصادي فان الصورة ايضا تظهر جانباً متفائلاً يتمثل بصورة اساسية في تحقيق بعض التقدم في مجالات معينة وانخفاض حجم الخسائر في مجالات الاخرى،

وتقول احصائيات وزارة التخطيط ان الصادرات التونسية قد نمت بشكل ملموس في الوقت الذي تقلصت فيه الواردات بشكل كبير، وقد ادى هذا الوضع الى انخفاض العجز في الميزان التجاري لأنه بعد ان كان مقدرا له ان يصل الى حوالي ٦٥٠ مليون دولار، فانه بقي في حدود ٦٠٠ مليون دولار. وكان لزيادة الصادرات الزراعية دور كبير في انخفاض هذا العجز، اضافة الى بعض الاجراءات التي اتخذتها الحكومة ومنها إصدار قانون المالية الاضافي لمواجهة الحاجات الجديدة في ميدان التمويل.

ولكن النقطة السلبية بقيت تتمثل في ميدان السياحة حيث انه خلال الأشهر الثمانية الاولى من العام الحالي سجل وصول حوالي مليون وثمانمائة سائح ادخلوا ما قيمته ٣٤٠ مليون دولار، في حين سجلت الفترة ذاتها من العام الماضي دخول اكثر من مليوني سائح مع ما لا يقل عن خمسمائة مليون دولار من العملة الصعبة، اي بحصول نقص يصل معدله الى ١٠,٧ بالمائة.

ولكن هذه الناحية السلبية لا تنظر اليها الحكومة بعين التشاؤم، لأن المعلومات التي تملكها تشير الى ان انخفاض الحركة السياحة لم يكن قاصراً على تونس بل انه يشمل سائر الاقطار المهتمة بالسياحة في المنطقة مثل مصر والمغرب وتركيا.

ويبدو ان هذه الموجة هي موجة شاملة لأن ازمة الخليج كانت لها مضاعفات وآثار واسعة تركت بصماتها على سائر البلدان وفي جميع الميادين.

وتعكف الدوائر الاقتصادية الرسمية منذ الآن على التخطيط لكي يكون عام ١٩٩٢ عاما اقتصاديا ناجحا في جميع المجالات بحيث تعود تونس بالفعل الى الوضع السابق لأزمة الخليج.

وهم يأملون ان يتم تسجيل قفزة نوعية في الميدان التنموي، خاصة وان القمة المغاربية التي انعقدت اخيراً في الدار البيضاء جعلت من تونس مركزاً مالياً للمجموعة المغاربية من خلال القرار الخاص بانشاء البنك المغاربي للاستثمار، وهذا معناه تدفق العديد من رؤوس الاموال المغاربية لاستثمارها في مجال التنمية، وهو امر لا بد ان يشجع مجيء استثمارات من بلاد اخرى.

في ظل هذه النظرة المتفائلة للوضع الاقتصادي الاجتماعي فان المراقبين السياسيين يتفائلون بدورهم في حصول انفراج للوضع السياسي، وذلك بالنظر للترابط الشديد بين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي هذا الصدد فان المصادر الرسمية تؤكد اصرار الرئيس زين العابدين بن علي، على الاستقرار في تكريس نهج المسار الديموقراطي الذي أعلنه، وذلك على الرغم من بعض العقبات والتعثرات التي تظهر بين الحين والآخر والتي كان آخرها امتناع احزاب المعارضة عن المشاركة في الانتخابات النيابية الفرعية المقرر تنظيمها يوم ١٣ اكتوبر (تشرين الاول).

وفي تقدير العديد من المراقبين فإن الحكومة تنوي تجديد الحوار مع احزاب المعارضة المعترف بها بهدف تجاوز الخلاف الذي برز بسبب الانتخابات الفرعية المذكورة، وبالتالي العودة الى لغة الحوار والتفاهم بعدما تبين بالتجربة ان التعاون مع المعارضة مفيد للطرفين في مواجهة التيار الاصولي المتطرف.



تقدر بأكثر من ١٠٠ مليون دولار

أزمة الخليج تكبد "المغربية" خسائر تعتبر الاولى منذ انشائها قبل ٣٤ عاما

□ الرباط - من محمد الشرقي:

■ سيظل عام ١٩٩١ من اسوا فترات نشاط الطيران المدني اذ، لم تنجو اي شركة طيران وطنية او دولية من التاثيرات التي خلفتها حرب الخليج على حركة الطيران المدني مع وجود استثناءات قليلة جداً.

وتعتبر شركة الخطوط الملكية الجوية المغربية من ضمن الشركات التي تاثرت بتلك الازمة عام ١٩٩٠ و١٩٩١ ونجم عنها تكبد خسائر كبيرة في موازناتها تعتبر الأولى من نوعها منذ إنشاء الشركة قبل ٣٤ عاماً.

وعلى رغم استئناف نشاط الشركة بشكل جيد منذ منتصف العام الجاري خصوصا في فصل الصيف وتسيير رحلات إضافية لنقل عشرات الآلاف من العمال المهاجرين الذين قضوا عطلتهم في المغرب، فان الخسائر المتوقعة بنهاية عام ١٩٩١ ربما تفوق ١٠٠ مليون دولار على اقل تقدير.

ويقول التقرير السنوي للشركة الذي حصلت «الحياة» على نسخة منه «اجبرت ازمة الخليج الشركة على تقليص نشاطها باتجاه الشرق الاوسط بسبب الارتفاع الكبير في اقساط التامين ... وهكذا توقفت الرحلات المتجهة الى الكويت والظهران، والغيت كذلك الرحلات بين الرياض وابو ظبي، في حين ارتفعت حصة سوق الشركة على خط المملكة العربية السعودية ٩,٦ نقطة اي بزيادة ١٣;١١في المئة وتراجعت حركة الركاب نحو مصر بنسبة ٧;٧٧ في المئة.

ويشير التقرير كذلك الى ان حصة سوق الخطوط الملكية المغربية في اوروبا التي تمثل ٦١,٥٠ في المئة من مجموع نشاطها تراجعت بمقدار ٢,٤٠ نقطة. ويرد التقرير ذلك الى الجهود المبذولة من طرف شركة «اليطاليا» والشركة البرتغالية لاعادة التوازن الى خدماتهما.

كذلك فقدت الخطوط الملكية المغربية ٧,٤ نقطة على الرحلات الى المغرب العربي (الجزائر، تونس، ليبيا) وتراجع معامل شغل المقاعد من ٧١ في المئة عام ١٩٨٩ الى ٦٣,٦٧ في المئة عام ١٩٩٠، وانخفض عدد الركاب المنقولين الى ليبيا بنسبة ١٧ في المئة.

وعلى مستوى الرحلات الداخلية انخفضت الحركة المعبر عنها بركاب /كلم بنسبة ١١,٤٩ في المئة في حين لم ينخفض عدد المقاعد الا بنسبة ٩,٤١ في المئة.

وانخفض ايضا عدد الرحلات صوب اميركا الشمالية التي تمثل ١٢,٥٠ في المئة من نشاط الخطوط الملكية المغربية فخسرت الشركة ٢,٩ في المئة من نشاطها المعتاد (بفعل ازمة الخليج) كما انخفض متوسط معامل شغل المقاعد بمعدل ٥,٨٥ نقطة.

وفي المقابل يرى التقرير ان الرحلات غير المنتظمة «تشارتر» زادت خلال ازمة الخليج بنسبة ٢١,٣٥ في المئة بفعل:

- تنظيم حملات من طرف الشركة في السوق البريطانية لانعاش الحركة السياحية نحو المغرب:

- التحسن الذي تحقق في السوق الايطالية (زاد بنسبة ٦١,٢ في المئة) نتيجة نشاط الشركة في شمال ايطاليا (ارتفاع اعداد المهاجرين المغاربة في ايطاليا).

ويرى المسؤولون في الخطوط الملكية المغربية ان من شان النمو الذي طرا على حركة شحن البضائع تقليل الخسائر التي نجمت من تراجع حركة المسافرين.

ويشير التقرير ان عمليات الشحن الاجمالية المقدرة بالأطنان ارتفعت بنسبة ١٧,٧ في المئة (٢٤,٦ في المئة للتصدير و ٣,٨ في المئة للاستيراد)، وتمثل حركة الخطوط المختلطة ٦٧ في المئة من الأطنان الاجمالية المنقولة على طائرات الخطوط الملكية المغربية.

وسجلت طاقة رحلات طائرات الشحن المتجهة الى اوروبا وكندا تصاعداً في العرض بنسبة ٦٨,٨ في المئة.

وتنوي الشركة مضاعفة اسطولها بنهاية القرن وامتلاك اكثر من خمسين طائرة رصدت لهذه الغاية مبلغ ٢٣٧٧ مليون درهم على مدى خمس سنوات.

وانفقت الخطوط الملكية المغربية العام الماضي ١٠٣,٣ مليون درهم لاقتناء طائرتين من نوع بوينغ ٤٠٠ - ٧٣٧ وطائرتين من نوع بوينغ ٢٠٠ - ٧٥٧. وطائرة من نوع بوينغ (٧٤٧ - اس بي)، وثلاث طائرات من نوع (اي تي آر ٤٢). بينما يصل عدد طائراتها حاليا الى ٢٩ طائرة.

وتعتبر شركة الخطوط الملكية المغربية (آر. اي. ام) التي تاسست في تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٥٧ بدمج شركتي اير اطلنت واير ماروك، اكبر شركة في افريقيا (باستثناء جنوب افريقيا).

ويبلغ عدد مستخدميها ٥٣٢٠ شخصا من ربابنة وتقنيين وموظفين ومضيفات، وهي تربط بين ٦٥ مطارا في ٣٦ دولة.

ويقدر متوسط عدد ركابها باكثر من مليوني راكب سنويا، وتملك مركزا تقنيا في مطار محمد الخامس في الدار البيضاء مساحته ٤٠ الف متر مربع تقوم فيه باعمال الصيانة الخاصة بها او لطائرات شركات اخرى.

وفي عام ١٩٨٨ انضمت الخطوط الملكية المغربية الى نادي Amadeus «امادوس» للحجز الدولي، وتمكن هذه المؤسسة التي تضم ٣٢ شركة اوروبية الشركات التابعة من الاستفادة من نظام الاعلاميات الذي توفره في كل المطارات ومراكز التذاكر التابعة لها.

وترغب الشركة حاليا في ان تشكل شركات طيران دول اتحاد المغرب العربي، «كونسرتيوم» لتوحيد برامج شركات الدول المغاربية، وتنسيق العمل بينها سواء على المستوى التقني الصرف (الطائرات) او على المستوى التجاري (السياحة).

وترى الخطوط الملكية المغربية ان الوحدة الاوروبية المرتقبة عام ١٩٩٣، ستخلق وضعا صعبا لشركات الطيران القطرية التي ستعسر عليها منافسة الشركات الاوروبية التي سيزداد توحيد جهودها ابتداء من هذا التاريخ.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٠

رؤية اقتصادية لغزو الكويت

فى مقدمة الاهداف والنتائج المتصلة بالغزو العراقى للكويت تبرز الدوافع والآثار الاقتصادية المستهدفة والمتوقعة نتيجة لهذا الغزو وتداعياته الجارية والمحتملة . ومن منظور المصالح والاهداف الاقتصادية العربية ، فان هذا الغزو يحمل آثارا متناقضة ، نرجح بينها ـ على الاقل فى المدى غير المباشر ـ تلك التاثيرات السلبية على الاقتصادات العربية والاقتصاد العراقى ذاته .

اولا : الدوافع الاقتصادية للغزو العراقى

● ياتى الغزو العراقى للكويت غداة تصعيد للادانة والتهديد من قبل العراق للكويت . وتتلخص اهم موضوعات الادانة والتهديد وفق الخطاب السياسى الرسمى للعراق فى :

١ ـ ان الكويت اضرت بالاقتصاد العراقى (وغيره من الاقتصادات العربية) عن طريق تجاوز حصص انتاج النفط فى اطار سياسة « تآمرية » (خاصة مع الامارات) بحيث انخفضت اسعاره ومن ثم عوائد النفط العراقى (والعربى) .

٢ ـ ان الكويت استولت على نفط العراق من مناطق الحدود المتنازع عليها وخاصة من حقل الرميلة ، فضلا عن اقامة منشآت نفطية وغير نفطية على اراضى العراق .

٣ ـ ان الكويت ترفض المطلب العراقى باسقاط القروض (بغير فوائد) التى قدمتها الى العراق فى حربها ضد ايران (فى المراحل الاولى للحرب) ، الى جانب الديون المسجلة مقابل تصدير الكويت للنفط لحساب العراق من منطقة الخفجى .

وتزعم العراق ان مساعدات الكويت كان على حساب العراق « بسرقة ثروته وخفض اسعار النفط وتصديره على حساب انخفاض حصة العراق فى السوق العالمية . » .

وقد نكتفى هنا بالاشارة الى حقيقة تؤكدها كل الدراسات الدقيقة بأنه من المؤكد ان المسئولية الكويتية المنفردة عن انهيار اسعار النفط نتيجة لسياستها النفطية هى امر بعيد الى حد كبير عن الصحة . ذلك ان موضوع تجاوز حصص الانتاج يكاد يكون عرفا مستقرا داخل منظمة اوبك ولاتكاد تكون هناك دولة من اعضاء اوبك لم تتجاوز حصتها فى وقت ما من الاوقات بما فى ذلك العراق .

● تتطلع العراق ، من الناحية الاقتصادية ، ان تحقق هدفين مباشرين من غزو الكويت :

١ ـ اقامة نظام كويتى « صنيع او ضعيف » يتبنى سياسات العراق النفطية ويسقط ديون العراق ، ويقدم الثمن والدعم المالى المطلوب عراقيا للانسحاب . وقد تفرض عليه اتفاقية حدود تستجيب للمطالب العراقية فى المناطق النفطية المتنازع عليها .

٢ ـ رفع اسعار وعوائد النفط بدءا من ظروف الغزو ذاتها فضلا عن الرهان على نجاح الابتزاز والعدوان فى املاء سياسة نفطية متشددة على بلدان الخليج العربية الاخرى . الى جانب الضغط غير المباشر على تلك البلدان لتقديم تمويل اضافى للعراق واسقاط ديونه القائمة .

ـ ونظريا يمكن افتراض هدف تاريخى للعراق بضم الكويت الأمر الذى يعنى سيطرة العراق على نفط البلدين . لكنه افتراض يستحيل فى اطار الحقائق والموازين الدولية .

وتسعى العراق بوجه خاص عبر تحقيق الهدفين الاولين الى مواجهة اعباء ازمتها الاقتصادية التى احتدمت مظاهرها بعد انتهاء الحرب مع ايران .

ثانيا : النتائج الاقتصادية للغزو العراقى :

● فى حال نجاح العراق فى تحقيق الهدفين تكون العراق قد حققت مكاسب هائلة من غزوها للكويت .... وقد تبقى مناطق الحدود موضوعا



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٠

د . طه عبد العليم

لمفاوضات طويلة قد يفرض فيها العراق امرا واقعا لصالحه فى حال نجاح الغزو وعدم التدخل الاجنبى العسكرى .

● لن تستطيع العراق ضم الكويت فى ضوء الموازين والحقائق الدولية . وبوجه خاص ، فان هذا يعنى قبولا عالميا وامريكيا بسيطرة العراق (اى احد مراكز القوة الاقليمية العربية مهما كان نظامه السياسى) على حوالى ٢٥ ٪ من الاحتياطى المؤكد للنفط العالمى وعلى حوالى ٢٠ ٪ من انتاج الاوبك من النفط (بضم حصص العراق والكويت) . ويعنى ايضا سماحا عربيا بمبدا الالحاق العسكرى للدويلات العربية الضعيفة بما يقود الى تقويض النظام الاقليمى والعربى الراهن . وكلا الاحتمالين غير وارد .

● يتمثل الأثر المباشر للحرب على سوق النفط فى الارتفاع المنطقى الملموس لاسعاره عقب الغزو مباشرة . وسوف يتواصل الارتفاع خاصة فى حال نجاح التهديد الأمريكى بفرض الحصار البحرى على العراق ، واحتمالات قطع تدفق بترول العراق عبر السعودية وتركيا . ولن تستفيد العراق من هذا الاثر « الايجابى » وانما البلدان النفطية العربية وغير العربية الأخرى .

● سوف تتعاظم خسائر العراق الاقتصادية نتيجة تجميد الارصدة العراقية فى الولايات المتحدة (وغيرها من الدول) فضلا عن آثار الحصار الاقتصادى الأمريكى (والغربى) . كما تواجه الكويت بدورها خسائر هائلة نفطية وغير نفطية نتيجة الغزو والاحتلال العراقى ، وتملك الكويت مبررات قوية (خاصة فى حال حماية امريكية عسكرية سافرة) للامتناع عن تحقيق مايهدف اليه العراق من مكاسب اقتصادية بعد عودة الاوضاع الى ماهى عليه .

● سوف تزداد ازمة العمل الاقتصادى العربى المشترك فى اعقاب الانهيار فى مصداقية التضامن العربى نتيجة الغزو . ويقوض منطق الغزو ذاته المبررات التى سيقت له . ومنها غياب « الدعم الاخوى العربى » للعراق . وقد تزيد الحرب من نزعات العزلة القطرية والانكفاء الاقليمى فى الوطن العربى ، بالتداعيات السلبية لهذا على جهود التكامل العربى .

● فى حال توجيه ضربة عسكرية امريكية للعراق (بالاستفادة من تسهيلات عربية) وباستغلال غطاء خليجى - عربى ، توجه ضربة قاصمة لمشروع التطور الصناعى - التكنولوجى للعراق وقدراته النفطية والاقتصادية . مع نتائج هذا التدخل على النظام العراقى ، واضعاف الجبهة العربية المتشددة فى سوق النفط العربى . وبذلك يكون الغزو قد ادى الى تقويض نجاحات العراق السابقة ، سواء فى جبهة التصنيع والتقدم التكنولوجى ، وبناء القوة العسكرية اللازمة لحماية الأمن القومى العربى بما فى ذلك مكونه الاقتصادى ، او فى مجال التطور الايجابى فى جبهة النفط كما تجسده نجاحات الاجتماع الاخير للاوبك . ويجنى العراق عكس ماعلنه من ذرائع لادانة وتهديد الكويت .

■ اذا اتخذ النظام العراقى من جهود الوساطة العربية ستارا لتغطية جهوده لفرض امر واقع جديد فى الكويت (كما حدث من قبل) ، وعجزت الدول العربية عن اتخاذ موقف موحد ، بما فى ذلك فى اطار الهيئات والمنظمات الدولية ، لاعادة الاوضاع الى ماكانت عليه ومنع المعتدى من جنى ثمار عدوانه ، فان الانهيار هو مآل مجلس التعاون الخليجى ، ومجلس التعاون العربى ، وربما الجامعة العربية ذاتها وبوجه خاص فان هذا الغزو اذ يفتح الطريق لجعل الوطن العربى مستباحا للعدوان (الدولى والإقليمى) ، فانه يجلب المزيد من الكوارث الاقتصادية وغير الاقتصادية للوطن العربى ، ويجعله بالفعل امام مصيره باعتباره « مفعولا به » لا « فاعلا » فى النظام الدولى الجديد .

ثالثا : الخيارات العربية ازاء النتائج الاقتصادية للغزو :

■ سوف يستفيد البعض من ارتفاع اسعار النفط نتيجة عملية الغزو ذاتها ، وقد يستفيد من دعم خليجى فى حال اتخاذ موقف علنى ضد الغزو ، كما قد يستفيد البعض من مساندة اقتصادية امريكية لنفس السبب .

وقد يخسر البعض من ادانة الغزو العراقى ، مع احتمال طرد جماعى للعاملين بالعراق والكويت ، كما تخسر فى حال عدم الادانة الحازمة للعدوان أزاء فقدان مصداقيتها فى البلدان العربية الخليجية وفى مجمل النظام العربى .

وسوف تخسر بالتاكيد جميع الدول العربية فى حال تفجر الاوضاع فى المنطقة ، وتفكك الصف العربى ، وتقويض امكانات العمل الاقتصادى العربى المشترك ، فضلا عن احتمال نجاح الولايات المتحدة فى اعادة فرض سياسة النفط الرخيص .

■ ينبغى بحزم ان يرفض منطق الابتزاز العراقى فيما يتعلق بتحقيق المطالب الإقتصادية العراقية - مهما تكن مصداقيتها - عبر الغزو العسكرى . وعليها ان ترفض المكاسب المحتملة المحدودة للصمت ازاء العدوان والا تتجاهل الخسائر الكبرى المترتبة على تهديد العمل الاقتصادى العربى المشترك القائم على اساس المصالح المشتركة . وينبغى ان يرفض تقويض نهج الوفاق العربى الذى مثل اهم نجاحات السياسة الخارجية لمبارك .

وقد ينبغى على مصر ان تعيد النظر فى عضويتها بمجلس التعاون العربى وتعلق عضويتها بالمجلس حتى يتم انسحاب العراق غير المشروط .

من الضرورى على صانع القرار السياسى العربى ان يتحرك تحت المظلة العربية ، تجنبا لمحاذير التحرك تحت المظلة الأمريكية .

■ ان الحد من الخسائر الاقتصادية المحتملة العربية فى الاجلين القصير والبعيد يفرضان على صانع القرار السياسى العربى فضلا عما اشرنا اليه ان يتحرك فى اتجاهين اساسيين :

الاول : التحرك القيادى الفعال للحد من احتمالات التدخل الامريكى - الاسرائيلى عسكريا . ذلك ان مثل هذا التدخل بتداعياته ومايعنيه من تفجر الاوضاع فى المنطقة سوف



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٠

يكون كارثة اقتصادية وغير اقتصادية بعيدة المدى سواء في حال اعادة فرض اسعار رخيصة للنفط ، او بتراجع العلاقات العربية المحدودة اصلا ...

الثاني : ان منطق تحويل « شيء سيىء الى شيء حسن » يملى على صانع القرار السياسى العربى التاكيد على الاخطار التى تترتب على الانطلاق من المصالح القطرية او الاقليمية الانانية على حساب المصالح العربية الجماعية . ويعنى هذا التاكيد في ادارة الازمة الراهنة على ثلاثة امور:

١ - صياغة سياسة نفطية تنطلق من المصالح العربية . ونلاحظ هنا ان احد الاسباب الرئيسية للسياسة النفطية العربية الراهنة التى تحقق المصالح الامريكية والغربية عموما على حساب المصالح العربية ، يتمثل في البحث عن حماية امريكية من التهديدات التى تشعر بها الدول الخليجية « المحافظة » من جانب البلدان الخليجية وغير الخليجية « الراديكالية » (العراق وايران فضلا عن غيرهما من الانظمة « الثورية ») الى جانب اسرائيل . وعلى هذا الاساس لابد من اعادة صياغة مفاهيم واسس الامن القومى العربى على اساس عدم التدخل في الشئون الداخلية ، الامر الذى يمثل وحده اساس الحيلولة دون البحث عن حماية اجنبية ، ويسمح بصياغة سياسة نفطية تنطلق من المصالح العربية .

٢ - ادراك ان درس الازمة الرئيسى لايتخلص في عدم جدوى العمل الاقتصادى - وغير الاقتصادى - العربى المشترك . وانما على النقيض ، فان الازمة الراهنة تؤكد حتمية مثل هذا العمل . والامر باختصار ان التفاوت الحاد في الثروة لايهدد السلام « القطرى » و « العالمى » فقط وانما يهدد ايضا السلام « القومى » العربى . وان من يتمتعون بالثراء لابد وان يتحملوا « طواعية » وانطلاقا من مصالحهم ذاتها ، التكاليف « المالية » التى يستطيعونها ، جنبا الى جنب مع التكاليف « البشرية » التى يدفعها الذين يتصدون لحماية الامن القومى العربى ، ويحمون بذلك « الثروة النفطية العربية ذاتها » .

٣ - ان المفهوم الجديد للأمن القومى العربى لابد وان يدرك ان الاعتماد على الخارج في ظل النظام الدولى الجديد لايعنى عمليا الا الرضوخ للقوة الامريكية - الغربية التى تسعى الى اعادة اخضاع العالم الثالث وضمنه العالم العربى على ضوء حقائق الانسحاب السوفيتى من ساحة الصراع على النفوذ العالمى . وان مواجهة التهديد الاقليمى من اسرائيل وغيرها من دول الجوار ، فضلا عن احتمالات التدخل الامريكى المباشر ، تتوقف بالدرجة على القوة العربية ، وبوجه خاص ، فان القوة الاقتصادية العربية ، التى لايمكن بناؤها الا على اساس جماعى ، هى شرط الفعل في النظام الدولى الجديد ، وهى ذاتها اساس عناصر القوة الاخرى ، ويكفى ان نشير الى ان القوة النفطية - المالية للكويت لم تحل دون اجتياحه الشامل خلال ساعات .



بعد قرار تجميد الأموال الكويتية والعراقية بالبنوك الغربية

الخبراء يقترحون استراتيجية بديلة لحماية الأموال العربية

اثار قرار تجميد الارصدة لدولتى الكويت والعراق فى البنوك الغربية ردود فعل واسعة فى الاوساط الاقتصادية العربية والعالمية .. مما يتطلب اعداد استراتيجية بديلة لحماية الاموال العربية من مخاطر التجميد .

خبراء الاقتصاد يؤكدون ان الوضع الحالى يتطلب ان تحتل قضية التجميد مكان الصدارة فى الوقت الحاضر لتفادى مثل هذه المخاطر ويقترحون لذلك ضرورة الاستفادة بهذه الاستثمارات فى الوطن العربى خاصة الدول التى تتمتع بالاستقرار وكذلك وضع ميثاق سياسى بين اعضاء جامعة الدول العربية بتحريم الاعتداء على ممتلكات العرب داخل الدول العربية والبدء فى تاسيس بورصة للاوراق المالية العربية على غرار البورصات العالمية . وغير ذلك مما قاله خبراء الاقتصاد والتخطيط .



يقول الدكتور رأفت شفيق المستشار بمعهد التخطيط القومي: نود ان نفرق بين الدواعي التي ادت الى تجميد الارصدة لكل من هاتين الدولتين بالنسبة للعراق: فتجميد ارصدتها في الدول الاجنبية له مفهوم عقابي بمعنى عدم تمكين العراق من استخدامات هذه الاموال لعدم تعميق مفهوم الغزو الوارد في ذهن الدول الغربية . اما تجميد ارصدة الكويت فله مفهوم وقائي او حمائي بمعنى عدم تمكين اى سلطة غير شرعية من استخدام هذه الاموال انتظارا لما يسفر عنه الوضع الحالي من امكانية عودة حكومة شرعية الى الكويت.

ويضيف ان حجم الاموال الخاصة بالعراق وطبيعتها تجد انها في معظمها اموال حكومية تمثل احتياطيات دولة الكويت من العملات الاجنبية وهذا الحجم من الاموال قد اخذ بالتناقص بشكل ملحوظ حتى وصل الى ادنى مستوى له في وقتنا الحالي بسبب حرب الخليج واستنزاف العراق لموارده واحتياطية من العملات الصعبة المودعة في البنوك الاجنبية لمواجهة متطلبات الانفاق العسكري ومن ابرز الدلائل على هذا الانخفاض ان الدينار العراقي كان يستبدل بـ ٩٧٥ ، فلسا كويتيا ، في عام ١٩٧٣ حينما كانت الارصدة العراقية من النقد الاجنبي كبيرة للغاية.

اما الان فلا يعدو ان يصل سعر الدينار العراقي الى ٥٠ فلسا كويتيا « أسعار أول اغسطس ».

من هذا المنطلق فان تجميد الارصدة العراقية في الخارج سوف يكون اثره محصورا فقط في العراق ، خاصة ان الاستثمارات العراقية الفردية لم يتم المساس بها في اى مكان في العالم .

وبالنسبة للوطن العربي كما يقول الدكتور رأفت شفيق فان الاستثمارات العراقية التي اخذت صورة مشاركات في شركات عربية مشتركة لم يحدث لها اى مساس اما بالنسبة للكويت فتتميز الكويت بانها دولة ذات فوائض مالية

تحقيق : آمال علام

كبيرة على المستويين الحكومي والفردي الشعبي وعلى المستوى الحكومي نجد ان هناك نوعية من الفوائض.

■ الفوائض الناتجة عن زيادة الاحتياطيات الحكومية من النقد الاجنبي وتنتج سنويا عن الفرق بين الايرادات او العوائد من النقد الاجنبي (مصدرها الاساسي البترول) والانفاقات على المصروفات العامة والاستثمارية ، وقد حققت هذه الاحتياطيات نموا مطردا وبحكم ان هذه الاحتياطيات تمثل الخط الاول للحماية في الكويت فقد وجهت هذه الاستثمارات على النحو التالي :

(١) شراء اوراق مالية كويتية
(٢) ودائع لدى البنوك الكويتية
(٣) ودائع لدى حكومات عربية والجزء الصغير من هذه الاحتياطيات يخصص في شراء اوراق مالية لشركات اجنبية

وبعد حادثة سوق الاوراق المالية المعروفة باسم المناخ انخفضت اسعار الاوراق المالية الكويتية ومن ثم خسرت الحكومة مبلغا طائلا نتيجة لهذه الاحداث . أما عن الودائع لدى الحكومات العربية فلا تتمكن الحكومة الكويتية من طلبها لاسباب اخلاقية خاصة ان معظم الدول التي لديها هذه الودائع تستطيع ردها من وجهة النظر العملية وعلى هذا فان الحكومة الكويتية تركتها على سبيل المجاملة

ونتيجة لهذا اضطرت الحكومة الكويتية الى اصدار سندات للاقتراض من الشعب لتمويل جانب من انفاقها الاستثماري خلال الخطة الماضية . اما المكون الاخر من الفوائض فهو مايسمى احتياطيات الاجيال



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• اولوية للاستثمارات بالدول العربية التى تتمتع بالاستقرار
• ميثاق سياسى بتحريم الاعتداء على ممتلكات العرب
• تأسيس بورصة للأوراق المالية العربية

المقبلة ويتمثل هذا في صندوق تودع فيه ١٠ ٪ من ايرادات النفط المتحصلة سنويا وستثمر هذه الاموال وتضاف عوائدها الى الاصل ونظرا لان الكويت قد انشأت هذا الصندوق منذ اكثر من ١٥ عاما فقد توافر لديه قدر من العملات الاجنبية يزيد على ٧٠ مليار دولار ويدير الاستثمارات الخاصة بهذا الصندوق مكتبان اساسيان احدهما في لندن والثاني في امريكا واموال هذا الصندوق هى اموال حكومية مهما كانت طبيعة الاستثمار ومن ثم خضعت للتجميد الوقائى .

من هذا المنطلق تبرز قضية التجميد التفكير فيما يمكن ان تقوم به الدول العربية (ذات الفوائض المالية) لحماية اموالها من اخطار هذا التجميد ايا كان نوعه .

والبديل المطروح هو الاستفادة بهذه الاستثمارات في الوطن العربي وعلى الأخص في تلك الدول التي تتمتع بجوانب الاستقرار .

وهذا يتطلب بعض الاجراءات على المستوى العربى الجماعى من خلال المنظمات الاقتصادية التابعة لجامعة الدول العربية .

ومن هنا فإن وجود منظمة لحماية الاستثمار تكون قوية وقادرة على تعويض المستثمرين في حالات التعدى السياسى على ممتلكاتهم بالتأميم او المصادرة أمر لابد ان يتم بدون تلك المؤسسة او المنظمة وبالتالى لا يمكن للمستثمر حكومة او فردا ان يطمئن على امواله .

■ وضع ميثاق سياسى بين اعضاء جامعة الدول العربية يحرم ويجرم الاعتداء على ممتلكات العرب داخل الدول العربية - ويعطى لهم كافة أساليب الرعاية داخل الدولة العربية العضو .

■ التفكير في تأسيس بورصة للاوراق المالية العربية على غرار بورصات الاوراق المالية العالمية في طوكيو ولندن ونيويورك حتى يتمكن المستثمرون حكوميين او غيرهم من توجيه استثماراتهم لشراء اسهم وسندات الشركات العربية . وفي رايي فان الدولة العربية الوحيدة المؤهلة لتاسيس هذه البورصة هي مصر حيث يتوافر لها الكوادر العلمية والتسهيلات المكانية والفنية والخبرات الطويلة المشهود لكل من بورصتى القاهرة والاسكندرية بها اضافة الى ماتتمتع به مصر من جو الامن والامان .

وتشكل النقاط الثلاث السابقة استراتيجية جديدة لوضع اموال الدول العربية في مأمن من التيارات السياسية غير العربية .

ويقول د . عثمان محمد عثمان المستشار بمعهد التخطيط القومي : ان الحديث الان عن الاموال والاستثمارات والموارد العربية وحسن استخدامها قد يعطى نوعا من شبهة تبرير او قبول الغزو العراقى للكويت ولكن هناك حقيقة مؤلمة ظهرت نتيجة لهذه الاحداث وهي ان الموارد العربية ليست تحت سيطرة او ادارة العرب . ونحن كعرب قد قمنا باسوا عملية تدمير لمواردنا القومية يشترك في ذلك الاغنياء منا والفقراء ورغم مايمكن ان تقوله عن استثمارات عربية تمت في خارج المنطقة العربية فان الدول التي استفادت من فوائض البترول في المقام الاول منذ حرب ١٩٧٣ حتى الان هى الدول الصناعية الكبرى . ومما يؤسف له ان الغزو العراقي قد اجهض ولفترة طويلة في المستقبل المحاولات والجهود التي قطعت في سبيل زيادة المساعدات والاستثمارات العربية

ومن وجهة نظرى - كما يقول د . عثمان - ان امورا كثيرة على المستوى الاقتصادي العربي سيعاد النظر فيها في اعقاب هذا الاجراء غير المسبوق بين الدول العربية واكثر مانخشاه ان نخطا قبل ان نصل الى اعادة تدبير امورنا ان اجراء الاستيلاء على الفوائض البترولية المتحققة في دول الخليج الاخرى قد تم الاستحواذ عليها في الاسواق العالمية من جديد في مشروعات وهمية وعمليات تسليح لا قيمة لها .

والنظرة المستقبلية تحتم علينا ان نعود مرة اخرى الى المستوى الاول من العلاقات الاقتصادية وهي حماية الموارد الوطنية البحتة بصورة مستقلة ولن يتفق العرب جميعا على احترام هذه المصالح في الاساس .

ويحذر د . عثمان من ان مصر ستتحمل خسائر كبيرة في مجال الاستثمارات الكويتية والخليجية فهذه الاستثمارات مهددة بالتوقف والتباطؤ .



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٩٠

أسعار العملات العربية هل تتعرض لمخاطر حقيقية ؟

كتبت ـ نجلاء ذكرى :

□ مع تصاعد الازمة فى الخليج .. كثرت علامات الاستفهام حول اسعار العملات العربية .. وهل هذه العملات فى ازمة حقيقية .. ومامدى تأثرها بالاحداث التى تمر بالمنطقة .. وهل سيشهد المستقبل القريب مخاطر تؤدى لهبوط قيمة هذه العملات وعلى راسها الريال السعودى .. هذه الاستفسارات زادت حدتها فى الاونة الاخيرة خاصة مع تزايد حالات الذعر لدى حائزى هذه العملات مما ادى لهجومهم على المصارف فى الخليج لاستبدال ما فى حوزتهم من نقد عربى الى نقد اجنبى .. الوضع الحالى لايشير الى تعرض هذه العملات لهزات ولكن تزايد حالات القلق قد يؤثر عليها .

مافو رأى الخبراء فى مصر .. يقول سمير القصرى رئيس بنك التجارة والتنمية (التجاريون) : « اذا تحدثنا عن قوة العملة فنحن نتحدث عن سعر الصرف المقومة به التحويلات للودائع بالبنوك وليس المقصود فى هذه الحالة أوراق البنكنوت فى ايدى المتعاملين من الجماهير فى داخل الدولة او خارجها :

فبالنسبة للريال السعودى وعملات دول الخليج العربى فيمكن ان يتأثر سعر الصرف بالنسبة لها فى حالة تورط هذه الدول فى اية مواجهات عسكرية تستلزم نفقات كبيرة تؤثر على موازين المدفوعات وهذا لم يحدث حتى الان .. او فى حالة اية ظروف تؤدى لتوقف ضخ البترول من هذه الدول والذى يمثل السلعة التصديرية الاولى فى اقتصادياتها .. وهذا ايضا لم يحدث بل على العكس ستزيد هذه الدول من ضخ البترول لتعويض توقف العرض من الكويت والعراق فى وقت ترتفع فيه اسعار البترول وهذا يعنى مزيدا من القوة لموازين مدفوعات هذه الدول وليس العكس.

وحتى الان يستطيع المواطن فى السعودية تغيير الريال بالدولار ومازال الدولار يساوى ٣,٧٥ ريال هذا بالنسبة للبنكنوت العادى اما التحويلات فلم يحدث تنازلات عنها حتى الان فمازال حائز الريال يرى انه عملة مستقرة وليس فى حاجة لاستبدالها وعلى مستوى الدولة فسعر الصرف مستقر ولم تعلن الدولة اى تعديلات بهذا الشأن وماذكره البعض عن تدخلات لمؤسسة النقد السعودية لم نسمع به وهذا غير مفهوم حيث ان البنوك المركزية فى كل الدول ذات العملات الحرة تتدخل مشترية وبائعة لعملتها اذا ماتهددتها ظروف غير عادية قد تضر باقتصادياتها . اما فى دولة مثل السعودية فنجد انها تبيع النفط بالدولار وتشترى وارداتها بالدولار فما الداعى لاى تدخلات من السلطات النقدية لزيادة المعروض او تخفيضه من النقد المحلى

ويستطرد سمير القصرى قائلا : ان الشىء الغريب ان الدينار الكويتى ذاته لايوجد مايشير الى ان اصحاب الودائع يتنازلون عنها او يستبدلونها معنى ذلك وبالرغم من ظروف الاحتلال وما اعلنته حكومة الاحتلال من دمج الدينارين العراقى والكويتى فمازال حائز الدينار الكويتى يفضل الاحتفاظ به . كما انه لاتوجد تحويلات من الدينار الكويتى من بنوك الكويت نتيجة لاغلاق المصارف والبنك المركزى فلاتوجد حركة حقيقية للبيع والشراء وعن حائز الدينار الكويتى فى صورة بنكنوت فهذا مجرد ورق قد تتغير قيمته بين يوم وليلة بل انه يتعرض ايضا للالغاء فى بعض الاحيان .

وفى السوق المصرفية الحرة فى مصر يفسر سمير القصرى انخفاض اسعار العملات العربية بها بان هذه الاسعار معلنة للبنكنوت ولايوجد اسعار للتحويلات فالبنكنوت كورق هو الذى تعرضت قيمته للانخفاض حيث ان هذا البنكنوت بضاعة تختلف عن النقد وسعر الصرف يقاس باسعار التحويلات .

المصدر : الأخبار
التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٩٠

اموال المسلمين ينتفع بها غير المسلمين

٨٠ ٪ من المسلمين يعيشون تحت حزام الفقر

واغنياؤهم يستثمرون اموالهم فى الخارج

الدكتور مرزوق :لايجوز استثمار أموال المسلمين فى غير بلاد الاسلام

الدكتور الغزالى :خدمة الديون الاجنبية تخنق الاقتصاديات الاسلامية

المستشار العشماوى :نحن نساعد الاعداء ونقويهم.. بأموالنا



كتبت : الفت الخشاب :

العالم العربى يقف اليوم على حافة الخطر بعد الغزو العراقى للكويت ومساواة الدينار العراقى بالدينار الكويتى ثم ضم الكويت وادماجها الى العراق .

الاوضاع تتداعى وهى فى تدهورها تكشف عن ابعاد المعاناة التى يعيشها العالم العربى لاختلال ميزان العدل الاجتماعى وزيادة حدة الصراعات الاجتماعية نتيجة لذلك .

علماء الاقتصاد فى مصر كانوا قد نبهوا الى ذلك مثلا وقت مبكر حينما طرحوا منذ سنوات تكوين شبكة متماسكة من المصالح الاقتصادية العربية المتبادلة توفر لها كل الضمانات لتوزيع الاستثمارات بصورة عادلة فى العالم العربى :

تدهور الاوضاع يجىء اليوم ايضا ليجدد الدعوة الى اعادة النظر فى هذه الفكرة ، وانه على الحكومات العربية ورجال المال العرب ان يعيدوا حساباتهم عند البحث عن عائد استثمارى افضل فى اوربا وامريكا ، وانهم بذلك يضعون اموالهم فى مهب الريح بقرار سياسى يصدر فى دقيقة ، كقرار تجميد الودائع والارصدة الكويتية والعراقية فى دول اوربا وامريكا .

تدهور الاوضاع ايضا يكشف اليوم عن قضية هامة يجب ان نضعها فى اطارها الدينى والشرعى وهى :

هل يجوز لمسلم ان يستثمر امواله فى دولة اجنبية وبلاد المسلمين ترزح تحت وطأة التخلف والفقر ، ومعظمها يعيش عالة على الدول المتقدمة يستجدى قوته متنازلا فى المقابل عن حريته الحقيقية لمن يملك هذا القوت ؟

خيانة قضايا الامة

الدكتور عبدالصبور مرزوق المدير العام السابق لرابطة العالم الاسلامى يقول :

اولا : الفقهاء يقولون انه لايصح نقل الزكاة من بلد الى آخر الا اذا اكتفى البلد الاصلى الذى تجمع منه الزكاة .. قياسا على ذلك لايجوز باى وجه من الوجوه نقل اموال المسلمين لاستثمارها خارج ديار الاسلام بصرف النظر عن كون العائد الذى يحصلون عليه حلالا او حراما لان اصل القضية مرفوض .

ولست اقول هذا وحدى وانما صدرت به فتوى من المجمع الفقهى وكان بصدد مناقشة قضية فرعية وهى هل يجوز للمسلمين الذين يستثمرون اموالهم فى الخارج ان يحصلوا على فوائدها ام لا .. جاءت الفتوى تحسم القضية من جذورها .

ثانيا : ان استثمارات المسلمين فى الخارج تتم على اساس حرمان الاوطان المحلية من الانتفاع بها بينما ينتفع بها اعداء هذه الامة .

ثالثا : يزعم المستثمرون المسلمون وتسعون فى المائة منهم عرب انهم يفعلون ذلك لان اموالهم بالخارج تكون فى مأمن من المصادرة او التأميم او ما إلى ذلك ، وهذا تعليل متهافت لانه اذا

كانت قد حدثت حالة او حالات فى زمن مضى فلاينبغى ان تعتبر اساسا للممارسة المستمرة فى مناخ تغيرت فيه الظروف والسياسات واصبح العالم العربى والاسلامى اولى بخيراته التى اودعها الله فيه .

وحكاية ان الاموال فى الخارج بمأمن اثبتت التجارب ونحن اليوم فى أزمة الكويت والعراق نعيش واحدة منها ان الاموال العربية الاسلامية فى الخارج ليست فى مأمن على الاطلاق ، فما سمعه العالم عن تجميد الارصدة الكويتية والعراقية فى الخارج وما حدث قبل ذلك من تجميد ارصدة ايران ايام أزمة الرهائن وما سيحدث دائما عند كل خلاف سياسى يؤكد اكذوبة امان هذه الاموال فى الخارج ..

رابعا : من الخيانة لقضايا الامة ان يكون العالم الاسلامى والذى يسمى تأدبا او تلطفا بالعالم الثالث او النامى يعيش ثمانون فى المائة منه تحت حزام الفقر وتسقط دوله جميعا فى قبضة الديون وفوائدها بما يفقدها استقلالها السياسى واستقلال قرارها ويفرض عليها سيطرة صندوق الدين او صندوق النقد .

ومن الخيانة لقضايا الامة ان يحدث هذا كله فى العالم الاسلامى بينما تستثمر الارصدة العربية والاسلامية بعيدا عن ديار الاسلام واذا احتاج المسلمون واضطروا لمد ايديهم لصندوق النقد وخضعوا لشروطه وتحملوا الفوائد الباهظة فى الاقتراض منه خرج فقهاء البنوك وفقهاء الاغنياء ليصرخوا بان هذا حرام ، وان هذا ربا ولايجرؤ واحد منهم ان يناقش القضية من اساسها ويطالب اغنياء الامة بأن يستبقوا ثروات المسلمين ويستثمروها فى ديارهم ويبارك الله فيمن نفع واستنفع .

المخرج الطبيعى

اما الدكتور عبدالحميد الغزالى استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ونائب رئيس مجلس ادارة جمعية الاقتصاد الاسلامى فيرى ان أهمية استثمار مال المسلمين فى بلاد المسلمين اظهرتها

مليار دولار من الخليج للفلبينيين

يبلغ عدد الفلبينيين العاملين فى الخليج العربى حوالى ٤٠٠ ألف رجل وامرأة يعملون كأطباء ومهندسين وعمال وخدم فى المنازل . منهم ٨٠ ألفا فى الكويت و٥ آلاف فى العراق ، وهم يحولون سنويا إلى بلادهم أكثر من مليار دولار ، تساهم الى حد بعيد فى إنقاذ اقتصاد بلادهم التى تبلغ ديونها ٢٦ مليار دولار .

كانت الفلبين قد وضعت خطة تضمن بمقتضاها توظيف أعداد أكبر فى العراق للعمل فى مشروعات اعادة البناء والتعمير .

فى الكويت وحدها ١٠٠ ألف هندى و٨٥ ألف باكستانى و٧٠ ألف بنجلاديشى و٨٠ ألف سيريلانكى ١٠ الاف صينى و٦٥٠٠ تايلاندى و٧ آلاف كورى جنوبى و٤ آلاف بريطانى و٣٥٠٠ أمريكى و٩٠٠ سوفيتى .

أكبر عملية سطو خلال ألف عام

قال أحمد غزالى وزير خارجية الجزائر : إن الغزو العراقى للكويت مكن البنوك الغربية من تنفيذ أكبر عملية سطو خلال الف عام بتجميدها الأرصدة الكويتية والعراقية .

وصف الوزير هذه البنوك بأنها تخضع للأوساط الصهيونية وقد سيطرت على أرصدة كويتية وعراقية بلغت نحو ٢٢٠ مليار دولار . نقلت وكالة رويتر هذه التصريحات .

الازمة الاخيرة بين العراق والكويت قائلا : ان العامل الاقتصادى هو الذى يحكم المتغيرات العالمية المعاصرة فبدون هذا العامل كان لايمكن ان نتصور ان تتحرك الولايات المتحدة الامريكية والدول الكبرى جميعا بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى نحو التدخل المباشر فى الاحداث المؤسفة فى منطقة الخليج ..

وعليه نستطيع ان نقول ان لهذه الدول جميعا مصالح اقتصادية واضحة وحيوية فى هذه المنطقة تتلخص فى الحصول على مصدر طاقة باسعار رخيصة نسبيا لادارة الآلة الصناعية فيها ومن ثم ينشأ سؤال هام عن مدى تيقظ وحرص دول المنطقة لمصالحها بصفة عامة والاقتصادية على وجه الخصوص ، ويرتبط بهذا السؤال مسألة الاستثمار للفوائض النفطية .

فنحن نعلم ان الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات هذه الدول تعد محدودة نسبيا ومن ثم كان المخرج الطبيعى لاستثمار فائض الاموال النفطية هو توظيفها فى بقية الدول الاسلامية حيث تتعطش اقتصاديات هذه الامة الى استثمارات مكثفة وتحصل على اقل القليل من احتياجاتها من التمويل من دول العالم المتقدم بشروط اقتصادية واجتماعية وسياسية باهظة ولعل مشكلة المديونية الخارجية التى تجثم على صدر اقتصادياتها خير مثال على ذلك .. فلقد اصبحت خدمة هذه المديونية فقط تشكل صعوبة كبيرة امام كثير من هذه الاقتصاديات الاسلامية ..

وعلى ذلك وكما نعلم فان استثمارات الدول المنتجة والمصدرة للنفط العربية وبالذات العراق والكويت تزيد عن مائتى مليار دولار فى الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية والدول الاسلامية شبه النفطية والفقيرة تعانى من ضغط خدمة مديونية خارجية متزايدة ولذلك نجد ان السياسة الشرعية تحتم على الدول ذات الفوائض :

اولا : ان تستثمرها فى تنمية اقتصادياتها اولا فهى حتى الآن اقتصاديات متخلفة .

ثم ثانيا : تستثمرها فى الدول الاسلامية الشقيقة لان تقدم هذه الدول الاخيرة سوف يشع بالخير على الدول ذات الفائض ولعل تجميد ارصدة واستثمارات العراق والكويت



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٩٠

فى الدول المستفيدة بهذه الاستثمارات خير مثال على المخاطر التى يمكن ان تتعرض لها الاموال المستثمرة فى هذه الدول .

مصالحها .. وليس مصالحنا

ويلخص دكتور عبدالحميد الغزالى فى النهاية رأيه قائلاً .. لعل الكارثة التى نعيشها الآن من احتلال دولة عربية شقيقة لدولة عربية شقيقة اخرى ومن استدعاء لقوات امريكية واوربية لحماية بعضنا من بعضنا وكما قالت القيادة المصرية ان هذه القوات تاتى للحفاظ على مصالحها وليس للحفاظ على مصالحنا خير فرصة لاعادة التفكير الجذرى فى منطلقاتنا واولوياتنا واعادة ترتيب بيتنا الاقتصادى لصالحنا نحن وليس لصالح الدول المستغلة لنا والشرط الاساسى لكى نخرج من هذا المأزق الحضارى هو ان تعود بسرعة مذهلة الى صوت العقل ونداء الحق وتعاليم اسلامنا العظيم وإلا سوف تقع الواقعة ويحدث الزلزال المدمر الذى لايبقى ولايذر فى منطقتنا ونسأل الله السلامة ..

نساعدهم على ضربنا !

يقول المستشار محمد سعيد العشماوى رئيس محكمة امن الدولة العليا والكاتب الاسلامى المعروف ! ليس من رأيى ان يستثمر اى مسلم امواله فى بنوك اجنبية او مشروعات خارج البلاد العربية والاسلامية مهما كانت المبررات فى ذلك .. لان الاستثمار فى البنوك والمشروعات والدول العربية والاسلامية امر يعزز الاقتصاد القومى لهذه الدول ويؤدى الى نتائج هامة مثل انشاء المصانع وايجاد فرص كبيرة للعمل ..

ولمثل هذا العمل اثر اقتصادى واثر اجتماعى واثر سياسى .. فعندما تتكاثر فرص العمل فى مصر والبلاد العربية فان ابناءها يظلون فيها ولايهاجرون منها ولايعطون خبراتهم وجهودهم للغير .

يضاف الى ذلك كله ان وضع الارصدة العربية والاسلامية فى بنوك اجنبية يعزلها تماما عن البلاد العربية والاسلامية ويجعل للبلاد الاجنبية اليد الطولى واليد العليا للتصرف فى هذه الاموال ولو باقراضها لنا بفوائد عالية فضلا عن الآثار السياسية التى تنجم عن ذلك ، من تحكم الدول التى توجد بها هذه الاستثمارات والايداعات العربية والاسلامية فى سياسة هذه البلاد والتحكم فى مصائرها .

وربما كان من اسباب ظاهرة الايداع فى مصارف البلاد الاجنبية الادعاء بأن الفائدة ربا فتخشى بعض الحكومات وبعض الافراد من الايداعات فى البنوك الموجودة فى البلاد الاسلامية والعربية لكى لاتقتضى عنها فائدة يقال انها ربا ، ومن ثم فهى تودع اموالها فى بنوك اجنبية لتقتضى منها فائدة مستترة ، واذا فرض وتركت الفوائد فإن هذه البنوك تستفيد بالاموال الطائلة المودعة فيها بما فى ذلك الفائدة ربما فى اغراض معادية لاغراض الدول الاسلامية والعربية وبذلك فنحن نمول الاعداء ونساعدهم على ان يضربونا وعلى ان يقووا باموالنا .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/١٠/١٩٩٠ ٦ أغسطس ١٩٩٠

اسامة سرايا

التغيير المنتظر

لا جدال فى ان النتائج المترتبة على غزو العراق لدولة الكويت ، ستحمل فى طياتها اثارا سلبية قادمة سياسيا واقتصاديا ـ بما قد يهدد منطقة الشرق الاوسط والدول العربية جميعا .. خاصة امارات الخليج والعربية السعودية .

والتدخل العسكرى الأجنبى بات امرا-واردا ان لم يكن مؤكدا ، خاصة ان العراق لم تستجب لرؤية العقل والمنطق القادمة من القاهرة .

لكن هل يمكن اجتياز هذه الازمة الصعبة والشائكة بكل المقاييس ؟ ومع افتراض ان هذا ممكن ومحتمل .. ما هو مطلوب من العالم العربى .. كى لا تحدث مثل هذه الاحداث المؤسفة فى اعتقادى ـ وفى حالة اجتياز هذه الازمة يجب ان يخلق واقع عربى جديد .. فقد اكتشف الجميع ـ رغم انه كان بديهيا ـ انه لا يمكن ان تعيش الرفاهية فى وسط منطقة فقيرة والحياة صعبة فيها .. وان العالم العربى فى حاجة ماسة الى وضع صيـغ جديدة وصحيحة لعلاقات الدول داخل المنطقة العربية . وان نخلق صيغا جديـدة للتعـاون الاقتصادى تماثل وتعادل مشروعات التعاون العالمى مثل التى قدمتها الولايات المتحدة الامريكية لاوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية .. ان الوضع العربى العجيب .. جعل بعض الدول العربية الفقيرة تقف موقف الحياد او التاييد للغزو العراقى ضد الكويت .. وهذا يدخل فى اطار التقييم غير الموضوعى او الشاذ لانه بالرغم من ان الغزو والتدخل فى الشئون الداخلية .. وتغيير انظمة الحكم بالاعتداء من الممكن ان تتعرض له هذه الدول الفقيرة .. من الاغنى والاقوى الا انه شعور منها بالرفض للـواقع - العـربى .. الذى يجعـل التعاون العربى يدخل فى اطـار العلاقات غير الكريمة .. اوجد جفوة وفجوة بين الاغنياء والفقراء فى عالمنا العربى .. ولا يمكن ان تقوم علاقات قوية وفعالة وان نحقق استقرارا فى المنطقة فى ظل هذه الاوضاع .. ويكفى ان ندرك ان هناك تعاونا اقتصاديا وثيقا بين كافة المجموعات العالمية المتجانسة . فـالامريكيـون قدمـوا لاوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ٢٠ مليار دولار فى سنوات ما بعد الحرب بأسعار ذلك الزمان . من اجل انعاش وتقوية ودعم الاقتصاد الاوروبى . واخيرا نرى بنكا اوروبيا غربيا يقام من اجل تقوية ودعم اقتصاد شرق اوروبا .. والمساعدات تتـدفق على اوروبـا الشـرقيـة . والعلاقات الاسيوية تشهد تعاونا يابانيا مكثفا مع الدول الاسيوية حتى الصين .. كل التجمعات تساعد بعضها البعض . ولكن مجتمعنا العربى اغنى الشعوب حاليا يمر بمرحلة استقطاب حادة .. كبديل لقيام مشروع عربى جاد لاستثمار الطاقات العربية وتوطين الاموال العربية المهاجرة والطائرة فى ارجاء المعمورة لانعاش اقتصاديات اوروبا الغربية واليابان وامريكا وتقوية المصارف العالمية .. فى الوقت الذى ترزح فيه العديد من الدول العربية الاخرى فى دوامـات اقتصـاديـة حادة تهـدد استقـرارها . او تجعلهـا تتطلع لمساعدات خـارجية او اجنبيـة . ومشاكل المديونية تؤثر فى اغلب اقتصاديات الدول العربية .. ان هذه الاوضاع الصعبة . تجعل المنطقة التى نعيش فيها غير مستقرة وهذا يؤثر على الجميع . ولنا ان ناخذ الدرس والعبرة من الازمة الحالية وان نعرف كم ستتكلف على المعتدى والمعتدى عليه . وكان من الممكن ان نخلق او نقيم صندوقا عربيا بهذه الاموال لتحقيق الاستقرار للجميع ولكن التنافس العربى والحزازيات القديمة مازالت تتحكم فى قرارات



الجميع وتبعدهم عن المصالح الحقيقية وتوقعهم اسرى لفعل وردود فعل غير سوية او صحية واغلبها نتاج الامراض النفسية والحساسيات والعقد القديمة متناسية ان الاستقرار للجميع .

وبالتالى فان التراكم المالى والبترولى الذى تنتجه المنطقة العربية يجب ان يوظف النسبة الكبرى منه لمصلحة المنطقة ككل . حتى يمكن ان نخرج من دوامات هز الثقة والاستقرار فى عالمنا العربى .. هذا اول درس ، ويجب ان يعيه جيدا العرب اصحاب الفوائض .

اما الدرس الثانى .. فهو ان تحقيق الاستقرار لن يكون الا بمساهمة كل فاعليات المجتمع فى صنعه وبالتالى فان المجتمعات الديكتاتورية او القبلية لن تحققه .. فالنمط الضرورى لتحقيق الاستقرار هو الديمقراطية والرؤية الموضوعية غير المتعصبة لطبيعة الكيانات العربية الحالية فمن غير المفهوم طبيعة تكوين الشعوب او البلاد العربية ان تكون مغلقة على مصالح قلة ولا تتفتح لتعرف مجريات التغيير او تستوعب القوى الجديدة التى تنمو فى مجتمعها او فى المجتمعات المجاورة . وهذا يستدعى اساليب عصرية وديمقراطية . ويجب الا يغيب عنا اننا لن نستحدث انماطا جديدة وسلوكيات غريبة فقد سبقتنا دول فى اطار التحضر [illegible] واختيار الاساليب الحديثة [illegible] عصرية لقيام المجتمعات المتحضرة وليس من العيب مادمنا كعالم عربى نستورد السيارة والمنزل وادواتها [illegible] والطعام والماكل والملبس ان نستورد او نحاول ان نوطن اساليب عصرية فى مجتمعاتنا تتناسب مع تقاليدنا وقيمنا القائمة على التسامح والعدالة الاجتماعية وحماية حقوق الانسان وليست القائمة على تركيبة قبلية او فاشية .. ولكن نمط يفتح الباب واسعا امام ديمقراطية عربية تاخذ بقيم العصر ومكتسباته وتحمى تراثنا الحقيقى من اجل مصالح الجميع .

اعتقد ان التغيير الذى طرا على اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى قد امتد الى المنطقة العربية ويجب الا تاخذنا روح التعصب والمعاندة للواقع فنتاخر ونرتكب حماقات تعوق التغيير او تمنعه لانها فى النهاية سوف تتاثر بها جميعا وتؤثر على مستقبلنا ومستقبل الاجيال القادمة .



الأسبوع الاقتصادي

الاقتصاد العربي في مهب الريح

يخطيء من يعتقد ان احداث الخليج الملتهبة بغزو العراق للكويت ستؤدى الى رفع معدلات القوة للاقتصاد العربى لانعكاس ارتفاع اسعار البترول على هذا الاقتصاد

فالواقع وكل المؤشرات تؤكد ان ارتفاع اسعار البترول من ١٦ دولارا الى ٢٥ دولارا لن يكون هو المنقذ او الجسر الذى يعبر عليه لدعم الاقتصاد العربى .. بل العكس ان احداث الخليج المتفاقمة قد احدثت اختلالا كبيرا للكثير من المعوقات الاقتصادية العربية .. وعلى رأسها البترول .. فهذه الاحداث ستؤدى الى انهيار منظمة الاوبك التى كانت تتحكم فى عمليات الاسعار والانتاج كما ان العائد الذى يدر حاليا بعد ارتفاع اسعار البترول وزيادة حصص الانتاج سيتم استهلاكه فى عمليات التسليح التى ستشهدها المنطقة حاليا بل ان الارصدة سيتم سحب جزء منها لتغطية الانفاق العسكرى ..

واحداث الخليج ضربت العملات العربية فى مقتل فانهار الدينار الكويتى الذى كان سيد العملات العربية وانخفضت العملات العربية فى اثره وهذا طبيعيا ان يحدث فاى عملة تستمد قوتها من قوة حكومتها والثقة الدولية تجاهها وليس برصيد الذهب فقط كما كان من قبل

والشيء الخطير ان العملات العربية لن تقوم لها قائمة بعد الان او على الاقل فى المستقبل القريب لسبب بسيط ان المنطقة العربية وخاصة الخليجية ستصبح تحت تأثير الحماية الاجنبية برغبتها وهذا من شأنه يترك تأثيرا سلبيا على عملتها

كما ان اول الدروس المستفادة التى سيستوعبها رأس المال الجبان هو البعد والهروب من المنطقة العربية التى لا تعرف الامان والاستقرار حتى ولو كان هناك تاكيدات بالامن والامان ليل نهار .. ولذلك سيصبح هروب الاموال العربية الى العالم الخارجى والبنوك الاجنبية هو الحل امام رجال الاعمال والمستثمرين والافراد .. هذا يعنى ان الاستثمارات فى المنطقة العربية ستصبح فى مهب الريح وسيكون مستقبلها غامضا وقاتما

ان هذه الاحداث سوف تجعل الاقتصاد العربى الذى كان يحاول ايجاد هوية عربية امام التكتلات العالمية الى اقتصاد هامشى او تابع بمعنى الكلمة

وسيصبح الحديث عن اى قوة اقتصادية عربية نوعا من الهراء او حديثا من احاديث ترف المثقفين

مدحت البسيوني



المصدر : الأهرام الاقتصادي

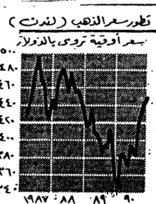
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

الذهب ملاذ الامان

فى اوقات الازمات ، دائما وابدا ، يكون الذهب هو « ملاذ الامان » ليس فقط فى مجال المضاربة على ارتفاع الاسعار . ولكن باعتباره مخزنا للقيم فى الوقت الذى تنخفض فيه اسعار العديد من السلع الاولية ، وتشتعل معدلات التضخم

وقد حدث ذلك خلال السبعينات ، فى اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وماصاحبها من ارتفاع البترول ثم اندلاع الثورة الايرانية فى عام ١٩٧٩ . فقد ارتفع سعر اوقية الذهب تروى من خمسمائة الى ثمانمائه دولار . وساهم فى هذا الارتفاع ، التدخل السوفيتى فى افغانستان وماصاحبه من نفقات حربية ضخمة الى جانب تزايد الرغبة فى حيازة الذهب كبديل للنقود السائلة . بحثا عن الامن والامان الاقتصادى من جانب المستثمرين فى العالم .

وقد اخذت اسعار الذهب ، فى اعقاب الغزو العراقى للكويت ، نفس الاتجاهات التصاعدية ، ولكن ليس بنفس النسبة ، فقد ارتفع سعر اوقية



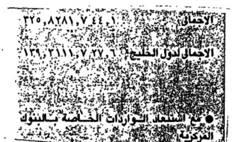
الذهب تروى من ٣٧٣,٢٥ دولار فى الثانى من اغسطس ، الى ٣٩١,٢٥ دولار فى الثانى عشر من اغسطس ، ثم الى ٤٠٧,٤٥ دولار للاوقية . وذلك طبقا للاسعار المعلنة فى سوق لندن ، خلال الرابع عشر من شهر اغسطس الحالى .



واردات الشرق الاوسط من الذهب خلال عام ١٩٨٩ (●)

(طن)

الدولة	خام	مصنع	الاجمالى
السعودية	٢٧,٢	٧٠	٩٢,٢
تركيا	١٦,٥	[illegible]	١١٦,٧
الامارات ، قطر عمان ، البحرين	٣,٤	٢٣,٥	٢٦,٩
الكويت	١	١٨,٢	١٩,٢
لبنان	—	٣,٧	٣,٧
الاردن ، سوريا	—	[illegible]	[illegible]
العراق	[illegible]	[illegible]	[illegible]
مصر	—	٢٦,٩	٢٦,٩
المغرب	—	١٥,٥	١٥,٥
الجزائر	—	٧	٧
ليبيا	—	٤,٥	٤,٥
تونس	—	٧	٧
ايران	—	٠,٥	٠,٥



	خام	مصنع	الاجمالى
الاجمالى	٤٤,١	٢٨١,٧	٣٢٥,٨
الاجمالى لدول الخليج	٢٧,٦	١١١,٧	١٣٩,٣

● مع استبعاد الواردات الخاصة بالبنوك المركزية

والسبب الاساسى الذى ادى الى عدم حدوث طفرة ضخمة فى زيادة اسعار الذهب ، يكمن فى منطقة الاحداث ذاتها ، اى منطقة الخليج العربى .

فدول هذه المنطقة ، كانت تشكل نسبة ٤٣ فى المائة تقريبا من اجمالى واردات منطقة الشرق الاوسط من الذهب ، مع احتلال السعودية للمركز الاول تليها لكويت ، يضاف الى ذلك تركز معظم واردات الذهب فى صورة مشغولات للاستهلاك الشخصى (١٢٪ من الطلب العالمى على المشغولات الذهبية .

ومن ثم فى ظل التطورات المتلاحقة والاجتياح العراقى للكويت . فلاشك ان هذه الواردات سوف تتوقف كما ان الاحتمال الارجح هو قيام



بعض دول الشرق الاوسط ببيع جزء من احتياطيها من الذهب لمواجهة الانفاقات العسكرية المتزايدة .

الا انه فى حالة تصاعد الموقف العسكرى فان الاحتمال الارجح هو اتجاه اسعار الذهب الى مزيد من الارتفاع على الصعيد الدولى تحقيقا لمبدأ « مخزن القيم » والبحث عن الامان الاقتصادى وهو ماتأكد خلال نهاية النصف الثانى من الشهر الحالى (اغسطس ١٩٩٠) . خاصة مع انخفاض قيمة الدولار فى مواجهة العديد من العملات الاخرى وبخاصة المارك الالمانى والفرنك السويسرى وذلك فى ظل التصريحات التى ادلى بها وزير الخزانة الامريكى والذى توقع خلالها تأثر الاقتصاد بارتفاع اسعار النفط فى السوق العالمية للبترول .

في انتظار انفجار الخليج

فاتورة الخسائر العربية

عبدالقادر شهيب

٦ مليارات دولار لاعادة تشغيل آبار العراق والكويت إذا سلمت من التدمير

٦٠٠ مليار دولار مهددة بالضياع إذا حدث الانفجار

اختلف المحللون حول اسباب الانفجار الوشيك في الخليج والورطة القاسية التى وقع فيها العرب المحيطون به ، والبعيدون عنه .. منهم من يعتقد ان الطموحات الشخصية في زعامة كانت السبب .. ومنهم من اتهم التوزيع غير العادل للثروة في المنطقة .. وهناك من الح إلى لعبة امريكية استدرجت فيها القوات العراقية لاجتياح الكويت ليحدث ما حدث بعدها .. وهناك ايضاً من حاول التوفيق والجمع بين كل هذه الأسباب .

ولكن رغم الاختلاف حول الأسباب ، فلقد اتفق اصحاب التحليلات المتناثرة -تقريباً- على نتائج الانفجار الوشيك في الخليج بالنسبة للعرب .. وهى كلها خسائر موغلة في الشدة ومفرقة في الفداحة .. وربما كانت ممزوجة بالدم العربى ايضاً !

فاقل الخسائر المتوقعة سيكون ضياع وتبديد قدر هائل من الموارد والمدخرات العربية .. وذلك مرهون بتفادى صدام عسكرى تلوح نذره الآن في سماء الخليج .. بينما اكثر الخسائر المتوقعة فهى تدمير طاقات وقوى وهياكل اقتصادية عربية كاملة ، انفق في تشييدها اموال باهظة خلال سنوات طويلة ، وذلك إذا ما اخفقت الجهود لتفادى الكارثة وحدث الصدام العسكرى الذى صار شبه محتوم حتى الآن .

وسواء نجحنا في تفادى الصدام العسكرى ام اخفقنا .. فقد وقع المحظور بالفعل .. وبدات الخسائر الفادحة للعرب تتوالى ، ويتبارى الآن كثيرون في عملية حصرها .. كل ما في مقدورنا الآن فقط هو محاصرة حريق هذه الخسائر حتى لا يزداد أنتشاراً في كل الارجاء العربية ، حتى تقتصر هذه الخسائر -ويالها من سخرية مريرة- على تبديد قسط غزير من مواردنا .. بدلا من تدمير كل مواردنا .. إذا ما تم تطويق ما حدث ، ووجدنا حلا سعيداً للازمة ، وهو الأمر الذى لم يعد سوى في مقدور الرئيس العراقى وحده .

أول الخاسرين

فمنذ الوهلة الاولى لاجتياح القوات العراقية لاراضى الكويت بدا الجسد العربى يعانى من نزيف هذه الخسائر ، وهو النزيف الذى يتزايد يوماً بعد الآخر .



في أسبوعين خسر العرب ٦,٥ مليار دولار وانخفضت عملاتهم بنسبة ٣٠ ٪

استولى العراق من الكويت على ٤,٣ مليار دولار وخسر أكثر منها حتى الآن

وكان اول من عانى من هذه الخسائر هو العراق نفسه ، الذى انتظر ربحا وفيراً بالضم القسرى للكويت له ، يعينه على حل المشاكل الاقتصادية التى امسكت بخناقه بعد حرب مع إيران دامت ثماني سنوات ، وابتلعت ١٢٠ مليار دولار ومليون قتيل .

فبعد وقوع الكويت ـ خلال ساعات قليلة ـ في ايدى القوات العراقية ، لم تمض سوى ساعات قليلة اخرى حتى بدا فرض حظر عالمى على صادرات العراق والكويت من النفط ، ليحرم بذلك العراق من المصدر الرئيسى له للحصول على دخله ، وبالنقد الاجنبى .. لان ٩٠ ٪ من كل صادراته هى صادرات النفط التى كانت تبلغ ٢,٧ مليون برميل يومياً كانت حوالى ٢٠ مليار دولار .

وحتى إذا ما انتهى هذا الحظر سواء قريباً او بعيداً ، وسلمت ابار البترول من التدمير ، فسوف يجد العراق نفسه ومعه الكويت يحتاج لنحو ٦ مليارات دولار على الاقل لاعادة تشغيل الف بئر للبترول تم إغلاقها على عجل ، وبطريقة غير فنية للافتقاد للمعدات اللازمة لمعالجة هذه الابار بشكل سليم ، قبل وقف إنتاجها ، وخاصة ان النفط العراقى ،يحوى كميات من البارافين الذى يهدد بالتبلور بعد اسابيع لتصبح الابار شبيهة باوان مملوءة بالعسل ، بعد انخفاض درجة الحرارة ، داخلها ، وهو ما يسدها تماماً .

فضلاً عن انه لن يكون في مقدور العراق او الكويت إعادة تشغيل هذه الابار بسرعة .. لان تشغيلها يحتاج ١٥ يوماً ، بشرط إغلاقها بالطريقة المثلى ، وهو مالم يتوافر ، وايضاً بشرط الا تكون قد توقفت اكثر من اربعة اشهر ، وهو الامر غير المضمون .

ولقد حرم العراق من المصدر الرئيسى لموارده المالية في وقت زاد فيه إنفاقه العسكرى بمعدلات تفوق الزيادة خلال سنوات حربه مع إيران ، لانه يستعد هذه المرة لملاقاة قوات اكثر تقدماً من القوات الإيرانية .. وإذا كانت نفقات القوات الامريكية التى تحاصر الخليج وعددها ٥٠ الف جندى تبلغ ١٠ ملايين دولار يومياً ، فاغلب الظن ان نفقات القوات العراقية التى تصل إلى ٢٠٠ الف جندى لن تقل عن هذا الرقم ايضاً .. وكل يوم يمر تتضخم هذه النفقات .

إذن .. ما استولت عليه القوات العراقية من اموال وذهب واشياء اخرى في الكويت سيضيع في الإنفاق العسكرى .. فكل ما استولت عليه هذه القوات لا يزيد ـ في اكثر التقديرات مغالاة ـ على ٤,٣ مليار دولار فقط .

وحتى ما تبقى من هذه الاموال فإنه ضاع ايضاً بعد الاضطراب الذى اصاب المنشات الإنتاجية في العراق التى حرمها الحصار الاقتصادى من مستلزمات الإنتاج الضرورية .

خسائر عربية

ولم تكن الخسائر العربية من نصيب العراق وحده .. ولكنها امتدت لتصيب العرب كلهم ..

فالكويت خسرت فجاة نحو ٢٠٠ مليار دولار ، هى قيمة ودائعها واستثماراتها في اوروبا وامريكا واليابان ، بعد تجميد الاموال الكويتية .. كما خسرت عائدات إنتاجها من النفط ايضاً .

والمملكة العربية السعودية اضطرت إلى استقطاع قدر من مواردها المالية لتغطية إنفاقها العسكرى بعد إعلان الطوارىء واستنفار قواتها العسكرية .

كما تضطر لدفع نفقات القوات الامريكية التى استدعتها لحمايتها من اجتياح عراقى مماثل لما حدث في الكويت .. وهى نفقات تبلغ ـ طبقاً للتقديرات الامريكية ـ ٤٤٠ مليون دولار شهرياً . وهذا الرقم سوف يزيد مستقبلا نظراً لتزايد اعداد القوات الامريكية يوماً بعد الاخر في الخليج .

ونفس هذه الخسائر لحقت ايضاً بدول الخليج الاخرى التى رفعت درجة استعدادها العسكرى حتى لا تلقى نفس مصير الكويت .

خسائر أخرى

إلا ان الخسائر لم تتوقف عند حد ابتلاع الإنفاق العسكرى قدراً من موارد دول الخليج فقط .. ولكنها اتسعت اكثر من ذلك وفي عدد من الاتجاهات .

مثلا ..

بعد الاضطراب الذى شهدته البورصات العالمية ، في اعقاب اجتياح العراق للكويت ، خسرت الاستثمارات

العربية حوالى ٢٠ مليار دولار .

ايضاً ..

خسرت دول الخليج العربي ٣٠ ٪ ، حتى الآن ، من قيمة ما تحتفظ به من عملاتها بعد الانهيار الذى اصاب هذه العملات مؤخراً .

كذلك ..

ارتفعت اسعار السلع التى تستوردها الدول العربية من الخارج والتى تقدر بمائة مليار دولار ، وذلك سوف يترجم عملياً بزيادة جديدة وكبيرة في عجز موازين المدفوعات العربية ، وفي الديون الخارجية العربية التى تجاوزت حالياً ٢٠٠ مليار دولار .

وينتظر الآن العرب إذا طال امد الازمة قليلا زيادة في تكلفة الاقتراض من الخارج ، بعد اتجاه الفوائد في الاسواق العالمية للزيادة في اسواق المال العالمية ، لتزيد اكثر الديون الخارجية العربية .

خلاصة الامر .. إن الموارد الإضافية التى ستحصل عليها الدول العربية المنتجة للنفط ، بسبب التهاب اسعار البترول ، سوف تفقد اكثر منها .. إن لم يكن هذا قد حدث بالفعل .. ويكفينا هنا ان نتذكر ان خسارة العرب في اموالهم المستثمرة في بورصة واحدة ، هى بورصة نيويورك بلغت خلال اسبوعين ٦,٥ مليار دولار ، بينما لم ترق الزيادة في عائدات النفط إلى هذا الرقم بعد .

وكل هذه الخسائر ، وهى فادحة ، وقعت على رءوس العرب قبل ان ينفجر الخليج كله .. او هو على حافة الانفجار بعد ، اما إذا وقعت الواقعة ، وقامت امريكا بضربتها للعراق التى تستعد للقيام بها الآن ، فلن يكون في مقدورنا وقتها حصر الخسائر العربية ، لانها ستمتد لتشمل تدمير قاعدة إنتاجية اقتصادية ، انهمك العراقيون في تشييدها سنوات طويلة .. وربما طال التدمير ليشمل ابار البترول العراقية .. والكويتية .. وابارا للبترول في السعودية ليحرم بذلك العرب ـ ولفترة طويلة ـ من المصدر الاساسى للدخل ، يحسدهم عليه كثيرون الآن في العالم

وإذا ما حدث ذلك ، وهو احتمال غير مستبعد حتى الآن سيقضى العرب ما تبقى لهم من سنوات في القرن العشرين منشغلين في عمليات إطفاء اكبر حريق على الكرة الارضية ،

وفي غضون ذلك سوف يكون العرب قد بددوا كل ما تبقى لهم من مدخرات النفط والتى تقدر بحوالى ٦٠٠ مليار دولار الآن ، وذلك إذا سمح لهم بتبديدها وتم فك تجميدها الصريح او المستتر .. لتضيع بذلك اندر الفرص التاريخية التى قلما تتاح لامة لتنهض

والمثير للاسى .. اننا نخطو الآن نحو عالم جديد تتشكل معالمه وقسماته .. وابرز هذه القسمات هو إلغاء التقسيم السابق الذى يشمل ثلاثة عوالم اول وثان وثالث . ليقتصر الامر على عالم الشمال المتقدم فقط .. بينما يندثر وينزوى ما يسمى بالعالم الثالث . لانه صار الآن بمشاكله عبئاً على العالم الاول اما اعضاء منتدى العالم الثانى .. فبعضهم سينجح في اللحاق بالعالم الاول المتقدم .. وبعضهم سيتم اجباره على الهبوط في هاوية العالم الثالث

ووقتها لن يفيدنا نحن العرب مجرد العظة التى سنخرج بها مما حدث وهى الحفاظ على ما قد تحمله لنا الاقدار من ثروات مفاجئة في المستقبل ، لانه لن يصير لنا مستقبل ■



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠

مصريات

«هذه سطور مصرية ١٠٠٪ ليس وراءها الا صالح مصر ومصلحة كل مواطن مصرى ، اليوم وغداً وبعد غد باذن الله»



يكتبها : **محمد باشا**

الآثار الاقتصادية لغزو الكويت على الإنسان العربى ومستقبله



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد بات واضحا ان احتلال العراق للاراضي الكويتية يمثل كارثة على الامة العربية تمتد اثارها الى مدى بعيد لا يعلم نهايته الاالله سبحانه وتعالى ، وبعيدا عن الجانب العسكرى من هذه النتائج فيما لو حدثت المواجهة المتوقعة ، والتى سوف تغير من خريطة المنطقة ، كما اوضحنا في الاسبوع الماضي ، فان الجانب الاقتصادى على المدى القريب والبعيد يمثل ايضا تأثيرات بالغة على الاقتصاد العربي بصفة عامة والعراقي والكويتي بصفة خاصة ، باعتبارهما يمثلان مسرحا للاحداث والكويت بالاحتلال الذى ابتلاها واصابها بتخريب ونهب وسلب ، والعراق المحتل والمحاصر اقتصاديا من دول العالم كله ، وما يتكبده من خسائر لتكلفة عملياته العسكرية .

والحق ان المنطقة العربية جميعها سوف تتاثر مصالحها بشكل واضح ، بدأت بالفعل صورتها تتضح على مسرح السوق العالمية والمحلية .

واذا كان الرئيس حسنى مبارك فى مؤتمره الصحفى العالمي يوم الثامن من اغسطس قد حذر من خطورة الموقف وأعلن خلاله دعوته الى عقد قمة عربية غير عادية لمواجهته على اساس موقف مبدئى لمصر يتركز على ضرورة انسحاب القوات العراقية من الاراضى الكويتية ، وعودة الحكم الشرعى للكويت ، واتاحة الفرصة بين الدولتين للحوار حول المسائل الاقتصادية والحدودية بينهما ، وهى المبادىء التى انتهت اليها بالفعل قرارات القمة العربية والتى لاقت من الرأى العام العالمى والعربى كل تأييد .

واذا كان الرأى العام فى مصر ، ايد هذه المبادىء التى اعلنها الرئيس وانتهت اليها القمة وسط مشاعر وطنية فياضة ، وحس قومى غير محدود .

فقد كان نتيجة ادراكه الكامل لابعاد الصورة بالغة السواد التى شرحها الرئيس ببساطة وبقلب مفتوح انتقلت على الفور الى عقول وقلوب كل المصريين .

ومن هنا كان هذا التأييد الجارف من الشعب المصرى ، ورفضه الكامل لسياسة العراق العدوانية ،خاصة وانه بدا واضحا من سير الاحداث ، وما نتجت وتنتج عنه من اثار ان المصالح المصرية اصبحت مهددة ، وصدق الرئيس حين قال فى مؤتمره الصحفى العالمى موجها حديثه للقيادة العراقية « كما ان لك مصالح انا لى مصالح » وهو الامرالذى سوف نتناوله فى مصريات هذا الاسبوع ، ادراكا منا واحساسا بان تفجر الاوضاع فى المنطقة ، يهدم كل فرص وظروف بدت فى الوطن العربى ، لامكانات التعاون والعمل الاقتصادى المشترك لمصالح شعوبه .

وبصفة عامة فان الاثار الاقتصادية لهذا الاحتلال انعكست على كل الدول العربية ، ولو حاولنا الاقتراب من ملامح صورة هذه الاثار ، فاننا سوف نعقب حديثنا بتفصيل اكبر لهذه الاثار على مصر ، باعتبار ذلك يمثل جانبا اساسيا من اهتمامنا فى سطور « مصريات » ثم ننتقل الى تحديد ملامح هذه الاثار على اقتصاد وحياة كل من العراق والكويت باعتبارهما الدولتين مسرح الازمة وبؤرة انفجارها .

■ والحق ان خبراء الاقتصاد قاموا برصد لهذه الاثار والتى يمكن ان نلخصها فى عدة نقاط هى :

ـ من المتوقع تزايد العجز فى ميزان المدفوعات المصرى نتيجة لزيادة اسعار البترول عالميا مما سوف يؤدى الى ارتفاع قيمة تكلفة الانتاج فى الشركات الصناعية فى العالم ، وبالتالى ارتفاع المنتجات الصناعية ومستلزمات الانتاج المستوردة التى تشكل نسبة ٧٠ ٪ من اجمالى واردات مصر .

ـ توقف تحويلات المصريين العاملين فى الكويت والعراق ، وربما الى بلدان اخرى مع تداعيات الموقف ، وبالتالى انخفاض ايرادات الشق الاجنبى .

ـ هبوط قيمة مدخرات المصريين بالدينار الكويتى نتيجة توحيد سعره مع الدينار العراقى فضلا عن ضياع اموالهم التى سلبها العراق من العاملين بالكويت .

ـ صحيح ان ارتفاع اسعار البترول المصرى نتيجة لهذه الظروف مثله مثل كل دول العالم والمنطقة ، لكن الخبراء يرون ان هذه الزيادة سوف لا تحقق ايرادها المتوقع توازنا مع قيمة الواردات الصناعية التى سوف تتضاعف .

ـ انخفاض نسبة كبيرة من النقد الاجنبى بسبب التاثر المتوقع لسوق السياحة فى مصر وهذه بصفة عامة رؤية سريعة لهذه الاثار التى سوف تنعكس على اقتصادنا .



ولو القينا نظرة فاحصة على النتائج الاقتصادية التي سوف يتعرض لها العراق ، فاننا نجد البداية تأتينا على الفور من الموقف الحالى الذى اصبحت عليه العراق ولم يمض سوى اربعة اسابيع من اليوم المشئوم لهذه الغزوة ، حيث اذاع راديو بغداد بيانا للرئيس العراقى يطلب فيه من المرأة العراقية تنظيم الحياة الاقتصادية للأسرة ، وتقليل الانفاق على الغذاء والملبس ومستلزمات الحياة والامتناع عن كل مظاهر الانفاق الاستهلاكى .

تخفيض كمية اللحوم الى ٢ أو ٣ كيلو جرامات فى الشهر وكذلك الملابس والأرز والخبز .

وقال البيان المفروض أن تكون كميات الغذاء الموضوعة فى القدور وعلى المائدة بقدر ماتحتاج فعلا الحياة الجديدة ، والا تزدحم المائدة كما كانت بأصناف الأكل والفواكه والايكدس أحد فى بيته المواد الغذائية ، ولايأخذ منها الا مايحتاجه فعلا لمدة يوم او اسبوع .

ولم يقتصر الأمر على هذا النظام الذى وضعه صدام لشعب العراق فى حياته اليومية المتقشفة للغاية ، والذى وصل الى حد ترتيب مائدة الطعام للأسرة ، بل امتد الحال لكى يصدر قرارا بأعدام التاجر الذى يقوم بتخزين المواد الغذائية !

كما تتمثل هذه النتائج على سوق البترول من ناحية الارتفاع الذى حدث ، والذى سوف يواصل ارتفاعه خاصة عند نجاح فرض الحصار الاقتصادى ، والتوقعات بقطع تدفق بتروله عبر السعودية وتركيا ، وهو الأمر الذى بدأ واضحا انه سوف يتحقق بعدما فشل العراق فى الثالث عشر من الشهر الحالى فى كسر الخط المفروض على صادراته البترولية حيث عجزت الناقلة العراقية المسماة بالقادسية عند دخول ميناء « المعجز » الواقع على البحر الأحمر شمال جدة ، حيث رفضت السلطات السعودية مساعدة هذه الناقلة فى الدخول الى الميناء فاضطرت الى العودة من حيث اتت وهو الأمر الذى اعتبرته المصادر العالمية نجاحا لأول اختبار قوة لفرض تنفيذ العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق .

وليس من شك أن هذا الارتفاع فى أسعار البترول سوف لاتستفيد منه العراق ، بينما يستفيد منه كل دول التبرول عربية وغير عربية ، واذا كان العراق يصدر حوالى ١,٨ مليون برميل بترول يوميا من تركيا عبر خط انابيب ينتهى على البحر المتوسط حيث كان يتجه الى دول حوض البحر المتوسط بنسبة ٤٦ ٪ والولايات المتحدة بنسبة ٣١ ٪ ودول شمال غرب اوربا بنسبة ٢٣ ٪ بينما يصدر باقى الكميات عبر ميناء ينبع السعودى والذى يصل الى مليون برميل يوميا ، وعبر ميناء البكر العراقى بنحو ٣٠٠ الف برميل يوميا ، واذا كانت حصيلة عائدات العراق تصل الى حوالى ١١ مليار دولار فان الامر الواقع انه سوف يخسر هذه المليارات بعد توقف عبور بتروله عبر تركيا والسعودية ، وتصل الخسائر اليومية حوالى ١٠٠ مليون دولار !

ونتيجة حتمية لتجميد ارصدة العراق فى الولايات المتحدة ومعظم دول العالم ، فان خسائر العراق سوف تتضاعف ، كما حدث بالفعل ذكرت وكالات الانباء انهيار كامل للدينا العراقى حيث شهدت السوق المصرفية انخفاضا فى سعره .

ايضا فان حالة الحرب التى تعيشها العراق سوف تكلف ميزانيته مبالغ هائلة تقطع من قوت الشعب ، فضلا عن توقف مشروعات التنمية والتطوير التى كان الشعب العراقى سوف يستفيد منها

وهنا نجد ان هذه الآثار الاقتصادية الباهظة التى يتعرض لها العراق تنعكس على الشعب نفسه ، الذى كان قبل الغزو للكويت يعانى من مصاعب اقتصادية ، سواء بسبب الحرب مع ايران ، او بسبب مظاهر الاسراف السفية الذى تمارسه قيادته فى شتى المجالات من اجل مظاهر العظمة التى تفرضها عقدة الزعامة التى تحكم عقلية وتصرفات الرئيس العراقى .

□ ولسوف تمتد الآثار الاقتصادية ايضا الى الكويت بسبب هذا الاحتلال العراقى الغاشم ، سواء من مظاهر السلب والنهب التى تعرضت لها الكويت من قوات صدام الغازية ، والتى تشير التقديرات الغربية أن هذه القوات سلبت ٣,٢ مليار دولار كانت موجودة فى البنك المركزى الكويتى قبل الغزو عبارة عن نقد سائل الى جانب ٢,٥٤ مليون أوقية ذهب فضلا عن سلب ونهب البيوت والمحال التجارية بما فيها من بضائع ومجوهرات وذهب مشغول نقدى قيمتها ١٤ مليار دولار !

□ وتمتد هذه الآثار ايضا كما جاء فى تقرير للاقتصاديين فى الخليج ان الكويت سوف تشهد تضخما كبيرا وارتفاعا متزايدا فى الاسعار بعد الاجراء الذى اتخذته الحكومة الكويتية المؤقتة ضيعة العراق بمساواة سعر الدينار الكويتى بسعر الدينار العراقى وهو الأمر الذى أدى الى



خفض سعره من ١٢ الى واحد دفعة واحدة ، خاصة وأن الدينار العراقى كان يساوى فى السوق ربع دولار فقط أى أن الدولار يعادل ٤ دنانير عراقية بينما سعر الدينار الكويتى قبل الغزو كان اكثر من ٣ دولارات وهو الأمر الذى ترى المصادر الاقتصادية فى لندن أن البنوك توقفت عن شراء العملات العربية فى مقدمتها الدينار الكويتى ، وذلك بسبب صعوبة تبادل هذه العلاقة مرة أخرى مع الدول فى الوقت الحالى حيث توقفت التحويلات النقدية من والى بنوك هذه الدول وفى مقدمتها الكويت !

□ أيضا فإن هذه الآثار الاقتصادية تمتد إلى البترول حيث كانت الكويت تصدر حوالى ١,٥ مليون برميل يوميا عبر ميناء الأحمدى وكانت عائداته تصل إلى ٤,٥ مليار دولار فى العام خسرتها بسبب هذا الاحتلال العراقى ، فضلا عن خسائر الحرب التى تعرضت لها البلاد وما تعرض له شعب الكويت من خسائر بسببها وتوقف مشروعاته .

ولو تابعنا البحث فى الآثار الاقتصادية التى سوف يتعرض لها الوطن العربى كله فإننا نجد أن كل هذه الدول سوف تتأثر بسبب هذا الغزو ، وهذه الظروف التى فرضت على الأمة العربية ، سواء فى انخفاض أسعار العملات ، أو بسبب ما تتكبده هذه البلاد من تكاليف توقف الحياة التجارية والاقتصادية فيها تحسبا وتوقعا لما سوف تأتى به الأيام القادمة .

● وهكذا يمكن القول فى النهاية ان هذا الاحتلال العراقى للأراضى الكويتية وما أدى إليه من آثار على الوطن العربى وما سوف يؤدى إليه أيضا يؤكد صدق رؤية الرئيس مبارك والزعماء العرب الذين اتفقت كلمتهم فى مؤتمر القمة العربى الطارىء بالقاهرة على ضرورة انسحاب القوات العراقية وعودة الحكم الشرعى وهو الأمر الذى لقى استجابة من المواطن العادى البسيط ، بنفس الدرجة التى جاءت بها استجابة المواطن واسع الثقافة أو متوسطها .. لأن الأمر فى النهاية يمثل مصالح لايمكن انكارها لا على المستوى القومى أو الفردى .

وليت القيادة السياسية فى العراق تدرك هذه الأبعاد ، انقاذا لمصالح الأمة العربية التى يهددها غزو مشئوم من حيث أراد بها الرئيس صدام حسين تحقيق مصالح للعراق أضاع هذه المصالح وامتد الضياع الى كل الوطن العربى .

وتلك هى الكارثة بعينها !

الخسارة الجسيمة للمنطقة العربية :

استمرار انخفاض العملات العربية والخليجية وارتفاع اسعار العملات العالمية

في تحليل علمي عن الخسارة الاقتصادية العربية بعد ازمة الخليج .. حدد د . وجيه شندى وزير السياحة والاستثمار السابق والخبير بالاقتصاديات العربية عدة نقاط بالغة الاهمية .. بالنسبة للاستثمارات الكويتية .. وكيف تواجه الاسواق المالية العالمية مشاكل عديدة ابرزها صعوبات تسوية المعاملات التى حل موعد تسويتها على حساب الارصدة المجمدة ... وما نتج من تاثير خطير على العملات العربية .. وتاثر المصريين العاملين بالخارج بهذا الوضع المفاجىء .. ويجمل نقاط التاثير الخمس على الاقتصاد العربى ويأتى في مقدمتها توجيه الموارد المالية والبشرية العربية للانفاق العسكرى بدلا من مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .. والتاثيرات السلبية على حركة التجارة العربية .. ومن حركة انتقال العمالة وظهور الضعف النسبى في التنظيمات الاقتصادية العربية في وقت يتجه فيه العالم بسرعة الى التكتل داخل اسواق مشتركة او مناطق للتجارة الحرة .

ويبدأ د . وجيه شندى تحليله ورؤيته للاحداث محددا ان البعد التاريخى يشير الى انه كان من اهم اسباب اغارة القبائل العربية على بعضها البعض ، في الازمان الغابرة ، الماء والكلا . نظرا لما كان يمثله الرعى من اهمية في حياة البدو الرحل . ومع تغير الازمان والعصور ، فمازالت الاسباب الاقتصادية تلعب دورا اساسيا وحاكما - بالاضافة الى الاسباب السياسية والعسكرية - في قيام الحروب .

وعندما اعلن عن وقف القتال بين العراق وايران في عام ١٩٨٨ ، كان مجموع مديونية العراق الخارجية حوالى ٤٠ الف مليون دولار امريكى . وقد قام العراق بجدولة هذه المديونية الخارجية عدة مرات كان آخرها في العام الحالى ، حتى وصل مجموعها الى ما يزيد على ٦٠ الف مليون دولار حاليا . وبلغت قيمتها طبقا لبعض التقديرات الى اكثر من ٧٠ الف مليون دولار .

وفى نفس الوقت بلغت جملة الاحتياطيات والاستثمارات الخارجية المملوكة لحكومة الكويت اكثر من ١٠٠ الف مليون دولار . ذلك بخلاف ودائع واستثمارات الافراد الكويتيين انفسهم في الخارج . وتدر هذه الاستثمارات عائدا سنويا تزيد قيمته على ١٠ الاف مليون دولار . ومن هنا كانت الكويت اول دولة يزيد عائد استثماراتها المالية على عائد صادراتها من النفط التى وصلت الى حوالى ٩ آلاف مليون دولار في عام ١٩٨٩ .

الآثار على الاقتصاد العالمي :

لا شك ان القطاعات الاقتصادية ، سواء كانت مالية او نقدية هى اسرع القطاعات تاثرا بالاستقرار واحتمالات الحرب . ولذلك كان لاحتلال القوات العراقية للكويت آثار عديدة مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد العالمى والعربى [illegible]

١ - سعر النفط :

كان من الأهداف المعلنة للغزو العراقى للكويت عدم التزام كل من الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة بحصصها النفطية التى اقرتها منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط « اوبك » ، مما ادى الى تدنى مستويات الاسعار ، حتى وصل سعر برميل البترول الى حوالى ١٣ دولارا في بداية شهر يوليو ١٩٩٠ .

وكان من اهم أسباب هذا التدهور عدم التزام العديد من دول الاوبك بحصص الانتاج التى اتفق عليها ، منها العديد من الدول العربية وايران . وليس الكويت ودولة الامارات العربية فقط . ومع ذلك فقد تم الاتفاق بالفعل خلال الاجتماع الأخير لمنظمة الأوبك الذى عقد في جنيف يوم ٢٥ يوليو ١٩٩٠ على التزام مختلف الدول الاعضاء بسقف انتاجى جديد لا يزيد على ٢٢,٥ مليون برميل يوميا خلال النصف الثانى لعام ١٩٩٠ .

وقد ادى هذا الاعلان مع تصريح المسئولين في بعض الدول العربية عن عزمهم الالتزام بهذه الحصص . الى ارتفاع سعر بترول بحر الشمال من نوع « برنت » الى ١٩ دولارا للبرميل ، والبترول العربى من نوع « دبى » الى حوالى ١٦ دولارا للبرميل .

ومع ذلك فبمجرد الاعلان عن دخول القوات العراقية الى الكويت ارتفع سعر النفط في الاسواق العالمية حتى وصل سعر بترول بحر الشمال الى حوالى ٢٦,٥ دولار للبرميل وسعر النفط العربى الى حوالى ٢٣,٥ دولار للبرميل في إقفال يوم الاثنين الموافق ٦ اغسطس الجارى . ثم بدات مستويات الاسعار في الانخفاض الطفيف بعد ذلك .

ولا نعتقد ان سعر النفط يمكن ان يحافظ على هذه المستويات المرتفعة لمدة زمنية طويلة نسبيا لمجموعة من الاسباب ، لعل من اهمها :

- وجود مخزون اجمالى يقدر بحوالى ٤٧٠ مليون طن لدى الحكومات المستوردة والقطاع الخاص . وهو ما يعادل الامدادات الصافية لمدة ١٥٠ يوما . فضلا عن وجود حوالى ١٠٠ مليون طن في الناقلات .
- استعداد العديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط للاستجابة إلى دعوة الرئيس جورج بوش بتعويض النقص في الانتاج العراقى والكويتى . خصوصا مع وجود طاقة انتاجية غير مستخدمة في خارج دول الشرق الاوسط مثل فنزويلا والمكسيك ونيجيريا والولايات المتحدة وكندا .
- تركيز الدول الصناعية على تخفيض اعتمادها على النفط كمصدر اساسى للطاقة منذ عام ١٩٧٣ تطبيقا للسياسة التى بدأها هنرى كسنجر . فقد انخفض النصيب النسبى للبترول كمصدر للطاقة في اليابان من ٧٠ ٪ في بداية السبعينيات الى حوالى ٥٨ ٪ اخيرا . وبالتالى انخفض حجم وارداتها من ٥ الى ٣.٥ مليون برميل يوميا .
- اهمية الدور الذى تقوم به حاليا « وكالة الطاقة الدولية » التى تتكون من تجمع الدول الصناعية المستوردة للنفط . حيث تقوم هذه الوكالة بدور التشاور والتنسيق لصالح الدول المستهلكة وضد دور منظمة الاوبك . وقد عقدت هذه الوكالة اجتماعا في الاسبوع الماضى لاعداد استراتيجية لمواجهة الموقف الحالى .

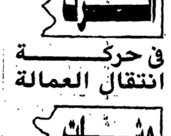
ولذلك فمن الارجح طبقا لتقديرات الخبراء حاليا ان تتراوح مستويات اسعار النفط بين ٢٠ الى ٢٢ دولارا للبرميل . وسيكون لهذا المستوى من الاسعار آثار بعيدة على الدول المصدرة والمستوردة على السواء فضلا عن شركات النفط نفسها والجهاز المصرفى في الدول المتقدمة خصوصا امريكا الشمالية .

فبالنسبة للدول المستوردة للنفط سترتفع ولا شك قيمة وارداتها النفطية . وسيؤثر ذلك على الدول المتقدمة والنامية على السواء . فبالنسبة للدول المتقدمة ستتزيد الاعباء المالية لاغلب الدول الاوروبية خصوصا دول اوروبا الشرقية ، فضلا عن اغلب الدول النامية في العالم . وسيكون التاثير بدرجة اقل بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وكندا بسبب انتاجها لجزء من احتياجاتها المحلية .

٢ - العملات الرئيسية في العالم :

اتجهت اسعار العملات الرئيسية في العالم

الأحداث



أثرت في حركة انتقال العمالة وشلت التجارة بين العرب ..

أسامة سرايا

الى الارتفاع ، وبالذات المارك الالمانى والين اليابانى .

واحتل كل من المارك الالمانى ثم الين اليابانى مركز الصدارة قبل الدولار الامريكى . حيث استقر سعر المارك عند نفس المستوى وهو ١,٥٩ مارك لكل دولار . وانخفض انخفاضا طفيفا ليصل الى ١٥٠ ينا لكل دولار . وكان الاقبال محدودا على باقى العملات الدولية مثل الفرنك الفرنسى والجنيه الاسترلينى . ولعل السبب الرئيسى فى ذلك يرجع الى أن المتعاملين فى الاسواق النقدية الخليجية لم يحاولوا المضاربة على قيمة اى عملة دولية ، قدر اهتمامهم بتحويل ما لديهم الى العملة المعروفة لهم فى اسرع وقت ممكن .

اما الدولار الأمريكى فقد ارتفعت قيمته فى البداية نظرا لارتباط كل العملات الخليجية به فضلا عن اشتداد الطلب عليه فى الايام الاولى . ثم بدأت قيمته فى الانخفاض بعد ذلك نظرا لبداية ظهور عوامل الكساد فى الاقتصاد الأمريكى .

الآثار على الاقتصاديات العربية :

١ ـ الاستثمارات العربية :

لا شك ان الاستثمارات الكويتية هى اكبر الاستثمارات العربية حجما وتنوعا . اذ تصل جملتها الى ما يزيد على مائة الف مليون دولار . حيث أنشأت الحكومة الكويتية مكتب الاستثمارات فى لندن لادارة الاحتياطيات المخصصة للاجيال القادمة فى عام ١٩٦٦ ثم الهيئة الكويتية للاستثمار فى عام ١٩٨٢ لتكون جهاز تخطيط وادارة الاحتياطيات الحكومية .

ونظرا لان ثلثى الاستثمارات الكويتية فى خارج الكويت موزعة على الأسواق العالمية فى الدول المتقدمة اقتصاديا لذلك كان من الاهمية بمكان التحفظ على هذه الأموال وهو ما بدأت به الحكومة الامريكية وتبعها فى ذلك اغلب الحكومات الغربية بما فى ذلك سويسرا لأول مرة .

وقد نتج عن هذا التحفظ وقف التعامل فى العقود الاجلة FUTURES والعقود الخيارية OPTIONS من قبل الكويت فى الاسواق المالية العالمية . ويواجه السماسرة صعوبات تسوية المعاملات التى حل موعد تسويتها لعدم امكان القيد على حساب الارصدة فى البنوك . ومن المنتظر ان تصدر الحكومة البريطانية والامريكية تعليمات تسمح بتسوية هذه الالتزامات داخل المملكة المتحدة وامريكا دون خروج هذه الأموال الى الخارج .

٢ ـ العملات العربية :

كان الدينار الكويتى اقوى العملات الخليجية ، بل كان العملة العربية الوحيدة التى قومت بمقتضاه بعض السندات التى صدرت فى بعض الأسواق المالية الدولية نظرا لاستقرار قيمته . وبمجرد دخول القوات العراقية للكويت بدأت قيمة الدينار فى الهبوط . ثم زاد الامر تعقيدا اعلان العراق توحيد قيمة العملتين مع الفارق الكبير بينهما . واخيرا اعلان ضم الكويت نفسها الى العراق .

وقد كان الانخفاض فى قيمة الدينار كبيرا وسريعا لعدة أسباب من اهمها :

- الاحتلال العسكرى لأرض الكويت .
- ما نشر عن الاستيلاء على العملات الحرة واحتياطيات الذهب من البنك المركزى الكويتى .
- عرض كميات ضخمة من الدينارات للبيع خلال ساعات محدودة لشراء العملات الدولية .
- واخيرا توقف البنوك الكويتية عن تغطية التزاماتها طرف البنوك الاجنبية التى تتم من خلالها عمليات التسوية اليومية . وبالتالى توقف التعامل تقريبا فى الدينار الكويتى .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل بدأت العملات الخليجية فى التدهور كذلك . فانخفضت قيمة درهم الامارات والدينار البحرينى والريال القطرى ، والريال السعودى . ويرجع السبب فى ذلك الى التخوف من شبح الحرب من ناحية ، فضلا عن عرض كميات كبيرة من هذه العملات للبيع من قبل المواطنين والعاملين فيها . بالاضافة الى حساسية الجهاز المصرفى والبنوك الاجنبية بالذات من حيازة هذه العملات فى ظل الظروف السياسية والعسكرية القائمة .

وقد تأثر مئات الالاف من المصريين العاملين بالخارج بهذا الوضع المفاجىء دون ان يكون لهم ادنى علاقة به . فالعديد منهم ذهب للعمل فى هذه الدول لاول مرة ، والبعض الاخر كان يعمل هناك منذ سنوات وقرر الاستمرار لفترة اخرى لتعويض خسارته فى شركات توظيف الاموال . ولم يكن الجميع بحاجة الى هذه المفاجأة المحزنة . واذا كان الحافز على تحويل المدخرات فى الماضى كان لصالح الاقتصاد القومى فان الصالح الشخصى الان اصبح لا يقل اهمية عن الصالح القومى .

الاقتصاد العربى ككل :

ان ما حدث حتى الآن عبارة عن اجراءات عسكرية تبعتها اجراءات سياسية من ناحية العراق .

وكان رد الفعل العالمى واغلب رد الفعل العربى سياسيا تمثل فى قرارات من مجلس الامن والجامعة العربية ثم مؤتمر القاهرة وتبعه اجراءات اقتصادية . ولم يبدأ بعد رد الفعل العسكرى الذى سيكون له تأثير ضخم على بعض دول المنطقة فضلا عن الاقتصاد العربى ككل وبالذات :

١ ـ توجيه قدر كبير من الطاقات المالية والبشرية العربية الى الانفاق العسكرى بدلا من توجيهه الى مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحاق بركب التقدم .

٢ ـ التأثر الشديد لحركة التجارة بين الدول العربية سواء فى ذلك الصادرات او الواردات التى كادت تتوقف فى ظل الظروف الحالية . مع إنه كان من المؤمل تزايدها مستقبلا .

٣ ـ التأثير السلبى على حركة انتقال العمالة بين الدول العربية . فى وقت كانت فيه الدول العربية احوج ما تكون الى تدعيم القوى البشرية باعتبارها الاساس المحرك لكل مجهودات التنمية .

٤ ـ تحدثت المنطقة العربية كثيرا عن مبدأ التكامل الذى دعا اليه الإسلام .. إلا أن التطبيق العملى لهذا المبدأ من الناحية العملية كان محدودا . ولا شك اننا فى المنطقة العربية نحتاج الى فكر جديد وهياكل جديدة وآليات مستحدثة لتطبيق هذا المبدأ عندما يستقر الغبار وتعود المنطقة الى وضعها الطبيعى . □



ومضات سياسية

الاساس الاقتصادى لأزمة الخليج

مما لاشك فيه أن ازمة الخليج الحالية التى تاخذ برقاب العالم اجمع وتقف به على شفا حرب مهلكة هى ازمة اساسها اقتصادى فى المحل الاول ، بل قد يكون الاقتصاد هو محركها الوحيد ، فالذى حرك العراق للاستيلاء على الكويت وسلب ثرواتها الخيالية عامل اقتصادى هو تدهور الاقتصاد العراقى نتيجة للحرب مع ايران وغير ذلك من الوان البذخ ، والذى حرك السعودية للتصدى للخطر العراقى عامل اقتصادى هو الخوف على منابع البترول فيها وفيما يجاورها من أن يحل بها ما حل بالكويت ، والذى دفع امريكا لارسال قواتها الى اتون الخليج مع قوات أخرى حليفة عامل اقتصادى يتمثل فى ضمان السيطرة على امدادات البترول وهى عصب الحياة فى امريكا والعالم اجمع .

ويكاد يكون الموقف الوحيد المبرأ من دافع النفع الاقتصادى هو موقف مصر ، فالذى حرك مصر هو الدافع المثالى الذى يتمثل فى الاحساس بالحق والعدل والاخوة العربية ازاء الكويت ودول الخليج والاراضى المقدسة مع ان هذا الموقف يكلفها خسائر اقتصادية كبيرة منها الى جانب نفقات ارسال القوات ضياع موارد المصريين فى الكويت والعراق وعودتهم الكثيفة المفاجئة وضرب السياحة ورسوم العبور فى القناة ، وهى خسائر لاتعوضها زيادة أسعار البترول .

وقد حاول صدام فى بيان الرد على نداء الرئيس حسنى مبارك ان يستغل هذه النقطة بالذات ويلعب على حبل المصلحة الاقتصادية لمصر مشيرا الى « حقها » فى جانب من موارد البترول العربى ، متناسيا او متجاهلا تلك الحقيقة الاساسية وهى ان مصر لم تحسب المسالة من جانب الاقتصاد وانما حسبتها من جانب الحضارة والحق والعدل ، ولذا فان اغراءات صدام مرفوضة ولا وزن لها بالمعيار المصرى .

غير أنى اعتقد ان ما قاله صدام هو كلمة حق يراد بها باطل ، فان سوء توزيع الثروة فى المنطقة العربية ما كان يستحق ان يغفل تماما ويترك علاجه لأمزجة البعض واريحية البعض الآخر ، وانما كان من الواجب ان يصل العالم العربى الى صيغة مناسبة تتيح توظيف الموارد المالية والامكانيات البشرية والثروات الطبيعية فى خدمة الكل مع عدم غبن صاحب الحق الاساسى فيها .

ان ارصدة البترول العربى فى الغرب - او ما يسمونه البترو دولارات - تبلغ نحو ٦٠٠ مليار دولار تستفيد بها الدول الغربية فى اعادة توظيفها داخليا وهى مطمئنة تماما الى ان اصحابها لن يبادروا بسحبها تحت اى ظرف من الظروف ، مما يجعلها حسابا دفتريا يتصاعد فقط كأرقام ، اما اذا طرأ ما يهددها تهديدا فعليا كالغزو العراقى للكويت فما اسهل تجميدها لأن الغرب ليس بالسذاجة التى تجعله يقوض اقتصاده من اجل ان تكتسب بنوكه سمعة النزاهة المطلقة !

والآن اذا تصورنا ان هذا المبلغ الفلكى وما ينتظر ان يضاف اليه من ارصدة جديدة اخرى قد كرس لتنمية العالم العربى وسداد ديونه المتفاقمة مع عدم المساس بحق اصحابه فيه ، اما كان من الممكن ان يتبدل هذا العالم حالا غير هذه الحال ؟ اما كان من الممكن ان تقوم فيه صناعات كبرى تغل موارد اضافية ، وزراعات شاسعة تقيه مئونة الاستيراد من الخارج ، وقوة عسكرية يمكن الاعتماد عليها فى هذا الزمن القلب .

محمد العزب موسى



المصدر : الأهــــــرام

التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دول مجلس التعاون الخليجي .. هل تغطى الدينار الكويتى فى مرحلة الأزمة؟

الشعوب العربية المتضررة من أزمة الخليج تنتظر من العرب أصحاب الاحتياطيات المالية الضخمة مشروعا لحماية المستقبل العربى وليس اسعافات أولية للتخفيف من حدة الكارثة

اعلن ان المؤسسات المالية والنقدية لدول مجلس التعاون الخليجي اعدت تنظيما نقديا معينا لحماية ولدعم اسعار الدينار الكويتي .. وقد ابلغني مصدر كبير بالبنك المركزى المصرى انهم علموا بشكل غير رسمي بهذه الترتيبات - ولكن لم نبلغ بها رسميا حتى الان ، وبالتالى فان البنوك المصرية لم تتعامل مع الاسعار الجديدة للدينار الكويتى والمرتبطة بالترتيبات الجديدة .

وعلى الرغم من ان جميع العملات الخليجية تمر بمرحلة عدم استقرار وان احتلال الكويت وانهيار الدينار انعكس على جميع العملات الخليجية .. فان قرار دول مجلس التعاون الخليجى بدعم الدينار الكويتي .. يكسب هذا التجمع اهمية ويعيد التوازن والمصداقية النسبية لمجلس التعاون الخليجي .. فهذا القرار يعتبر سابقة جديدة من نوعها فلاول مرة تترجم الدول المتعاونة اقليميا شعاراتها المرفوعة الى واقع عملي ، وفى حالة اتخاذ مثل هذا القرار وظهور ترتيبات مشتركة من الدول الخليجية لحماية الدينار واستمرار التعامل عليه فى ظل الازمة .. فان معنى ذلك عودة الثقة للاقتصاد الخليجي كله . ووضوح رؤية لدى العرب الخليجيين ان مجتمعاتهم واقتصادهم فى سلة واحدة وان سقوط احدهم يعني بالتداعى سقوط الاخرين . وان الدعم والتعاون الاقتصادى ليس بالاجتماعات واللقاءات المنتظمة .. ولكن بالتصرف الفعلي والترابط والتعاون فى الازمات .. وهذه الازمة العربية الكبيرة هي امتحان صعب للانظمة العربية . والخروج منها بقواعد للعمل والتعاون يفتح افاقا جديدة للمستقبل ، ويخفف من الكارثة .. ويعطى بعدا اساسيا لشعوبنا انها قابلة للتعلم والاستفادة من الازمات .

ولكن الملاحظة الهامة على قرار البنوك المركزية والمصارف الخليجية انه قصر تحويل الدينار بالاسعار الجديدة على الكويتيين وتلك تفرقة غير ذات معنى ، وتضع هذا القرار فى مرتبة ادنى وتنقله من قرار اقتصادى ذى مغزى سياسى الى قرار اجتماعي ذى معنى انساني وهو تخفيف حدة الاعباء الاقتصادية على الكويتيين فى المنفى .. وبالتالى فان هذا القرار غير ذى معنى او مضمون . ويزيد من حدة عدم الثقة فى الاقتصاد الخليجي حيث انهم بالرغم من ثرائهم المعروف والارقام المكدسة فى البنوك العالمية فى الاحتياطيات المالية ..



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لايستطيعون التصرف بسرعة لانقاذ اقتصادهم ومجتمعاتهم من الانهيار ولايتعاملون بواقعية تتناسب مع ثرواتهم وان هذا الخوف والتردد من صانعي القرارات الخليجيين سوف ينعكس على المتعاملين فيزيد من حدة عدم الثقة والمصداقية فيهم .

إن الازمة الحالية بكل ابعادها الاقتصادية والسياسية سوف تحكم على قدرة صانعي القرارات . الاقتصادية والسياسية على التصرف ورؤيتهم للواقع الذى يعيشون فيه .. وهل هم قادرون على التعامل بالواقع الجديد أم ان الازمة جعلت الواقع يتجاوزهم وبالتالى فان عليهم ان يبحثوا عن دور جديد .

□ يضاف إلى ذلك بعد هام هو ان المتغيرات الاقتصادية التى خلقتها الازمة تلزم الدول العربية المتعاونة ان تجتمع فورا . وتقدم لشعوبها تصورا اقتصاديا للتعاون المشترك للاستفادة من العمالة العربية ومن الامكانيات الاقتصادية للشعوب العربية حتى تعطى درسا واقعيا وعمليا ان للرؤية الصائبة والعاقلة اعتبارها . وان التعاون العربى حقيقى ومستمر والا نترك الفقاعات تتحرك فى المنطقة .. والفراغ يشملها من اى مشروعات حقيقية للمستقبل لحماية الواقع العربى وبالتالى الدفاع عن المستقبل .

ولن تجدى الاسعافات الاولية للتخفيف من حدة الاثار السلبية لكسب الشعوب . ولكن تغيير الواقع العربى والاتجاه للانسان العربى فى كل مكان بتصور جديد للتعاون الاقتصادى مع العرب الخليجيين اصحاب الاحتياطيات المالية الكبيرة هو الطريق الوحيد لعودة المصداقية بعد ان حركت الزلازل والهزة الاخيرة اشياء كثيرة كامنة .. ويشعر الانسان العربى حقيقته الآن فى ظل الازمة بالضياع وان الصدام بين اللاعقل وعدم القدرة سوف يبدد الثروة العربية ليعود الواقع الى العصور المتخلفة .. ولكن اليوم هو ساعة العقول الكبيرة القادرة على ان تخرج من قلب الازمة بتصور لواقع عربى جديد يشع بالامل ويحمى المستقبل .



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٩٠

وجهة نظر عربية

ازمة الخليج ستبدد اموالاً تحتاج اليها التنمية

بشير الزهيري *

■ لا تزال ازمة الخليج العربي التي نجمت عن اجتياح العراق للكويت في الثاني من شهر آب (اغسطس) ١٩٩٠ تزداد حدة وسعيراً من يوم لآخر نتيجة عدم التوصل الى حلول سلمية لانهاء هذه الازمة الطارئة وغير المتوقعة.

ولقد كان لهذه الازمة اثار اقتصادية مهمة شملت الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي بشكل خاص.

فعلى المستوى العالمي، سببت هذه الازمة تطورات كبيرة في الاسواق المالية الدولية فانهارت اسعار معظم الاسهم والسندات نتيجة التخوف من اتساع ازمة الخليج مما سبب عرض كميات كبيرة من الاوراق المالية في مختلف الاسواق المالية لتوفير نقد سائل يسمح لاصحابه استخدامه بسهولة، كما هو الحال في مختلف الازمات. فانخفضت مؤشرات الاسواق المالية في كل من لندن ونيويورك وطوكيو بشكل بارز، وتوجه المستثمرون الى شراء المعادن الثمينة كالذهب والفضة والبلاتين مما سبب ارتفاعا في اسعارها اذ تعتبر هذه المعادن اصولاً ثابتة تتكيف اسعارها مع نتائج الازمات الدولية سيما بعدما فقد الدولار اهميته «كعملة للازمات» نتيجة المخاوف من مستقبل الاقتصاد الاوروبي وتسارعه نحو الركود والتعتم المفرط. فالعجز المالي في الموازنة الاميركية يتزايد من يوم لآخر (١٦٨ بليون دولار) بالاضافة الى بلوغ نسبة التضخم ٦ في المئة وزيادة الدين العام الداخلي واعبائه السنوية حتى اصبح يشكل نحو ٥٦ في المئة من الناتج القومي، واستمرار زيادة العجز في الميزان التجاري على الرغم من هبوط هذا العجز في شهر حزيران (يونيو) ١٩٩٠ بشكل ملحوظ بسبب تراجع الواردات النفطية بنسبة ١٤,٥ في المئة وانخفاض اسعار النفط في ذلك الوقت من ١٦ الى ١٤,٧٥ دولار. ومن غير المنتظر استمرار توازن هذا الميزان في الاشهر المقبلة بسبب ازمة الخليج والاعباء المالية المترتبة عليها وزيادة اسعار البترول غير المتوقعة من ١٨ دولاراً الى ٢٧ دولارا للبرميل، ...يما اذا علمنا بان الولايات ...حدة تستورد ٢٥ في المئة من حاجتها البترولية من دول الخليج العربي والتي تقدر قيمتها بـ ٤٦ بليون دولار سنوياً.

ولا شك ان هذه الظواهر وتفاعل ازمة الخليج نحو الاسوأ تنبئ بتراجع اقتصادي عالمي يشمل مختلف البلدان المستهلكة للنفط والبلدان النامية بصورة خاصة.

اما على المستوى العربي فان اثار هذه الازمة كانت اكثر شمولية ووضوحاً شملت مختلف الفعاليات الاقتصادية المالية:

اولاً: شهد القطاع المصرفي في دول الخليج العربي إضطراباً في عملياته اليومية نتيجة تهافت المودعين على سحب قسم كبير من ودائعهم سواء بالعملات الوطنية او بالعملات الاجنبية مما سبب نقصاً في سيولة المصارف الخليجية كانت غير مهياة له. وقد قدرت المبالغ التي تم سحبها من هذه المصارف في الايام العشرة الاولى من الازمة نحو ٢,٥ بليون دولار، واستبدل قسم منها بشراء معادن ثمينة واهمها الذهب، والقسم الاخر تم ايداعه بالمصارف الخارجية في سويسرا واميركا واوروبا. ولم تحصل المصارف العربية في الخارج الا على القسم الضئيل من هذه الاموال. وقد سببت عمليات السحب من الودائع فقدان الدولار من المصارف والاسواق المالية المحلية، مما استوجب تدخل السلطات النقدية لمجابهة الطلب واعادة الثقة بالنقد الوطني الذي انخفضت قيمته بشكل واضح. وعلى الرغم من كل ذلك فلا تزال اسعار العملات الخليجية تتارجح بين الهبوط والصعود يوميا يسود عدم الاستقرار نتيجة التخوف من مفاجات المستقبل.

وكان اهتمام المصارف الخليجية منصباً على توفير السيولة اللازمة لمجابهة طلب المودعين وتوفير ارصدة كافية من العملات الاجنبية لتامين استيراد المواد الغذائية والضرورية التي بدات بالتناقض بشكل ملحوظ بسبب تهافت المواطنين على تكوين مخزون منها لفترة طويلة. ولا يزال الجهاز المصرفي في الدول الخليجية يمارس نشاطه المعتاد وينفذ مختلف العمليات التي تستوجبها ظروف الازمة المحلية والمحافظة على علاقاته الجيدة مع المصارف الخارجية.

اما المصارف العربية في الخليج، والتي لها نشاط في سوق الاقراض الدولي فقد تاثرت سيولتها بشكل بارز نتيجة توقف المدينين، حكومات او شركات او افراداً، عن تسديد ديونهم المستحقة، وكذلك سحب المصارف العالمية التسهيلات الائتمانية (او تقليصها) الممنوحة لهذه المصارف والتي كانت تعتبر بمثابة موارد تمويل اساسية لهذه القروض، وهو امر خطير جداً لا بد من معالجته بالحكمة بين هذه المصارف والمصارف الدولية الممولة لهذه القروض كيلا تقع كارثة مصرفية تهدد الاقتصاد العالمي بكامله.

اما المصارف العربية العاملة في الخارج ولاسيما تلك التي فيها مساهمة كبيرة كويتية او عراقية، فقد تاثرت بشكل بارز بازمة الخليج لسببين:

١- صدور قرارات مجلس الامن الذي جمد موجودات كل من الكويت والعراق، فاصدرت السلطات النقدية في مختلف البلدان تعليمات توضح اسلوب التعامل مع المقيمين وغير المقيمين من رعايا دولتي الكويت والعراق وتجميد المبالغ التي يمكن لاصحابها سحبها من ودائعهم يومياً لحاجات معيشية او مرضية وغيرها. وهذا التدبير لا يعكس الواقع في العمل المصرفي، فالتجميد يتم عادة في البلدان التي تتناولها الازمة مباشرة وكذلك الاموال الحكومية او المؤسسات العامة لحمايتها او لاستخدامها كوسيلة ضغط على الدولة الغازية، لانهاء عملية الاجتياح. اما الاموال المودعة في المصارف الخارجية باسم المقيمين او غير المقيمين فهي اموال شخصية حرة ناجمة عن نشاطات اصحابها، اذ تراكم مدخراتهم من فترات طويلة، فلا يجوز تجميدها مطلقاً وفقاً للاعراف المصرفية الدولية. كما شملت التدابير المتحدة على المصارف الاخرى في الخليج سواء اكانت عربية او غير



المصدر : الحياة

التاريخ : ٣١ اغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عربية بالنسبة للاموال المودعة من الكويتيين او العراقيين من دون التمييز بين مصارف تحمل جنسية البلد الذي تعمل فيه او انها فرع لمصارف عربية اخرى. وتأمل الاوساط المالية العربية ان لا يطول امد هذا الاجراء وان يتم الافراج عن هذه الاموال الشخصية لمعاونة اصحابها في توفير مستلزمات المعيشة في هذه الظروف الاستثنائية. وقد حظي موقف المصارف الكويتية في المملكة المتحدة بالتقدير من قبل الاوساط المالية العربية لتوفيرها الاموال الضرورية لرعايا دولة الكويت والسحب من حساباتهم المفتوحة في مصارفها في الكويت على رغم توقف هذه المصارف عن ممارسة نشاطها بسبب الغزو العراقي.

٢- لجوء المصارف العالمية الى الغاء او تقليص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمصارف العربية العاملة في الخارج لا سيما لتقييد عمليات القطع الاجنبي او لتعزيز الاعتمادات المستندية للاستيراد، مما سبب شللاً واضحاً في فعلية هذه المصارف، ودفع اداراتها لاتخاذ الحيطة والحذر وتقليص عمليات الاقراض لزيادة موجوداتها من العملات الاجنبية. وطبيعي فان هذا الاجراء سيؤثر على نشاط هذه المصارف خصوصاً قدرتها على خدمة البلدان العربية وينقذ عملياتها المصرفية.

في ما يتعلق بالوضع الاقتصادي العربي:

أ - تأثر الوضع الاقتصادي والمالي العربي في عدد من البلدان العربية بشكل مباشر بأزمة الخليج والحصار الاقتصادي الذي فرضه مجلس الامن، لان الكويت والعراق تستخدمان طاقة كبيرة من الايدي العاملة العربية تقدر بنحو ٢,٥ مليون عامل، كانت مصدر عملات اجنبية لبلادها. وقد تأثرت كل من مصر وفلسطين المحتلة، والاردن وسورية ولبنان والسودان والمغرب وتونس، بهذه الظاهرة اذ تشكل عوائد العمل الخارجي من الكويت والعراق فقط نحو ١٥ في المئة من موازنة القطع الاجنبي بالاضافة الى نقص الموارد الاجنبية التي نجمت عن تراجع السياحة العربية لاسيما من دول الخليج العربي، الامر الذي سينعكس سلبا على اسعار صرف العملات الوطنية مقابل الدولار والعملات الاجنبية وانخفاض قيمتها بنسبة قد تصل الى ٢٠ في المئة فضلاً عن الاثار المالية الاخرى كالضغط على الموازنة السنوية للدولة وخطط التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

ب - تأثرت العلاقات التجارية بين بلدان الخليج العربي والبلدان العربية نتيجة هذه الازمة، لكون المبادلات التجارية او ما سمي بالتجارة البينية بين هذه البلدان تشكل نحو ٢٥ في المئة من الصادرات العربية، بالاضافة الى ذلك فان عدداً من المصانع كان قد تم انشاءه في عدد من البلدان العربية لمجابهة طلب الاسواق الخليجية من مختلف السلع الغذائية والصناعية والدوائية وغيرها سيتضرر، وهذا ما سيؤثر على حجم الموارد الاجنبية لعدد من الدول العربية الناجمة عن تراجع صادراتها. وتقدر هذه الخسائر فيما لو طال امد الازمة بنحو ٢ بليون دولار سنوياً، بالاضافة الى زيادة نسبة البطالة نتيجة توقف هذه المصانع التي اقيمت خصيصاً لخدمة دول الخليج العربي. وسيتحمل الاردن وحده نتيجة توقف العمل في ميناء العقبة واغلاقه في وجه التجارة العراقية خسارة سنوية لا تقل عن ٢ بليون دولار ايضاً، اذ ان ٧٠ في المئة من واردات العراق تمر عبر هذا الميناء.

ثالثاً الانفاق العسكري والتمويني:

سببت الازمة تهيؤ دول الخليج والاستعداد لمجابهة اي تطورات مفاجئة مما استوجب زيادة في الانفاق العسكري على المهمات والتجهيزات العسكرية وعمليات التموين التي تتطلبها عادة الاعمال الحربية بالاضافة الى مشاركة بعض الدول الخليجية بنفقات عملية «درع الصحراء» مما يستنزف قسماً كبيرا من احتياطاتها النقدية الذي كان يمكن توجيهه للتنمية العربية لولا الغزو.

اما العراق فقد تأثر بالكلفة الباهظة لهذا الغزو، ليتوفر مستلزمات التموين الغذائي والضروري لمواطني دولتي العراق والكويت التي تتطلب اموالاً باهظة وهي اعباء يتعذر عليه تحملها، سيما اذا علمنا بان موجوداته لدى المصارف الخارجية والبالغة نحو ٣,٢٥٠ بليون دولار مجمدة بكاملها في الوقت الحاضر، بالاضافة الى خسارته من وقت تصدير منتجاته البترولية وغيرها والتي تقدر يومياً بحوالي بليون دولار.

وتنبئ تقديرات البنك الدولي بتراجع في نمو الاقتصاد العربي المقدر بـ ٢ في المئة الى ٠,٠٨ في المئة عام ١٩٩٠ نتيجة الازمات التي يمر بها العالم العربي وارتفاع اسعار المواد البترولية بسبب هذه الازمة.

كما ان الدول النامية بدأت شد الاحزمة لخفض نفقاتها للحد من زيادة نسبة التضخم، مما سيؤثر على النشاط الاقتصادي بكامله لهذه السنة. اضافة الى تلك الآثار السلبية لديون العالم الثالث التي لم تجد حلاً جذرياً لها على الرغم من تقادم استحقاقاتها.

هذا غيض من فيض، والامل كبير في ان يؤدي المنطق والتعقل والحكمة الى انهاء هذه الازمة بفضل الجهود العربية المخلصة.

---

* خبير عربي في الشؤون المصرفية الدولية يقيم في لندن

٦٧٠ مليار دولار الأموال العربية فى الخارج
٢٥٦ مشروعاً عربياً لاتجد من يمولهــا

كتب ــ وجدى كمــال :

اكد تقرير اتحاد البنوك الفرنسية العربية ان حجم الاموال العربية فى الخارج بلغ اكثر من ٦٧٠ مليار دولار معظمها لدول الخليج المنتجة للبترول بينما بلغ اجمالى مديونيات الــدول العربية الفقيرة حوالى ٢١٠ مليــار دولار ، وكشف التقرير ان حــوالى ٤٠٠ مليار دولار من الاموال العربية فى الخارج استثمارات للحكومات ، وان ٢٧٠ مليــار دولار من الاموال العربية هى ودائع واستثمارات لافراد وقطاع خاص معظمها يســتثمر فى مشروعات قصيرة الاجل كالعقــارات والمشروعات السياحية .

واوضح تقرير للمنظمة العربية للتنمية الصناعية ان اكثر من ١٥٦ مشروعا صناعيا عربيا مشتركا تــم اعــداد دراسات الجدوى لها ولكنها لم تنفذ لاحجام الدول العربية عن تمويلها حيث لم تتقدم جهة عربية واحدة للمساهمة فى استثماراتها التى تبلغ ٢٤ مليار دولار . وكشــف تقــرير المنظمة ان اكثر من ١٠٠ مشروع فى مجال الامن الغذائى والانتاج الحيوانى لم يتقدم احد للمشاركة فى استثماراتها التى تبلغ ٣٠ مليار دولار وتوقف تنفيذها حتى الان .

أحداث الخليج وأزمة الاقتصاد القومى

بقلم الدكتور : عبد الرحمن البيضانى

اكدت احداث الخليج ، وما سوف يتلوها من خرائط اقتصادية جديدة ، انها افراز مأساوى لأزمة الاقتصاد العربى ، فالدولة العربية التى رجعت الى التاريخ القديم واعتدت على شقيقتها العربية انطلقت من بواعث اقتصادية ، وعندما تطلعت الدول الاجنبية الى التاريخ الحديث لمواجهة هذا العدوان انطلقت هى الأخرى من مصالح اقتصادية .

فالاقتصاد هو دافع الاعتداء العربى ، والاقتصاد هو باعث الدفاع الاجنبى .

تاخرت الامة العربية كثيرا عن الارتقاء باوضاعها الاقتصادية الى المستوى العصرى الذى يتناسب مع ثرواتها البشرية والطبيعية ومواردها المالية .

واذا كنا - نحن العرب - لا نختلف على (ضرورة) اللحاق بالشعوب التي حققت الطموحات الاقتصادية العملاقة فإننا لم نتفق على (وسيلة) اللحاق بهذه الشعوب من خلال تكاملنا الاقتصادى العربى الذى نادى به المفكرون العرب واصدرت من اجله جامعة الدول العربية اكثر من الفى قرار لم يتحقق منها قرار واحد ، فتخلفنا عن ركب العمالقة وتعرضنا لتطلعاتهم وتمزيق وحدتنا وضياع مصالحنا بينما يزخر وطننا العربى باقاليم ذات موارد مالية هائلة بغير مجالات وطنية تستوعب استثمار هذه الموارد اقليميا ، واقاليم اخرى تتمتع بثروات طبيعية بغير قدرة على أستثمارها ، واقاليم ثالثة تفيض بالموارد البشرية الفنية لكنها تفتقر الى الموارد المالية والظروف الطبيعية التى تستثمر قدرات هذه الطاقات البشرية .

● ● ●

الاقاليم الأولى تملك طاقة التحرك الاقتصادى ، بينما تملك الاقاليم الثانية موضوع هذا التحرك ، وتملك الثالثة القدرة على احداثه .

ومع ذلك تأخرنا حتى اليوم عن الاتفاق على النظام الاقتصادى العربى الذى يحقق تكامل هذه العناصر ، فسمعنا عن هجرة الاموال العربية بحثا عن مجالات اجنبية متاحة للاستثمار ، او ملاجىء أجنبية ممكنة للحماية ، كما سمعنا عن هجرة الكفاءات العربية بحثا عن الحد الاقصى لابراز مواهبها ، او الحد الادنى من مضايقات نجاحها .

ايقظتنا احداث الخليج حتى نبدأ السير فى الاتجاه العلمى الذى يحقق لنا نهضتنا الاقتصادية من خلال التكامل الاقتصادى العربى الممكن ، وليس عن طريق شعار المستحيل لاعادة توزيع الثروة العربية . ذلك الشعار الذى لا يقدم سوى الحل المؤقت لتسكين القليل من الآلام الاقتصادية العربية المزمنة بينما يساعد على استمرار اسبابها الكامنة وهى انعزال المقومات الاقتصادية العربية ، ويتصادم مع القواعد الممكنة التى تكفل استفادة جميع اصحاب الموارد الاقتصادية العربية المتكاملة من مزايا الاشتراك فى اقامة الكيان الاقتصادى العربى المتكامل .

وامامنا نموذج من دول السوق الاوربية المشتركة جيث لم تتنازل احداها لغيرها عن ثرواتها الاقليمية ، وإنما اشتركت بها مع غيرها لاقامة الصرح الاقتصادى الاوربى الذى مهد لاقامة الكيان الأوربى فى مواجهة عمالقة الاقتصاد الامريكيين واليابانيين ، والنمور الصاعدة فى شرق آسيا ، والصقور المستيقظة فى شرق أوربا والاتحاد السوفيتى .

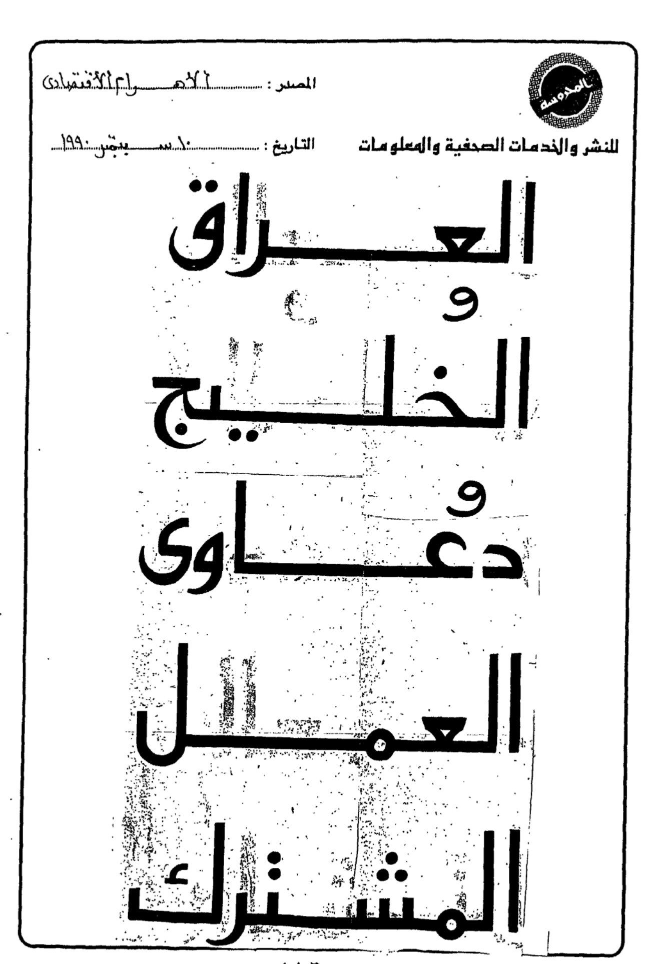
وعندما تكتمل اقامة السوق الاوربية المشتركة ستظل كل دولة مشتركة فيها محتفظة بمقوماتها الذاتية المنفردة متمتعة بالمزايا المشتركة التى تحققها قواعد اشتراكها فى القفزات المشتركة .

● ● ●

والتكامل الاقتصادى العربى لا يتحقق عن طريق الاكتفاء بمنح المنح والقروض العربية ، وإنما عن طريق تخطيط قومى يستهدف إقامة استثمارات عربية مشتركة تخلق الارتباط السياسى للحفاظ عليها ، كما انه لا يتحقق اذا انحصر بين الحكومات العربية ووحدات القطاع العام ، لأنه فى هذه الحالة يعتبر بمثابة تعاون قمة معلقة فى الهواء بغير دعائم شعبية تتعمق جذورها باقامة المواطنين العرب بمشروعات مشتركة فتنشأ بينهم مصالح مشتركة تحمى تعاون القمة وتدفع الى المزيد من الارتباط السياسى حفاظا ودفاعا عن المصالح القومية المشتركة .

وفى يقينى اننا اذا بدأنا فى إقامة اقتصادنا القومى فإن دولا اجنبية كثيرة سوف تهرع الينا لانها سوف تجد لدينا الفرص الاقتصادية الهائلة والمستقرة التى ترحب باستثمار خبراتها ومعداتها الحديثة التى تتناسب مع بداية عصر نهضتنا القومية ، لننتقل معها ، على قدر طاقاتنا المتكاملة الى عصر التعاون الاقتصادى الدولى ونشترك معها فى سلام .

المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠



العراق و الخليج و دعاوى العمل المشترك



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠

رفع الرئيس العراقي راية العمل المشترك ، واطلق دعوى التضامن العربي ... القسرى حرصا من سيادته على الفقراء الذين لم تصلهم هداياه التى اغدقها على بعض شهود مهرجان انشاء مجلس التعاون العربي ، الذى ايا كان شأنه ، فقد جاء انسلاخا عن التجمع العربي الذى يفترض فيه أن يضم « أمة عربية واحدة ... ذات رسالة خالدة » . ويستثير هذا تساؤلا عاما عن موقف العراق - لاسيما فى ظل البعث - وعن ممارسات الرئيس العراقي ، فى مجال العمل العربي المشترك ، الذى تحول بيده الى عمل عسكرى منفرد ، كطريق مبتكر للم شمل الامة المبعثرة . وسوف أحاول فى التالى أن اعطى عجالة عن سلسلة من الأحداث والمواقف ، التى تتجمع حلقاتها فى مسلسل اترك له ولقارئه الحكم على مغزى الدعاوى المطروحة ، بما فى ذلك مواقف مناسبات عديدة ، منها على سبيل المثال البحث الخاص بدور العمل المشترك المنشور فى ندوة التنمية المستقلة ، التى نشرها مركز دراسات الوحدة العربية ، وتعقيب المرحوم د . عبد العال الصكبان عليه ، نظرا لأنى سوف اعرض لموقفه كممثل لحكومة العراق ، حتى لايفسر باجتهاد فى غيبته .

د . محمد محمود الأمام

فى سنة ١٩٥٠ قام العراق (الملكى) بعرقلة معاهدة الدفاع المشترك ، حرصا منه على أن يكون « الضمان الجماعي العربي » (وهو الاسم المستخدم انذاك) جزءا من حلف عسكرى يعتمد على مساعدة الدول الغربية ، لاسيما حليفه الأكبر بريطانيا . وايده الأردن فى ذلك ، بينما فضلت السعودية ومصر (الملكية) استقلال الضمان العربي عن الاحلاف العسكرية الاجنبية وايدتهما لبنان واليمن . اما سوريا فقد زايدت بالمطالبة باتحاد اشمل يكون لبنان جزءا منه وذلك ردا على رفض وحدة عراقية سورية . وسعيا الى تجنب تكرار مطالبة سوريا باتحاد اشمل ، أو محاولتها احياء الاتحاد الجمركى بين القطرين الشقيقين سوريا ولبنان الذى بدأ فى ١٩٤٣ وانهار بعد خمس سنوات ، وهى المحاولة التى صاغتها سوريا فى شكل اتفاقية وحدة اقتصادية بينهما ، تقدمت لبنان باقتراح وقائى باقحام مادة ثامنة فى معاهدة الدفاع المشترك تتعلق « بالتعاون الاقتصادى » . ولعل الموقف الذى يحمد للعراق انه حذر من جعل الجانب الاقتصادى جزءا من القضية الامنية حتى لايأتى ضعيفا - كما حدث فعلا . ومع ذلك اقر الاقتراح اللبنانى ، فكان ذلك بداية نكبة العمل الاقتصادى العربي المشترك ، اذ انشأ كيانا مزيلا لتعاون محدود اوجد مخرجا لمن يريد من الدول العربية التهرب من تكامل اقتصادى جاد ومع الزمن تعاظم شأن هذا التوجه المحدود ، وطغى على التوجه التكاملى الفعال ، مضعفا كلا من التعاون والتكامل ، كما سنبين بعد قليل .

ثم جاء طرح مشروع الوحدة الاقتصادية العربية فى الفترة ٥٤ - ١٩٥٦ اعتمادا على صيغة مشتقة من المشروع السورى للوحدة الاقتصادية الثنائية مع لبنان ، ولسنا بمعرض تقييم اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، ولكن الأمر الجدير بالذكر ان شعور أنذاك لتخلفه النسبى فى مجال الصناعة عن كل من مصر والشام جعله يتحفظ على حرية انتقال السلع الصناعية سعيا الى حماية صناعاته الناشئة . وكانت المطالبة باستثناءات من هذا النوع والخلافات التى ثارت حول مضامين « المراحل » التى يتم تنفيذ الاتفاقية وفقا لها ، من أسباب تعثر اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية . غير أن مايعنينا هنا هو موقف عراق الثورة ، من هذه الاتفاقية ، التى وافق عليها المجلس الاقتصادى فى منتصف ١٩٥٧ ، واعادها الى اللجنة السياسية للجامعة العربية ، صاحبة الفكرة فى الوحدة الاقتصادية . فقد بدأ العراق يحيل صراعه مع عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة الى مناورات لعرقلة تنفيذ الاتفاقية . فلم يكن من هذه الأخيرة الا أن استصدرت من المجلس الاقتصادى قرارا بانشاء « مجلس مؤقت » للوحدة الاقتصادية ، مارس اعماله من خلال المجلس الاقتصادى اعتبارا من ١٩٦٠ ، وهو ما التف عليه العراق بالتقدم فى منتصف ١٩٦١ (اثر اندلاع الازمة العراقية الكويتية الأولى التى اوقفها عبد الناصر بحزم ، وهو ماظل العراق لايغفرها له) بمشروع مضاد أطلق عليه اسم « اتفاقية التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية » وبعد مضى عام وقعت اتفاقية الوحدة خمس دول عربية هى الأردن وسوريا ومصر والكويت والمغرب ، ولحق بها العراق بعد سنة ونصف ، اى فى نهاية ١٩٦٣ ، بعد تهدئة خلافاته مع مصر . ومن المفارقات التاريخية أن أول دولة



أودعت وثائق التصديق كانت هي الكويت في ١٩٦٢/٩/٩ ،لتليها مصر في ١٩٦٣/٥/٢٥ ثم العراق في ١٩٦٤/١/٣٠ ليتحقق شرط نفاذ الاتفاقية وهو تصديق ثلاث دول ، وأصبحت الاتفاقية نافذة بعد ثلاثة شهور من هذا التاريخ الأخير .

وادى تعثر مسيرة الوحدة الاقتصادية ، وفشل قرار السوق المشتركة الذى رفضت الكويت تطبيقه ، الى مراجعات لمنهج التكامل بين دول نامية كالدول العربية . وفى ١٩٧٠ دعا البعث العراقى الى اجتماع مجلس الوحدة على مستوى وزراء التخطيط ، والسعى الى اقامة نوع من التخطيط المشترك على المستوى العربى . واذكر بهذه المناسبة ، انه خلال انعقاد المؤتمر القومى (للاتحاد القومى) فى القاهرة سنة ١٩٦٠ ، لمناقشة خطة التنمية المصرية الأولى ، اثار الكاتب الصحفى مصطفى امين قضية تنسيق الخطة مع الخطط العربية وهو ما عارضته فيه ، مبينا ان الخطة فى حقيقتها قرار سيادى ، وما لم توجد سلطة اقليمية فوق وطنية ، وما لم تتقارب الأنظمة فى توجهاتها ، فان التنسيق يظل قضية اكاديمية . وقد حسم الرئيس عبد الناصر الأمر آنذاك بقوله انه لابأس من عقد ندوات عربية من أجل مناقشة الجوانب ذات الأهمية المشتركة . غير أن توالى الأحداث فى النصف الثانى من ١٩٧٠ عرقل استمرار التعاون العربى . بل لقد تكررت ظاهرة غريبة فى تلك المرحلة التى شهدت حرب الاستنزاف . ففى كل مرة ارتكبت القوات الاسرائيلية عدوانا على المدنيين المصريين يدينها المجتمع الدولى من اجله (كضرب مدرسة بحر البقر) اذا بالنظام العراقى يصور تليفزيونيا جثث جواسيس لحساب اسرائيل معلقة فى ساحة التحرير ومن حولها افراد من الشعب يطالبون بسحل هذه الجثث . وتستغل اسرائيل الأمر لتنشر العالم ضجيجا حول وحشية العرب ، ويتحول الرأى العام العالمى ضد العرب بعد أن يتبدد التعاطف الذى كسبوه . واذا كان حدوث الامر مرة يعتبر خطأ لايجوز حدوثه ، فبماذا يسمى تكراره ؟ على أن الصراع المستمر من أجل انتزاع الزعامة من مصر جعل النظام العراقى يصطنع صراعا مع ايران ، ثم يعتذر بأن جيشه (أو بالأحرى الجزء منه غير المنشغل بضرب الأكراد فى الشمال) محشود على الحدود الايرانية . وعندما حاولت القيادة العسكرية المصرية الحصول على وعد عراقى بدعم الجبهة الشرقية ، اعتذروا بأن الجيش العراقى لايستطيع التخلى عن مواقعه . وعندما اوضحت الايام الاولى من حرب ١٩٧٣ انتصار القوات العربية ، بادروا بالانتقال الى الجبهة بشكل غير سليم وهو ماعرض الجيش العراقى لخسائر منعته من نصرة اشقائه فى سوريا ، وكان ماكان من اجهاض الانتصار العربى .

نعود مرة أخرى الى قضية الوحدة الاقتصادية ، فنجد أن انتخاب أمين عام جديد ـ عراقى وهو د . الصكبان ـ فى منتصف ١٩٧٣ ، أدى الى تغير حاد فى توجهات المجلس . فقد بدأ استخدام مصطلح « العمل المشترك » يحل محل « الوحدة الاقتصادية » على الرغم من أن الاخير هو المصطلح العلمى المستخدم للصيغة النهائية للتكامل الاقتصادى . وبدلا من التمسك بمنهج محدد المراحل تحول المجلس الى نوع من البازار الذى يترك لكل دولة أن تتخير الصيغ التكاملية التى تناسبها وتترك ما عداها . وفتح الباب على مصراعيه أمام منهج سليم فى جوهره ولكنه مصاغ بشكل يعصف بأسس التكامل الاقتصادى ، وهو ما يطلق عليه منهج « المشروعات المشتركة » . فبدلا من أن يوضع فى اطار برامج تكاملية اقليمية تسعى الى تحقيق ترابط انتاجى بين الاقتصادات العربية فقد نظر اليها على أنها « مصايد أموال » تعمل على اجتذاب الأموال العربية . وسرعان ما تحول العالم العربى الى عالة على النفط : فالدول التى تحصل على أموال ضخمة من النفط اصبحت مجتمعات ريعية ، تستغل حكوماتها كون النفط ثروة وطنية للتحكم فى انتاجه وفى التصرف فى العائدات من تصديره بينما تحاسبها شعوبها عن أنصبة فى هذه العائدات أما الدول الاخرى فتدعى أنه من الافضل لما يفيض من هذه العائدات أن تعود للاستثمار داخل الوطن العربى أى فيها هى وتقاعس الجميع عن الانتاج .

وقد أدى تراجع دور مصر الوحدوى خلال السبعينات الى تصاعد القوى المناهضة للوحدة الاقتصادية العربية ، وفى مقدمتها المملكة السعودية التى ظلت رافضة الانضمام الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية . بل انها انتهزت فرصة هزيمة ١٩٦٧ لتفصح عن توجهها الانعزالى بانشاء ناد للاغنياء أو بالاحرى للممالك والامارات هو منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابيك) والتى أطلق عليها وزير النفط السعودى الشيخ أحمد زكى يمانى فى يناير ١٩٦٨ أنها « ابن للأوبك والسوق الاوروبية المشتركة بالنسبة للدول العربية المنتجة للبترول » ! وقد يكون من المناسب هنا أن نستعيد صيحة عبد الناصر الشهيرة « بترول العرب للعرب » التى استحث بها الاخوة العرب على تحرير ثرواتهم النفطية خاصة وأنه يتردد أحيانا أن ما جرى مؤخرا جرى تحت عنوان « أموال العرب للعرب » ! لقد كانت شركات النفط الغربية تستنزف ثروات العرب أبشع استنزاف وكان البترول العربى ينهب مقابل دريهمات تلقيها الشركات للدول البترولية تحت ستار



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠

مايسمى بعقود امتياز . وكان أفضل ترتيب يمكن الحصول عليه من تلك الشركات هو عقود المناصفة حيث تقنع الدول صاحبة الشأن بنصف البترول المستخرج تاركة للشركات المستغلة تسويقة وتحديد سعره . وقد حاولت مصر جاهدة أن تقيم ترتيبات في اطار جامعة الدول العربية لرعاية شئون النفط ونقله وتوجيهه لدعم قاعدة الاقتصاد العربي غير أن الدول المعنية كانت تفضل الاستغلال الأجنبي عن وضع النفط في خدمة المصالح العربية . وقد أقحمت القوى الوطنية النفط في مواجهة عدوان ١٩٥٦ فاثبت أنه سلاح ماض في يد الدول العربية غير أن الانظمة المسيطرة عليه ظلت ترفض الزج به في القضايا القومية وهو ما تجلى في ٥ يونيو ١٩٦٧ حيث رفض وزراء النفط العرب المجتمعون في ذلك اليوم في بغداد ادخال النفط في المعركة مدعين أنه من الافضل ان يستمر تدفق النفط وأن يحول المال العائد منه لخدمة المعركة . فما أن تحققت الهزيمة حتى بادروا بانشاء الاوابك ، التي سرعان ما تعرضت الى اختراق من داخلها بسقوط الملكية وقيام ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ في ليبيا وكان من اللازم انتظار فرصة جديدة لاقامة ناد اخر للأغنياء وجاءت ايضا بعد انعزال مصر عن الحظيرة العربية .

وكان من آثار تراجع التوجه الوحدوي في مصر خلال السبعينات تصاعد نغمة ضرورة التنسيق بين المنظمات العربية . وهو ما ظهر بأجلى صوره في الصراع الذى قاده مسئولان عراقيان هما د . عبدالحسن زلزلة كأمين عام مساعد للشئون الاقتصادية مسئول عن المجلس الاقتصادى وكان يميل الى التنسيق مع السعودية ود . عبدالعال الصكبان كأمين عام لمجلس الوحدة الاقتصادية وكان يميل الى التنسيق مع الكويت وقاد هذا الصراع الى اعادة النظر في منهج التكامل الاقتصادى تحت ستار استراتيجية جديدة للعمل الاقتصادى العربي المشترك وقد أضاف د . زلزلة الى ذلك صياغة ميثاق للعمل الاقتصادى القومي وتضمنت الاستراتيجية اعداد خطط للعمل العربي المشترك ، أحالها الميثاق الى خطط لمشروعات مشتركة ! وزاد من البلبلة أن العراق اقحم مشروعات أعده د . الصكبان لما يسمى عقد التنمية العربية . بنى على حسابات هزيلة لتقدير ما يلزم للنهوض بمعدلات النمو في الدول العربية وتخصص بموجبه أموال للدول الاقل نموا . ولو أن كلا من الاستراتيجية والميثاق كانا سليمين لكان في الخطط النابعة عنهما ما يحقق ذلك الهدف ، ولكنها المزايدات التى أنشأت لدى الدول النفطية اعتقادا بأن كل ما يجرى انما يستهدف امتصاص أموالها ، دون أن توضح لها الفوائد الآنية أو المستقبلية التى تعود عليها من ذلك . وتجلى عنف رد الفعل في مناسبتين . الأولى أن مشروع الاستراتيجية كما أقره المجلس الاقتصادى كان يدعو لزيادة رأسمال كل من الصندوقين العربيين للنقد والانماء دعما للاقتصاد العربي واجتماع مجلسي محافظيهما لتحديد هذه الزيادة وعندما انعقد المجلسان في تونس في سبتمبر ١٩٨٠ في اجتماع استثنائي لهذا الغرض ، هدد الوفد السعودى بالانسحاب اذا نظر في الأمر الذى شدد على وجوب تركه للقمة ، متجاهلا بذلك اتفاقيتى الصندوقين ، وأنه ما لم يكن هناك امكانية للنظر في الامر لما كان هناك داع للاجتماع اصلا ، كما أشار بحق الوفد السورى وكان الأجدر توفير أموال الدول ، حتى ولو كان موعد ومكان الاجتماع اختيرا بحيث يمكنا الوفود المعنية من أن تهرع بعد ذلك الى واشنطن في اجتماع الصندوق والبنك الدوليين .

المناسبة الثانية كانت عندما عرضت خطة العمل المشترك التى تمت مع مجموعة من الخبراء العرب باعدادها بناء على توجيه من امانة المجلس الاقتصادى ، حيث هاج وماج الوفدان السعودى والكويتي ، وعز عليهما ان يطلق على الخطة صفة « القومية » وقد حاول د . زلزلة انقاذ بعض الاشلاء بان طلب النظر في مشروعات الأمن الغذائى حيث كان هناك اتفاق عام على خطورة الانكشاف الغذائى ، وعلى احتمالات استخدام سلاح الغذاء لتهديد امن الوطن العربي والواقع ان الصندوق العربي كان قد اعد برنامجا في هذا الصدد تمخض عن هيئة للتنمية والاستثمار الزراعى ، كان من المقدر لها ان تبدأ باستغلال امكانيات السودان . غير ان اصرار اعضاء ادارة الهيئة على تركيز الاستثمارات في مشروعات استغلالية دون تخصيص مايلزم من بنية اساسية ادى الى عجز الهيئة عن الحركة . ومضى عقد الثمانينات في بحث المشروعات ومصادر تمويلها ولم تأبه السعودية بذلك فخصصت قدرا هائلا من مواردها لانتاج قمح تصدر فائضه بخسارة فادحة ، وتستمر في الوقت نفسه في استيراد اكبر قدر من الحبوب الأخرى (بعد مصر) والأدهى من كل هذا ان أموال النفط استخدمت في اشعال حروب في الدول الثلاث التى يتركز فيها ٦٠ ٪ من امكانيات التوسع الغذائى العربي وهى العراق والسودان والمغرب ، او ٧٥ ٪ لو اننا اضفنا اليها الجزائر والصومال .

عودا الى استراتيجية العمل المشترك نجد ان الاعداد لها تضمن عقد مؤتمر قومي في بغداد في مارس ١٩٧٨ . ضم اكبر حشد اقتصادى عربي ، اعد له المجلس الاقتصادى واتحاد الاقتصاديين العرب الذى كان مقره بغداد ، وقد استغل العراق هذه الحقيقة في « تعويق » الاتحاد ، محطما بذلك قومية واحدة من اهم المؤسسات الشعبية للعمل المشترك . ولعل ابسط مظاهر ذلك ، ان كتاب المؤتمر صودرت جميع نسخه ، التى هى ملك للأمة العربية من بغداد لأنه — على الرغم من تصديره بالنص الكامل لحديث « الرفيق صدام حسين » فقد احتوى ايضا على كلمة « السيد عدنان حسين » الشهير بالحمدانى



عضو مجلس قيادة الثورة العراقية انذاك ومن المقربين الى الرفيق الذى قرر فيما بعد ان ينقله بيده الى الرفيق الأعلى ، ليبكيه بعد ذلك .. وخلال مناقشة الخبـراء الحـكوميين لمشروع الاستراتيجية فى الحبانية ــ العـراق ، فبـراير ١٩٨٠ ــ اصرد . فخرى قدورى امين عام مجلس الوحدة الذى خلف د . الصكبان على ان ينص على ان يكون تخطيط التنمية قوميا (اى على المسـتوى العـربى) تخـطيطا الزاميا . وعبثا حاولنا اقناعه بان هذا يفترض سلطة فـوق وطنية لا وجود لها فى الاطار المؤسسى العربى بل ولاحتى فى الكوميكون معقل التكامل الاشتراكى وانتهى الأمر بحـل وسط اقترحته هو قصر الالزام على مايدرج فى خطة العمـل المشترك ولم ينجح هذا فى تخفيف المخاوف ، على الـرغم من ان الحملة التى قادها رئيسا الأردن والعراق فى مـؤتمر قمة عمان (الحادى عشر ، نوفمبر ١٩٨٠) ادت لاقـرار الاستراتيجية وميثاق العمل القومى ومشروع عقد التنمية العربية كما اشرنا .

وليس ادل على ان تصديق القمة لم يكن مقصودا وضعه موضع التنفيذ ، من انه خلال اقل من ٩٠ يوما ، سـارع وزراء خارجية دول الخليج الست ، بالاتفاق فى ابوظبى على [illegible] التعاون الخليجى ، مقصـورا عليهـم اى مستثنيا العراق الذى دخل منذ سبتمبر ١٩٨٠ فى حـربه القذرة مع ايران بدعوى الحفاظ على امن الخليج ، وهـو ماثبت عقمه لأن الامن العربى لايتجزأ ، ولايمكن تـوفيره بالاستناد الى تسليح مصدره القوى المعـادية للقضـايا القومية . اوما اسميته « الأمن المكشوف » ولأن العراق كان هو البادىء بالدعوة الخليجية ، حينما اقترح على دول المنطقة فى ١٩٧٧ اقامة سوق خليجية مشـتركة ، فـان تخوف هذه الدول من هيمنة الاقتصاد العـراقى جعلتهـا تؤكد استبعاده ، وعقد اتفـاقية اقتصـادية لاتختلف فى جوهرها عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التى كانت ترفض الانضمام اليها ، او الى سوقها المشـتركة ، وكان من اخطر ما ترتب على مشروع عقـد التنميـة ان انتـزع الاشراف عليه من المستوى القومى ليكون بيـد الـدول المانحة ، وهو ما اكد سيطرة الدول القادرة على جانب مهم من جوانب العمل المشترك يعالج واحـدا مـن اهـداف الاستراتيجية وهو هدف : « تقليص الفجـوة التنمـوية داخل الوطن العربى فيما بين الأقطار وداخلهـا » ولـم يخصص للعقد سوى خمسة آلاف مليون دولار لمـدة عشر سنوات . وسواء اعتمدنا هذا الرقم ، او ضعفه كمـا كان مقترحا من العراق ، فاين هذا من المـائتى الف مليـون دولار التى استنزفتها حرب الخليج ؟ وعلى الرغم من تزعم العراق لفكرة عقد التنمية العربية ، فانه تعلل بـانشغاله بحرب الخليج (كما فعل من قبـل فى ١٩٧٣) لتجميـد مساهمته فى العقد ، وهو مارحبت به الدول الخليجية لأنـه احلها من التزامها هى الأخرى ، وتركت الدول الأقل نموا تنعى من بناها .. فالمظاهرة انتهت .

اننا اذا امام احد امرين : فاما ان التقديرات التى بنى عليها عقد التنمية كانت واهية كما اشرنا من قبـل ، وكان الهدف هو التشويش على الوثائق الأخرى الأكثر جدية ، ثم التذرع باسباب للتنصل من الالتزام بعد ان تحقق هـدف التشويش ، او ان دعاوى الحرص على مصالح الدول الأقل نموا ماهى الا منفـذ لـلابتزاز بـدعوى « العـدالة الاجتماعية » فما هو اساس هذه العـدالة التـى جـرى اكتشافها فى ظل الاحتلال ؟ ان هذه الـدعوى اقـرب الى ممارسات الاستعمار المباشر الذى كان يحتل المستعمرات بغرض اقتسام ، او بالأحرى نهب ثـرواتها ، والقضـية ليست « ثورة الدهماء على النبلاء » والا كان الأجدر بنا ان نحقق عدالة بالاقتسام مع امريكا مثلا ، أو وهو اضـعف الايمان مع ايران بدلا من التسليم لهـا بـالمكاسب ، ان مايصون ايران من وقع العدالة انها ليست عربية ؟ ان هذا المنطق ينطلق من مبدأ اشرنا اليه فى البـداية . وهـو ان يتحول العرب جميعا الى « تنابلة البترول » وهو يتنافى مع الأسس الاشتراكية التى قيل انها من مقـومات النـظام العراقى ، لأن هذه لاتعترف الا بالانتاج الحقيقى ، ومن ثم بقوى الانتاج التى تربط بينها علاقات سوية . وبالتالى فان المطلوب على الساحة العربية هو تكامل اقتصادى حقيقى قوامه الآتى :

اولا ، التخلى عن فكرة ان الأموال صانعة التنمية ، وان تبديدها حق مباح للانظمة ، غنيها وفقيرها ، ولا بد مـن ادراك ان الأموال ليست رؤوس اموال بالمعنى الانتاجى ، لأن هذه تتخذ شكل الات ومعدات ، يحصل عليها المـال العربى بالشراء من الدول الصناعية وهو مايجعل استثمار الأموال عربية يعنى التخلى عنها الى الابد لتشغيل الترسانة الغربية ، مالم يتحول الاقتصاد العربى الى اقتصاد منتج لمعدات الانتاج ، ومثل هذا الأمر لايتم بمجرد الارتكان الى قوى سوق فى اطار مايعرف باسم السوق المشتركة بل لابد من وضع خطة عربية بعيدة المدى تحقق ما نصـت عليـه استراتيجية العمل المشترك من ترابط عضوى بين الدول العربية على نحو ما اوضح وفد مصر بقيادة المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة فى مـؤتمر وزراء الصـناعة فى تونس ، اكتوبر ١٩٨٩ .

ثانيا : ان الدعوة الى اسـترجاع الامـوال العـربية لاستثمارها داخل الوطن العربى ، على الرغم من انها تبدو سليمة ، الا انها لاتصاغ فى اطار اقتصادى سليم فلـو ان العرب استطاعوا تمويل استثماراتهم بموارد كلفتها اقـل من العائد الذى تعود به استثماراتهم ، فان استثمار مالهم فى الداخل يعنى خسارة صافية ، المشكلة الحقيقيـة ان الاستثمارات المالية المجردة من الأساس الاقتصـادى تكون ضعيفة الشأن وعلينا ان نذكر ان من اهم الأسـاليب التى يلجأ اليها الاستعمار ، المباشر منه وغير المبـاشر ،



الاستثمارات التى تكون راس الحربة فى نفاذ منتجاته الى اسواق الدول المستثمر فيها ، وربطها باقتصاداته فى تبعية متزايدة وسواء كان الاستثمار فى الداخل او فى الخارج ، فانه فى ظل الهيكل الانتاجى الحالى مجرد قناة تمول مشتريات من الدول الصناعية ، لا من الاقتصاد العربى .

ثالثا : أن التركيز على البعد المالى يكرس عدم التكافؤ بين الدول العربية ، مقسما اياها الى دول مانحة ، وأخرى متلقية . وهذا يقود الى صيغة مشوهة من العلاقات غير السوية القائمة بين دول العالم الغنية والدول الفقيرة ، التى تطالب بالمعونات فلا يلقى اليها الا بالفتات . وطالما ظلت اقتصادات الدول العربية الغنية ضعيفة ، فانها لاتجد صالحا لها فى تعزيز قدرات شقيقاتها ، لأنها لا ترى فى ذلك مايعود عليها مرة أخرى فى شكل طلب على منتجاتها . بل ان تشوه هياكل الموارد فيها ، ولا سيما ضعف الموارد البشرية ، يجعلها دولا مرتفعة التكاليف ، فضلا عن أنه يظهر تضخما فى مستويات دخل الفرد فيها مرجعه استنزاف مورد لصالح المجتمع العالمى ، كان من الممكن أن يدخر فى باطن الأرض للمستقبل .

رابعا ، أن كل ما تقدم لايعنى انه ليس أمام هذه الدول سوى السفه فى الانفاق والصلف فى التعامل مع الدول الفقيرة . فحينما كانت الكويت مهددة فى وجودها فى أوائل الستينات ، بادرت الى التصديق على اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، وسارعت بانشاء صندوق للتنمية ، اشعارا لجاراتها بأهمية بقائها مستقلة . غير أنها عندما شعرت بانشغال دول العجز بما خلفه عقد الثمانينات من مديونيات ، باتت تتعامل فى المجتمع العربى بصلف غريب ، استهجنه من شاركوا فى اجتماعات المجلس الاقتصادى العربى أو المنظمات العربية المتخصصة . وبلغ السيل الزبى بتقريعها الدول التى عاقتها مشاكلها الاقتصادية عن سداد مساهماتها فى المنظمات العربية ، بأن وضعت سابقة خطيرة بالانسحاب من مجلس الوحدة الاقتصادية . وهكذا شاءت سخرية القدر ان تعزز وجودها بالانضمام الى هذا المجلس وأن تفقده بعد الانسحاب منه . وبهذه المناسبة فانه لم يمنع العراق من التخلى عن ذلك المجلس فى منتصف الثمانينات الا خشيته من أن تتهمه دول أخرى بأنه تخلى عن قضية الوحدة ، وكفاه ان تخلى عن الاشتراكية ، لعل الله يحفظ له مابقى من شعاره ...

خامسا ، أنه على الرغم من أن النظام العربى قد ترهل ، فان هذا لا يجب أن يتخذ ذريعة لتقليصه محاسبيا ، ولو على حساب عدم دفع مرتبات العاملين ، الذين يعاملون كما لوكانوا مواطنين من الدرجة الثانية ، أو أن يستخدم المال النفطى فى السيطرة على مؤسسات العمل المشترك ، أو فى الانحراف بها عن أهدافها . فقد أدت السيطرة السعودية مؤخرا على صندوق النقد العربى الى الحد من الزيادة التى كانت تقررت فى رأسماله والى تقليص المخصص منه لأهم وظائفه وهو مساعدة الدول التى تعانى من عجز فى موازين مدفوعاتها ، بدعوى التركيز على تمويل التجارة البينية التى بدأت الدول الخليجية تشعر بأهميتها عندما اغلقت فى وجهها منافذ التصدير الى أسواق الدول الصناعية بعد أن ربطت انتاجها الصناعى بها . ولعل المأساة تكتمل بأنها تفضل التعامل الثنائى على الجماعى ، وفى كلتا الحالتين تستعدى صندوق النقد الدولى على الدول التى تلجأ اليها مودعة لدى الصندوق المذكور مليارات معفاة من الفائدة . بل لقد شهدت اجتماعات لجنة العشرين لهذا الصندوق الأخيرة وقوف السعودية الى جانب الولايات المتحدة فى ضرورة عقاب الدول التى تتأخر فى سداد مديونياتها معارضة بذلك الدنمارك بل وهولندا عريقة التاريخ فى الاستعمار .

سادسا ، ومع ذلك فان هذا لايبيح الأسلوب الذى انتهجه العراق ولو أظهره بمظهر المتعاطف مع قضايا الفقراء ضد الاغنياء . فكما أن الصلف مرفوض من دول شاءت الاقدار أن تمر بها سحابة غنى ، فان اسلوب قطاع الطرق لايمكن أن يكون أساس علاقات بين شعوب أمة واحدة ذات رسالة ما ، ليست بالضرورة خالدة . واذا كان هذا يداعب خيال أهل العراق الذين كانوا يغبطون أهل الكويت مجتمع الرفاهة الذى تميزوا به ، فان ضم الكويت سوف ينهى هذه الصورة ، وتتسع الرقعة الواقعة تحت راية الاستبداد والتبديد . ولايجب ان نستسلم لمقولة أن العراق جرى استفزازه ، لأنه سبق للعرب عامة وصدام خاصة ، أن اتهموا السادات بالخيانة لانهم استفزوه فتنكر لهم . وحينما ارتكب خطيئة ضرب ليبيا أقاموا الدنيا ولم يقعدوها ، وفى المقدمة الجزائر . ان الضمير العربى لايجب أن يكيل بمكيالين .

سابعا ، لابد من التخلى عن استباحة المنظمات القومية ، رسمية أم شعبية . وعلى العراق أن يرد لاتحاد الاقتصاديين العرب قوميته ، أو أن ينقل من أرضه . لقد استغله فى ٨ فبراير ١٩٨٩ (أى بعد ستة أشهر من توقف حرب الخليج) لعمل مظاهرة من أجل اسقاط ديون الحرب . وقد قلت أنذاك أن ديون العراق ليست الكلفة

البقية ص ٤٦



بقية العراق والخليج

الحقيقية للحرب . وأن العراق فقد فضلا عنها أرصدته الطائلة ، ودمرت منشآته ، والأعز من ذلك فقد خيرة شبابه . وأن منطق المشاركة فى الكلفة يتطلب تقدير الكلفة الكلية ، ثم توزيعها وفق تقدير المخاطر التى كانت تهدد كلا من الدول المعنية ، سواء أقرضته أم لم تقرضه . وما قضايا تعويضات الحروب بالأمر المستحدث . غير أن حجة المشاركة قد أسقطها صدام بتخليه عن مكاسب الحرب . بل لقد بات مسئولا عن اكساب طغاة طهران مكانة لايستحقونها ، سوف يستغلونها ـ وتساعدهم فى ذلك الولايات المتحدة ـ فى تهديد مستمر لدول الخليج . وعليه الان أن يعوض هذه الدول والأمة العربية كلها عن أضرار نتيجة حماقاته .

والدرس المستفاد الواضح من كل هذه التجارب ، انه عندما تغيب مصر أو يضعف توجهها الوحدوى ، تتنامى هذه السفاهات ، ثم تعود مصر فى نهاية الأمر الى تحمل التبعة ، راضية أم كارهة . لقد بات مفروضا على الجميع أن يسلموا القياد لمصر ، التى عليها أن تقود الطريق نحو تخليص هذا الوطن من التبعية ، لا أن تستسلم لها أو تشارك فى تكريسها .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٠

اقتصاديات الكارثة .. والواقع السياسى

بقلم الدكتور : عبد الحميد الغزالى

بدات الكارثة التى نعيشها الآن من منطلق اقتصادى ، وتستمر تداعياتها وتفاقماتها المأساوية ، ساعة بعد ساعة ، امام أعيننا الحزينة ، على اساس اقتصادى ، دوليا وعربيا وخليجيا ومحليا .

فباسم الحق التاريخى وعدالة توزيع الثروة ، بدأ اجتياح الكويت ، ثم ضمها الى العراق فى وحدة اندماجية قسرية ، ثم ازالتها تماما من على خريطة دول العالم ، من وجهة نظر النظام العراقى ، بتحويلها الى مجرد محافظة تحمل الرقم (١٩) ، واسم (كاظمة) .

وجاءت القوات الاجنبية - الامريكية والاوربية - باسم الحفاظ على الشرعية والقانون الدولى ، بآلة حرب كثيفة وكاملة ، شديدة التطور وشديدة القوة التدميرية ، لتحتل مياه وارض الخليج ، كما اصدرت دول العالم ، ممثلة فى منظمة الأمم المتحدة ، ومن خلال مجلس امنها ، باجماع غير مسبوق ، خمسة قرارات ، حفاظا على المبادىء ، وتمسكا بالشرعية ، وطلبا لاعادة الأوضاع كما كانت قبل ٢ أغسطس ١٩٩٠ م .

الكل إذن ، يتكلم عن المبادىء ، والكل يعنى المصالح .. الكل يتباكى على الشرعية والقانون ، والكل يقصد تماما «الاقتصاد» ..

الاقتصاد عصب الحياة ، ولعل احد اهم الموارد الاقتصادية هو «الطاقة» ويتمثل اهم مصدر للطاقة على الاطلاق ، فى عصرنا الحديث ، فى النفط . ومنطقة الخليج تستحوذ على اكثر من (٦٠٪) من الاحتياطيات المؤكدة من هذا المصدر فى العالم .

هذه الثروة تهم العالم اجمع ، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان وكندا واستراليا ، فالهدف الأول والاخير لهذه الدول هو ضمان تدفق شريان الحياة البترولى فى جسد آلتها الصناعية بسعر زهيد ، لضمان تقدم اقتصادياتها ورفاهية انسانها .

فبعد ان كانت تحصل على البترول منذ اكتشافه وحتى عام ١٩٧٣ بسعر زهيد لايذكر ، أو يكاد يكون مجانا (٢,٨ دولار للبرميل) ، جربت وعانت من صدمتين (١٩٧٣ ، ١٩٧٩) ، أدتا الى ارتفاع حقيقى - وعادل - فى الاسعار ، لتتراوح بين (٤٠) و (٥٠) دلاورا للبرميل ، مما انعكس مباشرة على اقتصادياتها بالكساد الحاد والشامل .

ومن ثم ، فهى لاتريد ان تظل عرضة لهذه الموجات الركودية المفاجئة ، بسبب وجود «سياسة» بترولية متقلبة - انتاجا وتسعيرا - وغير مستقرة .

او قل ان شئت ، هى تريد استمرار الاستقرار فى استغلالها لهذه الثروة لصالحها . وعليه ، كان التدخل الاجنبى فائق السرعة ، وشديد الكثافة ، وواضح الهدف ، حتى لايتعرض الاقتصاد الامريكى والاوربى لصدمة بترولية ثالثة ، قد تستمر لتصبح نمطا جديدا للحياة ، يتعين العيش والتعايش معه .

وقبل ان نترك هذا الجانب من «لعبة» القط ، يتعين ان نسجل ان هذه الدول تاخذ النفط بالاسعار المناسبة لها - عادة - لادارة آلتها الصناعية ، ثم تحتفظ لديها بمعظم الثمن فى بنوكها ومؤسساتها النقدية ، اسما لصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، وفعلا لتمويل استثماراتها ، وتموين صناعاتها بما تحتاج اليه من سيولة لراس المال العامل وللتوسعات .

فايداعات واستثمارات - دول منطقة الخليج تقدر بنحو (٨٠٠) بليون دولار ، للكويت وحدها (٢٠٠) بليون دولار ، فى هذه الدول . بل اكثر من ذلك ، سوف تتحمل دول المنطقة «فاتورة» التدخل الاجنبى - الذى جاء اصلا للحفاظ على مصالحه - والتى تقدر بنحو (٢٥) بليون دولار سنويا .

بالنسبة للآثار الاقتصادية المباشرة لهذه الكارثة على دول منطقة الخليج حتى الآن ، فكلها آثار سلبية واضحة . اذ وفقا لتحليل المنافع النفقات ، او المكسب والخسارة ، فالآثار كلها خسارة كاملة لدول المنطقة ، فى مقابل مكاسب حقيقية لاعدائها - اقتصاديا وسياسيا - وعلى راسهم العدو الصهيونى .

ولقد كان من أوائل ضحايا هذه الكارثة المؤسسات العربية الاسلامية ، والتضامن العربى الاسلامى ، والأمن العربى الاسلامى بصفة عامة ، ومؤسسات التعاون الاقتصادى العربى الاسلامى بصفة خاصة ، والقضية الفلسطينية وثورة الحجارة - الانتفاضة - على وجه الخصوص .

ولقد كشفت هذه الكارثة عن مدى ضعف المؤسسات الاقتصادية العربية الاسلامية ، وشكليتها وهامشيتها فى الحياة الاقتصادية للعالم العربى الاسلامى .

فالتجارة البينية لدول هذا العالم لاتمثل اكثر من (٨٪) من جملة تجارة هذه الدول ، ومعظم الفوائض الدولارية مودعة ومستثمرة خارج هذا العالم ، فى الامريكتين وأوربا وآسيا واستراليا .

اما بالنسبة لمصر ، فخسارتها فادحة ، وخطبها جلل ، وابتلاؤها شديد .

فلاشك ان الحروب المستمرة التى خاضتها مصر ، شكلت جزءا من ضائقتها المادية ، وعنصرا من مشكلتها الاقتصادية . ولاشك ايضا ان توقف عائدات العاملين بمنطقة الخليج ، وضياع او تجميد مدخراتهم فى الكويت والعراق - والتى تقدر بنحو (٢٠) بليون دولار ، والانخفاض المستمر فى عائدات السياحة وقناة السويس وخط سوميد ، وتفاقم مشكلة البطالة بسبب العودة الجماعية للعمالة المصرية ، وتوقف الاستثمارات الخليجية فى الاقتصاد المصرى ، كلها اسباب اضافية وحادة سوف تزيد من



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٠

الضائقة المادية حدة ، وسوف تزيد من المشكلة الاقتصادية تفاقما ومن ثم ، سينعكس ذلك ، بالضرورة ، فى مزيد من التضخم الركودى ، الذى يعانى منه الاقتصاد المصرى فى السنوات الاخيرة ، ومن زيادة عبء المديونية الخارجية ، والتى تقدر الآن بنحو (٦٠) بليون دولار .

هذه هى بعض الملامح العامة عن الآثار السلبية المدمرة التى وقعت فعلا بسبب الكارثة التى نعيشها . وسوف تصل الكارثة الى مداها ، وتكتمل حلقات المأساة ، ويصبح التدمير قاسيا وكاملا وشاملا ، اذا ماوقعت ـ لا قدر الله ـ المواجهة .

فهل آن الأوان ان نعود لصوت العقل ، ونداء الحق ، وتعاليم الاسلام ، ونقوم كأمة ، ولوجبرا ، بفرض انسحاب فورى غير مشروط ومتزامن للقوات العراقية من الكويت ، وللقوات الاجنبية من مياه وأرض الخليج ، وبمعالجة خلافاتنا ، مهما كانت ، فى داخلنا ، من خلال تحكيم او محكمة عدل عربية اسلامية ، وبوضع قوات ردع عربية اسلامية



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

عبد الله السعودي يروي لـ الشرق الأوسط

قصة "أصعب أيام حياته"

المؤسسة العربية المصرفية خسرت ودائع بـ ١,٣ مليار دولار لكن سيولة البنك عالية ولم نضطر لبيع أي من أصولنا

- موقف اليابانيين اذهلنا والسوق البريطانية اثبتت انها الأكثر نضجا.
- كتبت رسائل شخصية لرؤساء المصارف الدولية وقلت لهم: افحصوا جيدا ارقام ميزانيتنا... ثم قرروا.
- نحن من اكثر البنوك تنويعا و٩٢٪ من أصولنا موجود خارج «منطقة الازمة».
- مصرف «ABC .أوروبا» يسير في طريقه وسيباشر العمل في مطلع ١٩٩١.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

لندن: «الشرق الاوسط»
من رشيد حسن

تمكنت المؤسسة العربية المصرفية من اجتياز اخطر ظرف يواجهها منذ تأسيسها عام ١٩٨٠، وذلك عندما استطاع رئيسها عبد الله السعودي، بعد ايام متواصلة ومفاوضات حرجة امتدت مرارا حتى الصباح، اقناع السلطات الامريكية بأن المؤسسة يجب ان تبقى خارج إجراءات الحجز التي فرضت على الارصدة الكويتية، وان اي اجراء من هذا النوع لن يحمي مصالح الجانب الكويتي الذي يملك نحو ٢٥٪ من البنك (وهو الهدف المعلن من الحجز الاحترازي) بل سيؤذي هذه المصالح لأنه سيؤذي المؤسسة وينعكس على فروعها المتواجدة في عدد كبير من المراكز المالية الدولية وعلى موظفيها الـ ٦٠٠٠، بالاضافة الى ٣٥٠٠ مساهم ضمهم البنك اليه من خلال اصدار الـ ٣٥٠ مليون دولار الذي انجزه خلال شهر يوليو (تموز) الماضي وقبل اسابيع معدودة من الاجتياح العراقي للكويت. وزاد في تعقيد مهمة السعودي ان التجميد الامريكي القائم لارصدة ليبيا التي تملك هي الاخرى نحو ٢٥٪ من رأس مال الـ «ABC» الى جانب الامارات التي تملك حصة مماثلة، وهذا مع العلم ان تجميد الارصدة الليبية اتخذ كاجراء عقابي بينما اتخذ اجراء تجميد الارصدة الكويتية كتدبير احترازي وحمائي».

وفي لقاء مع «الشرق الاوسط» جرى في مكتبه في لندن اعترف عبد الله السعودي بأن الاسبوعين اللذين تبعا غزو الكويت كانا «اصعب ايام حياته» على الاطلاق، وانه لم يستطع النوم فعليا قبل يوم ١٧ اغسطس (آب) الماضي وذلك عندما تمكن من تبديل نوايا الادارة الامريكية والحصول على قرار استثنى المؤسسة العربية المصرفية من التجميد.

إلا ان الرئيس التنفيذي للـ «ABC» بدا في حالة من الارتياح وهو يدلي بأول حديث خاص لصحيفة غربية بعد الازمة، عارضا كيف استطاعت المؤسسة امتصاص الصدمة الاولى ومن ثم الانصراف لاحتواء نتائجها تدريجيا بالاستناد الى رصيد علاقاتها الدولية وسيولتها المرتفعة والنوعية العالية لمحفظة اصولها الموزعة توزيعا جيدا من الناحية الجغرافية.

وكشف السعودي عن ان المؤسسة العربية المصرفية، التي بلغ مجموع ميزانيتها نحو ٢٣ مليار دولار في نهاية يونيو (حزيران) عام ١٩٩٠، تعرضت كغيرها لحالات «هرب» من بعض المصارف الدولية التي لم تكلف نفسها عناء الاتصال واستيضاح الوقائع وحتى بعد الاعلان عن قرار واشنطن بعدم شمول البنك بالتجميد.

وحسب السعودي فان التأثير الاساسي انحصر في خسارة ودائع وخطوط اعتماد بلغ مجموعها نحو ١,٢ مليار دولار.

ورغم الضخامة النسبية للمبلغ فان السعودي يعتبر ان المؤسسة العربية خرجت بأقل الخسائر الممكنة بسبب سيولتها المرتفعة وسياستها المحافظة، بدليل انها لم تضطر إلى بيع أي من اصولها لتامين بديل للسيولة التي فقدتها في المرحلة الاولى.

وحسب السعودي فان معظم الودائع التي سحبت كانت تمثل ودائع من المصارف الدولية (انتر بنك) بينما لم تشهد المؤسسة الا انخفاضا طفيفا في حساب الودائع الخاصة التي تراجعت خلال الاسبوعين الاولين من ٢,٦ الى ٢,٣ مليار دولار، اي بخسارة ٣٠٠ مليون دولار.

بل ان الودائع من الخليج زادت خلال الازمة بما في ذلك ودائع بعض المؤسسات المالية الحكومية والبنوك المركزية.

واوضح السعودي ان المؤسسة واجهت التراجع المفاجيء في مراكز السيولة بخفض عمليات القطع مثلا، والتوقف عن أخذ التزامات جديدة. إلا انها حافظت على كافة عمليات التمويل التجاري العادي والخدمات المصرفية الأخرى بما في ذلك خدمات الاستثمار. بل ان عمليات المؤسسة في تمويل التجارة زادت في بعض الحالات بعد ان قلصت المصارف الدولية الى حد كبير تعاملاتها مع المنطقة.

وشرح رئيس المؤسسة المصرفية العربية كيف امضى واركان البنك السعودي اوقاتا عصيبة بهدف دفع احتواء «ردود الفعل غير العقلانية» التي انتابت العديد من المصارف الدولية، وقد بدأ على الفور بتحريك الصداقات القوية التي تربطه بالعديد من رؤساء المصارف الكبرى، فأرسل على الفور الى قادة هذه المصارف



خطابا يدافع فيه عن وضع البنك وينتقد بشدة تصرف بعض البنوك الدولية الذي بني على عوامل «المناخ السائد» في منطقة، بدل اسناده الى الاساسيات والارقام التي تتضمنها ميزانية اي بنك وعناصر القوة الاخرى العضوية في تكوينه واستراتيجيته.

وبدا السعودي مندهشا للطريقة «الفظة» التي ميزت لجوء بعض المصارف الدولية الى وقف كل تسهيلاتها قائلا : « لقد بدا وكأن هذه المصارف كانت تضمر شيئا وتنتظر اول انتكاسة لتسدد ضربة قاصمة».

والى جانب السعودي امضى مدراء البنك اياما متواصلة على «التليفون» مقدمين للمصارف الارقام والحقائق حول الـ «ABC»، والتي تظهر بما لا يقبل الشك ان وضع البنك ممتاز بسبب انكشافه المحدود نسبيا على منطقة الازمة.

وركز البنك خصوصا على ان ٩٢٪ من موجوداته موجود خارج «دول المواجهة» بما في ذلك دول مجلس التعاون والعراق والاردن، وان مجموع عمليات البنك في العالم العربي بما في ذلك دول شمال افريقيا لا يتجاوز نسبة ١٨٪ من مجموع اعمال البنك.

فضلا عن ذلك فان البنك يتمتع بواحد من اعلى معدلات الملاءة الراسمالية بعد قيامه بتكوين مخصصات كبيرة وكافية لديون العالم الثالث، وبعد الزيادة الكبيرة في راس ماله على اثر نجاح اصدار الاسهم الدولية في مطلع هذا الصيف.

وشدد اركان المؤسسة على انه رغم ان للمؤسسة موجودات في دول الخليج، فانه يقابل ذلك ودائع من هذه الدول تفوق حجم الالتزامات بنحو ١,٣ مليار دولار، مما يعني ان درجة انكشاف البنك على الخليج لا تمثل اية مخاطر. بل انها في الواقع اقل بكثير من درجة انكشاف معظم المصارف الدولية، بما في ذلك الاوروبية والامريكية.

ويذكر على سبيل المثال ان انكشاف المؤسسة العربية المصرفية على العراق لا يمثل اكثر من ٥٥ مليون دولار، بينما لا يزيد في الاردن على ١٣٥ مليون دولار.

وقال السعودي ان هذه الجهود اثمرت عودة الكثير من خطوط الاعتماد، خصوصا من البنوك البريطانية والامريكية. اما البنوك اليابانية فقد باشرت تجديد التسهيلات للمرة الاولى منذ ايام وفي حدود معينة.

ويتوقع السعودي ان يعود البنك الى وضع قريب جدا من الوضع الطبيعي في نهاية الشهر الجاري، وان يعود حجم العمليات الى معدل لا يقل عن ٧٠٪ من المعدل الذي كان سائدا قبل الازمة.



المصدر : وطني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠



نظام عربى اقتصـــادى جديد



بقلم :

د . صليب بطرس

منذ ان اجتاحت الجيوش العراقية الكويت والناس يتساءلون عما قد تتمخض عنه اعقاب هذه الحرب من نتائج هى اقتصادية فى الاساس . ويردنى هذا الى منتصف السبعينيات عندما دعتنى كلية الاعلام التابعة لجامعة القاهرة فى العام الدراسى ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ لاضع منهجا لمادة جديدة باسم « اقتصاديات الوطن العربى » تدرس لطلبة السنة الثانية . وقد رايت ان لايجيىء المنهج مقصورا على تعداد موارد بلاد الوطن العربى على مستوى جميع القطاعات كما جــرت عــادة بعض مؤلفى مادة الجغرافيا ، بل رايت ان هذا المنهج يجب ان يتعدى ذلك الى البحث فى مدى غور القوى الكامنة فى اقتصاديات هذه البلاد واثر القوى السياسية فى دفع او تعويق المسيرة الاقتصادية المشتركة التى وضع بذراتها بروتوكول الاسكندرية فى ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤ وميثاق جامعة الدول العربية الموقع فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ . وكان من الطبيعى ان يكون ذلك مصحوبا باستعراض لتاريخ حركات التكامل الاقتصادى على مستوى الوطن العــربى منذ ان كانت بلاده ولايات تابعة للامبراطورية العثمانية مع عرض لبعض حركات تكامل اقتصادى اخرى قامت بعد الحرب العالمية الثانية فى بلاد اوربا «السوق الاوربية المشتركة» ودول امريكا اللاتينية ولكن بعد ظهور جامعة الدول العربية .

والواقع ان ميثاق الجامعة العربية وما ظهر بعده من اتفاقيات ومواثيق وقرارات قد وضعت هيــكلا تكامليــا طموحا كان من المفروض ان يضم فى نهاية المطاف واحدا وعشرين قطــرا « على حــد التعبير اليمنى » ذات اتجاهات متباينة ومتفاوتة يقف بعضها من الناحية الاقتصادية على الجانب الذى يضم افقر خمسة وعشرين بلدا مثل السـودان وموريتانيا والبعض الاخــر على الجانب الذى يضم اكثر البلاد ثراء مثل الكويت والسعودية .

وفى الوقت الذى اخفقت فيه دول الجامعة العربية فى تحقيق ما استهدفته فى مجال التكامل العربى، تطور بخطى وئيدة وطيدة ومتسارعة حلم روبير شومان Robert Shauman المتمثل فى ندائه الذى اعتبر من قبيل النبوءة . عند انشــاء المجموعة الاوربية للفحم والصلب وعرض بمقتضــاه اقــتراح الحكومة الفرنسية بوضع كل الانتاج الفرنسى والالمانى من الفحم والصلب تحت تصرف هيئة عليا مشــتركة فى تنظيم مفتوح تســـهم فية بلاد اوربا الاخرى « ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣ كتــاب اقتصاديات الوطن العربى » .

ثم جاء مونيــة Monet وتولى مفاوضات انشئت بمقتضــاها هــذه المجموعة فى ١٨ ابريل ١٩٥١ وليس من ريب فى ان المصالح الاستعمارية من ناحية والمصالح الذاتية لمن حسبوا انفسهم اصحاب هذه البلدان من الناحية الاخرى ، تكمن وراء الفشــل الذى منيت به حركة التكامل الاقتصـــادى العربى وجاء اجتياح الكويت ليقضى على ما بقى منها .

ويظهر استقراء التاريخ الاقتصادى لما اطلق عليه الانجليز اسم منطقة الشرق الاوسط انهناك حركات تكاملية ناجحة قامت ولكنها لم تدم طويلا فزالت ولم تخلف وراءها اثرا عميقا . وابرزمثل يضرب هوالاتحاد الجمركى السورى اللبنانى . قام ـ كما يدل عليه اسمهـ بين البلدين فى اول اكتوبر سنة ١٩٤٣ وقضى نحبه فى ١٤مارس ١٩٥٠ .. ويرجع نجاحه اثناء قيامه الى ان الاتحاد كان تحت سيطرة فرنسا ، وما أن زالت سلطتها على البلدين حتى انفرط عقده واتجهت لبنان الىالاقتصادالحر وجنحت سوريا الى الاقتصاد الموجه ومع ذلك فلم يكن هذا هو السبب المباشر لاخفاق التجربة الوحيدة التى قامت فى الوطن العربى .

ويروى التاريخ الاقتصادى للمنطقة قصة ما يشبه التكامل الناجح الذى لو كانت البلاد العربية حاولت الافادة من نتائجها لاخذ التكامل العربى الان مسارا آخر . وجاءت هذه التجربة تحت عباءة مركز تموين الشرق الاوسط Middle East Supply Center وليس هذا مجال التفصيلات الخاصة بهذا المركز . ولكن يكفى أن يعرف القارىء انه استطاع ان يقنع شعوب هذه المنطقة بادخال زراعة الارز واستهلاكه بدلا من جزء من القمح باعتبار ان محصول الارز اوفر من القمح . ثم قبول اقطار المنطقة استهلاك الادوية المصنعة فى فلسطين بغية توفير وسائل النقل البحرى للاغراض الحربية . وفى مجال الصناعة ادى المركز دورا ضخما عندما هيا الفرصة لخلق عمالة مدربة وبخاصة فى مصر كانت نواة للنهضة الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية .

والواقع ان تاريخ المنطقة الاقتصادى يظهر بجلاء ان التجارب التكاملية التى حققت نجاحا انما كانت بوجود قوة من خارج المنطقة رات ان مصلحتها تقتضى هذا النجاح . ولو ان شعوب المنطقة تنبهت لهذه الحقيقة لاختلف الوجه الاقتصادى لبلاد الوطن العربى.

وانطلاقا من قاعدة فقهية تقول ان « ما لايدرك كله لايترك كله » طرحت عند وضع المنهج المذكور انه مادام الواحد والعشرون قطرا عربيا لم تستطع كلها ان تحقق تكاملها الاقتصادى ، فلا ضير ان تقسم هذه الاقطار الى اربع مجموعات جغرافية روعيت فى اختيارها اعتبارات بذاتها فى مقدمتها ان تضم كل واحدة منها بلدا بتروليا على الاقل . وكانت المجموعات « ١ » مصر وليبيا والسودان « ٢ » المغرب العربى « ٣ » دول الخليج ما السعودية « ٤ » العراق وسوريا ولبنان والاردن وتحققت على الصعيد العملى من هذه المجموعات بشكلها المقترح اثنتان اطلق على الاولى اسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية وانشىء فى ٢٥ مايو ١٩٨١ وعلى الثانية اسم المجلس المغاربى وانشىء فى ١٨ فبراير ١٩٨٩ اما الثالثة فقد انشئت فى ١٢ فبراير ١٩٨٩ تحت اسم مجلس التعاون العربى وهو مكون من مصر والعراق والاردن واليمن «ص٣٣٦ ـ ٣٤٣ من نفس الكتاب » .

اخفقت تجربة الجامعة خلال الخمسة والاربعين عاما الماضية سياسيا وعسكريا واقتصاديا على مستوى الاقطار العربية كلها كما فشلت على صعيد التقسيمات الفرعية الاربعة بل تبين ان بعض هذه المجموعات كانت نوعا من الخداع . وجاء غزو الكويت ضربة قاصمة حطمت كل شىء . ولم يبق الا ان يخرج من هذا الحطام نظاما عربيا جديدا يراعى الاعتبارات الجغرافية والتاريخية لبلاد الوطن العربى . ولكن الغرب يبدو انه جاء ليبقى وان السعى لان يسيطر عليه ما اسموه « سلاما امريكيا » Pax Americana يحوم حول المنطقة على نحو ما كان عليه الحال ايام الامبراطورية العثمانية .فهل يقبل كل العرب وضعا كهذا .

الاقتصاد في أسبوع

البلاد المتضررة

بقلم : د . صليب بطرس

اخذت الارقام التقديرية للخسائر التي تتحملها بعض البلاد الاكثر تضررا من جراء اجتياح العراق لدولة الكويت تتشكل طبقا لتقديرات مصادر متعددة في مقدمتها حكومات البلاد نفسها ثم صندوق النقد والبنك الدوليين من بين الهيئات المالية المؤثرة في المحيط الدولي ويؤكد بعض المراقبين وبصفة خاصة البنك الدولي ان ازمة الخليج اصابت هذه البلاد بضربة سوف تصبح قاصمة حتى ولو توصل العالم لحل سريع لها ويبلغ عدد البلاد التي ترنحت اقتصادياتها تحت تاثير هذه الضربة عشرة هي الاردن ومصر وتركيا والمغرب والباكستان والسودان وبنجلاديش والهند والفلبين وسيرى لانكا

ويقدر الخبراء ان الاردن سوف تفقد ٣٠ في المائة من دخلها القومي مما يعادل ٣ر٤ بليون دولار في ١٩٩٠ - ١٩٩٢ نتيجة لفقدان تحويلات العاملين في الخارج وبعض الصادرات . اما مصر فتبلغ الخسارة المقدرة في الدخل القومي بسبب عودة العمال وبعض الصادرات حوالي ٤٪ من الدخل القومي اي ٦ر٤ بليون دولار وتركيا ٤ر٤ بليون دولار .. ونظرا لان هذه التقديرات اعدت طبقا لارقام العمالة المسجلة فالمعتقد لدى الدوائر الرسمية انها اقل من الواقع .. ومتى كانت هذه الارقام تعبر عن المبالغ المفقودة بطريقة مباشرة او مافات البلاد من كسب في لغة القانون ، فهناك ما سوف تتحمله من خسارة نتيجة لاعادة توطين العمال العائدين من الكويت والعراق ويقدر عددهم بحوالي بليونين بعد عودتهم الى اوطانهم .. ومما يؤكده الخبراء ان بقاء هؤلاء العمال في اوطانهم سوف يستمر وقتا طويلا قبل ان تسمح الظروف بعودتهم الى البلاد التي كانوا يعملون بها .

اما تقدير الآثار المتصلة باسعار النفط فتكتنفه صعوبات ليست هينة نظرا لما يغلف التنبؤ باسعار النفط الدولية من عدم التيقن .. وهناك ستون دولة من دول العالم الثالث سوف تصاب موازين مدفوعاتها باصابات خطيرة اذا لم تحل الازمة في الشهور القليلة القادمة . اما في حالة اندلاع الحرب في الخليج فينتظر ان يرتفع سعر البرميل الواحد الى خمسة وستين دولارا بسبب نقصان الانتاج اليومي بحوالي ١٠ ملايين برميل اذا ما حدث واصيبت حقول البترول في العراق والكويت والمملكة السعودية باضرار ليس من اليسير تلافيه في الامد القصير . ومن المنتظر ان يصل سعر البرميل الى يتراوح بين ٣٠ - ٤٠ برميلا لمدة تقدر بخمس سنوات .



المصدر : ....وطنـــي.........

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٣١ سبتمبر ١٩٩٠

وحتى اذا لم تقع الحرب ، فان حالة القلق وما يصاحبها من اضطرابات اقتصادية في المنطقة لفترة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهرا فسوف يوضع الكثير من بلاد العالم الثالث أمام خيارات صعبة وخطيرة من شأنها أن تضطر هذه البلاد الى ضرورة الحصول على ديون جديدة .

ويصرح رجال البنك الدولي انهم يبحثون مع مسئولي صندوق النقد الدولي عن وسائل لتقديم بعض المعونات المميزة بمعاونة من جانب بعض الصناديق المتخصصة في مثل هذا المجال ومما يؤكد هذا الوضع ان سبل التمويل من خلال التجارة لدى بعض هذه البلاد ليست ميسرة فيما يعني انها تضطر الى الالتجاء للتوسع في اتفاقيات المنح الثنائية . وقد اعلن البنك الدولي انه ليس لديه مزيد من الموارد التي تطوع له تقديم المساعدات للدول المستوردة للنفط باكثر مما سبق للبنك ان قدمه لها في كل من سنتي ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ لمناسبة صدمتي البترول الاولى والثانية . ويقترح بعض المراقبين ان البنك الدولي يمكنه ان يقدم النصيحة فيما يتعلق باستجابات صانعي السياسات الاقتصادية في مجال اعادة النظر في برامج الاقراض في بعض الحالات ، وفي حشد مزيد من المعونات في حالات أخرى .. ويشير المراقبون الى ان البنك الدولي يعير اهتماما اكبر للاهته المالية ، مما يعني انه من الصعب عليه التعجيل من منح قروض المشروعات او من السحب على قروض مشروعات الاصلاح الاقتصادي لسبب بسيط انه اسرف في هذين المجالين خلال الثمانينات

واذا افترضنا ان الازمة لم يصل العالم فيها الى حل خلال عام ولكن الامور لم تتدهور الى اندلاع الحرب اى في حالة اللاسلم واللاحرب فان اضرارا مالية سوف تقع نتيجة لارتفاع اسعار البترول . وتقدر الاضرار التي تتحملها الفلبين بحوالي ٤ر١ بليون دولار اى ما يعادل ٢ في المائة من الناتج الاجمالي القومي وتتعرض البرازيل لخسارة تقدر بحوالي ٤ر٢ بليون دولار اما بنجلاديش فسوف تفقد ٢٠٠ مليون دولار اى ١٤ في المائة من صادراتها ، وتركيا ٣ بليون دولار اى ٧ر٢ في المائة من الناتج الاجمالي القومي ، وتايلاند ٩ر١ بليون دولار تعادل ٩ر٢ في المائة من الناتج الاجمالي القومي . أما مصر فقد اعلن الدكتور كمال الجنزوري قبل سفره الى واشنطن لحضور الاجتماع السنوي المشترك لمجلس محافظي الصندوق والبنك الدوليين أن التدهور المقدر الذي يعتري ميزان مدفوعات مصر حتى نهاية السنة المالية الحالية قد يصل الى ٦ بليون دولار .

ومن انباء آثار ازمة الخليج ان حكومة الكويت الشرعية تعتزم ان تبيع جانبا من مدخراتها الراسمالية ـ تبلغ سبعين بليون دولار ـ المستثمرة في اوراق مالية قصيرة الاجل لتمويل القوات المحتشدة قبالة العراق ولمساعدة البلاد المتضررة اكثر السابق ذكرها . وتخطط الحكومة لانفاق حوالي خمسة بلايين دولار خلال الثلاثة اشهر التالية . ويؤكد وزير المالية الشيخ علي خليفة الصباح ان ما انفق حتى لم يكن نتيجة لبيع اصول كويتية كما اشيع . ولكن المبلغ دبر مما لدى حكومة الكويت من نقد سائل بعملات مختلفة .



أزمة الخليج ..

محسن حسنين

وفاتورة المتاعب

تنوير

على الرغم من أن الأمريكان حددوا « بالورقة والقلم» قيمة «فاتورة المتاعب » التى سيدفعها العالم شماله وجنوبه بسبب أزمة الخليج .. فإن التفاعلات المستمرة للأزمة تشير إلى أن الرقم المسجل فى هذه الفاتورة والمقدر بنحو ٢٥ مليار دولار ، أقل بكثير من القيمة الحقيقية للمتاعب الاقتصادية والسياسية والعسكرية والبشرية ، بل النفسية التى نجمت عن الأزمة ، ولايمكن ، بأى حال من الأحوال ، قياسها رقمياً مهما استخدمنا من حاسبات آلية .

فهل يستطيع أى « شاطر » فى الحساب أن يحدد قيمة الخسائر المادية والسياسية والبشرية الناجمة عن محاولة دولة « مفترية » شطب دولة أخرى صغيرة جارة لها من على الخريطة بجرة قلم ..!؟!

وهل يمكن لأى جهاز كومبيوتر ، مهما بلغت دقته أن يحدد لنا رقميا حجم المتاعب التى تعرض ، ويتعرض لها ، الاقتصاد العالمى بسبب الأزمة التى أفرزت أزمة نفطية جديدة أطلقت بعنف موجات التضخم البشعة فى العديد من بلدان العالم فقيره وغنيه ، وهددت بانفجار أزمة المديونية العالمية من جديد ، ومعها استقرار الاقتصاد العالمى ..؟!

وهل يستطيع أى محلل سياسى قدير ، مهما بلغت قدرته ، أن يحدد حجم الخسائر التى منى بها العالم العربى بسبب أزمة الخليج التى عصفت بوحدة الصف العربى ووأدت فى المهد كل مشاريع الوحدة العربية ، ومعها كل مشاريع التنمية المشتركة التى كان من المخطط إقامتها فى ظل مجالس التعاون العربية ، وقسمت العرب نصفين وخلقت فى كل النفوس مرارة وكراهية ، يمكن أن تتحول بسهولة إلى مواجع حادة قد تنقل الأزمة إلى مناطق عربية أخرى ، بالإضافة لمنطقة الخليج بالطبع .

وهل يمكننا كشعب مصرى أن تستوعب بسهولة خسارتنا الفادحة فيمن كنا نظنهم حتى وقت قريب ، أصدقاء ورفقاء وأخوة لنا ، إلى جانب خسارتنا الاقتصادية الناجمة عن الأزمة والتى ضربت أهم ثلاثة موارد أساسية للنقد الأجنبى فى مصر وهى تحويلات المصريين العاملين بالخليج ، وعائدات قناة السويس ، والسياحة .

ان طابور المتاعب التى تعرضنا ونتعرض له ، إلى جانب دول العالم ، طابور طويل ، وفاتورة الخسائر التى نجمت عن أزمة الخليج أكبر بكثير مما قد تخيل الأمريكان وغيرهم من « الشطار » فى الحساب والاقتصاد وعلوم النفس والسياسة ، ورغم إقرارى واعترافى بأنى لست واحدا من هؤلاء الشطار ، فإنى سأرصد بعض ملامح « فاتورة المتاعب » التى على العالم كله أن يسددها نتيجة الأزمة .

طرفا الأزمة .. والفاتورة !

من البديهى أن نصيب كل دولة من دول العالم فى « فاتورة المتاعب » يختلف عن باقى الدول تبعا لدرجة القرب أو البعد من منطقة الخليج .. قلب الأحداث الساخنة .

ولنبدأ بطرفى الأزمة الرئيسيين .. العراق والكويت .. فالعراق مثلاً وهو المتسبب الأول والأخير فى الأزمة ، دفع مبدئيا مبلغا يزيد على ملياري دولار ، هو حجم خسارته نتيجة حرمانه من تصدير نفطه إلى أسواق العالم ، فهو لم يبع نقطة نفط واحدة منذ شهر أغسطس بعد أن كان يصدر حوالى ٢,٧ مليون برميل يوميا فى شهر يوليو السابق للأزمة .

كما أنه لم يستفد من نفط الكويت ، الذى كان السبب الرئيسى وراء غزوه لها ، بالإضافة للخسائر الناجمة عن تجميد أمواله فى الخارج ، والتى حرم من الحصول على دولار واحد منها منذ بداية الأزمة حتى الآن ..!

وهناك متاعب يتعرض لها رجل الشارع فى العراق بسبب قرار صدام الطائش بغزو الكويت .. أولها وأبسطها حرمانه من العديد من المواد الأساسية بسبب الحظر المفروض على بلاده ، وآخرها وأصعبها قيد العراق على لائحة الدول التى تساند الأرهاب ، وقد عوض العراق جزءاً من خسائره بسبب الأزمة ، عن طريق « المال الحرام » الذى نهبه جنوده من بنك الكويت المركزى والذى يقدر بنحو ٣٥٠ مليون دينار ، بالإضافة لكميات الذهب الخام والمصوغات والسيارات والأجهزة



الكهربائية والمواد الغذائية التى تم نهبها من المحلات والجمعيات ومن المقيمين على أرض الكويت ، وكل هذه الأشياء تم نقلها بسرعة فى شاحنات إلى العراق ..!!

وهذه الأموال المنهوبة تندرج بالطبع ، تحت بند خسائر الكويت فى « فاتورة المتاعب » التى عانى ويعانى منها الكويتيون

وإذا حاولنا أن نرصد معاً ملامح « فاتورة المتاعب » التى ستدفعها دول الخليج العربية ، التى تعد من أكبر الدول المتأثرة بالأزمة ، فسنجد مبدئياً أنها تشتمل على حفنة « مليارات من الدولارات ستدفعها نظير تواجد الحشود العسكرية الدولية والعربية الضخمة على أراضيها ، وفى مياه الخليج ، بالإضافة لحفنة أخرى من المليارات التى ستقدمها كمساعدات للدول التى أضيرت من الأزمة ، وهى تحديدا مصر وتركيا والأردن ، بالاضافة لقائمة أخرى طويلة من الدول الفقيرة التى ستتأثر اقتصادياتها بسبب ارتفاع أسعار النفط .

ويقدر نصيب السعودية والكويت والامارات فى أعباء تكاليف القوات الأمريكية والدولية المتواجدة فى منطقة الخليج بحوالى مليار دولار شهريا تدفع السعودية نصف هذا المبلغ وهو ٥٠٠ مليون دولار ، وتدفع الكويت ٤٠٠ مليون ، والامارات ١٠٠ مليون دولار . أما نصيب الدول الثلاث فى « فاتورة » المساعدات التى ستقدم للدول المتضررة من الأزمة فيصل إلى حوالى ٨ مليارات دولار سنويا ، تتحمل السعودية نصفها ، وتتحمل الكويت ٣ مليارات منها ، والإمارات مليار واحد فقط ..!

وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدور المنسق بين الدول المانحة والدول المستفيدة من هذه المساعدات ، وقد أعد مجلس الأمن القومى الأمريكى خطة فى هذا الصدد ، وكلف وزيرا الخارجية والخزانة بإبلاغها إلى الدول المانحة للمساعدات ، والدول المستفيدة منها ..

وتنفيذا لذلك قام الوزيران بجولتين متوازيتين فى الشرقين الأوسط والأقصى فى الأسبوع الماضى .

ففى الوقت الذى كان فيه جيمس برادى وزير الخزانة الأمريكى يقوم بإقناع اليابان بدفع مبالغ إضافية ، زيادة على مبلغ المليار دولار المخصص لتمويل القوات الدولية فى الخليج ، كان جيمس بيكر وزير الخارجية يقوم بجولة مماثلة فى دول الشرق الأوسط التقى خلالها بخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود عاهل السعودية فى جدة ، وبالشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت فى الطائف ، وبالشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ، كما التقى أيضا بالرئيس محمد حسنى مبارك .

ولم يجد بيكر أية صعوبة فى الحصول على موافقة السعودية والكويت والامارات فى دفع كامل حصتها فى تكاليف القوات الأمريكية والدولية المتواجدة فى المنطقة ، وفى المساعدات المخصصة للمتضررين اقتصاديا من الأزمة .

وقد عقد وزراء مالية دول مجلس التعاون الخليجى اجتماعا طارئا ، عقب جولة بيكر ناقشوا فيه سبل مشاركة كل دولة فى الأعباء المالية التى نجمت عنه .

وقد أعربت الكويت من جانبها ، على لسان ولى العهد الكويتى الشيخ سعد العبد الله الصباح عن استعدادها للمساهمة فى الصندوق الذى دعت المجموعة الأوروبية لإنشائه لمساعدة الدول المتضررة من الأزمة ، والتى قدرت المجموعة خسائر ثلاث منها ، هى مصر وتركيا والأردن ، بنحو ٩,٣ مليار دولار .

والحقيقة أن هذه ليست كل المتاعب التى تعرضت وتتعرض لها دول الخليج بسبب الاحتلال العراقى للكويت ، فحتى مع استمرار هذا الوضع ، وضع اللا سلم واللا حرب دون حسم لمدة طويلة ، فإن هذه الدول ستعانى من متاعب اقتصادية بالجملة ، فى مقدمتها بالطبع موجة الغلاء



الرهيبة القادمة فى الطريق ، والتى ستضرب أسواق هذه الدول بعنف خلال الأيام القليلة القادمة .. !

وقد بدأت بشائر الغلاء فى الوصول بالفعل إلى الأسواق الخليجية . فقد قامت شركات التأمين العالمية بمضاعفة قيمة التأمين بنسبة ٥٠٠٪ بسبب مخاطر الحرب ، مما أدى إلى ارتفاع اسعار النقل والشحن البحرى والجوى إلى المنطقة بنسبة تصل إلى حوالى ٢٠٪ ، وهناك زيادات أخرى متوقعة خلال الأيام القليلة القادمة فى تكلفة النقل والشحن بسبب ارتفاع أسعار الوقود عالميًا كانعكاس لارتفاع أسعار النفط .

وهذه الزيادات ستضاف بصورة آلية على أسعار السلع والخدمات مما سيزيد من أعباء المواطنين الخليجيين ، ومعهم العاملون فى الخليج .

أما الارتفاع الأكبر فى أسعار السلع فستفرضه الشركات الغربية المصدرة لدول الخليج .

فالمعروف أن دول الخليج العربية تعتمد على الاستيراد بصفة أساسية لتلبية كافة احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والمعمرة ، بالإضافة إلى التكنولوجية اللازمة لعملية التنمية .. وأغلب هذه السلع يأتى من الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأقصى ، وقد أعلنت العديد من الشركات الغربية أنها ستضيف أية زيادة فى سعر برميل النفط على أسعار صادراتها للمنطقة .

وبذلك .. فإن ما تحصل عليه الدول النفطية ، ومنها دول الخليج العربية ، باليمين من الدول الغربية كمقابل لصادراتها النفطية ، ستدفعه باليسار لنفس الدول كثمن لوارداتها من السلع المصنعة .. هكذا ببساطة ودون أى محاولة « للف والدوران » .. !!

ونخلص من ذلك إلى أنه حتى الزيادة المتوقعة فى عائدات النفط لدول الخليج العربية ، نتيجة لارتفاع أسعاره ، ليست سوى زيادة وهمية لا يمكن إلا أن نعتبرها هى الأخرى بنداً من بنود « فاتورة » المتاعب الطويلة التى تواجه دول الخليج العربية .. !!

وهناك بلا شك بنود أخرى غير المذكورة منها ما تعرضت له دول الخليج من متاعب نتيجة سحب جزء كبير من الأرصدة من بنوكها الوطنية وتحويلها للخارج ، ونقص السيولة النقدية من العملات الأجنبية ، وتوقف حركة الاستثمار أو تباطؤها خلال كل هذه الفترة منذ بدء الغزو العراقي للكويت حتى الآن ، انتظارًا لما ستسفر عنه هذه الأزمة .. !

أما مصر .. فكأنه لم يكن ينقصها سوى أزمة الخليج لتزيد متاعبها الاقتصادية ، عما تعانى منه بالفعل .. !

فقد جاءت الأزمة .. لتضرب الموارد الأربعة الشهيرة للنقد الأجنبى فى الصميم ، بدرجات متفاوتة .. وهذه الموارد ، كما هو معروف ، هى دخل السياحة وقناة السويس ، وتحويلات المصريين العاملين بالخليج والبترول ..

فيما يتعلق بالسياحة فقد أدت أزمة الخليج إلى تزايد المخاوف من السفر إلى منطقة الشرق الأوسط ، مما أدى إلى هبوط المنحنى البيانى للسياحة إلى المنطقة بصفة عامة ، وهو ما انعكس سلبًا على السياحة إلى مصر ، بصفة خاصة ، والتى كانت قد حققت نجاحا ملحوظا فى الآونة الأخيرة .

أما بالنسبة لقناة السويس .. فقد أدى انقطاع إمدادات النفط من العراق والكويت والمخاوف من نشوب حرب مدمرة فى أية لحظة بالمنطقة ، إلى انخفاض عدد السفن ، وبخاصة ناقلات النفط التى تمر بالقناة .

أما عائدات البترول ، فكما أشرت من قبل ، فإن أية زيادة متوقعة فيها ، نتيجة الارتفاع المستمر فى أسعار النفط ، هى زيادة وهمية ، لأننا سندفعها مرة أخرى من خلال الزيادات التى ستفرضها الشركات الغربية على السلع المصدرة للمنطقة ، ولا داعى للتذكير بأن أكثر من ٦٠٪ من السلع المصنعة والمواد الغذائية تستورد من الخارج .. !

أما تحويلات المصريين فى الخليج فبالإضافة إلى مدخرات المصريين العاملين فى العراق والكويت التى ضاعت مؤقتًا ، والتى قدرها البعض بحوالى ١٠ مليارات دولار .. هناك أيضًا التحويلات التى انقطعت بسبب عودة مئات المصريين من باقى دول الخليج ، طواعية ، إما خوفًا من الحرب ، وإما خوفا من تكرار سيناريو الغزو العراقى مرة أخرى .. !

أما باقى المصريين العاملين فى دول الخليج ، والذين يقدر عددهم بمئات الآلاف فهؤلاء رغم أنهم فضلوا البقاء فى مواقعهم ، برغبة منهم ، من منطلق ارتباطهم بمسئولياتهم فى تلك الدول الشقيقة ، فإنهم كأى بشر ، بل مثل أبناء الخليج أنفسهم ، يعيشون الأزمة بكل توتراتها ، ويتابعون الموقف بقلق بالغ ، يعيشون كل لحظة تمر بهم على أعصابهم ، وكأنها دهر طويل متثاقل الخطى ، لايريد أن يتزحزح أبدا .. !!

ليست هذه قطعة نثرية بليغة ، لكنها مجرد محاولة متواضعة للتعبير عن الواقع الذى يعيشه المصريون العاملون فى الخليج الآن .. !

فالمصريون متمسكون بمواقعهم الحالية فى الدول الخليجية ، لكنهم لا يستطيعون أبدًا أن ينسوا أو يتناسوا المآسى التى تعرض لها إخوانهم فى الكويت والعراق ، والذين فوجئوا بالكارثة تحط فوق رءوسهم ، ففروا على عجل تاركين وراءهم كل شئ . واستشهد منهم من استشهد على أرض الكويت ، أو فى الصحراء أثناء محاولة الهرب من الجحيم .. !

مصر .. والصندوق

وقد يكون من الأمانة أن أشير هنا إلى أنه رغم كل التوقعات المتشائمة حول ما سيلحق بالاقتصاد المصرى أو ما سيعانيه من متاعب بسبب أزمة الخليج ، فإن هناك مع ذلك ، بصيص أمل فى أن تكون هذه الأزمة فرصة للتخفيف من حدة بعض متاعبنا الاقتصادية .

فمتاعب المديونية ، مثلاً ، هناك فرص جيدة للتخفيف منها ، فقد أعلنت الولايات المتحدة ، وسط جو الأزمة الملبد بالغيوم ، أنها تسعى جديًا لإلغاء ٧,١ مليار دولار من ديوننا العسكرية تقديرًا لدورنا المتسم بالموضوعية والتعقل .

كما أن المساعدات التى سنحصل عليها خلال المرحلة المقبلة ، بوصفنا إحدى الدول المتضررة بصورة كبيرة من أزمة الخليج ، يمكن أن تخفف من بعض آثار الأزمة على اقتصادنا .

وفوق كل هذا وذاك ، لا أشك لحظة فى أن المباحثات التى ستجريها مصر مع صندوق النقد الدولى خلال الأيام القليلة القادمة ، حول الخطوات النهائية لتوقيع خطاب النوايا بين الجانبين ، ستكون أكثر يسراً من ذى قبل ، نظراً لتقدير كل دول العالم ، خاصة الدول التى لديها قوة تصويتية كبيرة داخل الصندوق ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لظروف مصر .. خاصة بعد أزمة الخليج ، ولدورها الايجابى تجاه هذه الأزمة .

ومن المعروف أن خطاب النوايا هو بمثابة إقرار من صندوق النقد الدولى بقدرة الاقتصاد المصرى على الوفاء بالتزاماته الخارجية تجاه الدول الدائنة ، وإذا ما تم التوقيع عليه ، فإن ذلك يعنى حصول مصر ، على الفور ، على مبلغ ١٥٠ مليون دولار لإصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى حصولها على قروض من البنك الدولى فى خطة التنمية .

ولا شك أن هذه ، فقط قطرات الغيث الأولى ، أما باقى الغيث فسيأتينا من الحكومات الغربية التى ستعتبر خطاب النوايا بمثابة الضوء الأخضر لها ، لإعادة جدولة ديون مصر ، والموافقة على منحها قروضًا أخرى بشروط أكثر يسرًا ، حتى يمكنها المضى قدمًا فى تنفيذ مشروعات التنمية .

قد أكون متفائلا بعض الشئ ، لكن من المؤكد أن مصر ستتخلص من بعض متاعبها الاقتصادية فى المستقبل القريب .

وقد يثور تساؤل أساسى حول النتيجة النهائية لحساب الخسائر والمكاسب من



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ أكتوبر ١٩٩٠

ازمة الخليج ، وهل ستكون لصالح مصر أو العكس ؟

ومثل هذا التساؤل لا يمكن الإجابة عنه بسرعة الآن ، لكن الأيام القليلة القادمة كفيلة بالإجابة عنه .. !

●●●

هذه على أى الأحوال ، بعض ملامح « فاتورة المتاعب » التى سيدفعها العالم أما إذا ما حدث هذا واشتعلت الحرب ، وهو احتمال قائم فى أية لحظة ، حتى كتابة هذه السطور ، فإن الفاتورة ستصل قيمتها لأرقام فلكية .. □



المصدر : وطني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ أكتوبر ١٩٩٠

الاقتصاد في أسبوع

الاقتصاد وراء الغزو وقرار الحرب



بقلم : د . صليب بطرس

اذا كانت العناصر الاقتصادية — كما يروى التاريخ وبحق — اعظم واهم البواعث الكامنة وراء قيام الحروب بصفة عامة، فان غزو الكويت ومن قبله حرب القادسية الثانية كما يحلو لنظام الحكم العراقى ان يلقب بها حرب العراق وايران ، يؤكد — بصفة خاصة — هذه الاهمية ويبرزها .

فاحتياطيات دول الخليج المؤكدة هي اعلاها فى العالم ذلك ان العراق ، وايران والكويت ، والمملكة السعودية ودولة الامارات وقطر يشكل مجموع احتياطياتها المؤكدة ٥٦٫٩ فى المائة من الاحتياطى العالمى . وبالاضافة فان احتياطياتها من الغاز الطبيعى تكون ٢٥ فى المائة من الاحتياطى العالمى المؤكد فيما يعنى انها اعلى احتياطيات فى البلاد غير الشيوعية .

وبجانب ذلك فان اعتماد باقى بلاد العالم على النفط المستورد من دول الخليج آخذ فى الزيادة وبمعدلات متسارعة منذ اكتشاف البترول .. فاعتماد امريكا الشمالية على البترول المستورد ارتفع من ٤٫٦ فى المائة سنة ١٩٥٠ الى ٣٦٫٧ فى المائة سنة ١٩٨٦ مع ملاحظة ان الجانب الاكبر جاء من دول الخليج وهناك مؤشر آخر هو نسبة الاحتياطيات الى الانتاج فى معظم الدول الاخرى — اى غير الدول الخليجية — آخذة فى الهبوط بصورة سريعة .. ومن امثلة ذلك هبوط هذه النسبة فيما يتعلق بالولايات المتحدة الى ٧٫٦ سنوات فى عام ١٩٨٦ بعد ان كانت ٨٫٧ سنوات عام ١٩٨٠ و ١١٫١ سنة فى عام ١٩٧٠ مما يؤكد ولا ريب فى درجة تبعية الولايات المتحدة على دول الخليج .

وثمة نقطة اخرى على جانب كبير من الاهمية ابرزها تقرير عن امن النفط تدمته مصلحة الطاقة الامريكية للرئيس ريجان هى ان الولايات المتحدة سوف تستورد فى عام ١٩٩٥ مايزيد على ستين فى المائة من احتياجاتها النفطية وطبقا لهذا التقرير فان نصف ما تستورده البلاد غير الشيوعية على الاقل سوف يكون من دول الخليج .



هذه الحقائق الرسمية الراسخة يكمن وراءها ـ فى تصورى ـ السر الحقيقى الذى دفع الرئيس صدام حسين الى اتخاذ قراره الذى أضفى عليه عبارة من المفاجاة لغزو الكويت . وثمة ارقام اخرى ـ قد تتاح الفرصة للاتيان عليها فى المستقبل ـ تبرز ايضا ليس فقط مدى الاهتمام الكبير الذى تبديه الولايات المتحدة فحسب بل مدى اهتمام معظم دول العالم الاخرى بما جرى للكويت على ايد العراق مؤخراً .

ولعل فى هذه الارقام وغيرها يكشف النقاب عن العوامل المؤثرة فى اتخاذ قرار حل الازمة حربا ام بالطرق الدبلوماسية . ولصانعى مثل هذا القرار فيما وقع من آثار اقتصادية مدمرة نتيجة الحرب الإيرانية العراقية سابقة راسخة تساعدهم فى تحديد موقفهم .. ويضاف الى ذلك عامل مؤثر آخر لا سلطان لهم عليه بصورة فعالة لانه يتصل بشخصية الرئيس صادم كما ظهرت من تاريخ حياته . ويبدو انه تصور ان العالم قد يتصرف ازاءه على نهج ما حدث مع الفوهرر النازى ـ ادولف هتلر ـ فى السنوات السابقة لاندلاع الحرب العالمية الثانية عندما ابتلع النمسا بجيوشه بنفس الطريقة التى راحت بها الكويت مع ضمها الى المانيا والغاء النمسا من خريطة العالم وعندما اجتاحت جيوش المانيا النازية تشيكوسلوفاكيا والمجر ويوغوسلافيا فلقد وقف العالم وعلى راسه انجلترا التى كانت توصف بانها ـ العظمى ـ فى تلك الحقبة مكتوف الايدى وكما سبق ان قلت فالتاريخ يسجل ولكن الناس ـ ومن بينهم بعض مستشارى الرئيس العراقى ـ لايقرأون . فهل الرئيس العراقى يتصور ان الولايات المتحدة ستقف مكتوفة الايدى بعد غزو الكويت لكى تواصل الجيوش العراقية مسيرتها الى المملكة السعودية وباقى دول الخليج ويستولى على مالديها من معدات حربية وعتاد حربى يجعل من جيوشه قوة لاتقاوم !! ◙

وعلى الجانب الاخر من السيناريو تقف نتائج الحرب المدمرة حائلا دون اختيارها سبيلا لحل الازمة . ولصانعى القرار فيما خلفته الحرب الايرانية العراقية من دمار لرأس المال المادى والبشرى وماضاع منه نتيجة لتخصيص الموارد فى غير افضل استغلال لها ـ وهو مايسميه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة الضائعة او البديلة ـ .. واهم من ذلك كله ماسوف تتعرض له حقول البترول فى دول الخليج من خراب يكاد يكون مؤكداً اذا لم تكن الحرب خاطفة .



الأسبوع الاقتصادى

أزمة الخليج والعدالة الأجتماعية

فى الاسبوع الماضى حضرت ندوة "ازمة الخليج بين تحديات الحاضر والمستقبل" التى نظمها اتحاد المحامين العرب .. وتميزت بالمناقشات الحادة والاختلاف فى الراى حول بعض النقاط التى افرزتها ازمة الخليج لطبيعة المشاركين والذين ينتمون الى اتجاهات سياسية وفكرية متعددة ولكن كان هناك شبه اجماع ان الغزو العراقى للكويت وضع النظام العربى باقتصادياته وسياسته فى مازق حقيقى وكشف عن الخلل وبعد الحكومات عن شعوبها وغياب الديمقراطية فى العديد من الدول العربية

والذى يهمنا فى هذا الصدد .. هو ما اثير عن تأثير ازمة الخليج على الاقتصاد العربى وخاصة ما سمى بقضية العدالة الاجتماعية العربية .. فالعراق عندما استخدم شعار توزيع الثروات والعدالة الاجتماعية كان يستخدمه للمناورة وتبرير الغزو واكد الدكتور حسام عيسى الاستاذ بجامعة عين شمس ذلك وقال ليس معنى ذلك ان قضية "العدالة الاجتماعية العربية" ليست قضية حقيقية ومطروحة على الوعى العربى بل هى موجودة ويجب ان ندرسها ونناقشها فى اطار موضوعى بعيدا عن الشعارات الزائفة فمواجهة هذه القضية ستخلق ارضية مشتركة للأمن العربى واكدت المناقشات الى ضرورة حشد وتجنيد ادوات القوة السياسية لفرض اعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العربية وذلك من خلال منطلقين ..

● الاول : أنه لن يكون هناك أمن خليجى بدون تغيير جذرى فى هيكل العلاقات الاقتصادية العربية فحشد الجيوش والاساطيل الغربية ليس امرا يمكن تكراره مع كل تهديد لأمن دول الخليج

● والثانى : ان اعادة صياغة العلاقات العربية لايعنى بأى حال تخلى الدول النفطية عن ثرواتها النفطية كليا او جزئيا للدول العربية المجاورة ولكن يجب ان تعترف هذه الدول بنوع من المسئولية العربية لضمان مزيد من التنمية الاقتصادية العربية وازمة الخليج تعد درسا كبيرا للدول العربية يجب ان تستوعبه بعقلية مفتوحة والاستفادة منها حتى لا نفاجأ بأننا اصبحنا نظما صلاحية تابعة لا تملك حتى التصرف فى ابسط شئونها الداخلية

مدحت البسيونى



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

الآثار الاقتصادية للزلزال العراقى

ادى الاجتياح العراقى لدولة الكويت الشقيقة الى توليد هزات عنيفة ومترامية فى الاقتصاد العرب امتدت من دول الخليج إلى دول المحيط العربى ثم آلى العالم .

ولابد ان نعترف بصعوبة قياس التأثير الكامل لهذه الهزات الهائلة التى سببها الغزو العراقى ذلك ان هذا الزلزال المفاجىء قد جلب تغيرات لم يعهدها العالم منذ سنوات الحرب العالمية الثانية حين حاولت جيوش هتلر تغيير الخارطة الاوروبية ولقد هدف نظام صدام حسين الى الغاء الوجود السياسى والكيان الاقتصادى لدولة مزدهرة فى غضون ايام معدودة ونتج عن ذلك هجرة بشرية غير مسبوقة فى المنطقة وواكب هذا هجرة كبيرة للاموال خارج منطقة الخليج كذلك احدث الزلزال العراقى تشققات كبيرة فى اسس وكيان التعاون العربى واحدث تغييرا كبيرا فى فرضيات التنمية فى المنطقة .

واذ نتوقع ان تعود الكويت دولة مستقلة ترفع علم الحضارة العربية المستنيرة نقدم فى هذه المقالة محاولة لاستكشاف اثار الغزو العراقى على الكويت والعالم العربى .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

١ ــ غياب الكويت كاقتصاد فعال

الاثــر الاول لــلاجتياح العراقى هو فقدان الـكويت كاقتصاد فعال فى المنطقة على الاقل فى الأمد القصير ومن الممكن اذا استمر الحصار الدولى فترة طويلة او اذا عمد العراقيون الى تدمير منشآت النفط ان يفقد الاقتصاد العربى القدرة الانتاجية للاقتصاد الكويتى لسنوات طويلة قادمة وبرغم اعتماد الاقتصاد الكويتى شأنه شأن اقتصاديات دول كثيرة فى المنطقة بصفة اساسية على قطاع النفط ، الا انه كان قد نجح بصورة متزايدة فى تطوير وتنويع هيكله الاقتصادى وان يعطى مجالا متزايدا للصناعة والخدمات .

ومن المؤكد ان غالبية المصانع ومراكز الخدمات قد توقفت بسبب الغزو بل ان نزوح مئات الالاف من المواطنين والمقيمين فى الكويت الى خارج يعنى انتفاء الحاجة للكثير من مرافق الانتاج المحلية وتوقفها بالتالى وهكذا تستمر دائرة الخراب لكى يتلاشى اقتصاد فعال ومنتج من الوجود خلال ايام .

والغريب فى هذه الظاهرة ان النزوح الى خارج الكويت قد شمل نسبة كبيرة قد تقترب من ٦٠ ٪ من المواطنين ونسبة مشابهة من المقيميلا(مع ملاحظة ان الجالية الفلسطينية التى تقترب من ٣٥٠ الفا لم تغادر الكويت وربما زاد عددها بعد الغزو) ومن الصعب تصور عودة سكان الكويت الى سابق عددهم حتى لو تراجع العراق عن احتلاله وهو ما يعنى استمرار انخفاض الدخل غير النفطى لدولة الكويت وايضا انخفاض التحويلات الخارجية للعاملين الاجانب مما يؤثر بالتالى فى الدول المصدرة للعمالة الى الكويت ودول الخليج الاخرى وهى اساسا مصر والسودان وسوريا والاردن واليمن من الدول العربية هذا الى جانب دول جنوب وجنوب شرق اسيا .

ومع ضعف نبض الاقتصاد الكويتى فى المنطقة العربية نجد ان الازمة قد اكدت تواجد ودور الارصدة الكويتية فى الخارج ومن المقدر ان هذه الارصدة تتراوح بين ١٥٠ ــ ٢٠٠ مليار دولار ولقد اشار وزير المالية الكويتى فى جولاته الخارجية الى زيادة الاستثمارات العينية الكويتية فى الخارج خلال الفترة المقبلة .

كسر الثقة فى اقتصاد الخليج :

الاثر الثانى للاجتياح العراقى هو كسر الثقة فى الاقتصاديات الخليجية كاقتصاديات نامية ومشجعة للاستثمار ومن الاسف ان هذا الغزو الغاشم جاء فى مرحلة بدأت فيها آمال النمو المتواصل فى الاقتصاديات الخليجية فى الانتعاش بعد خروج قطاع النفط من الكساد الذى لحقه فى الكميات والاسعار فى منتصف الثمانينات وكانت الاقتصاديات الخليجية قد نجحت الى حد كبير فى تنويع مصادر الدخل فيها بتشجيع الصناعة والزراعة والخدمات وكان من المؤمل ان تستمر مجهودات تنويع القاعدة الاقتصادية لهذه الدول بغرض تحصينها ضد التقلبات الطارئة فى اسعار النفط وكما تنبأت نشرة الخليج الاقتصادية التى يصدرها بنك الخليج الدولى(عدد سبتمبر ١٩٨٩) ان السوق الخليجية ما تزال تمتلك الكثير من الفرص الاستثمارية المربحة وبالذات فى قطاع الخدمات الذى يساهم بحوالى ثلث اجمالى الناتج المحلى لبلدان المنطقة ولقد اكدت البرامج الانمائية الخليجية على اهمية تشجيع القطاع الخاص مع تراجع دور الدولة المباشر وكانت فترة الثمانينات قد شهدت ايضا ظهور الصناعة كعنصر هام فى برامج التنمية الخليجية وتشمل هذه الصناعات المعتمدة على الموارد النفطية وكما هو معروف فقد تبع الغزو العراقى نزوح كميات هائلة من الراسمال الخليجى الى الخارج كذلك فان طموحات استقطاب رأس المال الاجنبى والعربى للاستثمار فى الخليج تدضعفت .

وقد يعاد توطين بعض رأس المال الكويتى وكذلك اموال العاملين فيها الى بعض الدول العربية الاخرى مع ذلك فالخسارة العربية من هذه الأزمة كاسحة .

دكتور على سليمان

خبير اقتصادى

تصدع بنيان التعاون الاقتصادى العربى :

لعل اخطر نتائج الاجتياح العراقى لدولة الكويت هو تصدع بنيان التعاون الاقتصادى العربى ، وذلك بعد ان تصاعدت مجهوداته وتعددت مؤسساته خلال الاربعين عاما الماضية .

وقد أخذ التعاون الاقتصادى العربى خلال الفترة منذ حصول معظم الدول العـربية على اسـتقلالها فى الخمسينات والستينات الميلادية صـورا متعـددة بعضها تنظيمى والآخر وافقى . أما التعاون المنظم فقد أخذ شكل اتفاقيات اقتصـادية متعـددة منهـا اتفـاقيات التجـارة والبـروتوكولات التجـارية ، واتفاقيات لتشجيع انتقال رؤوس الأمـوال ، وبعض صور الاتحادات الجمركية بين دول المغرب العربى ، والدول المشاركة فى اتفاقية السوق العربية المشتركة (الاردن وسوريا والعـراق ومصر ..) ثـم أخيـرا الاتحادات الاقتصـادية العـربية . كذلك ساعدت الصناديق الانمائية العربية القـومية والقـطرية فى زيادة درجات التعاون العربى ، وهناك أيضـا صـور، المؤسسات العربية الاقتصـادية مثـل المـؤسسة العربية لضمان الاستثمارات البترولية ، وغيرها هذا الى جانب المشروعات العربية المشتركة مثل الشركة



العربية للبوتاس في الاردن ، ومشروع سكر الكنانة في السودان ، والهيئة العربية للتصنيع الحربي في مصر ، وغيرها .

وبرغم تعرض التعاون العربي المنظم للكثير من المشاكل والعثرات ، الا انه يمكن القول بان ما تحقق قبل الاجتياح العراقي كان مساهمة ايجابية نحو خلق نظام اقتصادي عربي في الامد الطويل .

أما صور التعاون العربي غير المنظم فقد كان أكثر نجاحا من التعاون المنظم لاعتماده على الاسس الحقيقية لمساعي الوحدة العربية الا وهي المصالح المشتركة للشعوب . وتمثل ذلك في انتقال ملايين العمال العرب الى الدول المصدرة للنفط من الاقاليم الاقل حظا في العالم العربي . وكذلك انتقال رؤوس الاموال العربية من الدول الغنية الى الدول التي تعاني من نقص رؤوس الاموال . كذلك فقد انتعشت حركة النقل والسياحة العربية في كافة الاتجاهات . ولقد مثل الاحتلال العراقي للكويت تحديا قاسيا لبنيان التعاون الاقتصادي العربي ، وضع فكرة التعاون الاقليمي والقومي أمام امتحان عنيف ، كذلك فقد أدى الاجتياح العراقي الى نزوح مئات الالاف من العمالة العربية من الكويت والعراق ، ويهدد مستقبل جاليات عربية كثيرة مستقرة في الخليج منذ عشرات السنين . وذلك لتاثر الوضع الامني للدول الخليجية بتصرفات الحكومات التي سايرت العراق في موقفه . ومن ناحية أخرى تاثرت حركة السفر والشحن بسبب مخاطر الحرب في الخليج ، وارتفاع أسعار تذاكر السفر وارتفاع عمولات التامين على البضائع والطائرات ، وأخيرا بسبب عدم قدرة وسائل النقل والاعاشة في بعض الدول على تحمل الزيادة الهائلة في عدد الفارين من الكويت والعراق .

ولعل أحدى النتائج الايجابية لازمة الاحتلال العراقي للكويت هي فرضها لضرورة اعادة النظر في التنظيمات الاقتصادية القومية والاقليمية بشكل يجعلها أكثر تعبيرا عن المصالح الحقيقية للدول والشعوب المساهمة فيها . وأيضا محاولة وضع اتفاقيات انتقال العمالة العربية في اطار عربي موحد يضمن الاستمرار ، وأخيرا وجوب دعم نظم الاتصال والمواصلات بين الدول العربية .

٤ ـ زيادة نفقات الدفاع والاعمار :

أحد النتائج المباشرة للاحتلال العراقي للكويت هو التاكيد مرة أخرى على دعم النظم الدفاعية للدول الخليجية ، وأيضا زيادة النفقات الجارية اللازمة لتغطية مصاريف القوات المساعدة العربية والصديقة العاملة فيها .

كذلك فان النهب المنظم والتدمير المتعمد للبنية الاساسية للكويت (شملت شكوى الكويت لمنظمة الامم المتحدة قائمة طويلة ابتداء من أوناش ومعدات الموانيء ، ومعدات محطات الكهرباء وأجهزة الكمبيوتر ومعدات المستشفيات الى اشارات المرور ..) يعني ارتفاع كبير في مصاريف الاعمار في الكويت (والعراق أيضا) بعد انتهاء الأزمة .

ولابد أن يعني ذلك تضحيات متوقعة من المواطن في الخليج في المرحلة المقبلة ليس فقط لتعويض الدمار الناتج عن الاحتلال العراقي للكويت ولكن أيضا لبناء ودعم البنية الدفاعية والامنية بها . وقد يخفف من هذه التضحية المتوقعة زيادة ايرادات النفط .

٥ ـ عودة النفط الى عرشه :

بعد الانخفاض الشديد في أسعار النفط منذ أوائل الثمانينات الميلادية بدأت أسعاره في الاستقرار حول متوسط سنوي يتراوح بين ١٥ ـ ١٨ دولارا للبرميل في السنوات الثلاث الاخيرة . ولقد أدى انهيار أسعار النفط الى تحجيم الانفاق الحكومي والانمائي في دول المنطقة وترشيد الكثير من الخدمات العامة . ولبعض هذه الترتيبات أثار حميدة في الامد الطويل حيث قد أكدت أهمية التخطيط المالي ومحاربة الاسراف . وقد بنيت معظم الخطط الانمائية الخليجية في التسعينات على افتراضات متواضعة التفاؤل (تتراوح معدلات النمو المتوقعة بين ٣ ـ ٥٪) بالمقارنة بالتوقعات الوردية التي صاحبت الطفرة النفطية الاولى والثانية .

ولقد تسبب الاحتلال العراقي للكويت في تفاقم أوضاع سوق النفط وارتفاع الاسعار بسرعة لتقترب من معدلاتها في أزهى فترات الطفرة النفطية الثانية (حوالى ٤٠ دولارا للبرميل)

وفي الوقت الذي تزداد فيه ايرادات الدول النفطية تجابه هذه الدول زيادة كبيرة في الانفاق الدفاعي والأمني ، وتطالب بتعويض خسائر رعاياها الناتجة عن الاحتلال العراقي للكويت . ويتزامن هذا التوسع المتوقع في الانفاق العام مع تراجع في الاستثمار الخاص في المنطقة مما يعيد نمط التنمية في منطقة الخليج الى النموذج الذي اتبع في السنوات العشر التالية لارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٤م . أى دولة قوية رائدة وقطاع خاص تابع .

خاتمة :

أدى الاجتياح العراقي لدولة الكويت الشقيقة الى احداث صدع كبير في جدار الاقتصاديات الخليجية بل ان الهزة الكبيرة التي ولدها هذا الزلزال قد امتدت خارج نطاق منطقة الخليج لتؤثر في الكيان العربي الكبير وتطرح تساؤلات هامة حول امكانية وانماط التعاون الاقتصادي العربي في التسعينات .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

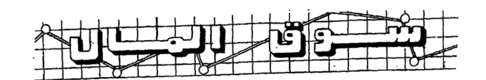
التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

وبرغم الضربة القاسية التي وجهتها الازمة للبنيان الفلسفي والمعنوي للتعاون الاقتصادي العربي ، فهي قد أكدت مع ذلك أهمية التكتل العربي في كيانات قوية اقتصاديا وأمنيا لمعالجة المخاطر المتعددة التي تواجهها من انحراف أحد الانظمة ضد ألاجماع أو الغالبية العربية . وقد يتاح لنا تقديم تصور عن النظام الاقتصادي العربي الجديد في مقال قادم بإذن الله .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠



القاهرة تستضيف الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية

أمين عام الاتحاد

- مسيرة العمل العربى المشترك تمر الآن بمرحلة خطيرة
- بورصة الكويت هى أولى المؤسسات المالية التى اغتالها النظام العراقي
- كافة الأسواق المالية العربية شهدت ركودا بعد الغزو العراقى للكويت

كتبت منال فايز

لا شك أن اجتماع الاتحاد العربي للبورصات ـ الذى سينعقد فى أواخر الشهر الحالى ـ يعد من أهم الاجتماعات وذلك لأنه سياتي فى وقت عربي حرج تعانى فيه جميع المنظمات العربية من انقسام الدول العربية بعد الاحتلال العراقى لدولة الكويت

ويلتقى الاقتصادى بالدكتور صفق الركيبى أمين عام الاتحاد العربى للبورصات حيث يجيبنا عن العديد من التساؤلات التى فرضت نفسها فى ظل الأحداث الأخيرة التى طرأت على المنطقة العربية .

فى البداية يقول الدكتور الركيبى يعتبر هذا الاجتماع هو الاجتماع الحادى عشر لمجلس ادارة الاتحاد وهو أيضا من أهم الاجتماعات التى سوف تحدد مسيرة الاتحاد خلال الفترة القادمة بعد الاحتلال العراقى للكويت لذا فان اهم الموضوعات التى سوف تطرح للمناقشة هى عن آثار أزمة الخليج أو الغزو العراقى للكويت على أسواق الأوراق المالية العربية وبدورها على الاتحاد ، كما سوف تناقش الموضوعات الاخرى مثل تأجيل ندوة الاتحاد عن « وسائل تنشيط التداول فى اسواق الأوراق المالية العربية » والتى كان مقررا لها أن تعقد فى تونس خلال منتصف الشهر الحالى والتى تم تأجيلها نتيجة لما حدث ، كما سوف يناقش تقرير الأمين العام لعمل الامانة خلال الفترة الماضية ووضع الاتحاد المالى وبعض الموضوعات الأخرى الخاصة بتعديل بعض مواد النظام الأساسى ومشروع النظام الداخلى للاتحاد

اثار احداث الخليج على الاتحاد

وعن آثار أحداث الخليج على أعمال الاتحاد يقول الدكتور الركيبى لاشك أن العمل العربى المشترك يمر الآن بمرحلة خطيرة نظرا للانقسام الحادث بين الدول العربية بعد غزو العراق للكويت ، لذا فان كافة المنظمات العربية المشتركة ومن بينها الاتحاد العربى لبورصات الأوراق المالية تمر حاليا بفترة حرجة نتيجة لتلك الاحداث كما أن

المنظمات العربية التى كانت تتخذ من الكويت مقرا لهـا فقدت ممتلكاتها وسرقت أموالها وشرد موظفوها لذا فـان الفترة الحالية تشهد اعادة بناء تلك المؤسسات فى مقـار مؤقتة حتى تعود الأوضاع الى ما كانت عليه ، وبالطبع فان كل ذلك سوف يؤثر تأثيرا شديدا على مسيرة العمل العربى المشترك فى الفترة القادمة ، وقد وضعت أزمـة الخليـج الاتحاد فى موقف شائك للغاية نظرا لأنه كان يهدف اساسا الى تنسيق العمل العربى المشترك حيث تم قبل الغزو بيوم واحد توقيع اتفاقية باسم الاتحاد مع صندوق النقد العربى بهدف التعاون مع الصندوق فى مختلف المجـالات التـى تساعد فى تحقيق التنمية الاقتصادية العربية المشـتركة وبالتالى اعطاء العمل العربى المشترك دفعة جديدة لجذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار فى الوطن العربى ، الا أن ما حدث من العراق قد قوض كل هذه الآمـال وحـطم كل الجهود التى بذلت خلال السـنوات المـاضية فى خـدمة القضايا العربية المشتركة .

بورصة الكويت قبل الغزو

● ما هو حجم سوق الكويت للأوراق المالية ووضعها قبـل الغزو ؟

ـ يجيب الدكتور الركيبي لقد افتتحت بـورصة الـكويت بشكل رسمى فى اول ابريل ١٩٧٧ ولقد شهدت اسعار النفط فى ذلك الوقت ارتفاعا كبيرا ادى لتزايد دخـول الافـراد بصورة ملموسة مما ترتب عليه توجه الكثير مـن الافـراد للتعامل فى الأوراق المالية ، ونظرا لضيق قاعدة الاستثمار فى الكويت فقد توجه كثير من المتعاملين الى دول الخليـج المجاورة بهدف تأسيس شركات ثم نقل اسهم تلك الشركات الى الكويت للتعامل بها بما ادى الى ظهور سوق المنـاخ ، وبعد حدوث ازمة سوق المناخ صدر المرسوم الاميـرى فى ١٢ اغسطس ١٩٨٢ باعادة تنظيم سوق الكويت لـلأوراق المالية وفقا لأحدث الأسس العلمية فى هذا الصدد وبعـد ذلك صدرت عدة قرارات لتنظيم التداول وفقا لنظام المزاد المكتوب وتنظيم عمليات الوساطة وكذلك تنـظيم تـداول السندات وتتابعت صدور القرارات التى نظمت التعامل فى الأسواق مما جعله رائد للأسواق المالية فى الدول النـامية وقد أعدت البورصة خطة لتطبيق نظام التداول آليا كان من المفترض ان تطبق خـلال عـام ١٩٩١ الا أن العـدوان العراقى لم يمهلها الفرصة هذا ويبلغ عدد الشركات التـى كانت اسهمها مقيدة بالبورصة حتى وقوع الغزو العـراقى ٥٢ شركة منها ٤٤ شركة كويتية وبـاقى الشركات كانـت عربية وقد بلغت القيمة الاسـمية لـرؤوس أمـوال تلك الشركات حوالى مليار دينار كويتى والقيم السوقية لأسـهم تلك الشركات بلغت حتى نهاية ١٩٨٩ ٣,٣ مليـار دينـار كويتى أما عدد اسهم تلك الشركات فبلغ حتى نهاية عـام ١٩٨٩ حوالى ١١ مليار سهم . اما بالنسبة لحركة التداول داخل البورصة قبل الغزو فكان يصل متـوسط التعـامل اليومى الى ١,٥ مليون دينار ولكن بدأ التوتر يسود البورصة منذ ٢٠ يوليو الماضى حيث كثرت عروض البيع وانخفضت عروض الشراء مما ادى الى انخفاض الأسعار بشكل حـاد قبل وقوع الغزو مباشرة .

الوضع الراهن للبورصة

يقول الدكتور الركيبى بأن بورصة الـكويت هـى أولى المؤسسات المالية التى اغتالها النظام العـراقى حيـث تجمدت كافة الانشطة التى كانت تمارسها ، حيـث شـل الاحتلال الاقتصاد الكويتى وتوقف العمل فى كثيـر مـن المؤسسات المالية والشركات الاقتصادية فى الدولة وبالتالى لأمجال لوجود البورصة فى مثل هذه الحالة وخاصة فى ظـل غياب المعلومات الكافية عن حجم الخسائر التى لحقـت بأصول الشركات المسجلة بالبورصة .

واذا تم حصر الخسائر المادية المتـرتبة على تجميـد



التعامل ف البورصة فهي الخسائر المترتبة على فقدان الاوراق المالية المسجلة بها لقيمتها حيث تبلغ القيمة الرأسمالية للأسهم حتى وقوع الغزو حوالى ٣ مليارات دينار كويتى وكذلك القيم الاسمية للسندات والأذونات الحكومية المصدرة من بنك الكويت تقدر بمبلغ ٢ مليار دينار بالاضافة الى السندات المقومة بالدينار الكويتى وبلغت حتى نهاية العام الماضى اكثر من ١٥٠ مليون دينار . اما خسائر المعدات والأجهزة التي كانت موجودة بالسوق فتقدر بحوالى ١٢ مليون دينار كويتى

تاثر الأسواق المالية العربية

ويضيف الدكتور صعفق بأن أحداث الخليج قد دمرت الاقتصاد الكويتى الذى كان يشهد مرحلة جديدة من حيث البناء وانتعاشا جديدا بعد فترة ركود الثمانينات والتى حدثت بسبب أزمة سوق المناخ ثم احداث الحرب العراقية الايرانية ثم انخفاض اسعار النفط ، ولكن للأسف لم يعط النظام العراقى للاقتصاد الكويتى فرصة لالتقاط انفاسه فهجم عليه وحطم كل شىء تم بناؤه على مدار نصف قرن وبالطبع فان اثر ذلك سينعكس على كافة الاقتصاديات العربية نظرا لارتباطها بالاقتصاد الكويتى بشكل مباشر اما عن طريق التحويلات المالية للعاملين من الدول العربية ف الكويت واما عن طريق استثمار الأموال الكويتية ف اقتصاديات تلك الدول واما ف التصدير الذى كانت تقوم به تلك الدول للأسواق الكويتية ، لذا فان توقف هذه الأنشطة سوف تنعكس سلبا على كافة الاقتصاديات العربية وبالتالى كافة الأسواق المالية العربية .

أما عن مصير رؤوس الأموال العربية ف الخارج فيرى أن أحداث الخليج قد أثرت على كافة الاقتصاديات العالمية مما ادى الى انخفاض المؤشرات الاقتصادية ف كافة الأسواق المالية العالمية بلا استثناء الى ما نسبته ٢٠٪ وبالطبع فان هذا الانخفاض قد اثر على رؤوس الأموال العربية المستثمرة ف تلك الأسواق كذلك قيام الدول الغربية بتجميد الارصدة الكويتية والعراقية ف الخارج قد أعاق نمو



رأس المال العربى من ناحية ومنعه من تحقيق الارباح من ناحية اخرى لذا فان هذه الاحداث قد شلت أصحاب الأموال العربية ومنعتهم من السيطرة على أموالهم وبالتالى عن استثمارها

انقاذ بورصة الكويت

وعن تساؤل حول الدور الذى يمكن ان يقوم به الاتحاد العربى للبورصات لانقاذ سوق الأوراق المالية بالكويت يجيب الدكتور الركيبى بان ما حدث فى الكويت ليس له مثيل فلقد طمس الغزو العراقى للكويت شخصيتها القومية وشرد اهلها ونهب ممتلكاتها وبالتالى فان انقاذ بورصة الكويت ليس هو المشكلة وانما المشكلة هو انقاذ دولة الكويت من براثن العراق المحتل وعندما يتم انقاذ الدولة واعادة الشرعية اليها سوف يكون للبورصة دور هام فى اعادة بناء الاقتصاد الكويتى من جديد حيث سيكون لها دور كبير فى اعادة تمويل المشروعات التى نهبها النظام العراقى

المصدر : الاقتصاد والأعمال

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٠

ازمة الخليج:

جنوب العالم يتألم والعرب اكبر الخاسرين



المصدر : الاقتصاد والأعمال

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٩٠

قد لا يكون الاجماع متوافراً على أن أزمة الخليج ستتحول الى أزمة اقتصادية عالمية. فالدول الصناعية السبع الكبرى (الولايات المتحدة، اليابان، المانيا، فرنسا، ايطاليا، وكندا) تصر على ان أزمة الخليج لن تطالها اقتصادياً. الاتحاد السوفياتي يجزم بأن اقتصاداته بعيدة عن متناول أي أزمة، وكذلك الصين.

أما دول جنوب العالم فتصرخ طالبة المعونة لكي تستطيع الوقوف على قدميها. دول اوروبا ليست بعيدة عن هذا الموقف، وهي التي تعيش التحولات. ديكويار أمين عام هيئة الأمم المتحدة يقول، «انني حزين لهذا الذي يجري في الخليج، حزين على الخسائر الفادحة اللاحقة بدول المنطقة، والخسائر في الأرواح والممتلكات التي ستحل باهل الخليج ان اندلعت الحرب». وديكويار مصيب، ومعه عدد كبير من خبراء الدول العربية والنامية، الذين يقولون ان موقع الخليج في العالم كموقع الكبد في الجسم. عندما يلتهب يتوعك الجسم كله وقد يصيب التهابه القلب والدماغ. وهذا كلام عام، فلندخل ببعض التفاصيل وليس في الكل:

- على الرغم من ميل أسعار النفط الى الانخفاض، لأن الأطراف تجنح الى السلام، فان تذبذبها اليومي، وصعودها السريع اذا عادت الأطراف الى حديث الحرب، يؤديان الى اصابة الجسم الاقتصادي بما يشبه الدواء. ذلك أن أسعار الطاقة ينبغي ان تكون مستقرة، سواء على ارتفاع او انخفاض، ليتيح ذلك لأصحاب القرار، اتخاذ اجراءات التحكم الاقتصادي الصحيحة، وإلا...

- اذا ما وصلت أسعار النفط الى أكثر من 40 دولاراً للبرميل، فمن المؤكد ان معدلات التضخم سترتفع 2 % في الدول الصناعية، واضعاف هذا الرقم في الدول النامية. وهذا الكلام هو لخبراء في الدول الصناعية.

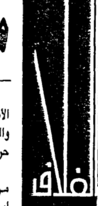
- اما الدول النامية فتتحدث منذ الآن عن ان فاتورتها النفطية، المتضاعفة بسبب حرب الخليج، لن تتيح لها تسديد ديونها الخارجية، البالغة نحو 1300 مليار دولار المستحق منها هذا العام 150 ملياراً حتى لو كانت اسعار النفط في حدود الـ 30 دولاراً للبرميل وليس اكثر فكيف الحال وقد اصبحت 80 دولاراً وربما 100 دولار في حال اندلاع الحرب. وهذا خبر غير سار للمصارف الدولية التي انهمكت خلال الثمانينات في تحويل جزء كبير من ارباحها الى مؤونات لتغطية الديون المشكوك بها المتوجبة على الدول النامية. حتى ان بعضها كاد يقع ارضاً. ويبدو أن دواء اعادة الجدولة أو خفض الفائدة، أو مداواة العجز عن التسديد بمزيد من الاقتراض لن ينفع هذه المرة. فأي مصرف سيقرض دولة نامية بعد الآن؟ وهنا الخبر غير السعيد للدول النامية، التي قد لا تجد في

ظرف كهذا التمويل العالمي لمشاريعها. الا يؤثر كل ذلك على التجارة العالمية وبالتالي على الدول الصناعية؟

ـ بالنسبة للدول العربية والجوار، فالذي يبدو انها تأثرت من أزمة الخليج بدرجات متفاوتة، اقلها في شمال افريقيا، واكثرها دراماتيكية في المشرق العربي خصوصاً في الأردن واليمن ومصر ولبنان وتركيا. الأردن نحو الكارثة الاقتصادية الناتجة عن الشلل الاقتصادي شبه الكامل. اليمن نحو الشح في العملات الأجنبية الناتج عن عودة 300 الف يمني كانوا يعملون في السعودية ودول الخليج. مصر تتم معالجتها بمزيد من حقن المساعدات، لبنان بتغليب لغة العقل ومنطق المجتمع ـ الدولة على منطق الحرب وعبثيتها ثم بجرعة من المساعدات. لكن يبقى الوضع الاقتصادي التركي في خانة الشكوك. فاذا كان يمكن تعويض الخسارة المصرية وهي محددة بمليارى دولار، فالخسائر التركية اكبر بكثير وتشمل: اعمال مقاولات في الكويت والعراق يعتقد انها بحدود الثلاثة مليارات دولار، صادرات بما لا يقل عن 1500 مليون دولار الى الكويت والعراق، رسوماً تزيد عن 300 مليون دولار لقاء مرور النفط العراقي في اراضيها، اعباء اضافية ناتجة عن تضخم أسعار النفط، اعباء أخرى عن المجهود العربي حيث هي الشريك الأساسي في الحصار المفروض على العراق.

فالمسؤولون الأتراك لا يبالغون عندما يتحدثون عن خسائر بـ 5 مليارات دولار. وفي الأصل تعاني تركيا، برغم نجاحها التصديري (11,6 مليار دولار في 1988)، من عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات لم تبرأ منه الا في العام 1988. وها انها تعود اليه في العام 1990 وبشكل مؤكد. وهذا هو سبب تململ الشعب التركي، كما غيره من شعوب المنطقة، فأزمة الخليج ضربته في الصميم. اما المساعدات فستذهب الى خزائن الحكومات، لكن كيف يتم ترجمتها الى اعمال لقطاع النقل الخارجي التركي او الأردني مثلاً، أو للمواطنين المصريين الذين فقدوا فرص العمل، في الكويت والعراق؟ هذا أحد الأسئلة.

ـ في حال اندلع القتال فلا أحد يستطيع أن يحدد الخسائر، خصوصاً على صعيد القطاعات النفطية في الكويت والعراق. بل على صعيد المنطقة والعالم. كارثة اقتصادية عالمية؟ ربما. لكن ما هو مؤكد امران: العرب هم الخاسرون الكبار مما حدث، سواء جنحت الأطراف الى التسوية، أم الى الحرب، انتصر هذا أم ذاك، فما حدث ما كان يجب أن يحدث. الأمر الثاني، ان العرب باتوا بحاجة الى سلوك يمنع الخطأ، واذا وقع يعالج الخطأ بالصواب، وهو المبدأ الذي يشجع عليه الملك فهد. سلوك جديد يدفع عن الشعوب العربية «الكوارث» السياسية وشقيقتها «الخسائر» الاقتصادية، أو يحصيها على الأقل. «الاقتصاد والأعمال» تتابع على الصفحات التالية رصد آثار أزمة الخليج:



ماذا لو نشبت الحرب في الخليج؟

يبدو الوضع في الخليج وكأن المنطقة سائرة نحو وقوع صراع عسكري. بسبب وجود عدد كبير من الأطراف المتنازعة المدججة بالسلاح، وتصاعد لهجة التهديدات والتهديدات المضادة بين الولايات المتحدة والعراق. اضافة الى احتمالات تشير الى ان اي حادث او خطأ في حسابات اي من الفريقين لا بد وان يؤدي الى حرب شاملة لا يمكن لأحد توقع مدتها وعواقبها وامكان السيطرة عليها.

وهذا المقال يحاول عرض مختلف المؤشرات التي تظهر اتجاه الاحداث نحو مجابهة عسكرية، ويتضمن مراجعة للتطورات الاخيرة في مختلف الدول التي تأثرت مباشرة بالازمة الحالية، اضافة الى عرض لسيناريوين مختلفين عن حرب قصيرة وحاسمة او صراع عسكري طويل.

بعد مضي نحو ثلاثة اشهر على اجتياح الكويت، ظهرت دلائل تشير الى ان منطقة الخليج قد تشهد صراعاً عسكرياً، وتتضمن ما يلي:

1 ـ يبدو أن العقوبات الاقتصادية بما فيها الحظر المفروض براً وبحراً، ومؤخراً جواً، اثرت على امكانات العراق بتصدير نفطه والحصول على عملات اجنبية. الا ان هذه العقوبات فشلت حتى الآن في اقناع العراق بتغيير موقفه، حسب ما تتمناه الأمم المتحدة وخصوصاً الولايات المتحدة، بل يبدو انه قد يستطيع التماشي مع تأثير العقوبات الاقتصادية لأشهر عدة، وحتى لسنين مقبلة خصوصاً وأن الامدادات الغذائية المتوافرة لديه من المحاصيل الجديدة ومن عمليات التهريب عبر الحدود مع الدول المجاورة تخفف من حدة النقص في المواد الغذائية. انما العراق قد يواجه في الاشهر المقبلة نقصاً في قطع الغيار والقطع البديلة للأجهزة المستخدمة في الصناعة والنقل وتوليد الطاقة التي، ان لم تصنع محلياً، قد تخفض من طاقة انتاج البلد وتؤدي الى بعض المعوقات في اقتصاده.

2 ـ قد ينفد صبر الشعب الاميركي والشعوب الحليفة من الانتظار الى ان تؤتي العقوبات الاقتصادية ثمارها. وقد لا يكون لهذه الشعوب القدرة على تحمل التوتر وعدم الاستقرار في اقتصاداتها وأسواقها المالية ناهيك عن الأكلاف الاضافية التي عانت منها بفعل ارتفاع أسعار النفط و«الفيول» في وقت زمني قصير ولفترة غير محددة. ومع حشد 200 الف جندي اميركي في الخليج ومع قوات اضافية في طريقها اليه، قد لا يقبل الرأي العام والشعب الاميركي تحمل مزيد من المصاريف والمصاعب التي يلقاها ابناؤهم في الصحراء، والمعاناة من صراع طويل نتائجه غير واضحة وهدفه غامض.

3 ـ اعتقاد الأميركيين ان من الافضل احتواء مشكلة وجود عراق قوي والتهديدات التي يشكلها للمنطقة قائد عربي قوي، بأقصى سرعة ممكنة، بواسطة عمل دولي وليس بانفراد اميركي. على اي حال، يبدو ان التعاون الدولي الذي برز اليوم لا يزال قائماً ولكنه هش بعض الشيء، وقد لا يدوم طويلاً من دون حسم، خصوصاً ان العقوبات الاقتصادية المفروضة والحظر التجاري اخذا يؤثران على صادراتها ليس للعراق فقط بل للمنطقة كلها، بما في ذلك الاسواق الخليجية الغنية بالنفط وذات الاستهلاك العالي. الى ذلك، فإن دولاً كثيرة تستورد جزءاً كبيراً من احتياجاتها النفطية من الخليج وترفع الازمة الحالية فواتير استيراد النفط الى مستويات قياسية.

4 ـ تظهر ردة فعل العراق حتى الآن انه غير مستعد للانسحاب من الكويت بل بالعكس فقد اتخذ مزيداً من الاجراءات «لتعريق» الكويت. فقرارات العراق الاخيرة بالزام كافة المواطنين الكويتيين بتسليم بطاقاتهم الشخصية وتقديم طلبات للحصول على الجنسية العراقية، اضافة الى استبدال الدينار الكويتي بالعملة العراقية، يشير الى انه ليس في نية العراق الاستجابة لمطالب الامم المتحدة والادارة الاميركية.

5 ـ بعد مرور ثلاثة اشهر على الاجتياح وفرض عقوبات اقتصادية مختلفة يبدو ان المأزق يتطور ويخيم جو من عدم الاستقرار على المنطقة. وفي هكذا اجواء، ينتظر المجتمع الدولي ان يحدث شيء ما، واذا ما جاءت المبادرة من العراق (اكان عملية ازعاج او استفزاز عسكري) فقد يؤدي ذلك الى حرب شاملة. وانتظار هكذا خطوة قد يترجم بأن العراق هو المسيطر على الاحداث ويعد جدولاً زمنياً لما سيجري في منطقة الشرق الأوسط بكاملها. وهذا وضع لا يمكن لقوة عظمى مثل الولايات المتحدة وحلفائها القبول به لمدة طويلة وقد يدفعها الى بدء الاشتباك حين تنتهي عملية تمركز كافة القوات المسلحة مع معداتها وتكون جاهزة لشن هجوم على العراق.

ففي ضوء ما ذكر اعلاه ومع زيادة التهديدات بين واشنطن وبغداد وفي غياب اي وسيط حقيقي وملموس يمكنه التخفيف من حدة التصاعد باستثناء ما قام به المسؤول السوفياتي يفغيني بريماكوف، وما قيل عن محاولات تبذلها فرنسا انطلاقاً من النقاط التي وردت في خطاب الرئيس فرنسوا ميتران في الامم المتحدة .

تبدو الحرب شبه محتمة ومع تفاقم الضغوطات الأخرى السياسية والمالية والاقتصادية تصبح احتمالات الحل العسكري مرجحة.. لكنه مجرد ترجيح.

الأجواء الاقتصادية والمالية

قبل عرض سيناريوي الحرب، لا بد من مراجعة الوضع الاقتصادي في المنطقة وفي الدول الأخرى التي تعتمد بشكل رئيسي على الخليج.

1 ـ التطورات في منطقة الخليج

في الوقت الذي يتصاعد التوتر في المنطقة يلاحظ تفاقم وقع الازمة على اقتصادات دول الخليج، ويعكس ذلك زيادة تدفق رؤوس الاموال من الجهاز المصرفي، وسعي المستثمرين الى الامان والسيولة، عبر تحولهم نحو الموجودات الاجنبية السائلة.

بالنسبة لنزوح رؤوس الأموال، تشير معظم التقديرات الى ان المبالغ المودعة في كبرى المصارف العالمية منذ الاجتياح وصلت الى ما بين 35-40 مليار دولار. سارعت السلطات النقدية في الخليج الى اشاعة الاستقرار في الأسواق وتعزيز الثقة بالعملات المحلية بعد انهيار الدينار الكويتي بين ليلة وضحاها. كما اتخذت اجراءات لتزويد الأسواق المحلية بالعملات الأجنبية والسيولة لتلبية اي تهافت على سحب الاموال من المصارف وقامت بعض الدول، كالسعودية، بتوفير تسهيلات مقابل سندات التنمية المودعة كضمانات لدى مؤسسة النقد السعودي. كما رفعت حدود الاقتراض مقابل هذه السندات الى نسبة 5 في المئة من قيمتها. وكانت هذه التسهيلات بشكل ادوات ساهمت في تضييق النقص في السيولة وكبح جماح ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق النقدية. يذكر ان نزوح رؤوس أموال كبيرة في فترة تشهد ازمة له تأثير مدمر في المدى الطويل على الأسواق المالية والجهود التي تبذلها السلطات النقدية لتوسيع وتطوير أسواق النقد والرساميل محلياً.

أما المصارف العاملة في المنطقة فقد تضاعفت مشاكل ادارة سيولتها المحلية بالصعوبات التي تكتنف نشاطاتها في الأسواق المالية الدولية. وبسبب وجودها في منطقة ذات مخاطر عالية، وتراجع تعاملها مع المصارف الدولية بشكل كبير، مما أدى الى تقلص حجم صفقات السوق النقدية وتراجع السيولة في مراكز المصارف خصوصاً في وحدات «الأوفشور» التي تعتمد بشكل واسع على سوق ما بين المصارف.

ومن المتوقع ان تستمر المصارف الاجنبية في مراقبة العمليات وتقليص هامش



المصدر : الاقتصاد والأعمال

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«ميموزا»: سيناريو الحرب وسيناريو الجمود

«ميموزا» (Mimosa) هو اسم البرنامج الاقتصادي - المعلوماتي الذي وضعه «المرصد الفرنسي للأوضاع الاقتصادية». من البديهي القول ان هذا البرنامج يعمل حالياً بكامل طاقته لمحاولة اكتشاف تأثير ازمة الخليج على الاقتصاد العالمي. اثر ذلك وضع الخبراء سيناريوهين: سيناريو الحرب وآخر لاستمرار الوضع المجمد الحالي.

في سيناريو الحرب، حسبما وضعه المرصد، يتوقع ان تقع الحرب في الفصل الأول من العام 1991 وتنتصر الولايات المتحدة وحلفاؤها من دون ان يصيب العراق الحقول النفطية المجاورة باضرار جسيمة. في هذه الحالة، يرتفع سعر النفط ابان النزاع المسلح الى 50 دولاراً، ثم ينخفض بعد انتهاء العمليات العسكرية الى 23 دولاراً خلال الفصل الثاني من العام 1991.

في سيناريو «التجميد» ضمن الوضع الحالي، يصل ثمن النفط الى توازن يقارب 30 دولاراً، بسبب النقص الناتج عن توقف الصادرات الكويتية والعراقية. بعد العام 1991، سيتجه النفط الى الارتفاع باعتدال ليصل في العام 1995 الى 47 دولاراً، اي ما يعادل 32 دولاراً حسب الاسعار الحالية.

تعرضها في المنطقة، معلقة قرارها وفق نوع الصفقة التي ستدخل فيها والتي تخدم مصالحها على المدى الطويل من حيث الضمان والربحية.

وفي ما يتعلق بالمصارف الكويتية التي تعمل من خلال فروعها ومكاتب التمثيل الموجودة في الأسواق العالمية، فقد أدى تحرك السلطات النقدية في المنفى، وفي لندن خصوصاً لتأمين نافذة اعتمادات للمصارف بملايين الدولارات عبر الاستثمار الكويتي، الى تلبية متطلبات المصارف من السيولة والطلبات الأخرى.

وعلى الرغم من استمرار الصفقات التجارية في المنطقة ولكن بشكل بطيء، سجل مستوى الثقة تراجعاً حاداً وتم تعليق عدة خطط استثمارية او وضعها جانباً الى ان تتضح الامور. وقد تأثرت معظم هذه الاعمال بارتفاع اسعار التأمين على عمليات الشحن في المنطقة.

على صعيد الحكومات والقطاعات العامة، سجلت خطط التنمية تباطؤاً، وتم التركيز على قطاعي الدفاع والامن العام. وهناك مشاريع عدة، بما فيها تلك المتعلقة بقطاع البتروكيميائيات تبلغ قيمتها ما يزيد عن 40 مليار دولار وكانت ستستثمر في السعودية والكويت ودول خليجية اخرى، سيعاد تقييمها في ضوء التغير في اولويات التنمية في كل بلد وفي اسواق النفط.

بشكل عام، يخيم جو من الترقب والقلق على التوقعات الاقتصادية الاقليمية بفعل ازمة الخليج التي جاءت في وقت كانت تبنى الآمال على تحسن الآفاق الاقتصادية وبروز مؤشرات على انتعاش تدريجي في النشاط الاقتصادي. وكانت الحكومات تضع خططاً لزيادة طاقات انتاج النفط واستمرار عمليات بناء البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة حوافز القطاع الخاص لتوسيع مساهمته في مشاريع التنمية.

الا ان التعويض عن كل ذلك سيأتي من ارتفاع عائدات النفط بعد الزيادة الكبيرة التي سجلتها اسعار النفط اضافة الى امكانية دول الخليج استخدام الطاقة الانتاجية الفائضة للتعويض عن خسارة انتاج الكويت والعراق. انما لا يمكن اعتبار ازدياد عائدات النفط بمثابة الفرج المنتظر الذي من شأنه تعزيز الاحتياطيات طالما ان جزءاً منها سيخصص لتغطية ارتفاع الانفاق على الدفاع وعملية انتشار القوات المتعددة الجنسيات. وقد يؤدي ارتفاع اسعار النفط كذلك الى الركود وزيادة الضغوطات التضخمية في معظم الدول الصناعية المستهلكة للنفط، مما سيخفض الطلب العالمي على النفط بشكل عام، ويزيد فاتورة استيراد الدول المنتجة لهذه المادة.

ب - الدول المجاورة

ادت ازمة الخليج الى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول المجاورة، ان لم يكن جميعها، بما فيها الاردن، مصر، لبنان، اليمن، تركيا ودول اخرى تربطها علاقات اقتصادية بالخليج.

● مصر:

يشكل وجود 2,5 مليون من أبنائها في منطقة الخليج، وأكثر من مليون نسمة في العراق، المصدر الأساسي للعملة الصعبة،

وبلغت تحويلات هؤلاء الى وطنهم الأم نحو 3,5 مليارات دولار في العام 1989، يستخدم قسم كبير من هذه التحويلات في تمويل الواردات وتسديد الدين الخارجي الذي تزيد قيمته عن 45 مليار دولار. وكان اقتصاد مصر يمر في فترة صعبة حتى قبل الاجتياح. وخلال العامين الماضيين فشلت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في التوصل الى اتفاق يمكنها من اعادة جدولة دينها الخارجي ومعالجة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الاخرى المتمثلة بالبطالة، وبمعدلات الصرف غير المؤاتية وبالعجز الكبير في الموازنة، وبالدعم للسلع والضروريات الذي يتخذ طابعاً سياسياً واجتماعياً حساساً.

وتأتي الأزمة في وقت تسجل المصادر الأخرى من العملة الاجنبية تراجعاً كبيراً بما في ذلك السياحة التي شهدت انخفاضاً هذا العام بنحو 30 في المئة وعائدات قناة السويس بالنسبة نفسها، بعد توقف عمليات شحن النفط من الكويت والعراق. وأدت عودة الآلاف من العمال من البلدين المذكورين الى زيادة البطالة، التي وصلت الى مستوى مرتفع جداً، وتراجع التحويلات، مما قد يفاقم التوتر السياسي والاجتماعي في البلد. والتأثير الايجابي الوحيد للأزمة على الاقتصاد المصري سيكون في ارتفاع العائدات النفطية اذ تنتج الدولة نحو مليون برميل يومياً وقد بلغت صادراتها من هذه المادة نحو مليار دولار في العام 1989. فهذه الزيادة في العائدات المترافقة مع مساعدات الأمم المتحدة للدول المتضررة من الحظر على العراق لا بد وأن تعوض عن جزء من الانخفاض في التحويلات.

● الأردن:

كان الاقتصاد الأردني يمر بفترة عصيبة قبل اجتياح الكويت ويعتبر هذا البلد أكبر الخاسرين، من بين الدول المجاورة، اذا ما استمرت الأزمة طويلاً. فالانعكاسات السلبية الناتجة عن عدة عوامل تتضمن ارتفاع فاتورة استيراد النفط، وخسائر في عائدات تجارة الترانزيت الى العراق بسبب الحظر الدولي، وخسارة سوق كبيرة لصادراتها من السلع الصناعية والاستهلاكية لكون العراق شريكها التجاري الاساسي، اضافة الى الانخفاض في تحويلات الأردنيين العائدين من الكويت مما يفاقم البطالة.

كذلك تأثرت بالحظر المفروض على العراق معظم الشركات التجارية والصناعية في الأردن لأنها تعتمد على السوق العراقية، وتواجه الآن تحد في ايجاد مشترين بديلين. كما تأثرت قطاعات أخرى في الاقتصاد كالسياحة والمصارف والمال والتأمين، ومن المتوقع أن يتفاقم الوضع اكثر. والجانب الايجابي الوحيد للأردن يتمثل الآن في المساعدات التي سيتلقاها من الأمم المتحدة.

● لبنان:

ضربت الأزمة عدة مواضيع سياسية واقتصادية في مقدمتها تأجيل اعلان انشاء صندوق الاعمار برأس مال 2 مليار دولار لتمويل اعادة البناء. وحسب التقديرات هناك ما يزيد عن 250 الف عامل لبناني في الخليج يحولون ما يفوق 175 مليون دولار شهرياً يأتي قسم كبير من الكويت والسعودية. وكانت التحويلات بالعملة الأجنبية توفر دعماً أساسياً للعائلات في صراعها مع التوتر الاقتصادي والسياسي في البلد. كما أدت الأزمة الى رفع سعر صرف الدولار الأميركي الى مستويات قياسية وبالتالي الى زيادة أسعار الوقود والغاز والمواد الغذائية. ومع ان لبنان تضرر بفعل أزمة الخليج؛ الا ان الأمم المتحدة لم تدرج اسمه بعد في لائحة الدول التي ستتلقى المساعدات نتيجة الحظر على العراق.

● ج: العالم

- **الدول النامية**: تعاني اقتصادات الدول النامية في الشرق الأقصى وآسيا من تراجع في تحويلات ابنائها العاملين في الخليج، ومن عودة قسم كبير منهم ليزيدوا عدد العاطلين عن العمل، وليثقلوا حكوماتهم بأعباء اضافية الى المصاعب التي تواجهها هذه الدول في ايجاد العملات الأجنبية الضرورية لتلبية حاجات ارتفاع فاتورة استيراد النفط وتسديد ديون خارجية مستحقة. وبسبب هذه المعطيات من المحتمل أن يتفاقم الاضطراب السياسي والاجتماعي في هذه الدول.

- **الدول الصناعية**: من المتوقع أن

يؤدي ارتفاع أسعار النفط الى نمو اقتصادي أبطأ، والى زيادة في معدلات التضخم، مما يضع السلطات النقدية في موقف متشدد، يضطرها الى رفع معدلات الفائدة لجبه التضخم، في خطوة قد تدفع باقتصاداتها الى الركود. وبالنتيجة هناك شعور عام بالقلق حيال ما ستفعله السلطات النقدية في المرحلة المقبلة. الى ذلك، يخيم جو مطبق من عدم الاستقرار يخلق صعوبات في وضع الخطط والموازنات في الفترة المقبلة، كما أن هذه الأجواء تجعل من الصعب على رجال الأعمال تقييم التأثير المحتمل لارتفاع أسعار النفط على أعمالهم خصوصاً تلك العاملة في قطاعات المرافق العامة، والنقل، وشركات الطيران، والكيميائيات، وقطاعات أخرى تعتمد على النفط. نتيجة لذلك تتجه شركات عدة نحو تخفيض أنفاقها والبدء في تسريح الفائض من الموظفين وتعليق القرارات المتعلقة بالاستثمارات الجديدة. وبالنسبة للشركات التي تعتمد على سوق الائتمانات لتمويل خطط التوسع او على اصدار السندات ذات المردود العالي، فإن الزيادة في معدلات هذه الفائدة وفي جو من المخاطر وعدم الاستقرار، عوامل كافية لإثارة المشاكل في وجهها، وبما لإفلاسها. وعلى صعيد المستهلكين، اتجه معظمهم نحو تقليص الأنفاق في الوقت الذي يواجهون ارتفاعاً في فواتير النفط وزيادة الضرائب وكلفة الضمانات الاجتماعية حسب صفقة الموازنة المقترحة. وفي اقتصاد يواجه تباطؤاً يزيد التخوف من البطالة والاهتمام بالمستقبل، مما يؤدي الى زيادة التقلص في الأنفاق والمشتريات الأساسية. باختصار، فقد ضربت الأزمة قطاعات الاستهلاك والأعمال على حد سواء في وقت تخطط الحكومات لتخفيض الأنفاق والتخفيف من ضغط ومواجهة التضخم وارتفاع أسعار النفط.

ماذا لو وقعت حرب شاملة؟

نشوب حرب شاملة في المنطقة، سيكون لها وقع بالغ على الاقتصاد العالمي وبدرجات متفاوتة على المؤشرات الاقتصادية والمالية في الدول المذكورة أعلاه. واذا اعتمد الخيار العسكري لإنهاء الأزمة، المبني على الاعتقاد بأن الحظر الاقتصادي لن يؤدي الى انسحاب العراق من الكويت، فيمكن تصور سيناريوين اقتصاديين يعتمدان على مدة الحرب ومداها أكانت قصيرة وخاطفة، او صراعاً يدوم عدة أشهر.

● سيناريو 1: أ ـ حرب قصيرة وخاطفة:

حرب شاملة تدوم أياماً أو أسابيع وتؤدي الى حسم قد يكون افضل حل لإنهاء الأزمة خصوصاً بالنسبة الى الأميركيين وحلفائهم. وستخلق النتائج الاقتصادية والمالية لحرب خاطفة فترة قصيرة من عدم الاستقرار الى حين تنجلي الأمور أكثر، مسببة في شل النشاطات والأعمال اليومية.

والخوف الوحيد من هكذا حرب سيكون من مدى التدمير الذي سيلحق بالمنشآت النفطية ومحطات التصدير كونها أول ما تستهدفه الاشتباكات في بدايتها. وفي الأسواق الدولية، ستسجل الأسواق المالية تراجعاً حاداً مع تهافت على تحويل الأموال الى عملات قوية وذهب وسندات خزينة ذات نوعية عالية وستقفز أسعار النفط الى مستويات قياسية 60 - 80 دولاراً للبرميل، ولكن قد تنخفض تدريجاً الى مستوى 20 - 25 دولاراً عندما تنتهي الحرب، واذا افترضنا ان اضراراً طفيفة قد لحقت بالمنشآت النفطية. وفي حالة حرب تدوم بضعة ايام لن تحتاج الدول الى فرض أي تقنين كما أن النقص في المواد الغذائية الأساسية والحاجات الأخرى سيكون محدوداً. ولكن، مع أن النزاع العسكري لن يدوم طويلاً الا انه سيكون مكلفاً لجميع الفرقاء.



سيناريو 2

ب ـ صراع عسكري طويل المدى:

ان صراعاً طويلاً سيؤدي الى نتائج قاسية، ومدمرة لمدة طويلة على البنى

التحتية في الاقتصادات الاقليمية والعالمية خصوصاً تلك المتورطة مباشرة في الحرب. وهنا ايضاً سيهدف كل من الفريقين المتنازعين في بداية الاشتباكات الى ضرب المنشآت النفطية والبتروكميائية والصناعية والبنى التحتية الأخرى، مما سيوقف عملية انتاج 8 ملايين برميل يومياً ويرفع أسعار النفط الى مستوى 60 - 80 دولار وربما أكثر. ومن المحتمل ان تبقى الأسعار على هذا المستوى لمدة طويلة وحتى بعد انتهاء الحرب، خصوصاً اذا ما تضررت حقول النفط في شرق السعودية بشكل كبير اذ، سيصعب على المنتجين الآخرين زيادة انتاجهم بما يعوض العالم غياب بعض او كل الانتاج الخليجي طالما ان معظم الدول المنتجة تنتج اليوم بالطاقة القصوى تقريباً. وسيؤدي ذلك الى نقص في مؤونات الغاز وبالتالي الى تقنين المنتجات الأساسية ونشوء طوابير طويلة أمام محطات البنزين..والفرج المؤقت قد يأتي من احتياطيات النفط المخزنة في بعض الدول.

وتشير التقارير الأخيرة لوكالة الطاقة الدولية التي تمثل 21 دولة كبرى مستهلكة للنفط الى أن عملية تخزين الحكومات لهذه المادة في دول مختلفة، وابتداء من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، بلغت نحو مليار برميل، منها 590 مليون برميل في الولايات المتحدة والباقي في المانيا واليابان، اضافة الى الجردات التي قامت بها شركات نفط خاصة.

وستضرب الحرب اقتصادات الدول الصناعية وهي في اضعف فتراتها بعد ان شهدت ثماني سنوات من التوسع والنمو الاقتصاديين. ففي الولايات المتحدة مثلاً تدل آخر المؤشرات الاقتصادية على ان الاقتصاد راوح مكانه خلال الربيع الماضي (بين نيسان/ابريل وحزيران / يونيو) مسجلاً نمواً بمعدل 0,4 في المئة سنوياً. ويشهد حالياً انخفاضاً في معظم شركات القطاع الخاص، وكان قدّر النمو السنوي قبيل الاجتياح بـ 1,2 في المئة. كما تدل معظم مؤشرات الربع الثالث من العام الجاري الى نمو ضعيف في فرص العمل وزيادة في البطالة والتضخم وارتفاع في العجز التجاري الخارجي وتراجع في الانتاج والاستهلاك.

كذلك يعاني الاقتصاد الأميركي من انخفاض حاد في أسواق العقارات مما يؤثر كثيراً على محفظة قروض المصارف ويجعل القطاع المالي يشرف على الانهيار ويزيد من أعباء الموازنة الاتحادية.

وبوقوع الحرب واستمرارها لمدة طويلة سيتحول الاقتصاد الى اقتصاد حرب فتزيد احتمالات اتخاذ بعض اجراءات التقنين خصوصاً في المنتجات النفطية والغازية. كذلك ستؤدي عملية التمويل للحملة العسكرية المستمرة الى ضرب جهود الحكومة لموازنة الميزانية الاتحادية، وبالتالي الى التركيز على زيادة الضرائب وتنويع المصادر نحو جهود الحرب. كما ستعطى الأولوية للانفاق العسكري وهذا ما ستفيد منه شركات الصناعات الثقيلة والتكنولوجيا المتطورة.

وعلى صعيد السياسة النقدية، فارتفاع معدل التضخم نتيجة زيادة الأنفاق الحكومي على الدفاع، اضافة الى ارتفاع

أسعار النفط سيؤديان الى زيادة معدلات الفائدة وبالتالي الى الحاق الضرر بالقطاعات وزيادة عمليات افلاس الشركات المتأثرة من فرض التشدد على الائتمانات. الى ذلك، سيتفاقم التراجع في الأسواق المالية بسبب انخفاض الثقة وتقلص ارباح الشركات نتيجة انخفاض المبيعات وزيادة الاكلاف. وستؤدي حرب طويلة الى انعدام ثقة المستهلك خصوصاً اذا ما فرض التباطؤ في الاقتصاد تسريح المزيد من الموظفين. وهذا ما سيدفع المستهلك الى تقليص الانفاق على الاستهلاك وتعاظم مخاوفه من المستقبل خصوصاً ما يتعلق بارتفاع الضرائب وأسعار البنزين.

الخلاصة:

يبقى انه اذا ما اندلعت الحرب في منطقة الخليج فإن مدى الأضرار وتراجع النشاطات الاقتصادية يتوقفان على مدة الحرب وضراوتها، ومدى الدمار اللاحق بحقول النفط ومحطات التصدير ومنشآت البنى التحتية الأخرى في المنطقة.

والانتصار السريع والحاسم سيكون الحل الأفضل اقتصادياً طالما ان الحرب الخاطفة لن توقف النشاط الاقتصادي الا لمدة وجيزة كما سيكون النقص في المواد قليلاً واجراءات التقنين محدودة.

أما الحرب الطويلة فستضرب الاقتصاد العالمي بحدّة مسببة شللاً في عمليات تزويد الأسواق بالنفط لعدة اشهر وقد يكون لسنوات. كما ان انعكاساتها ستكون طويلة الأمد على الاقتصادات التي تمر حالياً في اضعف فتراتها وتواجه عدة حالات من القلق الاقتصادي والسياسي والمالي ليست مرتبطة بالضرورة بأزمة الخليج. ففترة طويلة من عدم الاستقرار والتزامات مالية وعسكرية ضخمة سينتج عنها ركود الاقتصادات التي تعاني من قلة النمو ومشاكل تضخمية متزايدة وهذا وضع صعب على السلطات النقدية في الدول الصناعية خصوصاً.

وسواء هذه او تلك، فإن أي حرب ستنشب في المنطقة ستخلّف خسائر ضخمة في أكثر من بلدين عربيين، وفوق ذلك، الى عدم استقرار وقلق قد يلفّ المنطقة كلها ويفاقم من الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كأن العالم العربي كان بحاجة الى دمار وضحايا تضاف الى مشاكله الاقتصادية العميقة التي تتمثل برقم مفزع هو مجموع الدين الخارجي العربي المعلن الذي يقدر بأكثر من 175 مليون دولار.

من هذا المنطلق، يمكن القول ان ثمار حرب خاطفة ستتحول الى علقم على المدى الطويل، وستدخل العرب بحقبة مضطربة مشابهة، وعلى نحو أكثر دراماتيكية من حقبة الخمسينات. كما تعني ان قسماً كبيراً من منجزات العقدين الماضيين سيتعرض للتدمير الذي ستخلفه القوات الاجنبية عند رحيلها. ■

« الـــثروة » .. و .. « القـــوة »

المعـــادلة التـــى تقســم العـــرب إلى أثريـــاء ضعفـــاء وأقويـــاء فقـــراء !

● الدكتور مصطفى الفقى :

القـــوة الذاتية تحتم عدالة إجتماعية تحـــد من التفـــاوت الفـــادح

● الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله :

الاحسان مرفـــوض واستثمار الفوائـــض فى مشـــروعات مشـــتركة مطلـــوب

هى واحدة من القضايا التى برزت على سطح الازمة العربية الراهنة .. وهى ليست جديدة ، وانما تتجدد دائما مع الازمات ، ولكنها بدت اكثر حدة فى الحدث الراهن لاسباب ثلاثة رئيسية ، فهذه اول مرة فى تاريخ العرب الحديث يقوم قطر عربى بإبتلاع قطر آخر ويسوق اقوى تبريراته لهذا بانه يستهدف « العدالة الاجتماعية » .. فضلا عن ان هذا الحدث الكارثة لا ينبغى السماح بتكراره مرة اخرى وقد ادرك الاثرياء انه ليس بالمال وحده تعيش الدولة ! ثم ان المتغيرات العالمية تفرض شكلا جديدا للعالم ونظما اكثر حداثة ومتانة لكى تستطيع التعايش معه والاستفادة من تقدمه والمشاركة فى صنع القرار دون الاكتفاء بموقف المتلقى سواء رضى ام ابى !

محمود مراد

هكذا تفرض القضية نفسها من جديد بإعتبار ان البعد الاقتصادى ـ والعدالة الاجتماعية جزء منه ـ أحد الابعاد او الاعمدة الرئيسية لامن الوطن .. والامن القومى العربى .. ومن ثم فانه لا يمكن ان تظل الدول القوية بشريا وسياسيا وعسكريا فقيرة نسبيا بحكم قلة مواردها وكثافة سكانها وحجم إلتزاماتها وطنيا وقوميا .. بينما تظل الدول الثرية من ناتج النفط ضعيفة نسبيا بحكم محدودية الكثافة وعدم القدرة على بناء جيش ضخم مستفيدة فى ذلك من علاقات طيبة ولو على الظاهر مع الجيران والآخرين ، ومن عدم الدخول فى عداوات ومشاكل ، ومن تمتعها إقليميا بالتحالف سواء كان مكتوبا أو غير مكتوب مع حليف قوى .

واذا كان كل إقليم فى العالم يندرج فى تنظيم يرعى شئونه (فهناك مجموعة امريكا اللاتينية ـ ومجموعة جنوب شرق اسيا ، وهناك النموذج القوى فى التحالف الاوروبى ، رغم تعدد لغاته وقومياته واصوله ـ فإنه من باب اولى على الامة العربية ان تتنبه وتنتبه ، بالنضج والوعى ، فتلتقى اقطارها بالمكاشفة الصريحة والموضوعية العلمية لتتكامل بمواردها وإمكاناتها فلا يصبح البترول اغلى من الدم .. ولا تصبح النفس ارخص من القمح

القوة الذاتية للعرب

ولقد كانت « القوة » .. و .. « الثروة » مثار مناقشات فى « ندوة » عقدها « الاهرام » ، وفيها قال الوزير المفوض الدكتور مصطفى الفقى سكرتير رئيس الجمهورية للمعلومات والمتابعة انه من الضرورى ان يعتمد العرب على « القوة الذاتية العربية » ، والعمل على التقارب فى توزيع الثروة ، وأضاف الدكتور الفقى : « اننا لسنا فى ذلك نتحدث فى ظروف معينة لا يجب التحدث فيها ، فإننى أقول بصراحة ان مفهوم الامة الواحدة يعنى أمة واحدة فى السراء والضراء .. فى السلم والحرب .. فى القوة والضعف .

وقال الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله ، المفكر الاقتصادى المعروف ووزير التخطيط الاسبق ، إنه توجد بالنسبة للعدالة الاجتماعية مشاعر بدائية تحكمها وعلينا التعامل معها بحذر ، وهى ان هناك اثرياء عليهم إعطاء الفقراء .. » ومن ثم فإن الذى نطرحه هو إستخدام الفوائض المالية العربية فى مشروعات عربية مشتركة .

كيف يتم الاستثمار ؟

وبالنسبة للاستثمارات ، فإنه لابد من طرحها بقدر متوازن يعتمد على طرفين : رغبة من مستثمر فى قطر عربى ، ومشروع صالح للاستثمار فى قطر آخر .. كذلك فإن الاستثمار يمر بخطوات اهمها دراسة الجدوى ، والافضل ـ يقول الدكتور اسماعيل ـ ان يدخل المستثمر ليس فقط شريكا فى راس المال إنما ايضا فى التسويق ، اى ان يكون المنتج له سوق عربية فى بلد المستثمر وغيرها ، لهذا يضاعف من فائدة المستثمر ، فضلا عن انه يخلق المصالح المتبادلة بين اكثر من قطر عربى فيصبح الاقتصاد اساسا للامن الوطنى والقومى .

البلطجة والاستفزاز !

وقال الدكتور إحمد يوسف الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ان الموضوع مهم جدا ، وينبغى طرحه بالمفهوم الصحيح والسليم وليس كما طرحه العراق كعمل من أعمال البلطجة السياسية والابتزاز .. وإيهام الجماهير ـ على طريقة النهب الاستعمارى ـ بأن حل مشاكلها يتوقف على نهب أموال الخليجيين !

وتعقيبا ، قال الدكتور مفيد شهاب رئيس لجنة الشئون العربية بمجلس الشورى فى الندوة التى عقدتها « الاهرام » ، إن معادلة الثروة والقوة من القضايا الهامة ، وانه يمكن حلها فى اطار الجامعة العربية ومواثيقها واجهزتها ، بشرط إخلاص النوايا ووجود الارادة السياسية الحقيقية الراغبة فى تحقيق الاهداف .



المصدر : الأهـــرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

ثروة العرب .. نمر من ورق

نصيب التنمية عربيا ٥ , ٣٪

حسب التقرير التجميعى للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية لعام ٨٩ والصادر عن امانة التنسيق للصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى .. تبلغ عمليات تمويل التنمية التى تقوم بها هذه المؤسسات نحو ٥ , ٣٪ من أرصدة الدول الخليجية فى اسواق المال الدولية و ٥ , ٩٦٪ فى بطون المصارف الغربية والامريكية .

وحسب التقدير - ايضا - فان مصر حصلت خلال اكثر من ٢٥ عاما بما لا يزيد عن ٢٥ , ١ مليار دولار فى ٤١ عملية تمويلية تمثل ٣ , ٤٪ من اجمالى التمويل المقدم من هذه المؤسسات ويشير التقرير الى توقف هذه العمليات تماما خلال الفترة ٧٩ - ٨٥ ويتضح من الارقام التى يشملها هذا الجدول وجود قصور فى اداء صناديق التمويل العربية .

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
البنك الاسلامى للتنمية	١٩٧٧	٣٩	٦٨٨	٧٢٨٦,٦٨
صندوق ابو ظبى للانماء الاقتصادى العربى	١٩٧٤	٤٢	٩٢	١١٩٨,٦٢
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٧٦	٨٥	٤٩٢	٢٣٧٥,٥٢
الصندوق السعودى للتنمية	١٩٧٥	٥٩	٢٧٩	٥٥٦٢,٤٤
الصندوق العراقى للتنمية الخارجية	١٩٧٤	٣١	٦٩	٥٥٦٢,٤٤
الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والعربى	١٩٧٤	١٧	٢٣١	١٧٣٣,٠٢
الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية	١٩٧٤	٦٥	٣٧٦	٣٨٦٦,٧٠
المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا	١٩٨٦	٢٨	١٤٠	٥٩٥٣,٩٤
الاجمالى ويلاحظ ان رقم البلدان المستفيدة ليس		١٠٥	٢٣٦٧	٨٩٢,٥٩
مجموع للاعداد .				٢٨٨٦٩,٥١



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/١٠ نوفمبر ١٩٩٠

مرة اخرى تطل قضية الثروة العربية برأسها ..
غير أنها هذه المرة تطرح ـ بضم التاء ـ عبر قول حق يراد بـه بـاطل .. فقـد أقحمت فى ملف الخليج واخذت رقما ـ بتعسف شـديد ـ فى قـائمة الـدوافع وراء اجتياح العراق للكويت .
فى هذا السياق التقط هوائى العقل العربي القضية كبالون شوشرة على اغتصـاب دولة ونهب ماتملكه وفق ما وصف به احد الذين ناقشهم « الاقتصادى » فى ملابسات الطرح .
ومن الانصاف القول بان قضية الثروة العربية لاقت صداها وصادفت هوى بين قراء العرب على الرغم من زيف الطرح العراقى لتبرير اجتياح الكويت .
فقد طويت الكويت فى خمس ساعات ولم تفلح المائتا مليـار دولار ـ الارصـدة الكويتية بالخارج ـ فى الوقوف امام الغازى أو « نفى الصـدام » وهـى النصـف الثانى من مقولة الامام محمد عبده « اعداد العدة ينفى الصدام » وقد كان هـذا على طرف لسان رجل الشارع الكويتى فى صورة سؤال مؤداه « اين الجيش الذى كان يسد شاشة التليفزيون الكويتى »
مثل هذا الاحتجاج البسيط الذى حمله احد العائدين من هناك يؤكد ضخامة ذلك النمر المصنوع من ثروة ورقية فقط .
غير ان عائدا اخر من الكويت وهو مصرفى ومالى عمل قـرابة ٢٢ عـاما فى البنـك المركزى الكويتى قال لـ « الاقتصادى » ان الجيل المصرفى الموجود قبـل الازمـة وبعدها بدأ يتراجع ويدرك ضرورة انهاء اغتـراب الثـروة العـربية فى الاسـواق الامريكية والغربية خاصة ان قرار تجميد الاصول العربية الكويتية فى اعقاب الازمة لم يكن لصالح تلك الاصول على الاطلاق .
ومعروف عن ذلك الجيل انه يشكل مدرسة منتشرة فى منطقة الخليج و قد تلقـى تعليمه مصرفيا و اداريا وماليا فى امريكا وكان له دور بـارز فى اقنـاع المـؤسسات الحكومية المالية والمصرفية الخليجية و حثها على ضخ الفـوائض الضـخمة فى شرايين الاسواق الامريكية و الاوربية .
من جانب اخر فقد اثارت آثار التقلبات الحادة فى اسعار الصرف والفائدة الدولية على توظيف الثروة العربية اثارت اسئلة كثيرة و استقطبت اعتبارات متعلقة بمدى سلامة و أمن الاصول العربية وبعيدا عما تبطنه الرؤية العسكرية العراقية من باطل وهى تطرح قضية الثروة العربية بعيدا عن هذا يناقشها « الاهرام الاقتصادى» من خلال زوايا هى :

- ازمة الخليج ودورها فى اعادة رسم توجهات الثروة العربية
اداء مؤسسات التمويل والمصارف العربية وفعالياتها فى انجاز مشاريع تنموية وتكاملية عربية
- الاتجاه لاسقاط بعض الدول العربية الميسورة لدائنيتها على شقيقاتها الـدول المعسرة و المدى الذى يمكن به اعتبار هذا الاجراء ارهاصا يستهدف معادلة جديدة فى قضية الثروة
مكونات او بنود اجندة مقترحة للثروة وفيما يلى التفاصيل



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أكدت ازمة الخليج مدى الفشل والقصور الذريعين اللذين تعانى منهما الثروة العربية النقدية الناتجة عن الانشطة الريعية وهو مايوجب اعادة رسم توجهاتها بعد انتهاء الازمة خاصة ان التراكم النقدى الناتج عن البترول لم يوفر أى مظهر من مظاهر القوة والقدرة فدولة مثل الكويت اصولها النقدية تقدر باكثر من ٢٠٠ مليار دولار تم اجتياحها فى اقل من خمس ساعات واصبح سكانها لاجئين فى دول مجاورة .

تحقيق : جمال فاضل

قوة من ورق فقط ومخاض اخر

والكلام للدكتور ابراهيم مختار المدير العام وعضو مجلس الادارة ببنك مصر ايران يمضى قائلا انه ذات الحال فى باقى دول مجلس التعاون الخليجى الست الاخرى بل ان توجهات الثروة العربية فيما سبق ادت الى تكوين تحالف من الدول العربية الفقيرة ايدت اجتياح العراق للكويت كالسودان و موريتانيا واليمن والاردن لولا التاريخ الحضارى والوعى القومى لمصر التى يثقل كاهلها مشكلات اقتصادية كثيرة وعلى الرغم من ان الكويت اطالت مفاوضاتها السابقة مع مصر لاعادة جدولة ديون لاتزيد عن نصف مليار دولار وفى وقت لم تتعد الاستثمارات الخليجية فى مصر اكثر من مليار دولار وفى وقت تستثمر فيه هذه الدول اكثر من ٨٠٠ مليار دولار تم توظيفها فى شراء اسهم وسندات واذونات خزانة فى الدول الغربية المتقدمة لدعم اقتصاديات هذه الدول دون فائدة وهو ما عرضها للتجميد عند الغزو.

د . ابراهيم مختار يتوقع ان تقوى أزمة الخليج - بل من الضرورى فى ظل عوامل الرشد الاقتصادى والبعد عن مظاهر السفة الاستهلاكى الاتجاه الى تحقيق التكامل الاقتصادى واستثمار الفوائض النقدية للثروة العربية لاحداث تراكم رأسمالى فى الدول العربية لخلق قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية بمفهوم شامل للثروة العربية حتى لايحدث مزيد من التمزق العربى وقبل ان يتم محو انظمة دول عربية اخرى من على الخريطة السياسية للعالم فى ظروف تتوحد فيه اوروبا الغربية وتتكامل مع اوروبا الشرقية وتبرز دول اسيوية مثل كوريا وتايوان وسنغافورة كقوى اقتصادية جديدة . والثروة العربية - كقضية - والاستقلال الامثل لها مطروحة بالحاح فى ظروف تتوحد فيها اوروبا الغربية وتتكامل مع اوربا الشرقية وتبرز دول أسيوية مثل كوريا وتايوان وسنغافورة كقوى اقتصادية جديدة والثروة العربية - كقضية - والاستقلال الامثل لها مطروحة بالحاح منذ ما قبل ازمة الخليج بعقد ونصف على الاقل لكنها طرحت بالحاح اكثر على جدول اعمال الشارع السياسى العربى - اذا جاز التعبير - بمناسبة الازمة وحسب قول الدكتور احمد يوسف احمد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية كغطاء تتستر تحت مطامع السيطرة او علاج الظلم الاجتماعى الداخلى فى العراق بعدالة اجتماعية عربية مزعومة

والمؤكد ان النظم الحاكمة قد ادركت رد فعل طرح شعار العدالة الاجتماعية العربية والثروة العربية معا النظم الحاكمة ازاء هذا تملك خيارين لاثالث لهما هما

- التقوقع وحماية ثرواتها بسياج أجنبى .
- مزيد من الانفتاح على الدول العربية فى قضايا العمل الاقتصادى العربى المشترك الدكتور احمد يوسف احمد توقعات مؤداها ان الخيار الثانى سيسود على المدى الطويل لوجود نخبة جديدة مستنيرة فى هذه البلدان . وهى نخبة تعلم انه لاحياة مستقرة لها خارج السياق العربى

وحصول مثل هذا مرهون فى المدى القصير بالقدرة على علاج وتطبيب الجراح الناجمة عن الازمة الحالية



دور جديد للنخبة الاقتصادية

يتفق مع هذه الرؤية د . محمد وديع بدوى مستشار محافظ البنك المركزى الكويتى فهو يضع على عاتق النخبة المصرفية والاقتصادية التى ادركت من قبل خطورة التركيز على الاسواق الاوربية والامريكية فى استثمار الثروة العربية ونبهت اليه .. يضع د . وديع على عاتق هذه النخبة ضرورة طرح صيغة تكون موضع توافق لقضية استثمار وتوظيف الثروة العربية مستشار محافظ البنك المركزى الكويتى يرى ان النخبة التى نادت قبل حدوث ازمة الخليج بضرورة واهمية استثمار الاموال العربية فى المنطقة العربية سوف تجد استجابة لها

من ناحية اخرى يعتقد الدكتور وديع بدوى ان النخبة قد استوعبت جيدا التطورات التى طرأت على الاسواق الاوربية والامريكية والتى اظهرت ان توظيف الاموال العربية فيها لم يعد خيرا محضا فتقلبات اسعار الصرف وتقلبات اسعار الفائدة ضمن هوامش واسعة وهى اجراءات تلجأ اليها السلطات المالية والنقدية فى الدول الغربية لمواجهة المشاكل التى تعانى منها اقتصاديات هذه الدول تحدث انعكاسات على الاصول المالية وبالذات على الاوراق المالية من اسهم وسندات ولهذا فقد لحقت خسائر كبيرة بالاموال العربية المستثمرة فى الاسهم فى الاسواق الغربية وذلك عندما حدثت تدهورات مفاجئة باسعار الاسهم فى هذه الاسواق

والاستجابة التى يظن د . وديع بدوى انها ستقابل توجه النخبة الاقتصادية الجديد ستكون مدعومة بعدة اعتبارات اهمها :

- وجود منافذ للاستثمار فى بلدان عربية على رأسها مصر ذات ربحية عالية والمطلوب استكشاف هذه المنافذ
- ماحدث وسيحدث من تغيير سياسى واقتصادى فى بعض الدول العربية المؤهلة لتلقى الاموال سوف يوفر عنصر الامان للاموال المستثمرة
- من مصلحة الدول العربية التى تملك فوائض من الاموال ان تستثمر جزءا كبيرا منها فى دول عربية اخرى لديها الفرص لاستثمار هذه الفوائض وذلك من باب المصلحة الاقتصادية الثنائية ولتامين عدم اثارة نزعات ديماجوجية تنشأ مستقبلا .

السياسة و أشياء أخرى

كيف يبدو اداء مؤسسات التمويل والمصارف العربية وهل قدمت مشروعات تكاملية وتنموية عربية خالصة ؟

الذين التقاهم « الاهرام الاقتصادى » اتفقوا على ان عطاءها فى صالح العالم العربى ليس على المستوى المرغوب فيه ويرجع ذلك لعدة اسباب يذكر منها د . وديع بدوى مستشار محافظ البنك المركزى الكويتى تدخل الاعتبارات السياسية وسيطرة النزعة المحلية على النزعة الاقليمية العربية عند اتخاذ قرارات التمويل وبغض النظر عن اعتبارات الربح والخسارة بالاضافة الى سيطرة ادارات اجنبية فى بنوك عربية ليس هواها مع المصالح العربية ففقدان الادارة السياسية المشتركة حسب راى دكتور احمد يوسف احمد وراء محدودية دور تلك المؤسسات التمويلية فالخلافات السياسية العربية ظاهرة مزمنة تمتد بامتداد النظام العربى ذاته وقد ظن بعض انصار الوظيفية حينا انها يمكن ان تتجاوز السياسة . غير انه قد ثبت بعد ذلك انه بدون قوة الدفع السياسية لايمكن للنهج الوظيفى ان يحقق شيئا

ويستند د . ابراهيم مختار فى تقييم دور مؤسسات التمويل والمصارف العربية الى التقرير التجميعى للعمليات التمويلية لتلك المؤسسات الصادر عن امانة التنسيق للصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى . فقد بلغ اجمالى العمليات التمويلية الفعلية والتى تم توقيع اتفاقياتها لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية نحو ٢٨,٩ مليار دولار منذ بدء عملياتها التمويلية فى عام ٦٢ حتى نهاية ديسمبر ٨٩ ويشير التوزيع القطاعى لعمليات التمويل الى قصور حاد فى تخصيص الموارد للتنمية الاقتصادية فى قطاعات الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية حيث يستأثر قطاع الطاقة على نحو ٢٧,٩٪ من الاجمالى يليه قطاع النقل والاتصالات ٢٢ ٪ ثم الزراعة ١٨ ٪ والصناعة ١٧,٤ ٪ والمياه والصرف والقطاعات الاخرى ١٤,٧ ٪

١٩ دولة عربية استفادت ـ كما يقول التقرير ـ بنحو ١٠٤٨ عملية تمويلية تبلغ قيمتها ١٥,٧ مليار دولار تمثل نحو ٥٤,٥ ٪ من اجمالى مبالغ التمويل المدفوعة الى ١٠٥ دولة عربية وافريقية واسيوية ولاتينية غير ان التقرير لم يحدد قيمة كل بند من بنود التمويل سواء قروض او مساهمات أو تأخير يختلف مع ما طرح من رؤى حول دور مؤسسات التمويل العربية الدكتور محمد محمد محمود الامام وزير التخطيط الاسبق ويقول ان حظ الدول العربية المستفيدة اكبر نسبيا من حظ الدول المستفيدة فى باقى انحاء العالم الثالث ولها نال بعضها معونات غير قليلة من الدول والمؤسسات العربية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

غير ان الدكتور الامام يعود ويضيف انه رغم كبر الحجم النسبى للاستثمارات التى قدمتها تلك المؤسسات التمويلية العربية افتقدت الوجه التكاملى ووراء هذا :

● التركيز على المشروعات كمدخل للتكامل ، بينما هى لاتقوم فى فراغ ، بل لابد لها من خلفية اقتصادية لا تتحقق بمجرد تحرير حركة السلع وتدفقات الاموال . كذلك فان معظم الدول العربية ، لاسيما الخليجية والمغربية ، ظلت عازفة عن السير فى طريق وحدة اقتصادية عربية ، كما ان منهج الوحدة الاقتصادية لم يأخذ بالاسلوب الذى لابد من تبنيه فى تجمعات الدول النامية وهو الاخذ بتخطيط تنموى مشترك ، يستهدف اقامة ترابط عضوى بين اقتصادات الدول العربية

● ظل السبب الجوهرى فى فقدان التكامل هو عدم توقع حدوثه ، وهو مايعود الى طبيعة اقتصادات الدول البترولية ذاتها . فقد ظلت فترة مشغولة باقامة بنياتها الارتكازية وخدماتها الأساسية المتطورة وهو مالايوفر اساسا للتشابك . وحينما اتجهت للتصنيع والبتروكيماويات - على وجه الخصوص - غلب على مشاريعها التوجه نحو التصدير الخارجي ، الذى يدر عليها عملات حرة تخفيفا للا عتماد على البترول . وهكذا لم تجد تلك الدول فى المشروعات الموجهة للاسواق العربية مايغريها ان تتجه الى الوطن العربى او حتى ان تفتح اسواقها الى منتجاته التى قد لاترقى الى ماتستطيع استيراده من خارج الوطن العربى .

● تفضيل الدول ذات الفائض استخدام مابيدها من اموال فى فرض ما تراه من شروط يذهب بعضها الى حد التدخل فى سياسات الدول المستفيدة وفى نظمها الاقتصادية ومن ثم فضلت التعامل الثنائى على المتعدد الاطراف عندما احكمت تلك الدول قبضتها على المؤسسات القومية كصندوق النقد العربى انحرفت بها بعيدا عن الأهداف التى تضمنتها اتفاقياتها ، والتى كانت تلحظ دعم اقتصادات دول العجز لتكون اقدر على انجاح الاستثمار الممول منه بمدخرات وطنية او باموال عربية

ان اموال النفط ذهبت الى تمويل حروب فى اكبر الدول مجالا للاستثمار الزراعى الضرورى لمواجهة الانكشاف الغذائى الحاد وهى العراق والسودان والمغرب وكذلك الجزائر والمغرب وفضلت دولة كالسعودية ان تحقق جانبا من امنها ذاتيا بتكلفة باهظة عن الاسهام استثمارات فى دول اما معرضة للاضطراب او يخشى ان تقوم بابتزاز نوع ما

٦٠



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

حتى الثروات الحالية معرضة للتآكل

الدكتور محمد محمود الامام وزير التخطيط الاسبق يجيب على السؤال حول اثار ازمة الخليج الحاصلة على توجهات الثروة العربية بطرح سؤالين اخرين .. فيقول :

اذا كان المقصود بالثروة العربية هو الاموال المستثمرة فى الخارج ، وبتوجهاتها هو ما يؤخذ عليها من تفضيلها التدفق الى الاسواق المالية العالمية الواقعة فى الدول الصناعية الغربية بدلا من أن تقوم بتمويل احتياجات التنمية العربية ، سواء فى دول موطنها او الدول العربية الأخرى التى هى فى امس الحاجة الى التمويل ، فان اول سؤال يطرح نفسه هو لماذا خرجت ؟ وهل أضر خروجها بالاقتصاد العربى اذا كان هناك ما يمكن تسميته بالاقتصاد العربى بالمعنى الدقيق ؟ باختصار فان اموال الدول الغنية « البترولية - لاسيما الصغيرة منها » خرجت لأن ما يتحقق من عائدات بترولية لايمثل عائد انتاج حقيقى ، بل حصيلة اسالة ثروة طبيعية قابلة للنضوب بسبب أوضاع العرض والطلب فى السوق العالمية للبترول . وهو ما اصطلح على تسميته « بضعف الطاقة الاستيعابية » .

أما اموال الدول الفقيرة ذات العجز المزمن .. فانها هربت مما تتعرض له من مخاطر زاد من حدتها الكساد التضخمى الذى أنهك العالم لمدة عقدين من الزمان . وأدخل هذا تلك الدول فى دوامة . لأن نزوح رؤوس الأموال اضاف الى مشاكلها . مما قوى النزعة الى هروب رأس الاموال ، لاسيما فى ظل الدعاوى الانفتاحية التى فتحت الابواب فاذا التدفق يحدث من الداخل الى الخارج لا العكس ، وهو أمر لم يكن فى حاجة لقدر كبير من الاجتهاد لتوقع حدوثه . وساعد على ذلك ان جانبا من ثروات « أموال » الدول الغنية وجه - كما يطالب به - الى استثمارات داخل تلك الدول مستجلبا ايد عاملة ضخمة العدد من الدول الفقيرة . وهو ما رفع حجم الخسائر التى ترتبت على الكارثة التى ألمت بالعرب مؤخرا والتى تسمى أزمة الخليج ، على الرغم من أنها لم تشمل كل الدول البترولية . وتتجه الأموال عادة الى حيث يرتفع العائد وتقل المخاطر . ومن الواضح أن الكارثة الحالية تؤدى الى اعادة رسم التوجهات ، ولكن فى اتجاه عكس المرجو بسبب :

- انخفاض درجة الثقة فى الاستثمارات الداخلية ، حتى داخل دول الموطن كما تشير حالة الكويت ، وما أصاب مواطنيها ومغتربيها الذين وضعوا مدخراتهم فى استثمارات محلية . وقد نشر هذا ذعرا فى كل منطقة الخليج زعزع عملاتها التى تميزت باستقرار لامثيل له فى الوطن العربى .
- بروز النموذج الكويتى كمثال لنجاح منهج الاستثمار فى الخارج ، حيث أوجد مصدرا لاعالة المشردين ولتمويل جهود استرداد الوطن المسلوب .

ولهذا الاستثمار شقان : الاول احتياطيات حكومية لمواجهة العجز الذى قد تتعرض له الميزانية العامة نتيجة التقلبات فى اسواق البترول . على نحو ما حدث فعلا فى النصف الثانى من الثمانينات . هذا النوع من الاستثمارات



يتمتع بقدر عال من السيولة والقدرة على التحول السريع الى عملات احتياط وهو شبيه باحتياطيات البنوك المركزية التي تودع فى الأسواق المالية العالمية التي توفر الادوات المطلوبة . أما الشق الثاني فهو ما أطلق عليه احتياطي الأجيال المقبلة الذى ينظر له على انه لايمس الا بعد نضوب النفط باعتبار أنه نشأ من استخراج الجيل الحالى لنفط يتجاوز احتياجاته المشروعة ، وبالتالى استنفاد جانب من ثروة كان يمكن تركها للأجيال المقبلة . هذه الاستثمارات يجب أن تخضع لمعايير السلامة والربحية طويلة الأجل ، وأن تساعد فى تحقيق أهداف جانبيه انية .. مثل الحصول على التكنولوجيا التى يملكها الغرب . وما جدث هو رفع درجة المخاطر ... وتخريب للبنيات الاساسية التى تلزم لانجاح الاستثمارات الانتاجية ، ورفع كلف الانتاج خاصة بعد أن أضيرت اقتصادات جميع الدول العربية كلها . وكل هذه الأمور تزيد من عزوف الأموال العربية عن الاستثمار فى الداخل .

● الأهم من ذلك هو أن مصدر الفوائض مستقبلا معرض للانكماش . فالكويت مثلا اصبحت مهددة بفقد جزء من مصادرها النفطية لنظام تخصص فى ابادة الثروات العربية المالية والمادية والبشرية . واحتياجات اعادة التعمير للدول اطراف النزاع . وازالة آثار الاضرار التى لحقت ببعض الاقتصاديات الاخرى كالأردن ومصر ، سوف تستنفد جزءا من مصادر الدخل . بعيدا عن عمليات التنمية أو تكوين فوائض جديدة . والأخطر من ذلك أن اموالا ضخمة ستستنفد فى شراء السلاح وتوفير متطلبات امنية كان يرجى انخفاض الحاجة اليها مع اتجاه العالم الى الوفاق . يضاف الى هذا اتجاه جانب من الأموال العربية الى تمويل استثمارات فى بعض الدول الاشتراكية ليدفع العرب بذلك تكلفة اعادة بنائها ويذهب العائد الحقيقى منها الى الشركات الغربية الكبرى المتحكمة فى التكنولوجيا المطلوبة ، وهو ما تدفع اليه امريكا ، ويؤمل أن يؤدى الى كسب تاييد هذه الدول فى ايجاد حلول دولية لقضايا عربية .

المحصلة اذا هى انه حتى الثروات « الاموال » الموجودة الحالية معرضة للتاكل وهو جزء من مخطط امريكي بعيد المدى يسعى لاستنفاد الأموال العربية ، واخضاع نظم الدول البترولية للتهديد المباشر ، حتى لاتجد فى الفرصة التى سوف تسنح لها فى منتصف التسعينات مجالا للتحكم فى سوق البترول . التى سوف يخرج منها عدد من المنتجين الهامشيين الحاليين .

ليصبح البترول العربى هو المصدر الاساسى للمعروض العالمى ، وهو ما نبهت اليه ـ والكلام على لسان د . الامام ـ حتى قام صدام بغزو الكويت فقدم المبرر الذى كان سوف يعيى امريكا الحيل لاختلاقه .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠

بناء استراتيجية الاستخدام الامثل لعوامل الانتاج في المستقبل هل يتم على اساس تصدير العمل ام استيراد راس المال ؟ هذا التساؤل جاء على لسان الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني وذلك خلال الندوة التي نظمتها شعبة المحاسبة والمراجعة بنقابة التجاريين عن « اثار ازمة الخليج على المجتمع المصرى »

أزمة الخليج خسارة اقتصادية أم عربية؟!

وكان هذا التساؤل بناء على كم العمالة المصرية الهائلة التي عادت من الخليج في اعقاب الغزو العراقي للكويت وما يشكله ذلك من عبء اقتصادي يتمثل في توفير احتياجات هؤلاء العائدين من مسكن وكساء وفرص عمل واماكن للدراسة وغيرها من الخدمات .

وفي بداية حديثه اشار الدكتور طوبار الى ان الخسائر الاقتصادية المترتبة عن الازمة تقل كثيرا عن الخسائر الناتجة عن التمزق الذي اصاب وحدة الصف العربي .

واضاف ان الخسارة الاقتصادية في شكلها المباشر تتمثل في عدة نقاط منها تحويلات المصريين العاملين بالخليج والتي قدرت اعدادهم بـ ٨٥٠ الف عامل في العراق و ١٨٠ الف عامل في الكويت و ١,٢٠ الف عامل في الاردن اما قيمة تحويلاتهم فقد قدرت مابين ١٥٠٠ ــ ٢٠٠٠ مليون دولار في السنة

اما الخسارة في قطاع السياحة فقد تمثلت في تناقص الدخل السياحي في حدود ٣٠ ٪ ــ ٤٠ ٪ اى بما يقدر بمليار دولار تقريبا في السنة .

اما التراجع في عائدات قناة السويس فقد قدرت بملايين الدولارات ايضا بالاضافة الى الخسائر التي تترتب على التعاقدات التي قامت بها شركات مصرية تعمل في العراق والكويت ولم يتم السداد مقابل هذه الاعمال في هذه الدول ، كذلك خسائر التصدير لنفس الدول .

اما عن امكانية تعويض هذه الخسارة الاقتصادية بالارتفاع في اسعار البترول فقد اوضح الدكتور سمير طوبار انه على الرغم من ان ارتفاع سعر برميل البترول بدولار واحد يؤدى الى زيادة في الدخل القومى تقدر بـ ٨٠ ــ ٩٠ مليون دولار في السنة الا انه يجب الا نغفل عن ان ارتفاع اسعار البترول يترتب عليها ارتفاع في اسعار الطاقة وبالتالى ارتفاع في تكاليف الانتاج وارتفاع في تكاليف الشحن والنقل ، كل ذلك يترتب عليه ارتفاع في الاسعار خاصة اننا نستهلك نصف انتاجنا من البترول محليا .

كذلك ارتفاع اسعار البترول معناه ارتفاع تكلفة تشغيل الوحدات الانتاجية بالخارج اى ارتفاع في اسعار الواردات حيث تبلغ قيمة الواردات المصرية ١٠,٦ مليار دولار في السنة منها ٧,٥ مليار دولار عبارة عن الات ومعدات ومستلزمات انتاج هذا معناه مزيدا من الارتفاع في تكلفة الانتاج السلعي في مصر وبالتالى ارتفاعا في الاسعار على المستهلك المصرى .

ويضيف الدكتور طوبار بان التفكير في احتواء الازمة ليس في مجرد حصر الخسائر او البحث عما يعوضنا عن هذه الخسارة وانما البحث عن الدروس المستفادة من التجربة عند وضع استراتيجيات المستقبل واول هذه الدروس هو خطورة الاعتماد على القطاعات الخدمية المتمثلة في الدخل السياحي وعائدات قناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج حيث اظهرت الازمة انه لابد من اعطاء وزن اكبر للقطاعات السلعية لانها اكثر استقرارا وامانا من القطاعات الخدمية .

النقطة الثانية التي يجب التركيز عليها وهي عملية التجارة الخارجية حيث الفجوة بين وارداتنا وصادراتنا تبلغ ٤,٥ مليار دولار في السنة ، والكم الاكبر من الواردات يتمثل في السلع الراسمالية ، وهنا يبرز تساؤل :

هل استيراد هذا الكم من السلع الراسمالية يعطى المستهدف من الانتاج بما يحقق احتياجات المجتمع ام ان



المصدر : الأهـــرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تابعت الندوة : منال فايز
تصوير : نور صبيح

هناك خللا مايستوجب اعادة النظر فى مكونات هذه السلع التى تندرج تحت بند السلع الراسمالية ؟

كذلك عند التحدث عن عملية التركيز على الاستثمارات فى الداخل لابد من البحث عن الاستثمارات التى لها ميزة نسبية فى مصر وهنا ايضا تثور عدة نقاط تتعلق بالمعوقات والمشاكل التى تواجه مناخ الاستثمار فى مصر وكيفية تشجيع هذا المناخ وازالة المعوقات واعادة النظر فى التشريعات القائمة .

ايضا كيفية الارتفاع بمستوى الاداء داخل الوحدات الانتاجية ، كذلك شكل الوحدات الانتاجية فى المستقبل من حيث الملكية والادارة .

واخيرا .. لابد ان هذه الازمة قد اعطت المحلل السياسى تصورات حول الممارسة داخل الجامعة العربية وهل يمكن لها ان تؤدى دورا بارزا فى نطاق الحدود الموجودة عليها الان اما ان هناك ضرورة لاعادة التفكير فى صياغة عمل عربى مشترك يحاول ان يعبىء امكانيات الدول العربية لتحقيق تنمية عربية مشتركة ..وهاهو الدور الذى ينبغى على الدول صاحبة رؤوس الاموال ان تؤديه لايجاد تنمية عربية مشتركة تؤدى الى الارتفاع بمستوى المواطن العربى ؟ !

الاثار الاجتماعية لازمة الخليج

وتحدث امام الندوة فهمى هويدى الكاتب الصحفى عن الاثار الاجتماعية التى خلقتها الازمة واوضح ان كل ازمة تواجه الامة لها عدة جوانب احدهما يتمثل فى وقائع الازمة وتفاصيلها والاخر يتمثل فيما تمثله الازمة من فرصة للتصحيح والتدارك وجانب ثالث يتمثل فى كفاءة استثمار الفرصة ومن هنا لابد الا نظل اسرى وقائع الازمة وانعكاساتها بل يجب القفز من مرحلة الاستسلام الى الحقائق الى استيعاب الفرص التى تمثلها هذه الازمة ثم استخلاص امكانية توظيف هذه الفرص وكفاءة استخدام عناصرها لتتحول بمجهود ايجابى على الواقع السياسى والاجتماعى .

ان هذا التوافد للعمالة المصرية من بلاد الخليج يؤدى إلى ضرورة مراجعة السياسات المتبعة فى هذا المجال سواء فى استراتيجية الاستخدام او استراتيجية التعامل مع رأس المال والعمل ، والامر المؤكد أن هذا كله يتوقف على كفاءة المؤسسات والأبنية المقامة سواء على المستويات التخطيطية او التنفيذية فى التعامل مع هذه الاعداد الهائلة خاصة انهم يعودون إلى البلاد فى ظروف اقتصادية ليست منتعشة تماماالأمر الذى يمكن ان يشكل عبئا على الحياة الاجتماعية .

ايضا لابد ان ننتبه إلى ان هذه العودة توفر لنا فرصة مراجعة الخلل القائم فى خريطة القيم السائدة فى مصر فى علاقة الناس بالارض حيث ان الارض المصرية تشكو من الهجرة والعزوف بعدما ارتبطت فئات كثيرة من المجتمع باسباب الاستهلاك اكثر منها ارتباطا باسباب الانتاج فصار الطموح السائد بين الشباب بعد التخرج هو الحصول على فرصة عمل فى دول الخليج وبذلك تغير نمط التفكير واصبح الأمر يحتاج إلى دراسة ومراجعة وتحقيق يعيد إلى قيم العمل والانتاج اولويته الطبيعية وتصحيح ذلك الخلل الذى نتج عنه مشكلة اللاعمالة او العمالة المقنعة .

واضاف فهمى هويدى انه لاشك ان الازمة كشفت عن شقين اساسيين .

● اولهما : حالة العجز العربى الشديد حيث فجأة تبينت الأمة العربية انها غير قادرة على الحركة وغير قادرة على صد نزوة من النزوات المجنونة التى عمت النظام السياسى العربى .

● الشق الثانى وهو ان مصر مازالت تشكل معقد الأمل فى هذه الأمة العربية على كافة المستويات برغم ما يبدو عليها من سمات الأنهاك والتعب الا انها فى لحظة الخطر تبين إنها المرجع والملاذ الذى يمكن ان تلجأ إليه او تلوذ به الأمة العربية .

أما عن أهم ضحايا الأزمة فهو ما يسمى بالتضامن العربى حيث تبين ان هذا التضامن مصاب بحالة من الشلل المقنع حال دون فاعليته فى مواجهة الازمة مما اسفر عنه انقسام الدول العربية وتبدى ذلك وانكشف امره فى وقت العالم كله يتجمع ويتكتل والارادات الأوربية والدولية تتبلور بشكل قومى بالغ الوضوح ومايسمى بالبيت العربى صار منقسما الى شيعة واحزاب بينما البيت الأوربى يبدو الآن بيت اساسه راسخ وموقفه واضح فى عديد من القضايا .

هذا وينبغى الا يدعونا الأمر إلى الأسى بقدر ما يدعونا إلى البحث عن اساس قوى ومتين للتضامن العربى يقوم بالدرجة الأولى على احترام حقوق الانسان العربى .

وتركزت كلمة الدكتور عبدالحميد الغزالى استاذ الاقتصاد على اهمية وجود ديمقراطية حقيقية لمواجهة الأزمة حيث ان غياب الديمقراطية هو الذى افرز الأزمة بل هو الذى ادى إلى زيادة حدتها وتعميق اثارها السلبية فى كثير من البلدان العربية .



نقر .. ونقسر !!

قرأت فى مجلة « المصرفى » الانجليزية ، وأنا اقرأها تيمنا ، ان النظام المصرفى العربى مات نتيجة لاحتلال العراق الكويت .

وحفل المقال بعبارات من نوع « قرع نواقيس الموت » و « سحق حتى الموت » و « ميت تقريبا » .

وليست لى خبرة مصرفية باستثناء التهرب من دفع ديونى لذلك لا أعرف اذا كان النظام المصرفى العربى مات ودفن ، أو هو على فراش الموت . ما أعرفه هو ان احتلال الكويت كان ضربة قاضية للمصارف العربية ، وان لم تكن قاضية فان الحكم الغربى عجل فى « العد » ليزعم ان المصارف هذه خسرت الجولة والمباراة .

وهكذا فالنظام المصرفى العربى اصبح يشار اليه ضمن هلالين صغيرين تدليلا على التشكيك فى وجوده ، أو باضافة « مبدأ » ليصبح فكرة لا واقعا .

واذا كنا لا ننفى ان النظام المصرفى العربى فى ازمة فاننا لا ننفى ايضا وجوده ، ولا نجده فى خطر اكبر مما يواجه القطاع المصرفى الغربى نفسه الذى اوقعه طمعه فى ديون مع العالم الثالث لن يسترد اكثرها وقد رأينا مصارف دولية كثيرة تخصص البلايين من دخولها واحتياطيها لتغطية هذه الديون الهالكة على دول مستهلكة .

وعلى الاقل فمشاكل القطاع المصرفى الغربى من صنع يديه ، اما المصارف العربية فهى قد لا تكون خلاقة ومتجددة ومستقبلية فى معاملاتها ، الا انها ضربت مع الكويت ، لان الذين هاجموا الكويت لم يقدروا ان اعداء العرب سيستغلون الفرصة لضرب القطاع المصرفى العربى مع ما ضربوا .

وبالنسبه الى المصارف الكويتية بالذات فقد واجهت فى البداية وضعا مستحيلا ، اذ وجدت نفسها مطالبة بتنفيذ كل التزاماتها تجاه العالم دون ان تستطيع تحصيل مستحقاتها ، ولم تنقذ هذه المصارف الا وهى على اخر رمق .

وطالت الضربة المصارف العربية الاخرى فالذعر الذى تبع احتلال الكويت جعل المودعين يسحبون اموالهم من المصارف العربية . وسيستمر هذا الذعر طويلا بعد عودة الكويت ، وبالتأكيد فعودتها ستكون اسهل من عودة المدخرات والودائع والحسابات الخاصة والعامة الى المصارف العربية .

طبعا اذا كان الذى احتل الكويت لم يفكر بأهلها ولم يهتم بمصيرهم ، فهو لم يفكر بالتأكيد فى المصارف العربية وحياتها او موتها .

واليوم تتأرجح هذه المصارف بين الحياة والموت ، ولعل هزة اخرى فى الكويت او حولها تصيبها برصاصة الرحمة ، والمشكلة دائما اننا نتصرف ثم نفكر ، واذا فكرنا لا نعود عن الخطأ وانما نتهم الصهيونية والاستعمار بالمسؤولية ، وهما مسؤولان غير اننا مسؤولون قبلهما لانهما لا ينجحان الا باستغلال جهلنا وتخلفنا واختلافنا التى جعلت المصارف العربية فى وضع مصارف امريكا اللاتينية ، مع الفارق ان فقرهم فى الجيوب وفقرنا فى العقول .

جهاد الخازن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠

الاقتصادى يفتح ملف ازمة الخليج

- الدكتور محمد محمود الامام

- أزمة الخليج [illegible] الفكر القومى فى الصميم

- الجهد العربى تحول من الاعتماد المتبادل الى التدمير المتبادل .

- الدول الخليجية تدفع الآن ثمن نزوتها

- التجمعات الاقليمية العربية تجمعات ضعيفة

التكامل الاقتصادى العربى والتجمعات الاقليمية فى ظل أزمة الخليج

ميرفت المصرى

أظهرت أزمة الخليج عددا من سلبيات الوضع العربى لم تكن خافية من قبل ، اذ كانت موضع دراسة من جانب كثير من الكتاب والمعنيين بالشئون السياسية والاقتصادية . غير انها وصلت ببعض هذه السلبيات حدودا لم تكن تخطر ببال أكثر الناس تشاؤما . ويمكن تلخيص بعض السلبيات فى مجال التكامل الاقتصادى العربى فى الاتى :

● على الرغم من ان الوطن العربى بدا التوجه نحو التكامل الاقتصادى فى نفس الوقت الذى بدأت فيه السوق الأوروبية المشتركة ، فقد تراجع الجهد العربى وتحول من الاعتماد المتبادل الى التدمير المتبادل . وجاء السطو العراقى على الكويت ليقوض النذر اليسير المتبقى من مجرد التعاون الاقتصادى ، ويطعن المشروع القومى فى الصميم ، ويقوض الأمل فى تحقيق تفاهم عربى عام بما أعقبه من انقسامات النظم والشعوب .

ومع ان المنطقة العربية تتمتع بمزايا تكاملية لاتدانيها فيها اى من تجمعات الدول النامية ، خاصة بتوافر احتياجاتها الذاتية من التمويل فانها أهدرت هذه المزايا ، وتراجع النمو فى معظم دولها ، وتفاقمت مديونيات عدد كبير منها ، وامتدت المديونية لبعض دول الفائض . وقد أعقبت الأزمة اهدار هائل فى موارد الأمة العربية ، مالية كانت أم بشرية ، ملكية خاصة أم عامة . واستلبت هذه الموارد من التنمية .

● ورغم كبر حجم المعونات التى قدمتها الصناديق

العربية للدول العربية المحتاجة ، وتنامي حجوم الاستثمارات التي خصصت للشركات والمشروعات المشتركة على نحو لايضاهي في اي اقليم آخر ، فإن محاولات تغطية الفعلة البغيضة التي أقدم عليها النظام العراقي والتي اتخذت صيغة القاء اللوم في المشاكل الاقتصادية على تباين توزيع الثروات واطلاق دعاوى باعادة التوزيع تحقيقا لما يسمى بالعدالة الاجتماعية ، لقيت اذانا صاغية ، تنصت لغير مطلب تكريس القوى الانتاجية العربية لخلق قدرات اقتصادية تضيف الى ما هو متاح من ثروات وامكانات .

● يدفع العراق الان ثمن انصرافه عن التنمية وعن التكامل الاقتصادي العربي وعن دوره المحوري في توفير الامن الغذائي العربي ، بتعرضه لحصار اقتصادي تزداد وطأته بسبب ارتفاع معدلات انكشافه الغذائي .

● كذلك تدفع الدول الخليجية ثمن عزوفها عن دعم مؤسسات التكامل التي تعمل على المستوى القومي ، وتخليها عن مقررات قمة عمان ١٩٨٠ وفي مقدمتها استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وعقد التنمية العربية المشتركة ، والتي كان من الممكن ان يكفل العمل بها وحدة كلمة العرب ووقوف الجميع صفا واحدا في جانب الحق الواضح .

● وقد ساد اعتقاد بان الاقبال على التجمعات الاقليمية الجزئية دليل على فشل المشروع القطري الذي ظل هو البديل للتجمع القومي في خلال مرحلة التشرذم العربي التي بلغت أوجها في السنوات الأخيرة . غير أن السطو العراقي وماتلاه من انهيار للنظام العربي أثبت أن الخطأ في المشروع القطري ليس في مجرد ضعف نتائجه ، بل في تحوله الى معول هدم في يد أنظمة مستبدة ، خاصة ان التوجه القطري اداة تسلط بيد تلك الانظمة تغذي بها روح الشعوبية التي تتيح لها الانفراد بشعوبها .

● وقد رأى البعض ان في قيام التجمعات الإقليمية ما يمكن اعتباره خطوة على الطريق الى التجمع العربي الشامل ، لاسيما وقد تعددة انتقادات التوجهات القومية واتهام السعي نحو الوحدة ، ولو مجرد الاقتصاد بانها فكر عفى عليه الزمن . وكان في هذا تاييد ضمني لما قيل من ان القواسم المشتركة تعظم على المستويات الاقليمية لا المستوى القومي .

غير ان ما تم من محاولات في هذا الصدد قد أتى بنتائج عكسية . وجاءت أزمة الخليج لتفضح هذه المقولة بصورة صارخة .

المجلس الخليجي .. يدفع ضريبة انغلاقه

فمجلس التعاون الخليجي نشأ في بداية ١٩٨١ مع بدايات حرب الخليج ، ولم يمض على توقيع مقررات عمان تسعون يوما . وجاء المجلس مغلقا على الدول الست الاعضاء ، وهو ما يمنع انضمام اي دولة عربية اخرى اليه ، خاصة العراق التي كانت قد دعت في ١٩٧٧ الى سوق خليجية مشتركة رفضتها تلك الدول لتخوفها من ان تصبح هذه السوق منفذا للاقتصاد العراقي دون أن تعود عليها بنتائج ايجابية . واتخذ المجلس اتجاهين : أحدهما أمني ، ثبت بالدليل القاطع أنه وهم لانه لايستند الى اساس امني عربي شامل ، ويقوم على تسليح من الدول ذات المصلحة في استنزاف موارد الخليج دون تدعيم قدراته ، والى قوى بشرية مختلطة بعضها عربي من دول اخرى وبعضها أسيوي ، لم يستطع حجمها أو تنظيمها أن يتحرك بالسرعة والكفاءة اللازمين عندما ظهرت الحاجة اليها . الاتجاه الثاني اقتصادي ، وقد اتخذ شكل سوق مشتركة على الرغم من رفض هذه الدول لمدخل السوق المشتركة على المستوى العربي . وانشغل المجلس بالتفاوض مع السوق الأوروبية المشتركة بعيدا عن الحوار العربي الاوروبي ، وهو ما أضعف موقفها التفاوضي ولم يمكنها من تحسين وضع صادراتها ، لاسيما من البتروكيماويات ، الى دول السوق .

المجلس المغاربي .. والتبعية الخارجية

ومنذ مؤتمر طنجة سنة ١٩٥٧ ظلت الدول المغربية تسعى لاقامة المغرب الكبير ، وهو ما حال دونه الخلافات السياسية المتعددة التي اتخذت في بعض الاحوال شكل صراع مسلح لايزال شبحه يهدد سلام المنطقة وأمنها . وقد أنشأت تلك الدول في ١٩٦٤ ما يسمى « اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة » التي ركزت على التكامل الصناعي . غير ان العمل تعثر فيها ، واختفت من الوجود بعد بضع سنوات . وبدلا من التوجه نحو تكامل اقليمي أو عربي ، تبارت دول المنطقة بقيادة المملكة المغربية في الاندماج في السوق الأوروبية ، لاسيما الاقتصاد الفرنسي . وقد سيطر هذا التوجه على المجلس المغربي الذي نشأ مؤخرا ليحاول انقاذ المغرب العربي من مشاكل تفاقمت مع انضمام اسبانيا والبرتغال باقتصاديهما المنافسين لاقتصاد المغرب العربي الى السوق الاوروبية المشتركة ، وهي المشاكل التي سوف تبلغ الذروة بعد انتهاء المهلة التي تمتد الى ١٩٩٦ والتي تستكمل فيها الدولتان المذكورتان متطلبات الاندماج في السوق . ومرة اخرى نجد ان التوجه هو تحسين شروط ارتباط دول المغرب باوروبا بدلا من الخروج من المازق الذي أوقعت نفسها فيه بالتحول نحو التبعية الخارجية بدلا من التكامل العربي .

وعلى عكس مجلس التعاون الخليجي ، فان هذا المجلس ترك الباب مفتوحا للانضمام اليه ، ولكنه اجاز العضوية لاى دولة عربية او افريقية ، وهو ما ينفي عنه صفة كونه خطوة على طريق تكامل عربي شامل .



المصدر : الأهرام الاقتصادي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠

مجلس التعاون العربي ذات ديناميكية جديدة .. ولكن

أما مجلس التعاون العربي فقد نشأ مختلفا من حيث انه لم يضم دولا تشكل اقليما محدد المعالم ، أو متفقة في نظمها او مستويات نموها ، كما انه اعلن منذ البداية استهداف الامتداد الى كل الوطن العربي ، وهو ما جعله يوجد اساسا يختلف عن الاساس الانعزالي الذي قام عليه المجلسان السابقان ، فانشأ بذلك ديناميكية جديدة في النظام العربي كان يمكن ، لو صدقت النوايا ، ان تنقذ الوطن العربي من تشرذمه ، غير ان الاحداث اشارت الى ان الانظمة التي شاركت في المجلس كانت تسعى الى تحقيق اهداف خاصة ، كان أسوأها أهداف النظام العراقي . وأيا كان الامر فانه نظرا لان هذا المجلس لم يعمل على التوجه نحو تكامل قومي ، بدءا بتصفية ما كان قائما من نزاعات في المشرق العربي ، فانه لم يكن مقدرا له أن يحرز تقدما نحو أهدافه المعلنة ، خاصة وأن وثيقة انشائه جاءت هزيلة لاترسم له منهجا واضحا للعمل ، فضلا عن كونه جاء - كغيره - اختيارا فوقيا لم تشعر الجماهير انه يعبر عن اختيار شاركت فيه او حتى تدرك له سببا .

واذا كانت الصيغتان القطرية والاقليمية قد فشلتا بحكم طبيعتهما ، فان فشل الصيغة القومية كان نتيجة خطأ في المناهج المتبعة ، وقد ظهر خلال ازمة الخليج مدى التشابك الذي يربط بين الدول العربية ، والذي اتخذ شكل خسائر ضخمة أصابت العديد من الدول التي كانت تعاني اصلا من خلل اقتصادي كبير . وعلى الرغم من ان الأزمة زعزعت اسس التضامن العربي وهزت الثقة بين النظم العربية وفيها ، وأحدثت انقسامات داخل الشعوب وفيما بينها ، فانه لن يتيسر لاي من دول الوطن العربي الخروج من هذه الدوامة الا بمشاركة عقلانية في بناء تكامل اقتصادي شامل مصحوب بتصحيح الهياكل المؤسسية القومية على الصعيدين السياسي والاقتصادي . وبايجاز فان المناهج التي طبقت بأسلوب أقرب الى التجربة والخطأ ، كانت :

● اقامة سوق مشتركة في منتصف الستينات . وقد ثبت عقم هذا الاسلوب لانه يعالج الجانب التجاري ، بينما المشكلة - كما في الدول النامية عامة - هي انه في ظل الهياكل الانتاجية القائمة تتوجه معظم الصادرات العربية ، واهمها البترول ، الى العالم الخارجي ، بينما يؤدي ضعف القواعد الانتاجية وتماثلها الى تهديد صناعات ضعيفة قائمة ، وهو ما يضعف القدرة على خلق صناعات جديدة قوية تستفيد من تحرير التجارة في السوق الواسعة .

● المشروعات المشتركة ، التي راجت الدعوة لها في السبعينات ، خاصة بعد الطفرة النفطية ، ورؤى فيها صيغة لاتمس السيادات الوطنية ، وكما سبقت الاشارة ، فانه على الرغم من تزايد اهميتها فقد عجزت عن ايجاد اساس صالح لبناء تكامل فعال . بل ان الشركات التي اتخذت شكل شركات قابضة تحولت الى قنوات استثمار في الخارج .

● حركة عناصر الانتاج ، العمل ورأس المال ، التي تسارعت معدلاتها في الثمانينات ، ونظريا يعتبر تحرير هذه الحركة خطوة متقدمة على طريق التكامل ، لانها تكون مسبوقة ومصحوبة بقدر كبير من تنسيق السياسات الاقتصادية ومن الاعتراف بحقوق الافراد من دول التجمع في المواطنة . غير ان ما يحدث في الوطن العربي ليس من قبيل التكامل بل هو من قبيل الاستكمال ، فانتقال العمال لم يقتصر على العرب بل شمل الاسيويين ايضا ، ورفضت الدول المستضيفة تنفيذ اي من اتفاقيات انتقال العمالة العربية . والاستثمارات العربية تدفقت من دول العجز الى دول الفائض ، بدليل حجم الخسائر المعلن عنها في الكويت . وما توجه من دول الفائض الى دول العجز تركز في استثمارات عقارية أو في أنشطة خدمية تتميز بارتفاع درجة المضاربة فيها لتحقيق عائد يفوق عائد الاستثمارات في الخارج ، ولم تستهدف اضافة انتاج يشبع طلبا عربيا .

الاقتصاد العربي .. لابد من بنائه

ويتضح من كل ما سبق أن أي تكامل فعال يجب ان يقوم على أساس اعادة بناء الاقتصاد العربي لكي يكون اكثر ترابطا فيما بين هياكله القطرية وهو ما طالبت به استراتيجية العمل المشترك . ولا يتحقق هذا الا بخطط انتاجية مشتركة ، نظرا لان هياكل الانتاج والطلب الحالية لاتولد من خلال اليات السوق المؤشرات الكافية لتحقيق هذا الترابط . ولا يجب ان يكرر الخطأ الذي حدث بالنسبة للمحاولة الاولى لوضع خطة قومية عربية التي فرض عليها - نتيجة نص أقحمته قمة عمان - ان تكون خطة مشروعات مشتركة فالفارق كبير بين خطة مشروعات مشتركة ، ومشروعات خطة مشتركة . فمثل هذه الخطة يجب ان تستهدف معالجة المشكلة الجوهرية التي تحطمت عليها معظم جهود التكامل في تجمعات الدول النامية ، وهي غياب التكافؤ في توزيع المنافع والاعباء ، ولا نقصد بذلك المنافع المالية ، بل تلك التي تتخذ شكل تعزيز لهياكل الانتاج والتصنيع على وجه الخصوص . وفي ظل هذه الخطة يؤخذ بعين الاعتبار احتياجات الدول الاقل نموا ، دون ان يترك امرها الى برنامج مستقل محدود كذلك الذي اقترحه العراق باسم عقد التنمية العربية ، ثم تخلى عنه . وفوق هذا وذاك يجب ان تحظى اجهزة العمل المشترك بالاحترام ، وأن تتوقف النظرة اليها كما لو كانت دون الحكومات ، ومعاملة العاملين فيها كما لو كانوا مواطنين من الدرجة الثانية . لعل الخطوة الاولى هي رد اعتبار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠

المؤسسات القائمة ، ودفع متأخرات رواتب العاملين فيها ، فلا اعتقد ان حجمها يقارب ثمن طائرة يحصل منها بعض الاخوة الامريكان على رواتب مجزية ! وعلى الكويت ان ترجع عن مهزلة الانسحاب من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، كما أن على السعودية وغيرها من الدول التى رفضت حتى الان الانضمام اليه ، ان تدرك انه قد ان الاوان للمضى فى طريق الوحدة الاقتصادية العربية ، لا العمل على تقويض اركانها ، فهى على اقل تقدير أقل كلفة وأكرم مضمونا من الانفاق على قوات عسكرية ، اجنبية كانت أم حتى عربية موجهة الى قوات عربية أخرى .

ـ الدكتور سعيد النجار

ـ ضرورة انشاء مؤسسة عربية انمائية ضخمة

ـ تحويل المساعدات الانمائية على أساس قومية بدلا من أن تكون منحة من البلاد الغنية أو [illegible]

ـ أزمة الخليج أثبتت حساسية سعر البترول لأية اضطرابات سياسية فى المنطقة .

ـ نسبة المستثمر من الفوائض العربية فى الخارج ٩٠ ٪ بينما فى المنطقة العربية أقل من ١٠ ٪

ـ انشاء مؤسسة عربية جديدة لتشجيع الاستثمارات الخاصة أو الحكومية .

مقومات النظام الاقتصادى العربى الجديد

تحدث الدكتور سعيد النجار حول مقومات النظام الاقتصادى العربى الجديد وحدد أربعة عناصر أساسية هى :

- المساعدات الانمائية
- الاستثمارات العربية الخاصة
- العمالة المنتقلة والمهاجرة
- ثم التجمعات الاقليمية العربية

وسوف نتناول فى هذا العدد بالشرح والتحليل العنصرين الأولين .

العنصر الأول المساعدات الانمائية من البلاد العربية الغنية إلى البلاد العربية الفقيرة .

كما نعرف أن المساعدات الانمائية قبل أزمة الخليج كانت تقدمها البلاد العربية البترولية للبلاد العربية غير البترولية فى إطار مؤسسات انمائية متعددة .

هناك مؤسسات عربية بمعنى أنها تضم كل البلاد العربية مثل الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ومقره الكويت وأنتقل مؤقتا أثناء الأزمة إلى البحرين .

وصندوق النقد العربى ومقره أبوظبى .

وكان الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى يقوم بتمويل مشروعات انمائية فى البلاد العربية المختلفة سواء كان فى حقل الزراعة أو المرافق الأساسية مثل الطاقة الكهربائية والرى والطرق وما شابه ذلك .

والواقع أن الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى كان يقوم فى إطار البلاد العربية بما يقوم به البنك الدولى على المستوى العالمى .

اما الصندوق العربى فقد أنشىء لكى يقوم فى البلاد العربية بما يقوم به صندوق النقد الدولى على المستوى العالمى أى أنه كان يعطى البلاد العربية قروضا لدعم موازين المدفوعات وأسعار الصرف فيها وكان قد أتجه قبيل أزمة الخليج إلى أن يضيف إلى ذلك تشجيع التجارة فيما بين البلاد العربية عن طريق تمويل الصادرات فيما بينها وأنشىء فى إطاره صندوق خاص لذلك بالاضافة إلى المؤسسات الانمائية العربية كما توجد صناديق قطرية وهى الصندوق الكويتى للانماء الاقتصادى والاجتماعى والصندوق السعودى للتنمية الاقتصادية وصندوق أبوظبى للانماء الاقتصادى والاجتماعى .

وقد أنشئت هذه الصناديق بمعرفة الكويت والسعودية وابوظبى لمساعدة البلاد النامية على المستوى العالمى سواء عربية أو غير عربية وهذا فرق أساسى بين المؤسسات الانمائية القطرية الثلاثة وبين المؤسسات العربية حيث أن المؤسسات الانمائية الجماعية العربية يقتصر نشاطها على البلاد العربية أما المؤسسات الانمائية فان نشاطها يمتد



الى البلاد العربية وغيرها من البلاد النامية .

فالصندوق الكويتي او السعودي أو صندوق أبوظبي يمول مشروعات إنمائية في البلاد الافريقية على وجه الخصوص وفي بعض البلاد الاسيوية وعدد محدود من بلاد أمريكا اللاتينية وتختلف النسبة التي تخصص للبلاد العربية من صندوق إلى اخر ويمكن أن نقول أن مايزيد على ثلث القروض التي يعطيها المؤسسات القطرية العربية تؤول إلى البلاد العربية .

هذه هي الخطوط الكبرى للمساعدات الانمائية فيما بين البلاد الغنية والبلاد العربية الفقيرة ويضاف إليها بداهة المعونات والمساعدات الانمائية الثنائية التي تعطى من حكومة الى حكومة أخرى .

هذا هو العنصر الأول للنظام الاقتصادي العربي قبل أزمة الخليج وهو يتطلب اعادة نظر من عدة نواحي :

قضايا .. المساعدات الانمائية

أولا من أهم القضايا التي يثيرها نظام المساعدات الانمائية العربية هو مدى كفايتها فإن كل هذه المؤسسات كانت تعتمد على رأس مال معين ساهمت فيها البلاد البترولية بالنصيب الأعظم .

وقد بلغت هذه المخصصات ذروتها غداة الارتفاع الكبير في أسعار البترول ١٩٨٠ . ولكن عقب الانخفاض في هذه الاسعار في منتصف الثمانينات تراجعت إلى حد ما أنشطة هذه المؤسسات ومما ساعد على تفاقم وضع هذه المؤسسات هو تأخر بعض البلاد المدينة لها في الوفاء بمستحقاتها .

والمسألة المطروحة هي ماهو مقدار الزيادة المطلوبة في رأس مال هذه المؤسسات لمواجهة احتياجات التنمية في البلاد العربية وإلى أي حد تكون المخصصات الانمائية على أساس نسبة مئوية معينة من الدخل القومي للبلاد والغنية وليكن ٥٪ مثلا أو نسبة معينة من الدخل البترولي تعطى سنويا لهذه المؤسسات لتوجيهها لعمليات الانماء الاقتصادي في البلاد العربية .

القضية الثانية التي تثيرها المساعدات الانمائية في النظام الاقتصادي العربي هي مدى فعالية هذه المؤسسات وأقصد بذلك الضعف الناشيء عن تعدد هذه المؤسسات الانمائية وقد يكون من المصلحة إنشاء مؤسسة عربية انمائية ضخمة تعتمد على موارد سنوية هي نسبة معينة من دخل البترول وتجمع في طياتها مايقابل المؤسسات الانمائية العربية القائمة حاليا .

وهذه الفكرة يقصد بها انشاء مايمكن أن نسميه صندوق التنمية العربية Arab development fund على مستوى يزيد كثيرا في حجمه واختصاصاته عن أي مؤسسة قائمة حاليا .

القضية الثالثة التي تثيرها المساعدات الانمائية هي : حق هذه المؤسسات الانمائية في الاقتراض من البلاد العربية الغنية بشروط ميسرة بقصد الاقراض للبلاد العربية الفقيرة .

ومما يلاحظ في هذا الصدد أن البنك الدولي مثلا يعتمد أساسا على الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية في نيويورك أو طوكيو أو سويسرا أو ألمانيا أو هولندا للحصول على الموارد المالية اللازمة للاقتراض للبلاد النامية .

وهذه السلطة أي الاقتراض بقصد الاقراض لم تكن معطاة للمؤسسات الانمائية العربية بل أنها تعتمد في مواردها المالية على رأس المال المدفوع وهذا بداهة يقلل كثيرا من إمكانياتها . وأعتقد من الواجب ان نعيد النظر في سلطة الاقتراض بشروط ميسرة من الحكومات العربية المعطية للمعونة بقصد الاقراض للبلاد المتلقية للمعونة .

القضية الرابعة والاخيرة التي يثيرها موضوع المساعدات الانمائية العربية هي نظام التصويت في هذه المؤسسات فهي قد أخذت بالنظام تقريبا المعمول به في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهو نظام التصويت المرجح ويمعنى أن كل بلد عربي عضوا في هذه المؤسسات الانمائية يتمتع بعدد من الاصوات يتعادل مع نسبة مساهماته في رأس المال .

فالسعودية مثلا والكويت وأبوظبي تتمتع بقوة تصويتية تزيد كثيرا على القوة التصويتية التي تتمتع بها مصر أو المغرب ولا إعتراض على نظام التصويت المرجح من حيث المبدأ ولكن قد يكون من المصلحة إعادة النظر في بعض التفصيلات وادخال بعض التعديلات التي تعطى صوتا اكبر للبلاد المقترضة عما هي عليه الآن وهناك طرق متعددة لذلك يمكن النظر فيها .

الاستثمارات الخاصة قبل وبعد الازمة

أما العنصر الثاني من مقومات النظام الاقتصادي العربي الجديد هو قضية الاستثمارات الخاصة .

رغم الاهمية التي تتمتع بها المساعدات الانمائية بالنسبة للبلاد الفقيرة فان الاستثمارات الخاصة تلعب دورا اكثر اهمية ويصدق ذلك خاصة على الاستثمارات العربية حيث ان البلاد البترولية تمثل مصدرا ضخما للتدفقات الاستثمارية ومن المرجح ان تزداد اهمية المنطقة العربية كمصدر للتدفقات الاستثمارية حيث ان التوقعات الاقتصادية تشير الى تعاظم مكانة هذه المنطقة من حيث ما تتمتع به من احتياطيات بترولية هائلة وتدل الاكتشافات الاخيرة على ان السعودية بمفردها سوف تمثل ما يصل الى ثلث احتياطيات البترول في العالم فاذا اضفنا



المصدر : الاهرام الاقتصادى

التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليها الاحتياطيات البترولية الموجودة فى البلاد الخليجية الاخرى والاحتياطيات الهائلة الموجودة فى العراق ضمن حدودها السابقة على الازمة وكذلك الثروة البترولية فى ليبيا امكن القول ان اهمية هذه المنطقة سوف تتزايد على وجه الاستمرار اضف الى ذلك ان التوقعات الاقتصادية تتنبأ بالارتفاع المستمر فى سعر البترول وقد اثبتت ازمة الخليج حساسية سعر البترول لاية اضطرابات سياسية فى المنطقة .

اذ بلغ سعره ما يزيد على اربعين دولارا للبرميل فى فترة من الفترات وحتى اذا افترضنا انتهاء الازمة الحالية سلميا فان الطلب المتزايد على الطاقة من بلاد العالم وتضاؤل الاحتياطيات البترولية خارج المنطقة العربية سوف يؤدى بالضرورة الى ارتفاع ملموس فى سعر البترول من ناحية اخرى فان القدرة الاستيعابية للبلاد العربية البترولية خصوصا البلاد الخليجية قدرة محدودة نظرا لصغر حجم سكانها ولان هذه البلاد قد استكملت الاستثمارات الضخمة فى بنيتها الاساسية ومهما توسعت فى بناء قاعدتها الانتاجية فان قدرتها على استيعاب فوائضها البترولية سوف تكون محدودة بالقياس الى حجم هذه الفوائض .

اذا نظرنا الى الصورة التى كانت عليها الاستثمارات الخاصة العربية قبل نشوب ازمة الخليج نجد ان النسبة الكبرى من هذه الفوائض كان يتم استثمارها خارج المنطقة العربية .

وقد بلغت نسبة المستثمر من هذه الفوائض خارج المنطقة العربية وخصوصا فى البلاد الصناعية الكبرى مثل الولايات الامريكية والبلاد الاوربية ما يعادل ٩٠ ٪ من حجم هذه الفوائض ولم يبلغ نصيب المنطقة العربية من الاستثمارات البترولية الا نسبة تقل فى معظم الاحوال عن ١٠ ٪ .

وبديهى ان هذا الوضع غير مقبول من الناحية العربية نظرا للاحتياجات الضخمة لعدد كبير من البلاد العربية الى هذه الاستثمارات لاستكمال بنيتها الاقتصادية ومواصلة النمو وتجديد طاقاتها الانتاجية .

وقد لجأت البلاد العربية المستوردة لرأس المال للاقتراض من الخارج لتحويل استثماراتها مما ترتب عليه نشوء مشكلة المديونية الخارجية وبلوغ هذه المديونية حجما ضخما مما ألحق اقتصاديات هذه البلاد وعاق تقدمها الاقتصادى وانزل بشعوبها اضرارا ومشقات كبيرة .

مصر مركزا ضخما لاجتذاب الاستثمارات العربية .. كيف ؟

ومن الخطأ ان نلقى اللوم على البلاد البترولية فى هذا الصدد . فإنه من الطبيعى أن يعمل المستثمر على تأمين امواله وان يسعى الى الحصول على عائد معقول عليها وكلا الامرين ، امان رأسمال والحصول على العائد ، لم يكن مؤكدا فى عدد كبير من البلاد العربية نجد ان العقبة الكبرى التى حالت دون تدفق الاستثمارات الخاصة من بلاد الفائض الى بلاد العجز يرجع الى ان البلاد العربية المستوردة لرأسمال لم تهيىء نفسها لذلك بالقدر الكافى .

فاذا نظرنا الى مصر مثلا وهى اكبر البلاد العربية واكثرها قدرة على استيعاب نسبة عالية من الفوائض البترولية الاستثمارية نجد ان العقبة الرئيسية فى طريق تدفق الاستثمارات الخاصة الينا .

تتمثل فى عدد من العوامل أهمها

(١) تحكم البيروقراطية حيث يجد المستثمر العربى نفسه أمام شبكة معقدة من الاجراءات لابد من استيفائها والموافقات التى لابد من الحصول عليها قبل أن يقوم باستثمارها يضاف الى ذلك فى ظروف مصر بالذات سيطرة القطاع العام على مساحات ضخمة من الانشطة الاقتصادية واغلاقها فى وجه الاستثمارات الخاصة وطنية كانت أو عربية ..

ومن بين العقبات كذلك بعض الاحكام الموجودة فى قوانين العمل وفى نظام الضرائب وكذلك فى بعض الانظمة الاخرى القانونية والقضائية والمصرفية التى تهم المستثمر .

وقد حاولت مصر أن تجتذب رؤوس الاموال اليها عن طريق اعطاء امتيازات خاصة للمستثمر فى صورة اعفاءات ضريبية وضمانات وما إلى ذلك كما هو مبين فى القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .

ورغم أن هذه الامتيازات والاعفاءات تلعب دورا فى قرار المستثمر العربى او الاجنبى الا انها ليست فى المقام الاول من الاهمية والمهم فى نظر المستثمر هو أن يكون المناخ الاستثمارى مواتيا دون عقبات بيروقراطية أو تعقيدات لاضرورة لها وأن الاطار القانونى القضائى والعمالى والضرائبى إطارا معقولا يسمح له بالحركة والتصرف بسهولة .

وعلى ذلك اذا اردنا أن يكون أكثر قدرة على أجتذاب الفوائض البترولية فى استثمارات خاصة فان نقطة البداية تتمثل فى تحسين المناخ الاستثمارى وازالت العقبات التى تعترض المستثمر وفتح المجالات المغلقة التى يسيطر عليها القطاع العام والمغلقة حاليا أمام الاستثمارات الخاصة .

وينبغى أن نعرف أن الامتيازات والاعفاءات والمناطق الحرة وماشابه ذلك التى يتضمنها القانون ٢٣٠ لسنة ٨٩ ليست بديلا عن المناخ الاستثمارى ولكنها مكملة له وهى تلعب دورها عندما تكون كل الظروف الاخرى التى أشارنا اليها مهياة وملائمة لاستقبال الاستثمارات العربية .

اذا فعلنا ذلك فلا شك عندى أن مصر تستطيع أن تصبح مركزا ضخما لاجتذاب الاستثمارات العربية وتستطيع بذلك أن تتقادى اللجوء الى الاقتراض فاننا نعرف أن



الاستثمارات الخاصة يمكن أن تحل محل القروض الخارجية وبذلك نتفادى السقوط فى فخ المديونية الأجنبية بكل ما تنطوى عليه من أعباء أثبتت الايام أنه لاقدرة لنا عليها . غير أن تشجيع الاستثمارات العربية - العربية يتطلب كذلك النظر فى انشاء بعض المؤسسات العربية فى الوقت الحاضر أهم مؤسسة عربية فى مجال الاستثمارات هى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التى أنشئت فى منتصف السبعينات ومقرها الكويت وقد قامت تلك المؤسسة بجهد مشكور فى سبيل تشجيع الاستثمارات العربية فى البلاد العربية الأخرى غير أن رأسمالها كان ومازال محدودا للغاية يضاف الى ذلك أن ضمانات الاستثمار كما ذكرنا تأتى مكملة وليست بديلة عن خلق المناخ الاستثمارى الملائم ولم يكن المناخ الاستثمارى ملائما فى أغلب الأوقات منذ انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الى الوقت الحاضر .

وأعتقد أنه من المصلحة النظر فى انشاء مؤسسة عربية جديدة لتشجيع الاستثمارات الخاصة أو الحكومية فيما بين البلاد العربية وفى نظرى أن هذه المؤسسة ينبغى أن تقوم بأربع وظائف اساسية .

الوظيفة الأولى والهامة هى تعبئة رؤوس الأموال من البلاد المصدرة لرأس المال لاستثمارها فى البلاد العربية المستثمرة لرأس المال وهذه الوظيفة هى ما تقوم به حاليا المؤسسة المالية الدولية «I.F.C» Internationd Finauce Cooporation على الصعيد العالمى ولانظير لها على الصعيد العربى .

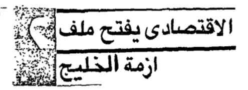
الوظيفة الثانية هى ضمان الاستثمارات العربية العربية وهى الوظيفة التى تقوم بها حاليا المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ولكن ينبغى دعم امكاناتها وزيادة قدراتها على أن تقوم بهذه الوظيفة .

الوظيفة الثالثة هى التحكيم فى الخلافات التى تنشأ بين البلد المستثمر والبلد المضيف للاستثمار فإن مثل هذه النزاعات تنشأ بالضرورة واحالتها الى النظام القضائى العادى يستغرق وقتا أطول مما يطيقه المستثمر وهذه الوظيفة يقوم بها على الصعيد العالمى المركز الدولى لتسوية الخلافات الاستثمارية وهذا المركز فرع من فروع البنك الدولى فى الوقت الحاضر ومن المصلحة أن يكون له نظيره على الصعيد العربى .

الوظيفة الرابعة هى المساعدة الفنية للبلاد العربية المصدرة والمستوردة لرأس المال بهدف تحسين المناخ الاستثمارى وإزالة العقبات التى تقف فى وجه الاستثمارات وضمان العدالة فى توزيع النفع بين طرفى العلاقة الاستثمارية وتقديم المشورة بصفة عامة فى كل ما يتعلق بالتدفقات الاستثمارية .

هذه هى الوظائف الأربع التى ينبغى القيام بها من مؤسسة عربية يمكن تسميتها منظمة الاستثمارات العربية Arab Investement Cooperation لكى تكون موازنة لصندوق التنمية العربية التى أشرنا اليه فى مجال المساعدات الانمائية .

وسوف نعرض الجزء الثانى من ملف ما بعد الأزمة العدد القادم حيث يرسم الدكتور سعيد النجار الخريطة الاقتصادية للمنظمة العربية فيما بعد الأزمة وما ينبغى أن يكون عليه حتى يتم رسم استراتيجية عربية موحدة ثم يعرض الدكتور صديق عفيفى كيف يواجه العالم العربى التكتلات الاقتصادية القائمة والدروس المستفادة من أوربا الموحدة .



الاقتصادى يفتح ملف
أزمة الخليج

يرسم الخريطة الاقتصادية للمنطقة العربية بعد الأزمة

مازال «الاقتصادى» يفتح ملف ماذا بعد الازمة وقد عرضنا فى العدد السابق سلبيات تجربة النظام الاقتصادى العربى وسلبيات التجمعات الاقليمية العربية المنطقة وما أوضحته أزمة الخليج من هشاشة تلك المجالس القائمة وسوف تحتل مسالة التجمعات الاقليمية العربية أو التكامل الاقتصادى العربى مكانة هامة بين القضايا التى سوف تبرز فى أعقاب الأزمة الحالية وخاصة أن العالم يمر بمرحلة يمكن أن نسميها مرحلة التجمعات الاقتصادية الكبرى والكيانات الاقتصادية العملاقة فى العالم .

ولهذا لابد ان نبدأ التخطيط من الآن لبرنامج اقتصادى عربى لوضع استراتيجية جديدة لمستقبل النظام العربى كله .

ثم عرضنا بالشرح والتفصيل فى العدد السابق عنصرين من العناصر الاساسية لمقومات النظام الاقتصادى العربى الجديد وماينبغى أن يكون عليه مستقبلا وخاصة نظام المساعدات الاجتماعية من البلاد العربية الغنية الى البلاد العربية الفقيرة والقضايا التى يثيرها هذا النظام وقد طالب الدكتور سعيد النجار بضرورة انشاء مؤسسة عربية انمائية ضخمة تعتمد مخصصاتها الانمائية على أساس نسبة مئوية من الدخل القومى للبلاد الغنية أو من الدخل البترولى لمساعدة البلاد العربية الفقيرة .

كما طالب بضرورة انشاء مؤسسة عربية جديدة لتشجيع الاستثمارات الخاصة والحكومية فيما بين البلاد العربية او مايمكن أن نسميه منظمة الاستثمارات العربية .

وفى هذا العدد يلقى الدكتور النجار الضوء على باقى العناصر الاساسية لمقومات النظام الاقتصادى العربى الجديد والسيناريوهات المحتملة التى يمكن ان تشكل مستقبل المجالس الاقليمية العربية فى المنطقة حتى تصبح نواة اساسية صحيحة لاقامة السوق العربية المشتركة وتحقيق التكامل الاقتصادى العربى والامنى .

وعلينا أن نقوم بتشكيل الخريطة الاقتصادية والأمنية والعسكرية بدلاً من أن نصبح مضطرين اجباريا أن ترسم لنا وتشكل طبقا لمصالح الدول الكبرى

وقد صرح الرئيس الأمريكى بوش صراحة فى مقابلته الاخيرة بالرئيس حسنى مبارك وذلك فى المؤتمر الصحفى الذى عقد بالقاهرة مؤخرا بانه لابد من الاتفاق على تدابير لضمان استقرار المنطقة وتلافى مزيداً من التوتر أو الوقوع فى حروب أخرى سواء

كان الحل عسكريا او سلميا كما تعهد بالسير لايجاد سلام دائم فى المنطقة يخدم أهداف المجتمع الدولى كله .

إذن فعلينا ان نتنبه — ليس بعد انتهاء الأزمة ولكن من الان الى ان نخطط للمنطقة العربية وان نرسم ونشكل خريطتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية بل والسياسة ايضا لتخدم مصالح المنطقة فى المقام الأول .

الدكتور سعيد النجار

العمالة العربية المنتقلة والمهاجرة

■ ■ دول الاستقبال اشد انتهاكا لقوانين منظمة العمل الدولية والعربية .

■ ■ منظمة العمل العربية لم تقم بشأن يذكر فى مجال تنظيم العمالة العربية والمحافظة على حقوقها .

■ ■ ضرورة وجود تعاون وتنظيم بين بلاد الارسال وبلاد الاستقبال .

تعتبر العمالة المنتقلة والمهاجرة من أهم عناصر النظام الاقتصادى العربى سواء فى المرحلة السابقة على أزمة الخليج أوفيما بعدها ونحن نعرف الى اى حد كانت العمالة المنتقلة ذات اهمية اقتصادية كبرى بالنسبة لبلاد الارسال اى المرسلة للعمالة كما هى لبلاد الاستقبال اى المستقبلة لها .

أما بالنسبة لبلاد الارسال مثل مصر والأردن والسودان وتونس والمغرب فإننا نعرف ان تحويلات العاملين فى الخارج كانت تمثل مصدرا اساسيا للعملة الاجنبية .

ففى حالة مصر مثلا كانت تحويلات العاملين فى الخارج تبلغ فى المتوسطة نحو ٣,٥ مليار دولار سنويا وهذا يمثل مايزيد على دخل مصر من البترول وهو من أهم مصادر العملات الاجنبية .

وكانت تحويلات العاملين تصل فى الواقع إلى مايزيد على ربع كل مصادرنا من العملات الأجنبية وكذلك الحال بالنسبة للاردن والسودان .

أما بالنسبة لبلاد الاستقبال مثل السعودية والكويت والعراق فإن العمالة المنتقلة كانت من أهم العوامل التى ساعدت على نمو هذه البلاد وبناء هياكلها الاساسية .

رغم هذه الاهمية للعمالة المنتقلة فإنها لم تكن تتم على أسس منظمة سواء من ناحية بلاد الارسال ومن ناحية بلاد الاستقبال بل كانت تتم بطريقة عشوائية أحيانا بالاتفاق بالتعاقد بين الحكومات فى حالة المدرسين مثلا أو بناء على أجتهادات الافراد المعنيين او الشركات الخاصة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٠

ميرفت الحصرى

للمقاولات وماشابه ذلك .

وترتب على عدم تنظيم العمالة المنتقلة والمهاجرة ظهور ممارسات كانت تنطوى على انتقاص من حقوق هذه العمالة او اهدار لحقوقها واقرب مثال على ذلك مــاحدث بـالنسبة للعمالة المنتقلة الى العراق وقد بدأ الانتقاص مـن هـذه الحقوق او اغتصابها قبل نشوب ازمة الخليج حيث وضعت الحكومة العراقية قيودا على تحويلات العاملين وحقهـم فى مغادرة العراق مع مدخراتهم وحتى عندما تم الاتفاق بيـن الحكومة المصرية والعراقية على التحويل التدريجى لهذه المدخرات المحجوزة فى العراق فقد تم ذلك بطريقة غيـر مقبولة لعلنا شهدنا جموع العاملين المساكين امام بنـك الرافدين فى شارع التحرير فى الجيزة يعدون بالمئات ينامون على الارصفة أمام المحـلات التجـارية للحصـول على تحويلات ضئيلة تمثل نسبا تافهة من مدخراتهم .

ولكن الواقع ان هذا الاعتداء على حقوق العمالة المنتقلة مع خطورته إلا انه يمثل اهم صور الاعتـداءات وكل مـن يعرف ظروف العمالة المنتقلة يعرف الى اى حد كان هنـاك اعتداء على حقوقهم وانتهاك لكل القوانين التى وضـعتها منظمة العمل الدولية للمحافظة على هذه الحقوق سواء من حيث مستوى الأجور او ظروف العمل او نهـاية الخـدمة والاجازات او الحق فى المعاش الى غير ذلك .

وقد بلغت صور الاستغلال فى بعض الحالات الى مايشبه التجارة فى الرقيق الأبيض .

لا أريد المغالاة فى رسم صورة قاتمة فان هؤلاء العاملين رغم الظروف القاسية وانتهاك حقوقهم الانسانية والعمالية كانوا يجدون فى العمل مخرجا لهم من وضع يائس فى بلادهم وفرصة لتجميع بعض المدخرات لبداية حياة جديدة عنـد العودة الى بلادهم ولكن مما لاشك فيه أن بلاد الارسال قبل بلاد الاستقبال ينبغى ان تنظر نـظرة فـاحصة فى هـذه المشكلة .

لوضعها على اسس رصينة معلنة تمكن هؤلاء الضعفاء من الحصول على حقوقهم وتحميهم من الاسـتغلال غيـر المشروع .

ولاشك ان نقطة البداية فى الاصلاح لابد أن تكون مـع بلاد الأستقبال نفسها فإنه ينبغى عليها ان تضع الانـظمة والقوانين لكفالة العمالة المنتقلة او المهاجرة اليها وهـذه مسألة انسانية بقدر ماهى مسألة اقتصادية ولا أعتقـد أن الجهات المسئولة فى بلاد الاستقبال كانت مرتاحة لعدد من هذه الممارسات ولكنها لم تكن فى وضع يمكنها من أن تفعل شيئا هاما لتغيير الأوضاع فى هذا الصدد

وللأسف الشديد ان منظمة العمل العربية وهـى احـدى منظمات جامعة الدول العربية لم تقم بشأن يذكر فى هـذا المجال ولا أريد ان ألوم تلك المنـظمة بغيـر حـق فـان المنظمات الدولية او الاقليمية لاتستطيع ان تفعل شيئا الا فى حدود ماتسمح به البلاد الاعضاء ولـم تـكن البـلاد الاعضاء المستقبلة هذه فى المنظمة قـادرة او راغبـة فى دخول هذه المسألة الشائكة وكذلك الحال بالنسبة للبـلاد الاعضاء المرسلة ومن ثم بقيت المسألة دون تنظيم

أنواع العمالة

ينبغى ان نفرق بين ثلاثة انواع من العمـالة المنتقلـة والمهاجرة .

النوع الاول العمالة غير الماهرة مثل عمـال المبـانى والعاملين فى انشاء الطرق او الموانى او فى الوظائف الدنيا فى المصانع والمتاجر .

هذا النوع من العمالة كان اكثر الانواع عرضة للاستغلال النوع الثانى هو العمالة الماهرة الفنية مثـل السـباكين والحدادين والتجارين وميانيكى السيارات ومـا الى ذلك .

هذا النوع من العمالة كان يتم انتقاله الى حد كبير بـطريقة عشوائية بناء على احتياجات الشركات او الاشخاص فى بلاد الاستقبال وعند انتهاء الحاجة يعودون الى بلادهم الاصلية دون أن يكون لهم حقوق واضحة محددة .

النوع الثالث هى العمالة المهنية مثل الاطباء والمـدرسين والمهندسين ورجال القانون والمحاسبين وما الى ذلك هذا النوع كان اكثر الانواع حصولا على حقوقهم لان انتقـالهم كان يتم عادة بناء على عقود من مـؤسسة او شركات لهـا أنظمة ومع ذلك فان هذه العمالة بانواعها الثـلاثة هـى فى أمس الحاجة الى اعـادة النـظر فى النـظم والحقـوق والاجراءات التى تطبق عليها .

بالنسبة للحكومة فى بلاد الاستقبال هناك عدة مسـائل تحتاج التنظيم اولا : مسالة التمييز بين حقوق المواطنين فى البلاد المستقبلة وحقوق العمالة المنتقلة القائمة بنفس العمل نعرف ان المعاملة كانت تقوم على تمييز ضخم بيـن المواطنين من ناحية والعمالة المنتقلة من ناحية اخرى ولا اريد ان أذهب الى حد القول بضرورة المساواة التامة بيـن الأثنين عند تساوى العمل ولكن هناك مجالا كبيرا لتحسين معاملة العمالة المنتقلة بأنواعها الثلاثة .

ثانيا : التمييز بين العمالة المنتقلة من بلاد مختلفـة مـع تساوى العمل الذى يقومون به فهناك تمييز بين الـطبيب المصرى والطبيب الأمريكى مثلا او بين الطبيب المصرى



والأوربى بصفة عامة أو بين المصرى وبعض الجنسيات الاخرى .

وهم يبررون هذا التمييز بأن الامريكى يحصل فى بلده على أضعاف ما يحصل عليه المصرى فى بلده ولا يمكن اجتذاب الطبيب الأمريكى الا باعطاء الاجر الذى يفوق مايحصل عليه فى بلده اما الطبيب المصرى مثلا فانه يمكن اجتذابه بمبلغ يزيد قليلا او كثيرا عما يحصل عليه فى مصر .

ويترتب على ذلك التبرير البون الشاسع بين ما تحصل عليه العمالة المنتقلة القادمة من بلاد مختلفة غير أن هذا التمييز فى المعاملة يصطدم بقاعدة اساسية وهى أستواء الاجر وهذا يقتضى المساواة بين الجميع بصرف النظر عن الاختلاف فى مستويات اجورهم فى بلادهم الاصلية وهذه هى القاعدة التى تؤكدها منظمة العمل الدولية وتسير عليها كل البلاد المتقدمة وكل المنظمات الدولية .

فالبنك الدولى مثلا او صندوق النقد الدولى او الامم المتحدة تعطى اجرا واحدا للهندى والصينى والمصرى والامريكى والالمانى ولا تسأل عن الأجر الاصلى الذى كان يحصل عليه كل واحد منهم فى بلده هذه القاعدة لاتقوم على اعتبارات العدالة فحسب ولكن تقتضيها مصلحة العمل ايضا والروح المعنوية للعاملين والولاء الذى يكنه العامل للجهة التى يعمل فيها فليس هناك اكثر تدميرا من الروح المعنوية من التفرقة بين الناس بسبب جنسيتهم رغم التساوى فى مؤهلاتهم هذه مسألة تقتضى اعادة النظر من بلاد الاستقبال للعمالة

ثالثا حقوق العمالة المنتقلة هناك مجال كبير لتحسين ظروف العمل للعمالة المنتقلة خصوصا بالنسبة للعمالة غير الماهرة والعمالة الماهرة كما ان هناك مجالا للتحسين من حيث مكافأة نهاية الخدمة والمعاش بالنسبة لهؤلاء الذين يقضون عشرات السنين عاملين فى بلاد الاستقبال وكذلك وضع الضوابط والقيود بالنسبة لانهاء الخدمة والاجازات السنوية ومالى ذلك .

رابعا : مسألة الافضلية التى تتمتع بها العمالة العربية بالنسبة للعمالة غير العربية ففى حالات كثيرة كانت هناك اعمال يمكن ان يؤديها عاملون من البلاد العربية ولكن كانت الحكومات تتجه الى استخدام عاملين من ايران او من تركيا او من الهند او باكستان او سيريلانكا او الفلبين او اوروبا او امريكا ـ وذلك رغم توافر الكفاءات العربية للقيام بهذه الأعمال .

لا أريد ايضا أن اغلق الباب امام العمالة غير العربية ولكن هناك مجالا للتحسين فى اعطاء أولوية للعمالة العربية دون اغلاق الباب تماما على ماعداها .

هذا من حيث ماينبغى من بلاد الاستقبال ان تعيد النظر فيه أما بالنسبة للبلاد الارسال فان المشكلة تتخذ طابعا أخر وأول هذه المشكلات هى عدم وجود نظام لمعرفة الوظائف الخالية فى البلاد المستقبلة ونوعية الطلب على العمالة وشروط العمل وترتب على ذلك النظام ظهور ممارسات عديدة منها أحيانا النصب على الأبرياء ومنها أحيانا الاستغلال البشع لطالب العمل وأعتقد انه ينبغى على بلاد الارسال ان تقوم بتنظيم سوق العمالة المنتقلة

بحيث تمنع هذه الممارسات والاستغلال الفاحش للعمل الانسانى يضاف الى ذلك الحاجة الى اعداد عقود نمطية تتم بالاتفاق بين بلاد الارسال وبلاد الاستقبال وفى هذه العقود بيان بالحد الادنى بالاجور وتحديد لحقوق العامل سواء من حيث الاجر الفعلى الذى يحصل عليه وشروط العمل والاجازات والمكافات والسكن وما الى ذلك وهذه العقود تكون مهيأة للاستخدام وملزمة للجهات التى تستخدم العمالة المنتقلة .

وأنا افترض ان بلاد الاستقبال تريد أن تكفل حقوق هذه العمالة وتحميها من الاستغلال غير المشروع

اذا تحققت هذه الشروط سواء بالنسبة لبلاد الاستقبال او لبلاد الارسال فان العمالة المنتقلة والمهاجرة يمكن ان تسهم اسهاما ايجابيا فى تنمية بلاد الاستقبال ومساعدة بلاد الارسال دون انتهاك حقوق العمالة الانسانية .

واخيرا هناك ممارسات استقرت فى البلاد المستقبلة وقد حان الوقت ان تعيد النظر فيها وأن تمنع مايترتب عليها من استغلال أولها هو نظام الكفالة المعمول به فى عدد من بلاد الاستقبال ومقتضى هذا النظام ان العامل المنتقل لايستطيع ان يمارس عملا ولا ان يبقى يوما واحدا فى البلد المستقبل الا بموافقة كفيل من مواطنى البلد المستقبل وكثيرا ما كان يترتب على هذا النظام استغلالا للعمالة المنتقلة وينبغى اعادة النظر فيه

الامر الثانى هو حقوق العمالة المهاجرة واقصد بذلك فى بلاد الاستقبال دون ان يكون لها اى حق فى الاقامة الدائمة

او فى الحصول على جنسية بلد الاستقبال ففى بلاد كثيرة فى أوربا او امريكا يحصل الشخص بعد استيفاء شروط معينة على تصريح بالاقامة الدائمة ويكون له حق ممارسة العمل والحصول على دخل مثل باقى المواطنين دون ان يطلب اليه المغادرة الا اذا ارتكب نوعا معينا من الجرائم .

كذلك من المعروف فى عدد من البلاد الاوربية وامريكا ان بعد انقضاء مدة معينة يحددها القانون يجوز للشخص ان يطلب جنسية البلد المنتقل اليه هذه المسائل مازالت من غير تنظيم واضح فى عدد من بلاد الاستقبال فلا يعطى الشخص حق الاقامة الدائمة مهما قضى من وقت ويمكن ان يطلب اليه المغادرة لاى سبب من الاسباب او دون ابداء اسباب اصلا وكذلك ليس هناك نظام واضح للحصول على جنسية بلد الاستقبال مهما طالت مدة الاقامة .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- استراتيجية التكامل العربى مرت بمرحلتين على مدى ٤٥ عاما ولم تحقق أى نتائج تذكر حتى الآن

- المجالس العربية القائمة .. خطوة اكثر واقعية

- التجمع الاقليمى القادم بعد الأزمة مصر + دول الخليج - تكامل اقتصادى وعسكرى وأمنى

- الاسراع بتشكيل الخريطة الاقتصادية والأمنية قبل أن يشكلها الغرب .

استراتيجية التكامل العربى بعد الأزمة

كل هذه اصلاحات واجبة وضرورية ينبغى ان يكون هناك تعاون بين بلاد الارسال وبلاد الاستقبال لتحقيقها بحيث لاينظر الى العمالة المنتقلة على أنها مجرد وسيلة كالعمل الرخيص دون التزامات واضحة ومحددة من بلاد الاستقبال ولاينظر اليها على أنها مجرد مصدر للعملات الاجنبية من بلاد الارسال

ان اعتبار العمالة المنتقلة عملا رخيصا او مصدرا لعملة اجنبية إنما هو تقليل من شأن هذا الصفر الذى يمكن ان يسهم اسهاما ضخما فى التنمية وتوثيق الروابط كما أنها فى صورتها الحالية تنطوى على الانتقاص من حقوق الانسان الاساسية .

وهنا يتصور الدكتور سعيد النجار الخريطة الاقتصاد للعالم العربى بعد ازمة الخليج من خلال عرض السـ الرابع من مقومات النظام الاقتصادى والعربى ويقول

سوف تحتل مسالة التجمعات الاقليمية العربية التكامل الاقتصادى العربى مكانة هامة بين القضايا ا[illegible] سوف تبرز اعقاب الازمة الحالية ذلك ان العالم يمر بمرحـ يمكن أن نسميها مرحلة التجمعات العملاقة فنحن نعـر أن المجموعة الاوربية سوف تستكمل كل مقومات وحد[illegible] الاقتصادية فى نهاية ١٩٩٢ م بحيث تصبح بذلك اكبر كيـ اقتصادى فى العالم سواء من حجم الناتج القوى او قيمـ تجارتها الدولية او قوتها التكنولوجية او باعتبارها مصد مستقبلا للتدفقات المالية .

نعرف كذلك ان الولايات المتحدة الامريكية تعمل ا[illegible] على انشاء منطقة حرة بينها وبين كندا والمكسيك ومتـ استكملت هذه المنطقة مقومات وحدتها سوف تصبح قـ ضخما فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

كذلك هناك كلام عن منطقة تكامل اقتصادى تدور حو اليابان واستراليا وتضم معها البلاد المعروفة بـالنمـ الاربعة وهى كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوا وسنغافورة .

بالاضافة الى عدد من البلاد الاخرى فى حوض المحيـ الهادى وعلى ذلك سوف تتجه بلاد كثيرة اخرى الى الدخو فى تجمعات لكى تستطيع ان تواجه هذه التطورا الضخمة ..

وعلى ذلك فان القضية سوف تكون مطروحة بقوة عل الصعيد العربى ومن المهم ان نذكر ان استراتيجيا التكامل الاقتصادى العربى مرت بمرحلتين متميزتين المرحلة الاولى منذ انشاء جامعة الدول العربية ١٩٤٥ الى نهاية عقد السبعينات اى لمدة تزيد على ثلاثين عاما كانت استراتيجية التكامل الاقتصادى تسعى الى الوحدة الاقتصادية الشاملة بين جميع البلاد الاعضاء فى جميع جامعة الدول العربية وكانت هذه هى الدعوة التى رفعها الرئيس عبد الناصر تحت شعار من الخليج الثائر الى المحيط الهادر وفى احضان الاستراتيجية نشأ مجلس الوحده الاقتصادية باعتباره احدى منظمات جامعة الدول العربية التى تسعى الى تحرير التجارة بين البلاد العربية وتحرير انتقالات رؤوس الاموال والعمل فيما بينها وكان انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية سنه ١٩٥٨ غير ان المجلس لم يحقق ما عقد عليه من امال فانه لم يتمكن من ان يضم الى عضويته اكثر من عدد محدود من البلاد العربية يضاف الى ذلك انه لم ينجح فى تحقيق عملية التحرير التى كان يسعى بحكم ميثاقه الى تحقيقها انه نجح فى الغاء الرسوم الجمركية على السلع الزراعية فيما بين البلاد العربية الاعضاء مع بعض الانجازات البسيطة فى نطاق السلع الصناعية ولكنه لم يستطع ان يصل الى عضوية شاملة لكل البلاد العربية ولم يستطع أن يصل فى عملية التحرير الى التدفقات الرأسمالية او انتقالات العمال ولا حتى فيما يتعلق بالتدفقات السلعية لم يصل الى ازالة القيود الكمية التى تفرضها البلاد العربية على السلع التى تستوردها هذه القيود اكثر اهمية واشد فعالية فى تقييد التجارة فيما بين البلاد العربية من الرسوم الجمركية ..

لم تنجح الوحدة الاقتصادية فى تحقيق اهدافها لاسباب موضوعية متعددة لعل اهمها هو الاختلاف الكبير فى التوجهات السياسة الاقتصادية فيما بين البلاد العربية وكيف يتم التكامل الاقتصادى بين بلد يسير على النهج الاشتراكى وبلد اخر يسيّر على اليات السوق بين بلد تقوم الحكومة فيه بالسيطرة الكاملة على التجارة الدولية والتدفقات المالية وبلد اخر يقوم فيه الافراد بهذه الانشطة كذلك هناك صعوبة كبرى فى تحقيق الوحدة الاقتصادية بين بلاد ذات توجهات سياسية مختلفة وكما نعرف انه خلال حقبه الستينات كان انقسام العالم بين المعسكر الشيوعى والمعسكر الغربى انقساما عميقا حادا وكانت بعض البلاد العربية تسير فى فلك الكتلة الاشتراكية وبلاد اخرى تسير فى فلك البلاد الغربية وكان هذا الانقسام يلقى ظلاله الكثيفة الى محاولات التكامل الاقتصادى بين البلاد ذات التوجهات السياسية المختلفة .



السبب فى فشل مجلس الوحدة الاقتصادية هو عدم الادراك الكافى للصعوبات التى تسير فيها عملية التكامل بين بلاد على درجات مختلفة من التطور الاقتصادى ففى البلاد العربية بلاد مازالت فى المراحل الاولى من التنمية مثل اليمن والصومال وموريتانيا والسودان وهناك بلاد عربية أخرى قطعت شوطا كبيرا فى مجال التنمية مثل مصر وسوريا والعراق وغيرها .

هذا الاختلاف بين درجات التنمية ييسر صعوبات حادة امام عملية التكامل الاقتصادى تختلف فى طبيعتها عن الصعوبات التى تنشأ بين بلاد على درجات متقاربة من التطور الاقتصادى .

السبب الثالث والاخير فى فشل محلس الوحدة الاقتصادية هو التفاوت القائم بين البلاد العربية من حيث الغنى والفقر فالبلاد البترولية ذات دخول بالغة الإرتفاع وعدد سكان بسيط فى حين ان بلدا مثل مصر تضم عددا ضخما من السكان كان عقد الستينات يصل الى نحو ٣٥ مليون نسمة مع انخفاض كبير فى مستوى دخول الافراد وهذا ايضا يسبب مشاكل حادة فى عملية التكامل الاقتصادى .

المرحلة الثانية التى مرت بها استراتيجية التكامل الاقتصادى بدأت هذه اواخر السبعينات وهى تتميز بالبعد عن فكرة الوحدة الاقتصادية الشاملة فيما بين كل البلاد العربية ..

الى استراتيجية التكامل الاقتصادى على مستوى مجموعات محدودة من البلاد العربية وبناء على هذه الاستراتيجية شاهدنا انشاء مجلس التعاون الخليجى فيما بين البلاد الخليجة الستة (السعودية - الكويت - الامارات - البحرين - قطر - عمان) كما شاهدنا قيام مجلس التعاون العرب فيما بين (مصر والعراق والاردن واليمن ومجلس الوحدة الاقتصادية المغاربية بين (المغرب والجزائر وليبيا وتونس وموريتانيا

المجالس العربية القائمة

واعتقد ان الاستراتيجية الجديدة مع ما اعترضها من صعوبات وما ينتظر ان يعترضها فى المستقبل اكثر واقعية ليس معنى ذلك انها ليست خالية من العيوب ولكن احتمالات النجاح فيها اكبر بكثير من احتمالاته على صعيد التكامل بين جميع البلاد العربية ومع ذلك فان تجربة السنوات الاخيره اظهرت ما فى بعض هذه التجمعات الاقليمية من قصور ..

فاذا اخذنا مجلس التعاون الخليجى نجد ان الميزة الكبرى التى كان يتمتع بها هى التجانس القائم بين البلاد الاعضاء من حيث التقارب فى مستويات الدخول وفى درجة النمو الاقتصادى والكثافة السكانية والتوجهات السياسية الاقتصادية التى تعتمد بصفة اساسية على آليات السوق وترتبط ارتباطا وثيقا بالبلاد الغربية رغم هذه الميزة ميزة التجانس بين البلاد الاعضاء فقد ثبت ان هذه البلاد بسبب عدم وجود كثافة سكانية فيها وضآلة الموارد الطبيعية غير البترولية وعدم وجود عمالة ماهرة وطنية كل ذلك وضع قيودا شديدة على امكانات التكامل الاقتصادى فيما بينها .

أما مجلس التعاون فان ازمة الخليج قد اظهرت انه كان يعنى شيئا مختلفا بالنسبة لكل عضو من أعضائه ، مصر مثلا دخلت بحسن نية فى هذا التجمع الاقليمى ولكنها سرعان ماتبينت ان عليها الغرم ولغيرها الغنم فى المجال الاقتصادى والأدهى من ذلك وامر أنها سرعان ماتبينت ان صدام حسين لم يكن يرمى من وراء ذلك التجمع . أكثر من ان يكون المقدمة العملية لغزو الكويت وجنون العظمة واحتواء مصر عن طريق تحالفات بعثية بينه وبين اليمن وتحالفات سياسية واقتصادية بينه وبين الاردن وبذلك يستكمل تطويق مصر وكان ايضا يستهدف من وراء هذا التجمع ارهاب السعودية باستخدام اليمن فى جنوبها والاردن والعراق فى شمالها وبذلك انصرف عقد هذا التجمع بعد ان تبينت النوايا الكامنة وراءه على اثر انفجار ازمة الخليج .

أما مجلس الوحدة الاقتصادية المغاربية فهو مازال فى المراحل الأولى لم يحقق شيئا يذكر من اهدافه الأساسية ولكن من الواضح ان ليبيا تنظر نحو الجنوب بالتكامل مع السودان اكثر من نظرتها نحو الغرب بالتكامل مع سائر بلاد المغرب العربى .

ماذا تكون استراتيجية التكامل فى اعقاب ازمة الخليج ؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٠

أعتقد ان ازمة الخليج اظهرت بما لايدع مجالا للشك ضعف مجلس التعاون الخليجي في مواجهة الغزو العراقي للكويت كما اظهرت الأهمية الكبرى لمصر في تحقيق امن هذه المنطقة .

واعتقد انه ينبغي النظر في تكون تجمع اقليمي جديد يضم البلاد الخليجية السته ومصر واعتقد ان احتمالات النجاح الاقتصادي والسياسي والأمني لمثل هذا التجمع احتمالات ضخمة نظرا للتكامل الواضح بين مقومات مصر من ناحية وبلاد الخليج من ناحية اخرى . مصر تستطيع ان تقدم الامن الخليجي وان تعطى المظلة لحماية هذه البقعة الحيوية الهامة سواء دوليا او اقليميا او اسلاميا ومصر وحدها هي التي تملك القدرة العسكرية والسكانية لاعطاء هذه المظلة الوقائية وفي نفس الوقت يمكن ان يتحقق تكامل كبير بين الاستثمارات الخليجية والصناعية المصرية وبين التنمية الخليجية والعمالة المصرية . وهذا التكامل الاقتصادي الامني لايتعارض مع تكامل اقتصادي اخر في حوض النيل بين مصر والسودان وليبيا .

بعبارة اخرى فأنا اتصور ان تكون مصر هي القاسم المشترك بين تكامل اقتصادي امني نحو الشرق مع بلاد الخليج وتكامل اقتصادي نحو الغرب مع السودان وليبيا غير ان مقومات هذا التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان وليبيا لم تكتمل بعد ولابد ان تتوافر شروط مواتية لتحقيق هذا الهدف .

فأنا شخصيا لا أعتقد ان الظروف السياسية في السودان والظروف السياسية في ليبيا تساعد على أنجاح مشروع للتكامل الاقتصادي مع مصر ولكن هذه الظروف قد تتغير وحتى لو تغيرت يصبح هذا تكاملا اقتصاديا مكملا للتكامل الاقتصادي في المناطق الأخرى من العالم العربي

اعتقد أيضا ان التكامل الاقتصادي يمكن ان يقوم بصورة طبيعية بين العراق بعد ان تتخلص من الطاغية وسوريا والاردن وفلسطين ولبنان مايسمى ببلاد الهلال الخصيب هذه تجمعات اكثر اتفاقا مع طبيعة الاشياء من التجمعات الاقليمية السابقة وهي لاتعنى أننا صرفنا النظر نهائيا عن التكامل على الصعيد العربي الشامل ولكن هناك درجات من التكامل فالوحدة الاقتصادية يمكن ان تضع في داخل كل تجمع التجمعات الاقليمية وفي الوقت نفسه يمكن ايجاد حلقات اتصال بين كل تجمع اقليمي والتجمعات الاخرى ، بالقدر الذي تسمح به طبيعة الظروف الاقتصادية وبالقدر الذي يسمح ببقاء التعاون العربي في اطار جامعة الدول العربية ان شاء الله .

وهذه الخريطة التي اتصورها للعالم العربي بعد أزمة الخليج حيث يقوم تجمع بين مصر وبلاد الخليج من ناحية وبين مصر والسودان وليبيا من ناحية اخرى وبين البلاد الهلال الخصيب من ناحية ثالثة ثم بين بلاد المغرب العربي غرب ليبيا من ناحية رابعة .

أما البلاد التي لم نذكرها فليس معنى ذلك نسيانها ولكنها تنضم الى احد هذه التجمعات الاساسية طبقا لظروفها ومصلحتها فاليمن مثلا قد تدخل ضمن التجمع الخليج المصري او ضمن التجمع المصري والسوداني الليبي والصومال وجيبيوتي فلان تجمع حوض النيل وليبيا على اساس هذه الاستراتيجية يمكن للعالم العربي ان يواجه التطورات الكبرى التي تحدث على الصعيد العالمي .

هذا وسوف يعرض في العدد القادم الدكتور صديق عفيفي موضوع التكتلات الاقتصادية الكبرى وكيف نواجهها وماهي الدروس المستفادة من تجربة الجماعة الاقتصادية الاوروبية في بناء الاقتصادي العربي .

كما يقوم اللواء الدكتور جمال مظلوم باستشراق مستقبل المنطقة العربية أمنيا وعسكريا .





المصدر : ....الجمهورية........

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ....١٠ ديسمبر ١٩٩٠........

بداية حرب النفط ونهاية الاقتصاد العربى

شغلت دائرة غير ضيقة من المثقفين العرب خلال العام ١٩٩٠/٨٩ بمحاولة الاجابة عن تساؤل ملح عن امكانية لحاق العرب بقطار التغيرات الدولية المتسارعة وعن وجهة التغيرات المحتملة فى بنيان « النظام العربى » وأركانه المختلفة . وتركز الاهتمام هنا على حريات وحقوق الانسان العربى والتعددية (السياسية) والديمقراطية ولا يقلل أحد من أهمية ذلك . لكن من المهم أيضا رصد الاتجاه نحو نظام عالمى متعدد المراكز (القوى الاقتصادية الكبرى الفاعلة) واندماج اقتصاديات أوروبا الشرقية فى الاقتصاد العالمى وسيادة الاعتمادة المتبادل مع إعلان المصالح الاقتصادية الوطنية والدفاع عنها .

بحث أعده :

د. عثمان محمد عثمان

معهد التخطيط القومى

بهذه المقدمة يبدأ الدكتور عثمان محمد عثمان بحثه عن « الابعاد الاقتصادية لازمة الخليج » فقد جاء غزو الكويت ليفتح وبأسرع مما توقع أحد ابواب المنطقة لتغيرات هائلة قد يصعب تبيانها بوضوح الآن ، ولكن هذا العمل العدوانى كشف بقدر فداحة بعض الثوابت الاساسية سواء المتعلقة بالاوضاع الاقتصادية العربية أو بموقعها وعلاقتها بالاقتصاد العالمى ، والتى ستحكم - بصورة أخرى - اتجاهات ومدى انعكاس المتغيرات العالمية على المنطقة العربية فى المستقبل القريب والبعيد .

اقتصاد نفطى

أعادت مفاجأة غزو الكويت وتداعياتها المتلاحقة الى الاذهان حقائق الوضع الاقتصادى العربى ، ومنها حقيقتان لم تتبدلا ، وهما :

- أن الاقتصاد العربى فى مجموعة « اقتصاد نفطى » .
- أن محاولات السيطرة على موارده النفطية الت الى الفشل ، فلم تتغير السمات الرئيسية للاقتصادات العربية ، وكلها سمات التخلف والتبعية . ورغم الحديث عن تنويع مصادر الدخل مازال الاقتصاد العربى - عموما - يعتمد على انتاج وبيع المواد الاولية ، وعلى رأسها النفط . ومحاولات العمل على الاستقلال « الاقتصادى » تركته أقرب ما يكون الى اقتصاد المستعمرات . وأدت برامج الاتفاق الى « تحديث » بعض جوانب النشاط الاقتصادى والمجتمعات العربية ، وتدعمت من ثم ثنائية الاقتصاد والمجتمع العربيين ، ولم تبدل الواقع دعاوى ودعوات التكامل الاقتصادى العربى ، فظلت واهية العلاقات الاقتصادية بين الاقطار العربية

منذ أواسط السبعينات أصبح النفط العامل الرئيسى للنمو الاقتصادى والمصدر الاول للزيادة فى الدخل القومى فى معظم البلدان العربية ، سواء المنتجة والمصدرة له او غير المنتجة والمصدرة .. وببساطة فان حوالى نصف الدخل العربى يتولد من النفط . بينما تراجعت مساهمة الزراعة والصناعة فى تكوين الناتج المحلى . ويلفت النظر أن البلدان النفطية الغنية بمواردها الزراعية مثل العراق والجزائر شهدت تخلف القطاع الزراعى أكثر من سواها ، حيث انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة من ٧,٢٪ عام ١٩٧٠ الى ٢,٧٪ عام ١٩٨١

لقد أصبحت معدلات النمو الاقتصادى مرهونة ، صعودا أو نزولا ، بتغيرات انتاج وأسعار النفط ففى السبعينات بلغت معدلات الزيادة فى الناتج العربى المحلى الاجمالى حوالى ٨٪ سنويا ، بينما لم تتعد ٢٪ سنويا خلال الثمانينات

بينما يرقب العالم باهتمام نتائج نهاية حقبة الحرب الباردة ، وبينما يتوقع المحللون ان ينعكس ذلك بصورة مباشرة على حل النزاعات الاقليمية بالطرق السلمية ، وفى الوقت الذى تصاعدت فيه بوضوح مستويات (وتتعدد قنوات) التعاون الاقتصادى بين البلدان الصناعية المتقدمة ، الشرقية والغربية ، أقدم العراق على عملية غزو استعمارى للكويت تذكرنا ببقايا التوسع الاستعمارى قبل قرنين من الزمان .

وادى الغزو الى وقوع متغيرين سيكون لهما أبعد الآثار هما :

١ - التحول من استخدام النفط فى الحرب على التخلف الى الحرب من أجل النفط

ب - التحول من تدويل الفوائض الى تدويل المواقع النفطية ..

فطالما تاقت البلدان النامية - ومن بينها الدول العربية - الى السيطرة على مواردها الطبيعية وتخليصها من الاستنزاف الذى خضعت له من قبل الشركات الاستعمارية ، وناضلت هذه الدول من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى بعد نيلها استقلالها الوطنى . وبعد أن سقطت محاولة مصدق تأميم النفط فى ايران كان نجاح تأميم قناة السويس علامة فاصلة على هذا الطريق . وربما نستطيع القول أن المحاولة التالية الناجحة تمثلت فى قيام « منظمة الدول المصدرة للنفط - أوبك » بعملية « تصحيح » جذرية لاسعار النفط فى غمار الحظر الجزئى لتصدير النفط اثناء حرب اكتوبر الوطنية . ومنذئذ تأكد جليا ان انتاج النفط وتحديد اسعاره واستخدام عائداته مدار صراع سياسى طويل على المستويات المحلية والاقليمية والدولية

وهنا يبرز الباحث ٣ قضايا اساسية :

١ - دور منظمة أوبك التى ظلت رغم النجاحات والاخفاقات المنظمة الوحيدة فى العالم الثالث ذات الفعالية والكفاءة ، بفضل تماسكها .

٢ - الجدل فى الدول العربية حول الاستخدام الامثل لعوائد النفط ، ودورها فى تحقيق التنمية العربية ، وامكانية التكامل الاقتصادى العربى وإشكاله الملائمة بينما لم تكن قضية إعادة توزيع الثروة فيما بين الدول العربية محل دراسة أو مثار جدل

٣ - لم تتوقف منذ ١٩٧٤ جهود الدول المستهلكة للنفط فى التصدى لنفوذ منظمة أوبك . فقد تعددت محاولات تقليص سيطرتها على سوق النفط

الهدف الحقيقى

وجاء غزو العراق للكويت خرقا للمألوف من جانب دولة لم يكن معروفا أو مفترضا أنها دولة استعمارية وفيما يبدو فان الدعاوى التى سيقت فى تبرير العدوان العسكرى على دولة مستقلة لا تخفى جوهر وهدف الاحتلال وهو السيطرة على منابع النفط (ليس فى الكويت فحسب وإنما فى معظم منطقة الخليج) ، وان هذا الغزو الاستعمارى فتح الباب أمام حرب اقتصادية ومسلحة حول مواقع النفط العربية وليس هذا فى الواقع مجرد افتراض . ولكن قرائن كثيرة تدلل صدقه وهذه الدلائل تشير - ومنذ فترة الى مخطط عراقى ليكون قوة اقليمية مهيمنة وضمن خطوات مختلفة ، كان انشاء مجلس التعاون العربى الرباعى محاولة للتبرير لخلق مركز نفوذ يملأ الفراغ فى المنطقة ، الذى نجم عن تصالح القوتين العظميين ، وقد عبر عن ذلك صراحة الرئيس العراقى فى خطابه (يوم ٢٤ فبراير ١٩٩٠) فى عمان ، حيثما استنتج أن تراجع قوة ونفوذ الاتحاد السوفيتى سيؤدى من وجهة نظره الى ان تتمتع الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس القادمة بحرية مناورة واسعة فى منطقة الشرق الاوسط وبعد أن أشار الى عدة امثلة على ذلك

مثل تشجيع هجرة اليهود السوفيت ، وعدم سحب السفن الحربية الامريكية من الخليج بعد وقف إطلاق النار بين ايران

والعراق) ارجع السبب فى ذلك حسب قوله « الى ان الدولة التى تستحود على النفود الاكبر فى المنطقة عبر الخليج العربى ومايملك من نفط سيكون لها اليد الطولى كقوة عظمى بغير منافس ويعنى ذلك أنه مالم يكن أهل الخليج ومعهم كل العرب متيقظين ستتحكم رغبات الولايات المتحدة فى منطقة الخليج ، وستحدد أسعار النفط حسب المصالح الخاصة للولايات المتحدة ،

ما بعد الازمة ؟

النفط سلعة غير عادية وحينما تدور الحرب من اجل النفط فان نتائجها ستكون بالغة الخطورة واوضاع المنطقة العربية لن تعود الى سابق عهدها ، قبل غزو الكويت واثار هذه الغزوة العسكريه والحرب فى الخليج ستتوقف على نتائجها العسكرية والسياسية ، وعلى التغيرت والتبدلات فى مواقع الاطراف المشاركة غير ان الواقع يحمل ، فيما يرى الدكتور عثمان محمد عثمان مقدمات نتيجتين مؤكدتين تتمثلان فى

انهيار مكانة أوبك ، ونزع سلاح النفط ونزوله عن عرش الدخل العربى .

سقوط مشروع التكامل العربى ، وانتهاء « التنمية العربية » ، وانتكاس العمل العربى المشترك .

فى ضوء هاتين النتيجتين ، يتصور الباحث أن ثمة مشهدين لحتماليين ؟

أولهما : مشهد التكرار ، أى استمرار سلوك الاطراف الرئيسية على غرار ماقبل الثانى من اغسطس (مع تعديلات تتلاءم مع وقائع الازمة وتطوراتها) .

ثانيهما : مشهد التغيير ، الذى يتطلب لحدوثه عددا من الشروط الواجبة

وفى ختام دراسته ، يضع البحث اربعة شروط للتغيير ، يمكن ايجازها فيما يلى :

الشرط الاول : أن تقوم مصر بدور فعال وايجابى ليس فقط فى تحديد استراتيجية التغيير ، بل فى مفهوم وأبعاد الامن القومى العربى . وقيام مصر بدورها يقتضى أن تصبح « نموذجا » يحتذى للتغيير .

الشرط الثانى : التنمية القطرية أساس التنمية العربية والتكامل الاقتصادى . فعلى كل دولة عربية أن تنجز أولا تقدمها الاقتصادى وتحقق التكامل الداخلى لبنيانها الانتاجى .

الشرط الثالث : استيعاب قواعد عمل الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين التكتلات الدولية المختلفة .

الشرط الرابع : يتعلق بالديمقراطية لاكضمانه لان يكون التغيير مقبولا شعبيا ومحققاً لمصالح الغالبية واستقرار المجتمعات فى غمار تطورها ، ولكن لانها غاية مرغوبة فى ذاتها

وليس من الواضح ، فى غمار الازمة الراهنة ، التى فاقمها غزو الكويت ، ماهى الآليات التى تتحقق من خلالها شروط ومتطلبات التغيير ، وأيهما يسبق الآخر فى تحفيز التغيير فى المجالات المختلفة ، وكما قيل بشأن الحاجة الى ترتيبات أمنية جديدة لما بعد إنهاء الغزو ، فان التغيير مالم يكن عربيا فستفرضه قوى من الخارج ولكنه قد لا يكون مواتيا ولا محققا للمصلحة العربية

وأزمة الخليج مستمرة ..

.. هناك ترقب لاجتماع دول مجلس التعاون الخليجي القادم . انتظارا لتغيير يتلاءم مع الظروف الاقتصادية التى تمر بها المنطقة العربية عقب ازمة الخليج ... حيث تكشف الازمة فى شهرها الخامس عن عمق التاثيرات السلبية الاقتصادية الناجمة عن الازمة . لبلدان المنطقة العربية على وجه الخصوص ، ومنها مصر فالازمة مازالت تلاحق جميع مجالات الحياة الاقتصادية وتحكم قبضتها على محاولات الخروج منها .. والظاهرة السلبية الاضافية التى تشعر بها بلاد الشرق الاوسط ان هناك حلولا غير تقليدية تقدمها دول الخليج العربى للعالم الخارجي ، وآخرها الاتفاق المالى والاقتصادى بين السعودية والاتحاد السوفيتي ... بينما دول المنطقة العربية مازالت تنتظر مبادرات ايجابية لانعاش اقتصاديات تلك الدول ، وان تشعر الشعوب قبل الحكومات ان هناك مشروعات جديدة تحمي المستقبل العربى وتعطى الأمل لمنطقة الشرق الاوسط حيث ان الازمة صنعت واقعا جديدا للتفكير ورؤية عصرية تتمشى مع المتغيرات العالمية ... فالمواطن العربى يشعر الآن رغم الموقف الحرج والصعب الذى تعيشه الانظمة العربية ، والذى كشفت عنه الازمة ، الا ان هناك اسلوبا خاطئا للمعالجة ... يشير بوضوح الى ان الذهن العربى مازال لم يستوعب حجم التغييرات العالمية بل والتغيير فى المنطقة العربية... والاخطر هو التصور ان البعض يعالج الازمة بعقلية المعاندة والمكابرة وانه من الممكن الا تدور عجلة الزمن . لان البعض قادر على اعادتها للخلف مرة اخرى ...

هل العرب قادرون على تمويل .. مشروع قومي لحماية المستقبل العربى ؟

اسامة سرايا

فالتغيير الذى شمل المنطقة العربية حمل معه رؤية كبيرة من التوقعات الهامة اهمها على الاطلاق هو قدرة الدول العربية الغنية على اقامة مشروع عربى كبير لحماية المستقبل العربى .. يمول بالاستثمارات البترولية الهائلة ويحقق لشعوب المنطقة العربية نوعا من الاستقرار ... يستوعب العمالة النامية فى المنطقة العربية . والتى سوف تعانى صعوبات اقتصادية شديدة بعد قيام الكيانات الكبيرة سواء فى اوروبا الغربية بعد قيام اوروبا الموحدة ١٩٩٢ ، او فى الكيان الكبير لدول جنوب شرق اسيا بزعامة اليابان والكيان المماثل لامريكا وكندا ولم يبق امام دول الشرق الاوسط الا ان تجد الملجأ والملاذ فى قيام مشروع عربى تموله الدول العربية الخليجية ... يستند هذا المشروع على قدرة المنطقة العربية على ان تحقق مصالح شعوبها .. فهى تملك الامكانات المادية والبشرية والجغرافية الهائلة . التى تمكنها من تمويل واقامة على الاقل مشروع غذائى لانتاج الحبوب التى تلبى احتياجات الشعوب العربية التى تعانى بعضها المجاعة والظروف الاقتصادية الصعبة .. وتستوعب جزءا من العمالة العربية التى تعانى البطالة الشديدة .

ان الرؤية الصائبة التى يجب ان يدركها الجميع ان المصالح الاساسية لشعوب المنطقة العربية كلها يجب ان تحتل اولوية مطلقة فى التفكير العام لانه لايمكن فى ظل المتغيرات العالمية او الاقليمية تحقيق الاستقرار فى المنطقة بدون جذب الشعوب لكى يصبحوا جزءا من المستقبل العربى العام .. وهذا لن يتحقق بدون استراتيجية وتفكير جديد يتسم بالواقعية ويتخلى عن الرؤية المحلية الضيقة لمستقبل المنطقة ..

فالواقع العربى الذى افرزته الازمة كشف عن عمق الهوة بين الاغنياء والفقراء العرب . بالرغم من الامكانات الكبيرة لدول المنطقة الغنية فانها لم تستطع ان تكسب شعوب المنطقة العربية ككل الى جوار الاستقرار والنمو الذاتى ، ويرجع ذلك الى غياب الرؤية الشاملة للقيادة العربية للأمن القومي العربي بكل معاييره .

وكانت الصورة الرقمية ووجود فوائض مالية عربية هائلة بالخارج اكثر من ٦٨٠ مليار دولار بينما معظم الشعوب

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٠

العربية تعاني من مشاكل مالية حادة وديون متفاقمة وتعثر مشروعات التنمية . ونمو اقتصادى يشوبه الخلل والاختلالات الجوهرية بل ان المستقبل العربيّ معرض للخطر والضياع بينما الثروة العربية تبدد او تتكدس في المؤسسات المالية العالمية لتقوية الاقتصاديات العالمية على حساب مستقبل النمو في العالم العربي ... وكانت الأزمة ناقوس الخطر وكان الأمر يستلزم لسرعة جذب الشعوب العربية اتجاه الحق العربي ولحماية المستقبل العربي . ان يشعر الجميع انهم شركاء . وهذه المشاركة تستلزم تغييرا جوهريا في مسارات التنمية في العالم العربي ...

فاذا كانت الاغلبية العربية قد رفضت منطق الابتزاز والسرقة وتقسيم الثروة ... ووقفت الى جوار الحق والعدل . بل وانتصرت للحق والانصاف ... فان الرد الطبيعي هو حماية مصالح الاغلبية فهذه الاغلبية تبحث عن العمل والاستقرار والنمو للمنطقة العربية اى انها تبحث عن مشروع عربي يحمى المستقبل ....

وهذا المشروع يجب ان يبدا الان .. وان يكون جزءا من تعبئة الشعوب العربية اتجاه المصالح الحيوية وتحقيق الاستقرار والنمو في المنطقة .. فمن غير الممكن ان نتجه الى الشعوب لنطلب مؤازرتها ومساندتها للحق في الصراع الحالى . ونحن لانحمل في ايدينا اى رؤية متكاملة تحقق الحد الادني من المصالح العربية المشتركة . ومن هذه يجيء الترقب والانتظار لاجتماع دول مجلس التعاون الخليجي . ... فهذا المشروع يحتاج الى مبادرة هذا التجمع العربي القادر على احداث تغيير مناسب يتواءم مع التغييرات التى تحدث عالميا واقليميا ...

والذى يجعل لهذا المطلب اهميته . انه يجيء في وقت احدثت فيه الأزمة الخليجية تاثيرا عميقا على اقتصاديات الدول العربية . وادت الى تفاقم الخسائر والانكماش الاقتصادى لمعظم البلدان . في نفس الوقت الذى قلصت فيه الصناديق العربية والمؤسسات المالية العربية مساعداتها الانمائية . لدول المنطقة انتظارا لما بعد الأزمة ... كل ذلك وبلدان العالم العربي والاسلامي تشعر انها هي وحدها التى تتحمل اوزار الازمة الحالية . وتدفع من اقتصادها . وتتحمل . في نفس الوقت الذى تبحث فيه القوى الكبرى بما فيها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . وحلفاؤها الغربيون عن حلول لمشاكلهم الاقتصادية والبترولية والازمة مشتعلة .. وبالتالى فليست الدول العربية وحدها هي المطالبة بالانتظار حتى تنتهى الازمة وبعدها تبدأ المشروعات والحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية في المنطقة خاصة واذا عرفنا ان المشروع العربي المنتظر له تاثير في جذب الشعوب الى جوار الموقف المنصف من الأزمة .



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ ديسمبر ١٩٩٠

شركات الكمبيوتر العربية في العاصفة

السوق انكمشت بنسبة تقارب الـ ٧٠٪ والخسائر فادحة في مجال الابحاث والتطوير

لندن: «الشرق الاوسط»
من رشيد حسن

وجهت ازمة الخليج وخصوصا الاحتلال العراقي للكويت ضربة قاسية لشركات الكمبيوتر العربية ولخططها القائمة في مجال تعريب البرامج وبعض التجهيزات الاساسية ناهيك بخطط التصنيع والتجميع محليا.

وقال احد العاملين في صناعة حقل تطوير البرامج العربية لـ «الشرق الاوسط» ان اخطر النتائج المتوقعة للازمة هي الجمود المحتمل في ميزانيات تطوير الابحاث وانتاج البرامج العربية التي تكلف عادة ملايين الدولارات والتي تاتي غالبا نتيجة لطلب متوقع او حقيقي في السوق، وقسم كبير من هذه الابحاث توقف الآن او اصيب بتأخير فادح بما في ذلك بعض الابحاث التي بدىء بتنفيذها ووظفت فيها مبالغ خسرتها الشركات الآن بمجرد توقيف البرامج. واي توقف في الابحاث وتطوير البرامج حسب هذه الاوساط يسبب ضررا لا يقدر نظرا لان السوق سريعة التغيز والمنتجات يتم استبدالها بسرعة بمنتجات جديدة اكثر تطورا.

ومما لا شك فيه ان خسارة سوقين ضخمتين بحجم سوقي الكويت والعراق كان في حد ذاته ضربة كبيرة لشركات الكمبيوتر العربية المتخصصة في بيع الانظمة المتكاملة والبرامج و«الحلول»، اي تلك التي لا تعتمد فقط على توزيع الاجهزة كما هي حال الوكالات التجارية. وتعود خسائر الشركات المذكورة الى حجم التوظيفات الضرورية لتمويل برامج التطوير وبالتالي حجم المخاطرة الراسمالية.

وكانت السوق العراقية قد بدات تكتسب اهمية متزايدة خصوصا بعد وقف الحرب مع ايران وفترة الانفراج والانفتاح التي رافقت ما بدا انه التحضير لمرحلة اعمار طموحة. وادى احساس الشركات بالطاقة الاحتمالية الضخمة للسوق الى انتقال قسم منها الى بغداد وفتح مكاتب زودت بالعناصر الفنية والادارية. واجرى العديد من الشركات العربية عقودا مهمة مع بغداد ، لكن احتلال الكويت ثم تجميد الارصدة العراقية حرم هذه الشركات من تحصيل ديونها المتبقية عن التجهيزات والخدمات التي باعتها في تلك السوق.

وتحاول احدى الشركات العربية المسجلة في بريطانيا والتي تملك دينا بنحو نصف مليون دولار على العراق تحصيل دينها الآن عبر الاستحصال على الترخيص من وزارة التجارة والصناعة يجيز للمصارف استخدام الودائع العراقية المجمدة لتسديد الدين المستحق لها.

تقدر مصادر في شركات تعريب الكمبيوتر انه، وبغض النظر عن خسارة السوقين العراقية والكويتية، فان الطلب على الانظمة والشبكات وحتى الاجهزة الشخصية على الاجهزة والبرامج في السوق العربية هبط بنسبة كبيرة وصلت الى ٧٠٪ احيانا. وقال احد العاملين في هذه الصناعة «ان هذه الصورة مستقاة من دفاتر طلبات الشركات الرئيسية كما انه واضح من اختفاء الاستفسارات والاتصالات او تراجعها الى الحد الادنى.

ويعود تراجع الطلب من اوساط الاعمال ان ادخال او تطوير انظمة الكمبيوتر من قبل المؤسسات يعتبر عادة بمثابة انفاق استثماري ويدخل بالتالي ضمن النفقات التي تسارع الشركات الى وضعها على الرف في ظروف الازمة.

احد الاسباب الاخرى للتراجع الحاصل في الطلب على انظمة الكمبيوتر هو انخفاض الانفاق على اعمال الصيانة والتحديث عن المعدلات الطبيعية ، وذلك كجزء من الجمود العام والقلق المستمر بشأن احتمالات اندلاع الحرب في المنطقة.

الا ان الاستنتاج الطبيعي في هذه الحال هو ان اي انفراج في اجواء المنطقة وابتعاد احتمالات الحرب سيؤدي الى انتعاش متسارع في الاسواق نظراً لان الطلبات المكبوتة او المؤجلة ستظهر عندها دفعة واحدة خصوصا اذا ادى حل جذري للازمة الى انعاش الآمال بحلول مرحلة استقرار جديدة.

وتقول مصادر السوق ان المؤشرات المتناقضة علي احتمالات الحرب والسلم في الخليج لا تشجع ، وهناك شركات عديدة صغيرة اقفلت ابوابها اساسا بينما لن تقوى شركات اخرى على البقاء اذا استمرت الازمة او اذا نشبت الحرب ، فيما سيكون على الشركات الاقوى نسبيا ان تسارع الى خفض النفقات او ربما اجراء بعض التسريحات في موازاة خفض برامج الابحاث والتطوير القائمة او المخططة.

كما سينعكس على ارباح الشركات الاخرى. وتعتقد مصادر الصناعة ان عددا من الشركات العاملة في تطوير البرامج سيواجه حتما مصاعب نتيجة التقلص المفاجيء في السوق، وان بعض الشركات الصغيرة التي لا تتمتع بادارات قوية اقفل ابوابها الآن. واضافت المصادر ان نجاح عدد من الشركات استند في الواقع الى انتعاش السوق ووجود الفرص في السابق وليس بالضرورة الى قوتها الذاتية وهذا النوع قد يصل الى طريق مسدود اذا استمرت الازمة طويلا.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩٠

فرضت احداث الغزو العراقى لدولة الكويت نفسها على مائدة مناقشات اجتماع مجلس الاتحاد العربى لبورصات الاوراق المالية فى دورته الحادية عشرة والتى انعقدت بالقاهرة فى ١٨ - ٢٠ ديسمبر الحالى لتطغى على كافة الموضوعات التى كان مقررا مناقشتها فى هذا الاجتماع .

الغزو يقتحم اجتماع اتحاد البورصات العربية

فاصدر مجلس الاتحاد بيانا يدين الغزو العراقى لدولة الكويت وما نتج عنه من تدمير للبنية الاساسية للاقتصاد الكويتى وما لحق بالاقتصاد الخليجى والعربى من اضرار بالغة وطالب بتطبيق قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى ومجلس الامن الدولى بالانسحاب الفورى وغير المشروط من دولة الكويت وعودة حكومتها الشرعية اليها .

وتم تكليف الامين العام للاتحاد باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لدعم سوق الكويت للاوراق المالية وغيرها من اسواق الدول الاعضاء التى تضررت بسبب هذه الازمة .

وقرر مجلس الاتحاد تأجيل مناقشة الموضوعات الخاصة بالنظام الاساسى للاتحاد واللوائح الداخلية والتعديلات المقترحة عليها الى الاجتماع القادم للمجلس والمقرر عقده خلال الاسبوع الاول من شهر يونيو ١٩٩١ وذلك بالدار البيضاء بناء على دعوة بورصة القيم المنقولة بالمغرب لاستضافة الاجتماع .

كما تم تأجيل ندوة الاتحاد عن وسائل تنشيط التداول فى اسواق الاوراق المالية العربية والتى كان مقررا لها ان تعقد فى تونس خلال شهر اكتوبر الماضى وحالت الظروف الراهنة دون عقدها على ان يتم تحديد موعد اقامتها فى الاجتماع القادم للمجلس كما اتخذ المجلس قرارا بتجديد فترة عمل د . صعفق الركيبى الامين العام وتنتهى فى شهر يوليو ١٩٩٣ مع تكليفه بالاتصال بالمؤسسات والمنظمات المالية العربية والعالمية بهدف دعم انشطة الاتحاد فنيا ليتمكن من مزاولة نشاطه فى خدمة التنمية الاقتصادية العربية

منال فايز

الاتحاد يواجه تحديات كبيرة

ويقول الدكتور فخ النور رئيس مجلس الاتحاد العربى للبورصات ورئيس الهيئة العامة لسوق المال ان اجتماع الاتحاد جاء فى ظل ظروف حرجة وغير عادية يمر بها عالمنا العربى قد يمتد تأثيرها الى سنوات طويلة قادمة ويأتى هذا فى الوقت الذى كان الاتحاد يستكمل بناء هياكله ونظمه ولوائحه حتى يتمكن من تحقيق اهدافه . وهو اليوم مطالب ليس فقط باستمرار مسيرته بل ومواجهة مافرضته الظروف عليه من تحديات العمل على انقاذ دعائم التنمية فى العالم العربى .



ومن ناحية اخرى تمثل التطورات والمتغيرات الدولية الحالية بعدا جديدا يعتبر فى حد ذاته تحديا كبيرا على دول المنطقة العربية عليها ان تواجهه بكل ما تملك من مقومات حيث تسود العالم الان مظاهر وجهود التنسيق والتكامل وتكوين التكتلات الاقتصادية لحل مشاكل العصر الأمر الذى يدعو اكثر من ذى قبل إلى تكثيف الجهود وخاصة فى ظل اتحاد كهذا كى نتعامل وتلك المتغيرات للخروج من دائرة التخلف والتغلب على عقبات التنمية .

الغزو يعوض الجهود المبذولة

ويقول الدكتور صعفق الركيز الأمين العام للاتحاد لقد كانت الامانة العامة للاتحاد تعد لعقد هذا الاجتماع منذ مدة طويلة حيث كانت الآمال معقودة عليه لاتخاذ القرارات اللازمة لتطوير اعمال الاتحاد من حيث اعتماد النظام الأساسى له ومن حيث تنظيم عمل الامانة العامة لتؤدى دورها بفعالية أكثر فى خدمة النشاط الاقتصادى العربى على أمل ان تكون قرارات هذه الدورة بمثابة الانطلاقة العربية نحو التنسيق والتكامل بين المؤسسات الاقتصادية العربية بما يخدم التنمية الاقتصادية العربية ويعزز من الدور الذى تقوم به هذه المؤسسات وقد بدأ الاتحاد فى ذلك عندما وقع فى الأول من اغسطس الماضى اتفاقية مع صندوق النقد العربى بهدف التنسيق والتكامل فى المجالات التى تحقق الاحداث المشتركة لكل منها . فجاءت احداث الغزو العراقى لدولة الكويت لتقوض الجهود التى كانت تبذل فى مجال العمل العربى المشترك ولتحدث شرخا كبيرا فى العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول العربية والذى سيكون له أثر سلبى فى تنمية وتطوير تلك العلاقات فى المستقبل حتى بعد انتهاء الأزمة .

وإضاف الدكتور صعفق ان الغزو العراقى احدث صدمات اقتصادية فى جميع دول العالم وضاعف من اسعار النفط وشل حركة التعامل فى الأسواق المالية العالمية مما ادى الى إنخفاض المؤشرات الرئيسية فى تلك الأسواق بنسبة وصلت الى ٢٠ ٪

كما قوض الثقة فى الأعمال التجارية وترك بلدانا عديدة فى اوربا الشرقية واسيا وافريقية فى ضائقة مالية شديدة مما سيغذى التضخم العالمى ويفاقم من الركود الاقتصادى ومعدلات الفائدة المرتفعة

ويضيف لقد تزامن الغزو العراقى للكويت مع اعادة تشكيل اوضاع المنطقة العربية حيث كان الأمل معقودا على التجمعات العربية باعتبارها تمثل تجسيدا واقعيا لدعوات التعاون والتكامل الاقتصادى العربى باعتبارها الوسيلة المثلى القادرة على اخراج المنطقة من عثرتها وتدعيم الجهود التنموية داخل هذه الدول ، وبغض النظر عن الحلول المطروحة للأزمة فان المستقبل سوف يشهد تعزيز التعاون مع العالم الغربى على حساب التعاون الاقتصادى العربى

كما تزامن الغزو العراقى للكويت مع الدعوة لتشجيع الاستثمار العربى والأجنبى داخل المنطقة العربية وذلك باعتباره احد الحلول العملية المطروحة لحل مشاكل التنمية الاقتصادية العربية وضمان حرية رؤوس الأموال فى الانتقال بين الدول العربية ولكن جاء الغزو العراقى للكويت ليقوض دعائم تلك الحركة ليقضى على حركة استثمار للأموال العربية داخل الاقطار العربية

انشاء سوق مالية عربية

ويقول ابراهيم حسانين المدير بالادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية انه لن دواعى السرور ان يعقد اجتماع اتحاد البورصات العربية فى القاهرة مع بدء نشاط الامانة العامة لجامعة الدول العربية من مقرها الدائم بالقاهرة

ويضيف انه اذا كانت الظروف الراهنة التى تمر بها امتنا العربية قد عرقلت الكثير من انطلاقات الجامعة العربية فى خدمة القضايا العربية المشتركة الا اننا نامل ان تجتاز امتنا العربية هذه الأزمة وان تعود لمؤسسات العمل العربى المشترك الحيوية فى اداء الرسالة التى تتطلبها الشعوب العربية من الجامعة العربية ومنظماتها واتحاداتها وان كان التعاون العربى المشترك بين اتحاد البورصات العربية وصندوق النقد العربى من شأنه دعم اهداف الاتحاد فى مجال تطوير اسواق المال العربية والتنسيق بينهما فاننا نامل فى المستقبل انشاء سوق مالية عربية ممتدة الاطراف ومتكاملة العناصر تسهل

تبادل الأوراق المالية العربية داخل الوطن العربى كما ان التعديلات المطلوبة على النظام الأساسى للاتحاد من شأنها مواكبة التطور بعد ان زاد اهتمام الدول العربية باسواق الأوراق المالية وبدأ بعضها فى الاتجاه الى تحويل الكثير من مؤسساتها العامة الى التخصيصية .



المصدر : النـــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩١

خبراء الاقتصاد الاسلامى يتوقعون

خريطة اقتصادية جديدة للعالم العربى بعد انتهاء حرب الخليج

الحرب الدائرة الأن فى الخليج بين العراق وقوات التحالف الدولى ستؤثر بلاشك على اقتصاديات المنطقة العربية تاثيرا بالغا وستؤدى لانخفاض المنصرف على التنمية والتعمير فى البلدان العربية

فالخريطة الاقتصادية ستتاثر بلاشك سينخفض انتاج البترول مما يؤدى لرفع سعره وبالتالى ستؤدى الى زيادة اسعار المنتجات كما ستتاثر التحويلات النقدية للعمالة العربية الى دولها مما يؤدى الى انخفاض النقد الاجنبى وبالتالى يتاثر ميزان المدفوعات ,

ولكن الاقتصاد الغربى سينتعش قليلا نتيجة الحاجة الى استيراد بعض احتياجات الدول العربية مثل السلاح والانتاج الحربى ,, ولكن خبراء الاقتصاد ورجال الاعمال والمال دائما يرون أن الحروب فرصة لاعادة رسم الخريطة الاقتصادية للبلاد ومن ثم فإن المنطقة العربية ستعيد رسم خريطتها طبقا للواقع الجديد

والتقى مندوب « النور » ببعض الاقتصاديين المصريين ليتعرف على رأيهم فى الاقتصاد العربى بعد إنتهاء الحرب بالمنطقة ,

تحقيق

عماد الشيوى

يقول الدكتور ابو بكر الصديق متولى استاذ الاقتصاد بجامعة حلوان ان الحرب الدائرة الآن بين العراق وقوات التحالف ستؤثر ليس فقط على الدول المتحاربة ولكن على الدول الاخرى التى ترتبط بمعاملات تجارية مع هذه الدول وتعتمد رقعة التاثير على مدى اهمية اقتصاديات الدول المتحاربة بالنسبة لاقتصاد العالم .

ومن تاثيرات الحرب على الاقتصاد المحلى للدول المتحاربة استحداث اولويات جديدة لانتاج ماتتطلبه الحرب مما يؤدى الى التقليل من انتاج السلع الاستهلاكية اى انخفاض فى حجم الرفاهية الاقتصادية مما يعد اول تاثير للحرب على الاقتصاد وقد يحدث احيانا ان يكون هناك حجم مطلوب انتاجه من المعدات الحربية مما يساعد على انتعاش الاقتصاد المحلى خاصة اذا كان هذا الاقتصاد داخلا فى مرحلة كساد كالولايات المتحدة الامريكية ولكنه يمكن ان ينتعش مؤقتا ويعقبه كساد اطول يعتمد هذا على طول فترة الحرب ومدى حجم الانتاج الحربى من الانتاج القومى وقد تستفيد بعض الدول من الحرب خاصة اذا كانت الحرب تؤدى الى زيادة صادراتها ولكن بشكل عام تؤدى الحرب الى ارتفاع اسعار السلع العالمية لارتفاع تكلفة النقل والتامين وقلة المعروض مما يتبعه بالتاكيد ارتفاع فى اسعار السلع المحلية وهذا يعتمد على مدى استمرار الحرب والدول المشتركة فيها .

واذا ماطبقنا ذلك على حرب الخليج نجد ان الدول التى تعانى من آثار الحرب هى المرتبطة بعلاقات تجارية واقتصادية مع دول الخليج ومنها مصر التى لم تفلت من ذلك فقد ظهرت بوادر الحرب وآثارها فى انخفاض تحويلات المصريين وايرادات قناة السويس والصادرات والسياحة وايضا فى بعض الاتفاقات التمويلية والقروض اما دول الخليج فستدفع النصيب الاكبر لتمويل هذه الحروب بالاضافة الى الخراب والدمار الذى يحتاج الى الملايين من الجنيهات لمعالجة اثار الدمار والخراب واعادة البناء والتقدير المبدئى الحرب فى اليومين الاوليين هو ٢٠ مليار جنيه ، ثم ذكر الدكتور متولى ان حرب الخليج قد تساعد اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية فى التغلب بشكل اسرع على مرحلة الكساد التى تدخل فيه حاليا ولكنه ايضا قد يكون انتعاشا مؤقتا .

● إنخفاض العملة الصعبة ●

يضيف الدكتور عبد الحميد البعلى استاذ الاقتصاد بجامعة ام القرى بالمملكة العربية السعودية انه لاشك ان الحرب الطاحنة الدائرة الآن ذات تاثيرات كثيرة وخاصة الانشطة التى تدر عملة صعبة كالنشاط الاقتصادى الخارجى مثل السياحة وقناة السويس والعمالة وفى تقديرى والاهم ماذا بعد الحرب هو ماذا يجب ان يتجه اليه التفكير الآن وماهو التخطيط الاقتصادى بعد الازمة الطاحنة التى لانعرف مستقبلها وماتفرزه من ردود افعال ولابد ان

نعيد النظر في هذا خاصة بعد التحركات الشعبية في العالم الآن والتي تعاطفت مع الشعب العراقي وهذا مؤشر جديد وكنا نعتقد ان الحرب لن تستمر اكثر من ساعتين ولكن وضح انها ستستمر اياما بل وشهور وطالب الدكتور البعلي بالاعتماد على الذات وعدم الاعتماد على التمويل الخارجي من معونات ومإلى ذلك فاعباء الحرب تتحملها بعض الدول مثل اليابان والمانيا والمجموعة الاوربية التي تساعد المتضررين من ازمة الخليج وبالتالي فإن تمويل الحرب سيمتص كل المعونات وعلينا وضع خطة سريعة لبناء الاقتصاد المصري وإعادة تنظيمه وتمويله على مستوى الدولة .

يؤكد الدكتور يوسف كمال الأستاذ

خاصة في ازمة وهذه الازمة ظهرت عن الانتاج الاقل من الاحتياجات وهذا ليس نتيجة ان الموارد قليلة ولكن الموارد المتاحة متوافرة فالاراضي الزراعية الخصبة موجودة في السودان والمال في المملكة العربية السعودية والعمالة الفنية والمدربة موجودة في مصر ولكن المشكلة هي ارتباط الاقتصاد الاسلامي بالاقتصاد الغربي وتبعيته له والمشكلة الاقتصادية التي تعاني منها مصر هي العجز في ميزان المدفوعات وفي الظروف العادية يمكن ان يكون هناك موارد عربية عن طريق السياحة والقروض الخارجية ولكن الوقت الان غير مناسب لذلك يطالب الدكتور يوسف كمال كل مواطن تهمه مصلحة مصر تحقيق الاكتفاء الذاتي حتى يتحقق القرار الاقتصادي المستقل والتكامل الاقتصادي العربي الاسلامي لان المشكلة اوضحت الاعتماد الاقتصادي على دول الخليج وهذه الموارد قد تاثرت فيجب ان نبحث عن موارد عادية حتى نسد هذه الثغرة .

وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين حسن عباس زكي يشير الى ان الاثار الاقتصادية التي ستنجم عن الحرب الدائرة في الخليج بالنسبة لمصر هي قلة النقد الاجنبي والتمويلات الخارجية مما يساعد على زيادة الورادات والمصروفات وكذلك نقص تحويلات المصريين علاوة على انخفاض ايرادات قناة السويس والخسارة المتوقعة لها من ٦ الى ٧ مليارات جنيه

ومن ناحية دول الخليج فإن تصدير البترول لن تكون على المستوى السابق له قبل الحرب ... وسوف تخسر دول الخليج كثيرا لانها تقوم بإعداد عقود طويلة الاجل علاوة على ان الانتاج سينخفض عما كان عليه ويتعرض للتامين وان هذه الدول مستهلكة وتستورد معظم حاجتها من الملابس وقطع الغيار وغيرها كما انها تعتمد على الخارج اعتمادا كبيرا وطول مدة الحرب سيجعل نتائجها خطيره وسوف تؤثر تاثيرا سلبيا مما يضطر المواطنون لتحويل اموالهم الى الدول الخارجية كانجلترا وسويسرا .



الأهرام الاقتصادى

دول اليسر .. ودول العسر

فى اعقاب الغزو العراقى اثيرت قضية اعادة توزيع الثروات العربية مابين دول اليسر ودول العسر العربية .. وعلى الرغم من التفاوت الواضح فى توزيع الثروة العربية مابين دول قليلة السكان ذات ثروات ضخمة ودول اخرى كثيفة السكان وذات ثروات محدودة فانه من الاهمية بمكان القاء الضوء على صافى تدفقات العون الانمائى العربى من دول اليسر فقد بلغ صافى هذه التدفقات عام ١٩٨٨ الى الدول النامية ٢,٣ مليار دولار مقارنة بحوالى ٣,٢ مليار عام ١٩٨٧ وكانت المعونات الانمائية العربية قد تراجعت منذ عام ١٩٨٢ بعد ان بلغت عام ١٩٨٠ ذروتها وتجاوزت ٩,٥ مليار دولار .

وتبين المؤشرات التجميعية أن ماقدمته سبع دول عربية منتجة للنفط خلال الثمانينات الى جميع الدول العربية ٨١ــ١٩٨٨ بلغ مامقداره ٤٧ مليار دولار .

وقدمت المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٨١ــ١٩٨٨ مامجموعه ٣٣,٢ مليار دولار تمثل ٧٠,٤ فى المائة من مجموع ماقدمته الدول العربية المانحة للعون من تدفقات انمائية لجميع الدول النامية خلال الفترة الزمنية نفسها والبالغ ٤٧ مليار دولار وجاءت الكويت لتحتل المرتبة الثانية ١٥,٩ فى المائة ثم الامارات .

وقد تجاوزت حصة الدول العربية من هذا العون ٤٥ فى المائة من مجموع هذه التدفقات واحتلت المجموعة الاسيوية المكانة الثانية ١٥ فى المائة وفى المرتبة الثالثة تأتى حصة المجموعة الافريقية ٧,٧ فى المائة .

الاحداث الاخيرة تلفت الانظار الى ضرورة تكثيف الجهد من اجل دعم دول اليسر العربية لدول العسر العربية .



صافى تدفقات العون الانمائي العربى خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٨

مليون دولار امريكى

	التراكم ٨٠ ـ ١٩٨٥	التراكم ٧٠ ـ ١٩٨٨	نسبة العون الى الناتج المحلى الاجمالى ٪ ١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٨
مجموعة الدول العربية	٣٦٣٨٩	٨٦٥٥٠	٢,٤	١,٥	١,٣	٠,٦
دول مجلس التعاون الخليجى	٣٣٩٢٥	٧٩٩٢٧	٣,٣	٢,٦	٢,٥	١,٨
الامارات	٢٨٣٩	٨٧٤٦	٢,٦	٠,٣	٠,٥	—
السعودية	٢٤١٣٣	٥٥٦٣٥	٣,٤	٣,٠	٣,١	٢,٨
قطر	٧٠١	٢٠٨٧	٣,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٢
الكويت	٦٢٥٢	١٣٤٦٩	٣,٦	٢,٨	٢,٢	٠,٥
الدول العربية الاخرى	٢٤٦٤	٦٦١٣	٠,٥	★	٠,١	★
الجزائر	٤٠٦	١٠٧٣	٠,١	٠,١	٠,١	★
العراق	١٠٦٤	٣٠٣٧	٠,٦	٠,١	(٠,١)	(٠,٢)
ليبيا	٩٩٤	٢٥٠٣	٠,٩	٠,١	٠,٢	★

★ للاشارة بان النسبة هى اقل من ٠,١ فى المائة .

( ) القيم بين الاقواس للدلالة بان سداد اصل القرض والفوائد كان اكبر من سحب العون المقرر لذلك العام .

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) تقرير التعاون من اجل التنمية ١٩٨٩ و ١٩٩٠ وبيانات من وزارة المالية والاقتصاد الوطنى فى المملكة العربية السعودية . التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٠



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩١

اثارت الحرب الدائرة الان لتحرير الكويت الكثير من الاسئلة حول مستقبل المنطقة بعد الحرب ، وقد دفع هذا الدول المتقدمة لمراقبة الموقف ، وتحديد ابعاد واحتمالات المستقبل ، وقد قامت مجلة (لكسبانسيون) الفرنسية بالدراسة التالية للاوضاع فى المنطقة قبل الحرب وجهود التنمية التى يمكن ان ينتج عنها شكل او احتمالات ملامح مستقبلية لهذه المنطقة الهامة من العالم ، وقد ابرزت الدراسة الجهود الضخمة التى بذلتها السعودية وليبيا والامارات فى التنمية الاقتصادية ، واشارت الى اهمية المنطقة حيث ان احتياطيات البترول السعودى تبلغ حوالى ١٥٠ عاما ، واختتمت الدراسة بحوار مع عالم فرنسى من اصل عربى هو غسان سلامى مدير البحوث بالمركز القومى للبحوث فى باريس وهو متخصص فى العالم العربى واستاذ فى معهد الدراسات السياسية بباريس ، وله عشرات الابحاث والكتب عن المنطقة .

رؤية فرنسية للمستقبل العربى

اعداد

حميدة موافى

السعودية انتجت ٣ ملايين طن قمح

ان الدول البترولية عموما والعربية منها خصوصا امكنها ان تقيم بنية اساسية ضخمة وتعد جيوشا مسلحة باحدث تكنولوجيا ولكنها لم تنتج رجال صناعة او فلاحين كاساس لبناء اقتصادى متين ثابت البنيان

فقد انتجت المملكة العربية السعودية فى العام الماضى ٣ ملايين طن قمح تم تصدير ٢ مليون طن منها ، وقد كلفتها هذه الزرعة مليار دولار .

ان نعمة البترول تسمح بالقيام بعديد من العمليات الضخمة كالطرق والجيوش ولكنها لاتكفى لتدوير عجلة اقتصادية عادية فى دول الشرق الاوسط وكذلك فى دول اخرى بترولية فلم تسمح للمشاريع الضخمة التى تقوم بها الحكومات سواء كانت زراعية او صناعية بتحقيق نمط عادى من النمو اما الدول التى كان لها علاوة على البترول تاريخ ورجال مثل العراق وايران ففضلت ان تحارب نفسها .

فلننظر فى الـ ١٥ سنة الماضية نجد الصادرات غير البترولية فى المنطقة ضئيلة للغاية ، البلح بالنسبة للعراق ــ اول مصدر فى العالم ــ والفستق والسجاد والكافيار بالنسبة لايران ، والصناعات الحرفية بالنسبة للكويت فان نسبة صفر للصادرات ليست ببعيدة ، ليس هناك اى صناعة ثقيلة ، هذا لو استبعدنا صناعة بتروكيماويات سعودية مازالت متواضعة ومصنعين للالومنيوم فان الصناعات الحقيقية لم تنطلق بعد .

وتظل اهم الصادرات بالنسبة للبحرين ودبى هى تصنيع ادوات المطبخ وهى خاصة بسوق الخليج وشبه القارة الهندية فقط وهذا شىء يثير الدهشة حيث ان هذه الدول وصل دخلها حوالى ١٥٠٠ مليار دولار من عام ١٩٧٤ من حصيلة بيع البترول

تردى الاقتصاد العراقى رغم كثرة الموارد

ولو نظرنا الى العراق فانها شىء مفزع فرغم وجود مميزات ضخمة تتمثل فى ٢٠٠ مليار دولار تم الحصول



عليها خلال ١٥ سنة ، وعدد سكان مرتفع وفى سن الشباب ، كذلك موارد طبيعية متعددة من بترول ، كبريت ،فوسفات ،نحاس ،حديد .ومن الناحية الاخرى فشل هذا التنين الكامن فى الوصول الى اقتصاد دول نامية، تم تدميرها خلال ثمانية اعوام من النزاع مع ايران ثم مع الكويت ومهدده حاليا بالافلاس ، اختارت العراق الحرب بدل التنمية ولعبت دور المارد العسكرى ووضعت تحت تصرفها مليون من الرجال المجندين كذلك صناعة شابة للاسلحة تعمل ولكن لاتصدر . والاقتصاد المدنى يتحمل

نتائج هذا الاختيار ، وثم انها تستخدم ثلث السكان ، فى الزراعة التى تمثل ٥ ٪ من الدخل القومى الاجمالى وهو رقم اقل ثلاث مرات فى اوائل عام ٧٠ كما ان ثلاثة أرباع احتياجات العراق من المواد الغذائية يتم استيرادها وهناك مواد اساسية مثل السكر والزيت تعتمد على الاستيراد بالكامل من الخارج .

وتعانى الصناعة العراقية من التمركز الشديد وقلة الايدى العاملة المدربة والسيولة النقدية ، وتعانى منذ فترة من الاولوية الموضوعة للبترول الذى ظل المورد الاول للعملة الصعبة ومن ١٣ ٪ عام ١٩٧٠ من دخل الاجمالى باستبعاد البترول وصل الى ٦ ٪ عام ١٩٨٦ ونتيجة لهذا التصدير غير البترولى مثل السماد والاسمنت والاسمدة الكبريتية مازال مستواها متواضعا جدا ٤٢٣ مليون دولار عام ١٩٨٦ . بينما يتزايد الاعتماد على الموردين الخارجين لقطع الغيار او المواد الاولية .

شهادة خبير فرنسى من اصل عربى

قال غسان سلامى ان المنطقة قد شهدت عام ١٩٧٣ تدفقا غير عادى للعائدات النفطية وقد استخدمت هذه العائدات فى الكثير من المشروعات ، فقد لاحظنا الانفاق العسكرى الضخم لدول المنطقة ، وتكدست مخازن الجيوش باحدث ماانتجته تكنولوجيا التسلح من انواع كثيرة ومعقدة وقد كان لهذا الكم الهائل من الاسلحة اسباب كثيرة منها طبعا الحفاظ على امن دول المنطقة وهو كما نرى لم يتحقق .

وعلى صعيد اخر فقد قدمت الدول النفطية مساعدات محدودة للدول المحتاجة وصلت فى اوجها الى ٥٪ ـ ٦٪ من هذه العائدات ومالبثت ان انتكست لتقارب الصفر تقريبا سواء كانت هذه الدول المحتاجة عربية او افريقية .

ويتصور غسان سلامى ان الحل الذى طرح فى قمة عمان عام ١٩٨٠ كان معقولا ويقضى بان ميثاق التنمية العربية الذى وقع وقتها كان يهدف لتحرير انتقال رؤوس الاموال

والاشخاص وزيادة عدد المشروعات المشتركة بين الدول العربية ، وكان قد تم الاعداد لهذا الميثاق بجهد ضخم مكثف استمر عامين وحضره صفوة خبراء العالم العربى ، وكان هذا هو الطريق السليم لتحقيق اندماج الدول النفطية فى الاقليم الذى تقع فيه وبين جيرانها من الشعوب العربية يحقق تنمية متوازنة تستغل فيها كافة الطاقات المادية والبشرية بالمنطقة بما يعود على الجميع بالخير والتجانس والتكامل والتكافل .

وعن رأيه فى مستقبل المنطقة قال غسان انه لاتوجد غير احتمالات ثلاثة للمنطقة :ـ

١ ـ ان تنعزل الدول النفطية العربية عن جيرانها وتؤمن حدودها مستقبلا بواسطة وجود غربى مكثف .

٢ ـ دعم القوى الصديقة بواسطة الدول النفطية بان تدعم دول الخليج كل من مصر وسوريا لموقفهما الحالى ليكونا درعا عربية فى مواجهة اى اضطرابات فى المنطقة .

٣ ـ العودة لميثاق عمان لعام ١٩٨٠ حيث تعى دول الخليج انه من غير المجدى ان تتمادى فى الانعزال عن بقية العالم العربى ، حيث يمكن ان تؤدى عوامل ارتفاع اسعار النفط المتوقع فى التسعينيات مع انتهاء حرب العراق وايران وتحرير الكويت الى قيام تكامل اقتصادى عربى ، تلك هى البدائل المطروحة مستقبلا من وجهة نظر متخصص فرنسى عربى الاصل ترى ماذا سيكون المستقبل لدول المنطقة .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩١

بعد فشل النظام العربي في معالجة ازمة الخليج ذهب البعض بضرورة ايجاد نظام امني واقتصادى جديد بعد انتهاء الازمة ، وتتعددت الاراء بشأن النظام الجديد منها ماهو عربي وماهو غير عربي لكن الافضل لنا جميعا ان يكون نظاما أمنيا اقتصاديا نابعا من الدول العربية وحدها وافضل صيغة لهذا النظام هو ماجاء في خطاب الرئيس مبارك بالدار البيضاء في ١٩٨٩ ، ولقد تفجرت الازمة الاقتصادية عقب الغزو العراقي للكويت واندلاع الحرب .

حرب الخليج ومستقبل الاقتصاد العربي ومنظماته

نعمان الزياتى



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩١

ويحدد المستشار عبد الفتاح محمد بمجلس الوحدة الاقتصادية اثر افرازات حرب الخليج على الاقتصاد العربي ومنظماته في عدة نقاط :

١ ـ تراجع نشاط المنظمات العربية وتأجيل برامج عملها ومتابعة ماتم انجازه ولنا ان نتصور في نطاق مجلس الوحدة مثلا كيف يتم السير في عملية تطوير السوق العربية المشتركة وإجراءات توحيد التعريفة الجمركية وتعزيز قدرة المشروعات المشتركة المنشأة في اطاره في ظل الجو القائم الذي اوجده غزو الكويت واندلاع الحرب ، وتقيس على ذلك العمل في المنظمات العربية الأخرى بل وفي الجامعة العربية الام نفسها .

٢ ـ التراجع الكبير في معدلات التبادل التجاري العربي وهو مع ضآلة نسبته التي تبلغ ٦ ٪ من اجمالي تجارة العرب مع العالم الا ان اهميته تكمن في طبيعة السلع المتبادلة غير التقليدية ومجالها الطبيعي السوق العربية وسيتراجع هذا التبادل سواء من خلال القنوات المتعددة الاطراف كالسوق العربية المشتركة او الثنائية التي تتخذ غالبا شكلا اتفاقيا للتعامل الاقتصادي وانشاء مشروعات مشتركة كتلك المعقودة بين مصر والعراق والاردن وغيرها .

٣ ـ عجز ادارة الشركات العربية المشتركة المنشأة في اطار مجلس الوحدة والتي تقدر رؤوس اموالها باكثر من مليار دولار او المنشأة في اطار الحاجة العربية وكذلك الاتحادات النوعية تعجز عن متابعة اعمالها القائمة فعلا في العراق والكويت .

٤ ـ انكماش او تجميد برامج العون الانمائي العربي الذي تقدمه مؤسسات التمويل العربية التي بلغ نصيب الدول العربية من المجموع التراكمي لعملياتها حتى نهاية عام ١٩٨٩ حوالي ١٧ مليار دولار استفادت منها معظم الدول العربية ساهم الصندوق الكويتي وحده بنسبة ١٨ ٪ منها .

٥ ـ ظهور وتفاقم مشكلة العمالة العربية العائدة من الكويت والعراق ومعظم دول الخليج وماتسببه من مشاكل اقتصادية حادة اثرت وتؤثر على الدول المصدرة لها وخاصة مصر واليمن والسودان والاردن وغيرهم فضلا عن انها تجعل الاتفاقيات الجماعية الخاصة بالعمالة العربية والمعقودة في اطار مجلس الوحدة او منظمة العمل العربية عديمة الجدوى .

٦ ـ اتجاه الناتج الاجمالي العربي الى معدلات اكبر للانخفاض خاصة وان الكويت والعراق يساهمان بحوالي ٢٠ ٪ من هذا الناتج ، فتوقف تصدير البترول من الدولتين وكذلك عمليات الاستيراد الاخرى ستؤدي الى ضعف مساهمتها في الناتج الاجمالي العربي خاصة وانه كان يتجه اصلا الى الانخفاض ، فقد انخفض من ٤٤٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٢٧٣ عام ١٩٨٨ وسيهبط الى معدلات لم يسبق لها مثيل .

نظام امني اقتصادي

ويضيف المستشار عبد الفتاح محمد ان الغزو العراقي للكويت قام على حسابات خاطئة مما ادى الى رفضه عالميا فالتطورات العالمية التي ادت الى انتهاء الحرب الباردة بين الدولتين العظميين وتغير النظم في الدول الاشتراكية وعلى راسها الاتحاد السوفيتي وتوحيد المانيا واتجاه الشرق والغرب الى الانتقال الى مرحلة جديدة تقوم على تهيئة كل الاجواء لسلام شامل يحمي البشرية من هلاك واقامة البناء الاقتصادي الذي يحقق ترابط المصالح المشتركة كل ذلك لم يسمح للنظام العراقي فرض امر واقع بغزوه للكويت فكانت قرارات مجلس الامن بدءا بفرض الحصار الاقتصادي على العراق ونهاية بالتدخل العسكري واستعمال القوه في ١٦ يناير .

كل ذلك ادى الى ان يذهب البعض بالقول الى عجز او فشل النظام العربي عن معالجة ازمة الخليج والبحث عن نظام امني واقتصادي جديد بعد انتهاء الازمة وتتعدد الاراء بشأنه منها ماهو عربي وماهو غير عربي ولكن الافضل لنا جميعا ان يكون نظاما امنيا او اقتصاديا نابعا من الدول العربية وحدها فهي التي تقرر لنفسها ما تراه ملائما لمصلحتها وامنها وافضل صيغة لهذا النظام هو ما جاء في خطاب الرئيس محمد حسني مبارك الذي القاه في قمة الدار البيضاء الطارئه التي عقد في مايو ١٩٨٩ والذي حدد فيه تصوره للتضامن العربي الذي يقوم على اركان ثمانية في مجموعها اساس قوي لاصلاح حال الامة العربي ونشير بشكل خاص الى الفقرة السادسة من هذا الخطاب المتعلقة بالتعاون الاقتصادي حيث اقترح مراجعة شاملة للاتفاقيات التي اتخذت في مجال الوحدة الاقتصادية وبصفه خاصة السوق العربية المشتركة ومقررات قمة عمان الاقتصادية التي عقدت عام ١٩٨٠ .

فمن المعروف ان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية خرجت الى حيز التنفيذ عام ١٩٦٤ باهداف محدده لتحقيق الحريات الخاصة بانتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وتبادل السلع والمنتجات وهي تمثل في مجموعها اسس لنظام اقتصادي عربي لاخلاف عليه يعبر عن الوحدة الاقتصادية ويحدد مراحل للوصول اليها مع مراعاة للظروف الخاصة ببعض الدول العربية وقد مر العمل بهذه الاتفاقية بثلاث مرحل بدءا من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٨٩ اصطحبها قليل من الانجازات لايصل الى الطموح المرجو ويرجع ذلك الى اسباب عديدة ويمكن القول ان تواضع الانجاز لا يرجع الى قصور او عيوب في نصوص الاتفاقية بقدر ما يرجع الى وجود مشاكل اقتصادية مزمنة عاني



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ... فبراير ١٩٩١

ويعاني منها الاقتصاد العربي والمتمثلة فى عدم وجود القاعدة الانتاجية والتى اقترب المجلس من ايجاد الحلول لها ولكن ظروف الحرب عصفت بكل هذه الحلول ونأمل منذ الان ان نعالج اثار ما بعد انتهاء الازمة وان نخرج وقد عقدنا العزم على بناء الكيان الاقتصادى العربى القادر على تخطى اثار الازمة بان نضع من الان اطاره السليم والياته ووسائل تحقيقه تدريجيا وان ينبع كل ذلك من خلال اتفاقية الوحدة الاقتصادية وهى النظام الاقتصادى النابع من منطقتنا والتى تتمتع بمزايا تكاملية تفوق مثيلاتها من اى تجمعات اخرى باستكمال ما تم انجازه خاصة فى مجالات تحقيق السوق العربية المشتركة وتنسيق سياسات التنمية الاقتصادية وكفالة حرية ا نتقال الاشخاص وروس الاموال وتوفير ضمانات الاستثمار .

تقوية اجهزة العمل العربى

ويرى الدكتور ابراهيم حسنين مدير اول الادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربى انه اذا كانت العبرة فى الحكم على فعالية العمل العربى المشترك واجهزته ليس بالتوسع فى الاجهزة المنبثقة عن الجامعة العربية فان المرحلة الحالية تتطلب ضرورة اعادة النظر فى تقوية الاجهزة التى تعمل فى مجال العمل العربى المشترك بعد ان وافق المجلس الاقتصادى والاقبال العربى على تقليص العديد من هذه المنظمات سواء بالغائها او ادماجها بحيث اقتصرت هذه المنظمات العمل العربى المشترك واجهزته المتعددة فقد ارتئى ان يكون المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى هو الجهة العليا التى تقوم بتخطيط ورسم العلاقات الاقتصادية العربية والتنسيق بينها وكذلك التنسيق بين المنظمات المتخصصة والامانة العامة لجامعة الدول العربية ..

ولكن يمكن للعمل العربى ان يشهد مرحلة جديدة بعد ازمة الخليج عن طريق انشاء محكمة العدل العربية لكى تفصل فى الخلافات والنزاعات العربية بدلا من تراكمها .

واعادة تعمير ماخربته الحرب سواء فى العراق والكويت او فى لبنان بايد عربية واعادة تدوير رؤوس الاموال العربية داخل الوطن العربى وان يعطى للعمل الاقتصادى العربى المشترك الاولوية وان يكون ذلك مقرونا بالمخصصات المالية اللازمة والالتزام بدورية انعقاد مؤتمرات القمة وان يكون ذلك فى ملحق خاص بالميثاق ..

والعمل على زيادة رأس مال الصندوق العربى للانماء الاقتصادى وزيادة قدراته التمويلية لكى يتمكن من تقديم القروض للمشروعات العربية المشتركة والمشروعات النظرية التى من شانها زيادة الناتج القومى ورفع مستوى المعيشة كذلك زيادة القدرات المالية لصندوق النقد العربى لكى يتمكن من تخصيص مبالغ اكثر لتمويل التجارة البينية بين الدول العربية بعضها البعض .



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٢ يـنـــاير ١٩٩١

الحل العربى اولا

فى كلمته امام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الامريكى ، اقترح وزير الخارجية ، جيمس بيكر ، انشاء بنك شرق اوسطى لاعادة تعمير ماتضرر نتيجة الحرب فى الخليج ويأتى هذا الاقتراح فى اطار سلسلة من الاقتراحات حول نفس الموضوع تقدم بها العديد من الأطراف الدولية وذلك على غرار البنك الاوروبى الذى انشىء لمساعدة بلدان اوروبا الشرقية فى السير قدما فى سياستها الاقتصادية المتوافقة تماما مع الاهداف الاقتصادية لاوروبا الغربية .

وتأتى اهمية هذا الاقتراح فى ضوء ماتعانيه المنطقة العربية من مشكلات جمة خاصة اعادة تعمير كل من الكويت والعراق ، ناهيك عن لبنان واوضاعها المتدهورة ، هذا فضلا عن الاثار السلبية لاحداث الخليج وتداعياتها المختلفة على كافة اقتصادات المنطقة ولكن يبقى التساؤل لماذا نلجأ لانشاء مؤسسات اقليمية تضم اطرافا اخرى غير عربية خاصة ايران وتركيا واسرائيل ، وهم يقعون ضمن مايسمى « الشرق الاوسط » ؟

ولذلك فان الافضل هو ان تقوم البلدان العربية ، بالاتفاق فيما بينها وبعضها البعض من اجل انشاء « مؤسسة تمويل عربية » ، على ان تتبع احدى مؤسسات الجامعة العربية ، مثل صندوق النقد العربى او مجلس الوحدة الاقتصادية والاجتماعية ، ويتم تمويله وفقا لاوضاع كل منهما .

خاصة وان الاقتراح الامريكى لم يتضمن مايشير الى مساهمة الولايات المتحدة الامريكية فى هذا البنك ، وان يقتصر دورها على القيادة الاقتصادية للمنطقة ، وهذا مايجعلنا نشدد على الاقتراح السابق ، حتى لا نقع تحت رحمة هذه المؤسسة او تلك ، وحتى تنطلق المنطقة العربية باكملها فى مرحلة التعمير واعادة البناء الاقتصادى ، بما يحقق اهداف النمو الاقتصادى المنشود للمنطقة .



التكامل الاقتصادى .. والخروج من المحنة ؟!

تحليل يكتبه :

أسامة غيث

يتركز « الخوف الأكبر » من حرب الخليج فيما يمكن ان تفرزه من افكار سياسية واقتصادية واجتماعية متطرفة تتحكم فيها دعاوى واسانيد العزلة والأنانية المفرطة والتقوقع على الذات وتنبع خطورة هذه النوعية من الافكار انها تتبنى نفس المنطق المتطرف لجماعات « التكفير والهجرة » الذى يقطع بفساد الآخرين وحتمية الانعزال عنهم وتجنبهم باعتبارهم رجسا من عمل الشيطان .

ويتطلب ذلك السعى الجاد والعاجل لتجنيب العالم العربى « كارثة الكوارث » التى تلوح فى الافق وتتحرك بنشاط لتكريس الفرقة بديلا عن التكتل والاجتماع والتخويف من الاشقاء والجيران وكان جريمة واحدة هى غزو العراق للكويت كفيلة بان تطمس كل حقائق التاريخ والجغرافيا وثوابت الماضى والحاضر والمستقبل .. وكأن جريمة صدام فى حق الكويت والأمة العربية تبيح العذر للآخرين ان يرتكبوا فى حق شعوبهم واوطانهم جرائم اخرى تقول بانكار حتميات العمل العربى المشترك وضرورات التنسيق والتكامل الاقتصادى وتحويل كافة احاديث التكافل والتضامن الاقتصادى الى اضغاث احلام واناشيد حماسية جوفاء عفى عليها الزمان .

ويرتهن المصير العربى - بالرغم من حدة المحنة الحاضرة ودروسها البغيضة والمشئومة - بقدرة العالم العربى قيادة وفكرا وشعوبا على فرز « الاصيل من العارض » والفصل بين « المصلحة والانفعالات المؤقتة » حتى ينطلق البناء للمستقبل من قواعد صلبة وراسخة تتبنى منطق العصر وحتمياته القائلة بضرورة التجمع والتكتل لأن القرن الحادى والعشرين هو قرن الكيانات الكبيرة والعملاقة على الأقل من منظور « القوة الاقتصادية » وان تحقيق الحد الادنى اللائق من المنافسة فى الأسواق الدولية والتعامل معها بفاعلية مرهون بالقدرة التفاوضية للتجمع المتجانس لمجموعة من الدول وبغير ذلك تصبح مصالح الدول فرادى نهبا للضغوط والتاثيرات السلبية للتكتلات الدولية الكبرى ولايمكن للعالم العربى وغيره من الشعوب على خريطة العالم ان ينعزل عن منطق العصر وقواعده ونظامه والا حكم على نفسه بالتخلف والقهر والتبعية والضياع .

وقد حان الوقت والأوان لأن يضع العالم العربى النقاط فوق الحروف ليعرف بيت الداء حتى ينطلق على الطريق الصحيح للعلاج والدواء وان يدرك الجميع ان ماساتهم تكمن فى المزج السخيف بين « الجد والهزل » فى التعامل مع الكثير من الامور المصيرية والدقيقة ويومها ومن خلال التقييم الدقيق لممارسات الماضى سيدرك كل الأطراف حجم خطاياهم وتفريطهم وان العيب فى العرب وممارستهم وطريقة تفكيرهم وان القواعد الثابتة والأسس الفكرية القويمة بريئة تماما من مشاكلهم واحزانهم وفواجعهم وان العودة الصحيحة الى القواعد والمفاهيم الصحيحة كما يطبقها العالم المتقدم ويتحرك فى اطارها وعلى نسقها هى « الحل الوحيد والأوحد » لتجاوز كل عثرات الماضى والحاضر وتقويم بنيان المستقبل على قاعدة وثيقة من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة فى ظل عمل جاد ومخطط يسرع بالتنسيق والتكامل الاقتصادى بين كافة جنبات العالم العربى يلملم ماتبعثر ويصل ما انقطع ويحيى ما مات ويتدارك العثرات على الرغم من كل ماتثيره من احزان وشجون وهموم .

ومجرد نظرة سريعة وعاجلة على حقائق التعامل الاقتصادى العربى تثبت بما لايدع مجالا للشك ان كل الأحاديث الماضية للتكامل والتنسيق الاقتصادى كانت احاديث وافعالا هامشية تصنع عمليا الفرقة وتكرس الانقسام وتؤجج حساسيات الجميع ولابديل عن الجدية العاقلة لتجاوزها واصلاحها باعتبارها الركيزة الحقيقية للأمن العربى الصحيح .. وتتجلى صورة السلبيات الاقتصادية فى النقاط التالية :

١ - تراجع التجارة فيما بين الدول العربية الى مستويات بالغة التدنى حيث تقتصر فى اكثر التقديرات ايجابية على نحو ٤ ٪ فقط من اجمالى حجم تجارة العالم العربى مع العالم الخارجى وهى نسبة تعكس مدى الوهن فى علاقات التبادل التجارى العربى.



المصدر : الأهـــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩١

٢ ـ ان الاستثمارات داخل الوطن العربى لاتكاد تتجاوز ١ ٪ من الاجمالى وما يعنيه ذلك من ان عائد الأموال العربية يستفيد منه الآخرون وتقتصر الاستفادة العربية على النذر اليسير منه على الرغم من ضخامة فرص الاستثمار داخل نطاق الوطن العربى والحاجة الشديدة لهذه الاستثمارات لاستغلال الموارد وتحويلها الى طاقات انتاج ورخاء وتوفير فرص عمل تحول الانسان العربى من طاقة خمول وهموم وتطلع لما فى ايدى الآخرين الى طاقة تقدم ورفاهية ونماء .. وقد شهدت الفترة التالية لغزو العراق للكويت المزيد من الاندفاع المحموم والتدافع العصبى لنقل الأموال والاستثمارات والممتلكات الى الخارج حتى إن بعض التقديرات الدولية تشير الى خروج نحو ١٠٠ مليار دولار جديدة من العالم العربى للدول الصناعية الكبرى واضيفت الى الرصيد السابق البالغ ٦٧٠ مليار دولار .

٣ ـ ان الثروة العربية استنفذ منها الكثير فى سوق السلاح الدولية وان ترسانة الاسلحة التى تكدست لم تستخدم فى طريقها الصحيح والقويم المرتبط بضمان الأمن القومى العربى بل استخدم جزء هام منها لتقويض دعائمه ونظرة واحدة الى التقديرات القائله بان العراق انفق ٥٠ مليار دولار على السلاح فى عشر سنوات وميادين استخدامها تؤكد كيف كانت حربا على الاسلام والعروبة بدلا من ان تكون سندا لها فى مواجهة التحديات العاتية التى تهدد باهلاك الحرث والنسل .. وتشير التقديرات والأوضاع الراهنة الى ان النزيف العسكرى تصاعد الى مرحلة الكارثة وليس ادل على ذلك من قول صحيفة الواشنطن بوست الامريكية بان السعودية انفقت نحو ٤٨٫٥ مليار دولار وهو مايعادل نصف دخلها القومى على المجالات والنفقات العسكرية المرتبطة بحرب الخليج الاخيرة

٤ ـ ان فكرة ومبدأ المشروعات العربية المشتركة كاداة لتربيط المصالح والمنافع المتبادلة وخلق تكامل اقتصادى عربى حقيقى مازالت فى غالبيتها حبرا على الورق ومجرد دراسات فى الأدراج والمكاتب على الرغم من حيويتها وضرورتها لكل الاطراف العربية الأغنياء والفقراء على السواء وفى مقدمتها مشروعات التنمية الزراعية ومايفترض ان تتيحه من استغلال للثروات الزراعية فى مجموعة من الدول العربية الفقيرة وتحويلها الى طاقة انتاج تمنع عن هذه البلاد المجاعة ، وفى نفس الوقت توفر رصيدا عربيا تحت السيطرة والتحكم يوفر كل الاحتياجات الغذائية لباقى الدول العربية بعيدا عن الضغوط والشروط فى الاسواق الدولية .

٥ ـ ان قضية التعمير واعادة البناء فى العالم العربى انزوت من التفكير المشترك والعمل الموحد وتحولت الى قضية هامشية على الرغم من انها قضية بالغة الالحاح للتنمية الاقتصادية على مستوى كل دولة عربية وللتنمية العربية الشاملة بل هى القضية السابقة على الاستثمار والاندفاع نحو العمل والانتاج لأنها قضية المرافق والخدمات العامة فهى قضية البنية الأساسية التى بغيرها تصعب الحياة الانسانية ويستحيل الحديث عن الاستثمار المنتج ونظرة واحدة على تقديرات التعمير واعادة البناء المبدئية فى الكويت والتى تبلغ فى حدها الأدنى ٤٠ مليارا توضح مدى ضخامة التمويل اللازم لاعادة البناء والتعمير على امتداد الوطن العربى .

مطلوب من العرب نظرة فاحصة الى جارهم الاوروبى القريب الذى يبنى وحدته الاقتصادية والسياسية على اشلاء عشرات الملايين من الضحايا فى حروبهم العاتية التى امتدت طوال القرون الماضية واخرها ليس بعيدا عن العقول والعواطف فهو قريب مع الحرب العالمية الثانية التى راح ضحيتها ٥٥ مليون انسان وتهدمت فى ظلالها المدن والمصانع والمرافق ومرجع ذلك ادراك عاقل بان المصلحة تحتم الهجر الابدى لحزازات الدمار وجرائمه والتركيز على البناء للمستقبل .. ولابديل امام العرب إلا تجاوز المحنة بامانة وعزم حتى لاتعيش اجيالهم دوما ومع امتداد الزمان فى غياهب المحنة ومهانتها ؟!



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرؤية الغربية لمستقبل « الاقتصاد العربي »

كما سبقت الاشارة .. تعددت في الفترة الاخيرة .. جنبا الى جنب مع البيانات العسكرية الخاصة بالتطورات في معركة حرب الخليج . الاحاديث عن المستقبل الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط . وفي ايجاز نشير الى ان الخطوط الاساسية الثلاثة تمثلت في :

أولا : الحديث الذي ادلى به « فيلي برانت » المستشار الالماني الاسبق ورئيس الدولية الاشتراكية في العاصمة النمساوية فيينا . الذي اشار فيه الى مشروع إعادة البناء في منطقة الشرق الاوسط ، على غرار مشروع مارشال .

ثانيا : جاء الخط الثاني متمثلا في خطاب جيمس بيكر ، وزير الخارجية الامريكي امام الكونجرس (لجنة الشئون الخارجية) الذي اوضح فيه اقتراح واشنطون باقامة بنك لاعادة البناء والتعمير في منطقة الشرق

الاوسط . على ان يكون ذا تمويل متعدد الاطراف ، تتحمل فيه دول الخليج البترولية القدر الاكبر من التمويل . وذلك على غرار البنك الذي أقيم لمساعدة دول شرق اوروبا ، بعد سقوط النظم الشيوعية فيها ، احد اهداف هذا البنك تقليل الفجوة الاقتصادية بين دول الثراء الخليجي ، والدول العربية الاخرى .

ثالثا : تأتي المجموعة الاوروبية لتضع الخط الثالث ، في تصورات المستقبل الاقتصادي للمنطقة العربية في فترة ما بعد حرب الخليج ، والتي من المفترض مناقشتها من قبل وزراء خارجية دول المجموعة من التاسع عشر من شهر فبراير الحالي .

ويتمثل هذا الخط في انشاء مجموعة أخرى ، على غرار مجموعة الـ ٢٤ دولة الاعضاء في الوكالة الدولية للانماء التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . وان تقوم هذه المجموعة بتقديم مساعداتها في



مجال اعادة البناء والتعمير على غرار ما حدث بالنسبة لدول شرق اوروبا .

اذن الفرق بين الخط الامريكى ونظيره الاوروبى يتمثل فى الشكل القانونى ، ومدى مساهمة الجانب العربى فى كل منهما حيث تركز « واشنطون » على ضرورة تحمل دول الخليج البترولية بالقسط الاكبر . نجد ان اوروبا ، تركز على المعنى الواسع لاصطلاح « مجموعة دولية متعددة الاطراف » .

كما يتضح التباين فى الرؤية الامريكية وتلك الاوروبية فيما يتعلق بمساعدة الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة ، حيث ان حديث بروكسل عن مستقبل المنطقة فى فترة ما بعد الحرب ارتبط بموافقتها على تقديم مبلغ ٩ ,٧ مليون وحدة حسابية اوروبية (٦ ملايين جنيه استرلينى) للفلسطينيين فى الاراضى المحتلة .





المنطقة العربية واقتصاديات مابعد الحرب

د . عدالات عبد الوهاب حماد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

ربما بدا الحديث عن مواجهة مشاكل واقتصاديات مابعد الحرب كانه سابق لاوانه وخاصة أننا لم نفرغ بعد من حل مشاكل ماقبل الحرب من مديونية وتضخم وبطالة ، ناهيك عن مشاكل وأعباء الحرب نفسها الا انى انطلق من اعتقاد اننا قد تأخرنا فى طرح ومناقشة هذا الموضوع . وربما صاحب هذا الاعتقاد احساس بالالم من اننا فى الوطن العربى لانستوعب دروس الماضى وكأننا لانقرأ التاريخ ، الامر الذى جعل عدونا قادرا أبدا ان يحقق تفوقا علينا بمجرد تحركات قصيرة وسريعة ، وقد اصبح عدونا هذا يأتينا من امامنا ومن خلفنا وبكل اسف من بيننا وكم فى هذا من محنة وما اشد علقمها .

وان بدا من المدهش ان يكون الغرب اسرع منا فى طرح موضوع اعادة بناء منطقة الخليج بعد الحرب فليس من المدهش ان ينبع هذا الاهتمام من قبل كبرى الشركات الغربية التى تسعى لتعويض اثر انكماش حركة التجارة والنشاط اثناء الحرب او التى تسعى لتحقيق مكاسب من خلال عملية اعادة البناء . وهنا يحضر الفرد التساؤل .. هل تفكر اجهزتنا الاقتصادية فى مصر بنفس الطريقة ام يقتصر تطلعها على ان تسفر عملية اعادة البناء والتعمير عن اعادة تصدير العمالة المصرية لخدمة المشروعات الغربية فى الدول العربية اى اننا ننتظر ان يعيد الوطن العربى انتاج التجربة السابقة بماخذها وسلبياتها ونواحى عجزها وتخلفها .

الا ان المثير والموجع فعلا ان يبادر وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية بطرح مشروع تولى البنك الدولى اعادة تعمير منطقة الخليج على غرار دوره فى اعادة بناء اوروبا ، فكم فى هذا الاقتراح من استخفاف بقدرتنا على استيعاب دروس التاريخ .

الم يسبق ان طرح الرئيس السابق انور السادات — وبقوة — فكرة وضع وتنفيذ مشروع مارشال جديد لاعادة بناء الاقتصاد المصرى ولم يلق هذا النداء اية استجابة من لدن دول الغرب او الولايات المتحدة الامريكية ، ثم ان ممارسات البنك الدولى فى المنطقة على مدى العشر سنوات الماضية لم تسفر عن حجم تمويل ضخم يعتد به بالمقارنة باحتياجات المنطقة وانما كشفت ممارسته عن فاعلية استخدامه جنبا الى جنب مع صندوق النقد الدولى — من قبل الولايات المتحدة الامريكية ودول الغرب — للقيام بدور



الذراع القوى التى تستطيع ان تلوى اذرع حكومات دول المنطقة . فلماذا البنك الدولى بسجله غير الناصع ولدينا جامعة الدول العربية وصناديق الانماء العربية التى لا ادعى ان لها تاريخا حافلا بالانجازات . ولكن ان لم نقدر على تقويم مؤسساتنا العربية فمن اين لنا بالقدرة للسيطرة على المؤسسات الغربية !؟

ان اسلوب الادارة الامريكية فى اقحام نفسها والتغلغل فى شئون المنطقة يعيد الى الذاكرة سياسة بريطانيا فى فرض الوصاية على المنطقة وتبعات هذه الوصاية .. ولامجال لان ننكر ان الوجود العسكرى الغربى ابان حرب الخليج قد اثار حفيظة المواطن العربى واكد على حقيقة الاجماع العربى على رفض الوجود الغربى فى المنطقة بغض النظر عن مدى الاتفاق حول ان سبب هذا الوجود كان عمل صدام حسين او نداء السعودية

والمثير ايضا هو ما اثبتته ممارسات الضغط الاسرائيلى على المجتمع الغربى ابان حرب الخليج من تدنى مستويات القيم التى تحكم حركة المؤسسات السياسية لدى دول الغرب . هذا التدنى فى القيم الذى يجعل من الولايات المتحدة الامريكية نموذجا لممارسة الازدواجية المقززة والمنفرة ، بشكل علنى وواضح فى سياستها الخارجية فى معالجة القضايا الدولية خاصة فيما يتعلق بكل من القضية الفلسطينية من جهة واسرائيل من جهة اخرى . وهذا التدنى الذى اصبح يثير استهجان واستياء الشعب الالمانى نفسه ازاء خضوع الادارة الالمانية المهين لعوامل الضغط والابتزاز من قبل اسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة الامريكية وكأن هناك حلفا ثانويا بين الولايات المتحدة الامريكية والمانيا واسرائيل على ان يكون هدفهم مزدوجاه العراق والقضية الفلسطينية

ولامجال لان ننكر ان حرب الخليج قد احدثت صدعا كبيرا فى العلاقات العربية ـ العربية على المستوى السياسى وعلى مستوى العلاقات الانسانية وفعلت الكثير من العوامل التمزيق الداخلى والشعور بالخيبة والمرارة . ولاخلاف حول ان هذه الازمة انما هى نتاج الاوضاع الحقيقية فى الوطن العربى وانه بدون التصدى لهذه الاوضاع يستحيل ان يشعر المواطن العربى باى ولاء للعمل العربى الموحد . ويأتى على قمة هذه الاوضاع .

ـ نظم الحكم الاستبدادية .

ـ ضعف المؤسسات النيابية ووهن الممارسه الديمقراطية .

ـ التباين الفاحش فى توزيع الدخول والثروات .

وتقع مسئولية اصلاح هذه الاوضاع من جهة على عاتق الحكام انفسهم واستعدادهم النفسى للاصلاح واستيعابهم لدرس ازمة الخليج ، ومن جهة اخرى على وعى الشعوب ودور المفكرين القوميين فى تنمية هذا الوعى .

ويتلخص التحدى الحقيقى الذى يواجه الوطن العربى لفترة مابعد الحرب ـ على المستوى القومى ـ فى ثنائية :

ـ حل المشكلة الفلسطينية

ـ التعمير واعادة البناء الاقتصادى .

فلقد اصبحت المشكلة الفلسطينية تحتل بدون ادنى شك مركز الحس فى وعى وضمير المواطن العربى وما من مرة يتعرض فيها الوطن العربى لمبادرة مواجهة مع العالم الغربى الا وتطفو القضية الفلسطينية مباشرة على السطح لتصبح اكثر الامور الحاحا وايلاما ووخزا للضمير العربى ولاشك فى ان الازمة الفلسطينية هى المواجهة الوحيدة القائمة والمستمرة على صفحة العلاقات العربية الغربية منذ اكثر من اربعين سنة

اما مهمة التعمير فتتطلب فى ايجاز :

أ ـ الاعداد العاجل العلمى والرشيد لبرنامج اعادة البناء الشامل ـ المادى والبشرى ـ فى جميع الدول العربية .

ب ـ عدم التطرف فى رفض اشكال التعاون البناء مع الغير ، الاعتماد بشكل مبدئى على الذات والقوى والامكانيات الذاتية للمنطقة العربية .

ج ـ الوضوح فى توزيع الاعباء . فلم يعد مستساغا ان تتقاعس دول الخليج فى تمويل



اعباء وتكاليف البناء الاقتصادى والتعمير بعد ان فتحت خزائنها عن سعة لتمويل تكاليف ارقى واحدث معدات الحرب ووسائل الدمار .

د ـ ادراك عناصر الضعف فى جميع التنظيمات ومؤسسات التمويل والتنمية العربية وكذلك فى المواثيق الاقتصادية العربية ورفض استخدام اى من هذه العناصر لاغراض سياسية او دعائية ، واعادة هيكلتها بشكل يخدم المصالح الاقتصادية الحقيقية للمنطقة .

لقد تحمل المواطن المصرى عبر التاريخ الحديث العبء الاكبر فى مواجهة جميع المعارك والقضايا العربية ، ومن حقه ان يؤكد عظم هذا الدور، ان التنازل عن اثبات مثل هذا الحق ينحدر ـ بمقياس العصر ـ الى اسوء اشكال العجز والضعف ويعتبر مجلبة للفاقة والحاجة ، بينما يرقى الاصرار على المطالبة بالحق والتعويض عن الضرر الى اقوى مصادر القوى ، وربما كان هذا ـ بكل اسف ـ الدرس الذى يجب ان نتعمله من اعدائنا ومن حركة التاريخ فى ظل القيم السائدة والمسيطرة .





المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ فبـراير ١٩٩١

عاصفة الصحراء

وقضايا التدمير والتعمير

تحليل يكتبه :
اســـامة غـيث

يتكشف كل يوم المزيد من الاسرار المحزنة ، للخراب الاقتصادى ، الذى يخيم بظلاله الكئيبة على العالم العربى من المحيط الى الخليج وهو مسلسل محكم تتواصل حلقاته وتمتد بين الامس واليوم والغد بغير انقطاع او ابطاء .. وكان الدمار الاقتصادى هو المخطط الوحيد الناجح فى العالم العربى .. وكان البناء الاقتصادى هو المخطط الوحيد غير المسموح بنجاحه وقيامه فى العالم العربى وهو ماساة وكارثة بكافة ماتكشف من دقائقها وتفاصيلها وهى الاعصار العاتى عندما يكشف ما خفى من مخططاتها والاعيبها الساعية الى تكريس الخراب والتخلف والضياع .

وتقول صفحات كتاب التدمير الاقتصادى ان العرب دفعوا من ثرواتهم وعرقهم ورصيدهم كافة فواتير آلة التدمير العسكرية انتقاما من بنيانهم الاقتصادى حتى يعجز الفائض عن صناعة التقدم والتنمية وحتى ما تم بناؤه وتعميره فإن قرارا مجنونا لحاكم العراق قد استباح للاخرين ان يحولوه الى هدف مباشر للتدمير وحتى عمليات التدمير فإن تكاليفها وفواتيرها يدفعها العرب ويضحون من اجله بكل رصيد الحاضر والماضى اما اعادة التعمير فإن فواتيرها تقتضى ان يرهنوا كل مستقبلهم بغير تفكير وبدون حق فى لحظة تريث او تدبير وهى قصة مجنونة كان محورها التدميرى يرتكز على صدام حسين الحاكم الديكتاتور الذى تحول الى رأس الحربة فى المخطط التدميرى للاقتصاد العربى على امتداد العشرين عاما الاخيرة بغير كلل او ملل وهى سنوات تدفقت عليه خلالها تكنولوجيا الغرب والشرق على السواء وفتحت امامه كافة الابواب المغلقة بشدة فى وجه الاخرين حتى الأبواب المغلقة على الاصدقاء المقربين والمدللين وهى اوضاع ظلت حتى ما قبل الغزو العراقى للكويت وما تبعه من تداعيات وخراب عربى لغزا من الالغاز الكبرى المستعصية على الفهم والشرح ولكن الكثير من الطلاسم والاسرار بدات تتكشف عندما وضعت ، هذه القوة ، هدفا مباشرا للتدمير وكان الوديعة العزيزة الغالية حققت الهدف منها وحان وقت تدميرها ومعها يتم تدمير البقية الباقية من قوة العرب وبنيانهم الاقتصادى .

وليس هناك اصدق من الارقام للكشف عن كارثة التدمير الاقتصادى التى تجرف فى طريقها كافة ركائز البنيان العربى وهى كارثة تقتلع الجذور وتعرى القواعد وتقلب كافة الموازين راسا على عقب وصولا الى اوضاع مستقبلية تتفوق على كافة التقديرات المتشائمة مهما بلغ غلوها فى التشاؤم وتتبدى العديد من الملامح من خلال الارقام التالية :

١- تقدم الارقام على الرغم من تناقضها واختلافها صورة مذهلة لحجم الانفاق على التسليح الذى تم من خلال العراق فى السنوات العشر الاخيرة فى الثمانينات وهى صورة تصبح فوق قدرات الفهم عندما يضاف اليها ما تم انفاقه على التسليح من قبل باقى دول الخليج العربى وفى مقدمتها السعودية والكويت حيث تشير تقديرات المعهد الدولى لابحاث السلام فى باريس الى ان العراق انفق على الميزانية العسكرية نحو ٨٠ مليار دولار بينما الميزانية العسكرية فى فرنسا بلغت فى نفس الفترة ، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٩ ، الى ٦٨,٦ مليار دولار وبريطانيا ٦٩,٥ مليار دولار والمانيا الغربية ٤١,٣ مليار دولار مع الاخذ فى الاعتبار ان الميزانية العسكرية الامريكية فى نفس الفترة تتراوح قيمتها بين ٣٠٠٠ مليار و ٣٥٠٠ مليار دولار وقالت التقديرات ان فرنسا صدرت للعراق اسلحة باكثر من ٤٥ مليار فرنك فرنسى تمثل ٢٠٪ من واردات السلاح العراقية وان نصيب فرنسا والاتحاد السوفيتى والصين من فاتورة السلاح العراقية تصل الى ٨٠٪ من اجمالى قيمة الفاتورة ويجب ان يؤخذ فى الاعتبار ان فاتورة السلاح الخليجية يحصل على النصيب الوافر فيها امريكا مع مساهمات جزئية لبريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا واسبانيا .

ثم تاتى التقديرات الامريكية من خلال مجلة تايم فتتحدث عن مشتريات سلاح عراقية قيمتها ٥٠ مليار دولار للاسلحة التقليدية بخلاف ١٥ مليار دولار مشتريات فى مجال التكنولوجيا العسكرية ليصل الاجمالى الى ٦٥ مليار دولار وان هذه القائمة من المشتريات حققت للعراق ٩٪ من اجمالى مبيعات السلاح العالمية خلال السنوات الخمس الماضية ومع التقديرات تتوالى الانباء عن مشتريات اسلحة وتكنولوجيا تضم الكثير والكثير من ترسانة السلاح الغربى والامريكى والخبرات والمعارف الفنية والخبراء والعلماء والمختصين والاهم من كل ذلك ان فاتورة السلاح دفع مقابلها بترول العراق وعشرات



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩١

المليارات من الدولارات اقتطعت من عائد مبيعات النفط لدول الخليج العربى وكان الخلاف حول احقية سدادها جزءا من ذرائع الازمة الكارثة .

٢ ـ ان تدمير الالة العسكرية العراقية لتحرير الكويت تكلفته فى الشهور الثلاثة الاولى من العام الحالى ، يناير ـ مارس ، تصل الى ٦٦ مليار دولار وفقا لما اعلنه الرئس الامريكى بوش منها ١٥ مليار دولار تتحملها امريكا فى المرحلة الحالية للحرب والمسماة بعاصفة الصحراء والتى بدات فى الاول من يناير الماضى اما المرحلة الاولى والمسماة بدرع الصحراء منذ بداية الازمة فى ٢ اغسطس وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ فإن التقديرات المعلنة من البيت الابيض الامريكى تقول بتكاليف قدرها ١١ مليارا و ١٠٠ مليون دولار تحملت منها السعودية والكويت ٦٢٪ وامريكا ١٢٪ وتحملت المانيا واليابان وكوريا الجنوبية ودول خليجية اخرى نسبة ٢٦ ٪ ، وهناك تقديرات اخرى تقول بتكاليف قيمتها ٤٨ مليار دولار تحملتها السعودية بخلاف تكاليف باقى قوات الحلفاء وهو ما يوضح ان الثورة العربية تستنزف بحدة تمويل الحرب كما استنزفت من قبل فى تمويل فاتورة السلاح والتسليح .

٣ ـ ان خسائر التدمير تتراوح تقديراتها فى الكويت فقط ما بين ٢٥ مليارا و ١٠٠ مليار دولار ويعتمد ذلك على مدة الحرب ونطاقها ويرتبط تقدير التدمير بمبلغ ١٠٠ مليار دولار بالاوضاع المترتبة على الحرب البرية . وهناك تقديرات يابانية تتحدث عن خسائر عراقية قيمتها ٢٠٠ مليار دولار بخلاف احاديث عن مشروعات لتطوير انتاج النفط فى السعودية ودول الخليج قيمة تعاقداتها ٧٠ مليار دولار وتعاقدات تسليح منشآت عسكرية بعشرات المليارات من الدولارات ويكشف كل ذلك عن مستقبل الايرادات العربية وفى اى اتجاه تصب وهو اتجاه لا يتحدث بلغة البنيان الاقتصادى بقدر ما يتحدث بلغة البنيان العسكرى وبينهما فارق شاسع فى الاهداف والنتائج .

٤ ـ ان خسائر النشاط الاقتصادى فى دول الخليج وغيرها من الدول العربية وفى مقدمتها مصر لا تعد ولا تحصى ومصر فقط خسائرها المباشرة ٣١ مليار دولار ترتفع فى بعض التقديرات الى ٦٩ مليار دولار مع المدى الطويل وارقام اتحاد الغرف التجارية لدول مجلس التعاون الخليجى تقول بخسائر العراق والكويت منذ الغزو وحتى منتصف فبراير قدرها ٢٢ مليار دولار بواقع ٣,١ مليار دولار شهريا قيمة الصادرات النفطية .

والجديد والمثير فى هذه الكارثة الاقتصادية العربية ان الشركات الامريكية تستأثر بعقود اعادة تعمير الكويت وغيرها خاصة المملكة العربية السعودية وهذا التحكم الامريكى المباشر اثار قلق فرنسا وبريطانيا والمانيا واليابان وتركيا وغيرها واقامت بريطانيا بعثة تجارية فى الدمام لتكون قريبة من مركز العمليات الامريكى .

ومازالت الشركات المصرية تتحدث من القاهرة على الهواء مباشرة عن رغبتها الحقيقية فى المشاركة فى عمليات التعمير فى حين ان الاتفاقات تتم هناك عبر الحدود البعيدة فى واشنطن وعبر الحدود القريبة فى الظهران بالمملكة العربية السعودية .

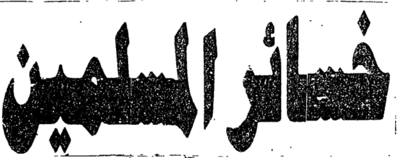
ولا تملك دول التحالف الا ان تعيش فى ظلال الحقبة الثانية من الخوف القاتلة بان امريكا اتخذت قرارها الفعلى بالاستئثار بتعاقدات التعمير كما اتخذت قرارها فى الحقبة الاولى من الخوف بالاستئثار بمساهمات التدمير والجميع فى حالة ترقب للحقبة الثالثة من الخوف وهى اعقد الحلقات واخطرها والمرتبطة بان يستأثر الحليف الامريكى بالنفط والثروة والايرادات والنفوذ ببركة التصرفات العراقية القديمة والجديدة ؟!



المصدر : النور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩١

١٠٠٠ مليار دولار ..



اشارت التقارير الاقتصادية الدولية التي صدرت عن حرب الخليج ان جملة خسائر العرب في حرب الخليج قد بلغت اكثر من الف مليار دولار ! !

قالت التقارير ان خسارة الكويت في الايام الاولى للغزو العراقي قد بلغت ١٦٨ مليار دولار جاءت نتيجة الاستيلاء على احتياطي الارصدة الكويتية ومخزون البضائع الاستراتيجي والسيارات بالاضافة الى هدم البنية الاساسية الكويتية من مرافق عامة ومصانع وشركات وغيرها والاستيلاء على الاسلحة الكويتية من طائرات ودبابات وصواريخ وقطع بحرية ...

اوضحت التقارير ان خسائر الكويت من البترول بلغت ٢٣٤ مليار دولار بسبب توقف ضخ وتصدير البترول الكويتي وتسرب البترول الخام من بعض الحقول في مياه الخليج واشعال النار في آبار اخرى نتيجة العمليات العسكرية بالاضافة الى تكاليف العمليات الحربية التي تدفعها الكويت للدول الحليفة ومن تعويضات للعاملين بها ..

توقعت التقارير أن يبلغ اجمالي مبالغ إعادة تشغيل تلك الحقول وتعمير المدن الكويتية الى ١٢٠ مليار دولار .

اما السعودية فقد خسرت من جراء الحرب المشتعلة الان - حسب ما ورد في التقارير حوالي ٢٣٠ مليار دولار موزعة بين تكاليف العمليات الحربية للقوات الحليفة واعادة تعمير بعض المدن السعودية التي اصيبت من جراء العمليات العسكرية في الخافجي وحفر الباطن والرياض

قالت التقارير ان العراق يحتاج الى اكثر من ٢٥٠ مليار دولار على الاقل لاعادة سير دولاب الحياة فيه واضافت .. ان الخسائر المبدئية للعراق في الحرب قد بلغت ١٢٠ مليار دولار اما اعادة تسليح الجيش واعادة تعمير المدن والمصانع والمنشات الانتاجية سوف يبلغ مئات المليارات

واكدت التقارير ان مصر وحدها قد خسرت اكثر من ٣٠ مليار دولار نتيجة نقص تحويلات العاملين المصريين في البلاد الخليجية وتاثر قناة السويس وحركة السياحة بالحرب الدائرة في الخليج

واضافت التقارير ان ترحيل العمال من رعايا بنجلاديش وباكستان من العراق والكويت قد اثر في ميزان مدفوعات .. هذه الدول

الأهرام الاقتصادى

حديث الوطن

تقدمة/ **هدايت عبد النبى**

كانت ندوة الاتحاد العام للفنانين العرب عن الابعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية لحرب الخليج ، ندوة ثرية وبحق ، تحدث فيها الدكتور اسامه الباز ، مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ووكيل اول الخارجية ، واللواء زكريا حسين ، مدير اكاديمية ناصر العسكرية والدكتور حازم الببلاوى ، استاذ الاقتصاد ، والمفكر لطفى الخولى .

وسوف اركز فيما سوف انقله من هذه الندوة - على البعد الاقتصادى لحرب الخليج والذى قام بطرحه الدكتور حازم الببلاوى .

الفرصة الأخيرة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٩١

فقد اكد الدكتور حازم الببلاوى ــ ومعه كل الحق فى ذلك ــ اننا امام الفرصة الاخيره لكى يلحق عالمنا العربى بالعالم المتقدم . وان البترول يمثل عنصرا اخير من بقايا العالم القديم ، اذ لا توجد مواد اولية هـامة الان باستثناء البترول ، وهى المادة الاولية الوحيدة التى مازال العالم فى حاجة اليها . والبترول يمثل اذن حلقة الانتقال من النظام القديم الى النظام الجديد الذى سيأتى . وذلك فى اطار عالم لم يعد يربط فيه القيمة الاقتصادية بالمواد الاولية الا فى حالة واحدة وهى البترول .

واوضح ان الذى اقدم عليه النظام العراقى ، فى الثانى من اغسطس الماضى أنه ادى بالمصالح الاساسية للاقتصاد العالمى الى الاهتــزاز والاضطراب .

والحديث مازال لحازم الببلاوى ، ان منطقة الخليج تتميز بالتبرول وامواله . وانه لابد من ضمان تدفق البترول وباسعار يمكن التنبؤ بها . فليس صحيحا ان العالم يرفض ارتفاع الاسعار ، انما الذى يـرفضه العالم عدم امكانية التنبؤ بما سيحدث للاسعار ، اما ارتفاع الاســعار المقبول والمتدرج فهو امر سهل .

ومن هنا ، فإن النظام العراقى ، كما اكد الببلاوى ، قد اثبــت ، فى اكثر من موقف ، انه لايمكن التنبؤ بخطواته المقبولة ، واذا كان مــن الممكن قبول هذا النوع من المغامرة فى امور عده ، فإن هذا امر لايمكن تحمله بالنسبة لمادة اساسية مثل النفط ، وفى منطقة تمثل ٦٥ ٪ مــن احتياطى البترول العالمى ، وبها مخزون عتيد مــن مــائة الى مــائة وخمسين عاما وبالذات فى الكويت والعراق . ولذلك فلا يمــكن ابقــاء ثلاثون فى المائة من احتياطى العالم للبترول فى يد نظام مغامر لايمــكن التنبؤ بتصرفاته المقبلة .

ومن هنا يضيف الدكتور حازم الببلاوى ، ان المنطقة العربية تواجه حاله توافق فى المصالح بين المصلحه العالمية فى حماية الثروة النفطية ومصلحة تنمية المنطقة . وبالتالى فان قضية التنمية العربية لــم تعــد مطلبا قوميا او عربيا فحسب ، وانما اصبحت مطلبا عالميا لكى يتحقق الاستقرار لحمايه الثروة المالية والبترولية الهامة التى اثبتت الاحداث انها لايمكن ان تتحمل اهتزازات او قلاقل .

وفى المرحلة المقبلة فإنه لابد لمصر ، على حد تعبير الببــلاوى ، ان تلعب دورا رئيسيا فى اطار الاختبار القادم وهو اعادة تعميــر المنــطقة التى دمرت وليس فى اطار اليد العاملة وانما فى اطار القدرات الاقتصادية والادارية لشركات المقاولات وليس على اساس منح بعض الشركات هذه المهمة وانما فتح الباب امام الجميع على اساس المنافسة الكاملة والاداء على اعلى مستوى . وهذا يقتضى فى رأيه تعــديلات كثيــرة فى النــظام الاقتصادى المصرى ، وقواعد الحياة السياسية ايضا .

ويؤكد فى ختام حديثه ان هناك فرصة تكاد تــكون فــريدة للتنميــة العربية ، وهى فرصة تحدث لاول مرة ، بعــد ان اثبتــت الاحــداث الماضية انها شرط الاستقرار المنطقة .



□ ماذا بعد تحرير الكويت

اقتصاد عربى ... أكثر كفاءة

موازنة عربية تمول بحسب القدرة على الدفع .. وتستخدم مواردها لتمويل الحاجات الأساسية للشعوب العربية



اطنان من الأوراق والبحوث والكتب التى تحدثت عن ضرورة التكامل الاقتصادى العربى .. والتنمية العربية المنشودة .. والوحدة الاقتصادية الآتية لا ريب فيها .. عقود ثلاثة مضت، والدعوة كما هى .. والمؤسسات التكاملية القائمة على التنفيذ تتشعب ويزداد بالتالى عدد الموظفين .. والنتيجة لا تنمية بل تبعية مطلقة مع الاصرار على عدم تحسين شروطها ولا تكامل .. بل تجزئة اما الوحدة الاقتصادية فصارت سرابا وبعض الحكومات العربية صرفت النظر عنها.

سيد عبد المجيد

ووسط هذا الضباب الكثيف يقوم العراق بغزو الكويت وتظهر دعوات مكبوتة تطالب بحقها فى ثروات الدول العربية النفطية حتى ولو عن طريق السلب والنهب والارهاب لقد تحررت الكويت .. ولكن الشرخ فى نسيج الأمة العربية قد حدث والمطلوب الآن .. الخروج من المأزق ..

كيف نعيد صياغة جديدة لاقتصادنا العربى وبعبارة أخرى .. اقتصادنا العربى كيف نجعله اكثر كفاءة واكثر عدلا ؟

وهذا يعنى اننا سوف نتحدث عن المستقبل .. ومستقبل اقتصادنا العربى بعد الهزة التى اصابت الكيان العربى يقتضى فهما علميا للماضى والحاضر .. لانه سيعنى فهم الأسباب التى شكلت كل عوامل القصور فى اداء الاقتصاد العربى ... من هذا المنطلق يبدأ طرح الدكتور عمرو محيى الدين استاذ الاقتصاد ومدير مركز الدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة والذى يتناول فيه وبصورة اساسية قضية توزيع الثروة العربية .. ويمكن تلخيص هذا الطرح فى النقاط الثلاث الآتية :-

بناء موازنة عربية تمول حسب القدرة على الدفع تستخدم مواردها لتمويل واشباع هذه الحاجات الاساسية .

● ان الانماء والأمن بمعنيهما العميق والشامل ، يشكلان معا حاجة مركزية ملحة للوطن العربى باكمله فى الحقبة الراهنة ، وفرضا يجب ان يتجه اليه العمل الاقتصادى العربى المشترك ، كجزء اساسى من العمل العربى المشترك فى كليته .. فالانماء والأمن معا ، يختزنان ويلخصان معانى وعناصر التصدى فى جانبه الاقتصادى ، للتحديات الكبرى التى تواجه العرب » ... يبدو اننا مازلنا فى حاجة الى ترجمة عملية لهذه المقولة والتى وردت فى احدى وثائق تطوير العمل العربى المشترك

□ □ يرى الدكتور محمد ابو مندور استاذ الاقتصاد الزراعى جامعة القاهرة بأن احداث الخليج ربما اكدت اكثر من اى وقت مضى اهمية الربط بين اعتبارات الأمن السياسى قطريا وإقليميا وبين اهمية التضامن العربى اقتصاديا

ويحدد الدكتور ابو مندور اربع نقاط اساسية لخلق نظام اقتصادى عربى اكثر كفاءة ..

□ انه على النظام العربى الجديد ان يسعى الى مواجهة الفجوة بين الشعارات الخاصة بالتكامل وبين الارادة السياسية من جهة والمحددات الموضوعية من جهة أخرى .

□ ان النظام العربى الجديد ، لابد وأن يبدأ برؤية جديدة لهجرة العمالة العربية



وأن يسعى لازالة الشرخ العربى الذى نتج عنه معاقبة العمالة العربية فى بعض البلدان نتيجة لموقف قيادتها السياسية . واضافة الى ذلك لابد من الغاء تقسيم المواطنين العرب الى درجات ، بدءا من باب الدخول فى المطار الى سيادة نظام الكفيل ببعض البلدان الامر الذى يجسد بعض مظاهر التفرقة العنصرية والاستغلال .

□ ان اى حديث عن التكامل الاقتصادى العربى لابد وأن يبدأ بازالة الحواجز الجمركية وتنشيط التجارة البينية لانها المدخل لتنشيط الناتج المحلى .. وتحقيق ما يسمى بالميزة النسبية ولو استدعى الامر ولفترة معينة اعطاء تفضيلات نسبية للتجارة العربية البينية فى مواجهة المنافسة مع الدول الاخرى .. مع الاخذ فى الاعتبار وضع خطة لتطوير الانتاج فى اطار التخصص كما ونوعا بما يتناسب مع احتياجات الدول المستوردة لمنافسة السلع المثيلة العالمية .

□ ان النظام العربى برمته فى حاجة الى اعادة النظر سواء فى المؤسسات المتخصصة التابعة للجامعة العربية او فى التجمعات الاقليمية العربية فتلك التجمعات فى مجملها ـ قد عجزت بصورة شبه كاملة عن الوفاء بمتطلبات الامن القومى العربى بابعاده المختلفة .. بل انها على ما يبدو لم تستطع أن تحقق او تدفع معدلات تنمية حقيقية داخل اقطارها .

● مظاهر تخلف الاقتصاد العربى عديدة ومتشابكة منها قصور تطور القوى البشرية وانخفاض انتاجيتها واختلال الهيكل الانتاجى ونقص وتخلف البنى الاساسية فى العديد من البلدان العربية .. هذا بجانب ضعف القدرات التكنولوجية .. يضاف الى كل ذلك التشريعات القانونية التى تساهم بصورة أو بأخرى فى ضعف الاداء الاقتصادى العربى .. ولعل التساؤل يكون كيف يمكن للقانون أن يساهم فى خلق نظام اقتصادى عربى .. قادر على تلبية احتياجات الشعوب العربية ؟

□ □ الدكتور محمود اسماعيل الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية يقول : مع ادراكنا للأهمية البالغة للقانون والالتزام بمواد منظمة فإن القانون لا يمكن أن يعمل بفعالية الا فى ظل بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية مناسبة فالقانون لا يستطيع ان يغير من الظروف المحيطة بصورة جوهرية ولو انه قد يساهم فى احداث التغيير شرط وجود المناخ المجتمعى المناسب ..

وهناك عوامل كثيرة ومتعددة لا يمكن فهمها فى سياقات مجردة او بمنظور جزئى... فإذا كنا نرغب فى تحقيق نظام اقتصادى عربى جديد لابد وأن تتوازى خطط الاصلاح ومن منظور كلى ...

● أن الامكانات العربية لا ترتبط بحجم الموارد المادية والبشرية وحسب بل انها تتعلق بالدرجة الاولى فى وجود رموز وطنية عربية تم اختيارها وبصورة حقيقية من خلال مواطنيها وتكون قادرة على السير نحو الامام والتقدم .

توزيـــع الدخـــل مـــن خـــلال الأدوات المشـروعة

□ □ تقييـم كفـاءة اداء النظـام الاقتصادى العربى الحالى سواء من حيث الياته او مؤسساته لاعتقادى بأن النظام الاقتصادى العربى الجديد لن يكون مختلفا أو مفصول الأواصر عن النظام الحالى .. بل سوف يكون الى حدما امتدادا له وتعديلا عليه فعلى سبيل المثال عرف الأقتصاد العربى آليتين لاعادة توزيع الدخل بين اقطاره وهما : انتقـال العمـالـة ، وانتقـال رءوس الأموال .. ولابد من تقييم هاتين الآليتين من حيث نمطها ، واداثهما وآثارهما على الاقتصاد العربى .

□ □ ان ازمة الخليج الثانية قد اثبتت أن قضية الفروق فى الثروة والدخل تعيش فى قلب الجماهير العربية .. وهذا لا يعنى الأتفاق مع ادعاءات صدام حسين فتلك كان هدفها الأساسى والأخير المناورة والخداع .

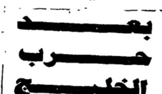
□ □ ويمكن القول أن اعادة توزيع الدخل فى النظام الجديد لابد وأن تتم من خلال آليات معترف بها وبالاستعانة بمؤسسات قوية .. وهكذا أتصور ..



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥/٣/١٩٩١

الخريطة الاقتصادية العربية



ايا كان المدى الذى طالته ، والأمد الذى استغرقته ، والخسائر التى خلفتها ، فقد إنتهت حرب عاصفة الصحراء ، وبنهايتها ينتهى عالم بمفاهيمه وعلاقاته ويتشكل عالم جديد بمفاهيم وعلاقات جديدة ولأن المنطقة العربية كانت مجال وهدف حرب الخليج فإن خريطة إقتصادية عربية جديدة يجرى رسمها لمواءمة النظام العالمى الجديد وتطرح الأطراف المختلفة مشاريعها للخريطة الجديدة .

بتصورات لاعادة إعمار المنطقة وتمويل برامج « التنمية المحبطة » .. المشروع الأمريكى بشأن بنك دولى .. والمشروع الأوروبى بخصوص « مارشال » جديد أو مؤتمر للأمن والتعاون والمشروع الخليجى من خلال الصناديق العربية ..

وتتدخل إيران وتركيا واسرائيل .. وباكستان ، بهدف تحويل الخريطة العربية الى « خريطة شرق اوسطية » فهل نشارك فى رسم « الخريطة الاقتصادية العربية بعد الحرب » قبل ان يرسمها الآخرون ويفرضوها علينا ؟ !

هل نشارك فى تخطيط المستقبل .. ام نسلمه لبنك امريكى او خطة اوروبية يدفعان بنا دائما الى اعتاب صندوق النقد .. او ننتظر فتات الصناديق العربية .. او نذوب فى خريطة الشرق الأوسط ؟ !

لقد آن الاوان لتقديم عناصر مشروع مصرى - عربى .التصور المصرى للخريطة الاقتصادية العربية بعد الحرب ، طرح بعض عناصره الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية . يقول : من الصعب ان نتحدث عن نظام عربى جديد فى الظروف الحالية .. وإن كان هذا لا يمنع من ضرورة التفكير فى شكل وملامح هذا النظام من الان .. اننى استطيع ان اقول بانه يجب ان ننظر الى الشواطىء الشمالية للبحر المتوسط ونستفيد من التجربة الاوروبية ..

وبخصوص فكرة مشروع مارشال العربى التى طرحها ، يقول وزير الدولة للشئون الخارجية : ان ازمة الخليج لا تختلف كثيرا من حيث خطورتها بالنسبة للعالم العربى عن الحرب العالمية الثانية بالنسبة لاوروبا . وكما استفادت اوروبا والولايات المتحدة فى نهاية الحرب من إقامة مشروع مارشال ، فعلى الدول العربية بالتعاون مع الدول الكبرى والمجموعة الاوروبية واليابان والولايات المتحدة ان تفكر فى مشروع مارشال جديد خاص بها يتم تمويله من الدول الكبرى ومن الدول العربية التى لها موارد بترولية . بمعنى ان يتم إنشاء صندوق او بنك او جهاز خاص يتولى تقديم المساعدات للدول العربية لمساعدتها فى التنمية وفى إنشاء مشروعات مشتركة وهو ما يؤدى فى النهاية الى دفع التضامن العربى للامام .

ويضيف الدكتور غالى : وبإعتبار ان مشروع مارشال الاوروبى هو من المشروعات التى ساهمت فى الوحدة الاوروبية ، فلابد ان نفكر بجدية فى مشروع مارشال العربى ، او فى وسائل إقتصادية اخرى ، قد لا تحقق الوحدة الاقتصادية وإنما تساعد على مزيد من التكامل والترابط الاقتصادى بين الدول العربية

التعمير والأمن والتنمية

يقول الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد الاسبق ان الخريطة الاقتصادية العربية بعد حرب الخليج ، سوف تشكلها ثلاثة عناصر اساسية هى : إعادة البناء والامن والتنمية .

بالنسبة لاعادة البناء فهى عملية ستشمل الكويت والعراق وجزءا من المملكة العربية السعودية بالاضافة الى لبنان ، وستقوم بها دول التحالف الرئيسية خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بمشاركة بعض دول المنطقة من خلال تنفيذ بعض المشروعات او من خلال العمالة .

ويضيف الدكتور السايح ان عنصر الامن ستكون له ابعاده الاقتصادية بعد الحرب . وليس بعد مبادلة الامن بالمال بين عرب الرجال وعرب المال هو البعد الوحيد . فإلى جانب ذلك هناك بعد آخر يتمثل فى التعاون فى مجال التصنيع العسكرى بين الدول العربية فيما بينها ، وبينها وبين الدول الغربية .

اما العنصر الثالث فى تشكيل الخريطة الاقتصادية بعد الحرب فى نظر الدكتور السايح فهو عنصر التنمية وبرايه ان المشروع الامريكى لتنمية المنطقة يتحدد فى إقتراح وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر بإنشاء بنك للتنمية . بنك إقليمى على غرار بنك التنمية الافريقى او بنك امريكا اللاتينية او بنك جنوب شرق آسيا . وهو بنك سيخضع لاشراف البنك الدولى وتموله الدول الغربية الصناعية ودول

رضا هلال

الخليج ، وسيكون لدول الشرق الاوسط وليس للدول العربية فقط .

ويضيف الدكتور حامد السايح ان المشروع الاوروبى كما حدده وزير الخارجية الالمانى هانز ديتريش جينشر فى « خطة مارشال » للمنطقة ، يمكن ان يكون تحت إشراف البنك الدولى ويمكن كذلك ان يرتبط بإقتراح بيكر لانشاء بنك إقليمى للمنطقة ، بحيث يمول البنك الاقليمى مشروع مارشال للمنطقة . كما انه من الممكن استمرار دور صناديق التمويل العربية مع المشروعين الامريكى والاوروبى ، ولو فى المرحلة الاولى .

وينبه الدكتور السايح الى ان الخريطة الاقتصادية العربية حسب المشاريع السابقة ، سوف تقتصر على المشرق العربى دون المغرب العربى والسودان . ويشير الى ان د . هنرى كسينجر اقترح فى محاضرة بجامعة جورج تاون ان يكون التعاون السعودى المصرى السودانى مدخلا مناسبا ، وكان تعقيبه على الاقتراح لتفادى غياب المغرب العربى ان تنتظم الخريطة الاقتصادية العربية على قاعدة التعاون السعودى المصرى السودانى الليبى ، ومع التطورات الاخيرة تنضم الى القاعدة سوريا . ولكن ، اين دور مصر ؟.

يجيب الدكتور السايح بقوله ان مصر لابد ان تشارك فى أول عناصر الخريطة اى فى إعادة البناء بواسطة شركات التعمير والقوة العاملة خاصة ان لها خبرة سابقة فى دول الخليج فى هذا المجال . كما ان لمصر دورا رئيسا فى عنصر « الامن » ولا يقتصر الدور على ان لنا قوات فى الخليج فلسنا مرتزقة ولكننا شركاء قبل الازمة وخلالها ، ومن خلال التنسيق بين الرياض والقاهرة



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ مارس ١٩٩١

ودمشق الذى سيزداد نطاقه بعد الحرب ، فإن إمكانات التعاون فى التصنيع العسكرى ستزداد ولا يخفى تاثير تطور التصنيع العسكرى على الصناعة المدنية .

اما عن عنصر تمويل برامج التنمية ، فيقول د . حامد السائح ان مصر بحاجة الى استكمال عمليات إلغاء الديون والى تمويل خطة التنمية سواء من خطة مارشال او البنك الاقليمى او من الصناديق العربية . وقبل كل ذلك فإن مصر بحاجة الى دعم نقدى فورى بحد ادنى ٥ مليارات دولار لخدمة اعباء الدين وتسيير الاقتصاد .

واضاف : إن مصر مطالبة بإعادة ترتيب البيت الاقتصادى من الداخل لتحقيق النتائج المرجوة وذلك بإصلاح الاقتصاد من خلال إستراتيجية إقتصادية جديدة تعتمد على زيادة الانتاج السلعى لخفض العجز فى الميزان التجارى .

التنمية المشتركة او الانتحار الجماعى

يؤكد الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط الأسبق ، ان الكارثة التى حدثت بدءا من يوم ٢ اغسطس ١٩٩٠ ومع الغزو العراقى للكويت قد كشفت عجزا عربيا واضحا ، وانه بنهاية حرب الخليج لن تعود الخريطة العربية لما كانت عليه قبلها وبالتالى فإن صدمة الحرب ونتائجها لابد ان تكون مناسبة إحياء مشروع تنموى عربى وإلا اصبحنا شركاء فى عملية « انتحار جماعى » .

وترتيبا على الاعتبارات السابقة ، يطرح الدكتور اسماعيل صبرى ابعاد خريطة جديدة ، إبتداء من اعتبار ان الطرح السائد الآن لفكرة إعادة توزيع الثروة البترولية هو طرح بذىء لان ثروة البترول منتهية ،وإنتهاء بإعتبار ان جوهر الامن فى المنطقة هو التنمية بمعنى التصنيع والتطور العلمى والتكنولوجى وليس هو تكديس السلاح الذى انتهى بنتائج سالبة حيث استخدم فى تبديد الموارد وفى حدوث الانقلابات ثم فى كارثة غزو الكويت .

ويضيف الدكتور اسماعيل صبرى : إذا طرح الامن بهذا المعنى ، تصبح التنمية العربية المشتركة هى الهدف الاستراتيجى وطويل الامد . وعندئذ تتجمع الثروات العربية البشرية والطبيعية والمالية فى جهد مشترك تعم فوائده ارجاء الوطن العربى . ويقول : إذا كان صدام حسين يطرح قضية الوحدة بمحتوى بسماركى ، فلابد ان يكون الطرح المقابل هو المحتوى الشعبى من خلال مشروعات تنمية اساسية تخدم اقطار الوطن العربى وتخلق إرتباطات عضوية بينها ، وبمضمون ديمقراطى حيث لا تنميه بدون ديمقراطية . والتجربة المثال فى هذا المجال هى تجربة المجموعة الأوروبية التى بدات بالاقتصاد وتتجه نحو الوحدة السياسية .

ويتضمن جدول اعمال تحقيق ذلك الهدف - براى الدكتور صبرى - إعادة النظر فى الأطار المؤسس للعلاقات العربية (خاصة جامعة الدول العربية) والتوجه نحو المشروعات التنموية العربية المشتركة ، وتاكيد الامن عن طريق تخفيض السلاح المتبادل والمتزامن والمتوازن فى المنطقة . تحت إشراف وتفتيش دوليين وليس عن طريق تكديس السلاح ، وذلك للتحدث بلغة العصر .

ويقول الدكتور اسماعيل صبرى : ان الحديث عن مشروع مارشال للمنطقة هو حديث بلغة الماضى لا الحاضر ، وان موقع مصر فى الخريطة الاقتصادية والأمنية العربية هو دور مركزى لا يفرضه وجود قوات مصرية فى السعودية وإنما يحدده دورها الجغرافى والحضارى وثقلها السكانى وبإعتبارها تمثل ربع السوق العربية .. إن عالم ما بعد ١٩٩١ لن يكون كعالم ما بعد ١٩٤٥ بمعنى انه ليس صحيحا ان المنتصرين فى حرب الخليج هم فقط الذى سيحددون خريطة المنطقة مثلما حدث بعد الحرب العالمية الثانية وانما الذين سيحددون هم اهل المنطقة اولا .

البحث عن تصور مصرى

الدكتور حازم الببلاوى رئيس بنك تنمية الصادرات ، يرى ان الخريطة العربية بابعادها وعلاقاتها التى كانت قائمة قبل حرب الخليج لن تستمر ، وان خريطة جديدة سوف تفرضها حقائق ما بعد الحرب وقدرة وسرعة كل طرف من الأطراف على الحركة .

ويضيف ان من اهم حقائق ما بعد الحرب ، هو خروج اطراف منتصرة من الحرب وبالتالى سيكون بيدها معظم اوراق اللعبة اما أطراف اللعبة فهى ، الطرف الأمريكى ، أوروبا ، الدول العربية بما فيها الدول الخليجية ، الطرف السوفيتى (كمراقب وحاضر) دول الجوار الجغرافى مثل إيران وتركيا واسرائيل وربما باكستان وبالنسبة للطرف الأمريكى ، فإنه سيحصل اوراقا اكثر من اى وقت مضى ، إلا ان هناك حدودا تقيد الدور الأمريكى . فالمصالح الامريكية فى المنطقة طويلة الامد ولذلك يجب ان يكون الحل المقترح طويل الامد ايضا . والولايات المتحدة لا تستطيع ان تعتمد لى وجود عسكرى صارخ فى المنطقة لمدة طويلة ، كما ان الحشد العسكرى الذى تم فى حرب الخليج من الصعب تكراره ، وبالتالى فإن إستقرار المنطقة لابد ان يكون جذريا وبواسطة دول المنطقة . وذلك بالاضافة الى القيود الداخلية فى الولايات المتحدة ذاتها .

اما الطرف الخليجى ، فإن الدول الخليجية باتت فى وضع اضعف نسبيا مما كانت عليه فى السبعينات ، واقل حرية فى الحركة سواء تجاه الولايات المتحدة او تجاه الدول الاخرى لانها تدخلت لحمايتها او لانكشاف ضعفها الذاتى . وعند حد معين من الضغط فإن النظم الخليجية قد تتعايش معه دون تغيير هيكلى . وتبقى الاطراف الاخرى ، محكومة فى حركتها بالطرفين الامريكى والخليجى .

والحقيقة الثانية التى يؤكدها الدكتور الببلاوى هى حقيقة الشعور الموجود فى الشارع العربى ، سواء اتخذ شكل التعاطف مع الرئيس صدام او شكل الاحتجاج على التجاوز فى معاقبة العراق او شكل تاييد ضرب العراق لاسرائيل .. فمن ناحية ، تعكس تلك المشاعر حالة الاحباط فى الشارع العربى بسبب فشل مشروع التنمية العربية وعدم الاستفادة من الثروة البترولية التى كان الجميع يامل فى ان تعود عليه بقدر من الخير - ومن ناحية ثانية ، تعنى تلك الحقيقة إن استقرار وامن المنطقة فى المدة الطويلة لا يتحققان فقط بالقوة العسكرية وإنما بان تشعر هذه الشعوب بدرجة اكبر من الرضا .

وفى ضوء الحقيقتين السابقتين ، يرى الدكتور الببلاوى ان الاطراف المختلفة قد وضعت تصوراتها ، مشيرا الى ان هناك حدا ادنى يعتبره من مصلحة كل الأطراف ان تتفق عليه وهو إقامة نظم إقتصادية اعلى كفاءة واقل اسرافا ونظم سياسية اكثر ديمقراطية وعصرية بالاضافة الى تحقيق مستوى من التنمية الاقتصادية دونه يكون الشارع العربى والاسلامى رافضا للثروة البترولية .

وبخصوص المشروعات المطروحة امريكيا واوروبيا للمساعدات الاقتصادية لدول المنطقة ، يستنتج الدكتور الببلاوى انها تهدف الى نوع من الرقابة الدولية على نمط التنمية وشكلها فى المنطقة . بدلا من ان تتوجه المساعدات الخليجية الى الدول الاخرى فى شكل ثنائى او فى إطار مؤسسات خليجية .

ويدعو الدكتور الببلاوى الى ان يكون لمصر صوت مسموع ومشروع او تصور بالنظر الى وزنها السكانى والثقافى والى مشاركتها سواء بإعطاء شرعية لتدخل المجتمع الدولى او بالمساهمة العسكرية ، مشيرا الى ان وجود المشروع ، التصور من اسباب النجاح والقدرة على الحركة بعد الحرب ، وبالتالى شغل موقع افضل فى الخريطة .

ويضيف : إذا كانت المساعدات الخليجية ستتوجه من خلال رقابة دولية فإن البحث عن صيغة جديدة للمساهمة العربية فى تمويل التنمية العربية قد يتطلب إعادة النظر فى دور واساليب عمل المؤسسات المالية العربية القائمة . ويمكن ان يكون ذلك من خلال فصل الادارة عن الملكية . فمقار تلك المؤسسات فى الدول النفطية الغنية ، وبالاضافة الى القوة التصويتية الهائلة لتلك الدول تعمد الى الحرص على ان يترأسها مواطنوها . ولذلك يجب ان يكون للدول المستفيدة تاثير اكبر الى جانب تاثير الدول المانحة والدول الغربية ..

ويرى الدكتور الببلاوى أن تدابير الأمن الجماعى الاقليمى المقترح ، يجب ان ترتبط ببرامج التنمية الاقتصادية العربية ، وذلك أمر يتمتع بقبول عربى عام ، ويجب على مصر أن يكون لديها تصورها الخاص لتحقيق ذلك .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ إبريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤٣٨ مليار دولار خسائر العرب فى حرب الخليج

الكويت خسر ٢٤٠ مليارا والعراق ١٢٠ والسعودية ٦٤

واشنطن - ا . ش . ا - اشارت تقديرات الخبراء الاقتصاديين فى جامعة جورج تاون الامريكية الى ان خسائر البلدان العربية من جراء حرب الخليج قد بلغت اربعمائة وثمانية وثلاثين مليار دولار مما يعنى احتياج العالم العربى الى جهود ضخمة على مدى عدة اجيال لتعويض هذه الخسائر .

وقال الدكتور ابراهيم عويس الخبير الاقتصادى والاستاذ بجامعة جورج تاون فى مقابلة اذيعت فى واشنطن امس .. ان اكبر الخسائر كانت من نصيب الكويت حيث بلغت ما يقدر بحوالى ٢٤٠ مليار دولار . واوضح ان الجانب الاكبر من هذه الخسائر يتمثل فى احتراق بترول الآبار الكويتية التى حذر من ان قدرتها الانتاجية على المدى البعيد قد تتأثر بشدة نتيجة لأن الحرارة الشديدة الناجمة عن الحرائق المشتعلة فيها حتى الآن تتسبب فى تدفق البترول بأعلى من معدله المعتاد وتؤدى بالتالى الى جذب المياه الجوفية الى هذه الآبار .

واضاف الخبير الاقتصادى .. وهو مصرى يعمل استاذا للاقتصاد بالجامعة ان خسائر العراق الذى تسبب فى هذه الازمة لا تقل عن ١٢٠ مليار دولار منها ٥٠ مليارا فقدها العراق خلال ستة اسابيع فقط هى التى استغرقتها الحرب من ١٦ يناير وحتى ٢٧ فبراير عندما تم تدمير مطاراته وموانيه ومعظم البنى التحتية التى كان يملكها من طرق وجسور ومرافق مختلفة . اما قيمة السلاح العراقى الذى استهلك ودمر نتيجة للحرب فانه يقدر بنحو ٤٠ مليار دولار .

واوضح الدكتور ابراهيم عويس ان الحرب كلفت المملكة العربية السعودية حوالى ٦٤ مليار دولار .. وهى بذلك تصبح ثالث اكبر الخاسرين من البلدان العربية نتيجة لهذه الازمة المدمرة التى نجمت عن احتلال العراق للكويت فى ٢ اغسطس من العام الماضى . كما اشار الى ان دولة الامارات العربية المتحدة قد تكلفت حوالى ٤ مليارات دولار من جراء الحرب .

اما بالنسبة لباقى الدول العربية فان مصر .. ورغم بعض ماخسرته مصر .. ورغم بعض مااستطاعت تعويضه نتيجة لالغاء نسبة من ديونها .. يقدر بحوالى ٣,٥ مليار دولار .. فى حين خسر الاردن ٢ مليار دولار واليمن ١,٥ مليار والمغرب مليار والدول العربية الاخرى مليارين .

واشار الدكتور ابراهيم عويس الى ان هذه الخسائر الباهظة كان يمكن ان تسدد ثلث جميع ديون البلدان العربية .



المصدر : الدستور

التاريخ : ١مايو١٩٩١

مؤتمر عالمى بجامعة الأزهر يناقش :

مستقبل التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية بعد حرب الخليج

كتب/نبيل عبد البصير

يناقش المؤتمر العالمى الذى يعقد بجامعة الازهر يوم الاثنين القادم مستقبل التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية بعد حرب الخليج وذلك من خلال إنشاء سوق اسلامية مشتركة .

يستمر المؤتمر الذى يحضره كبار علماء ومفكرى العالم ثلاثة ايام يناقش خلالها ثلاثون بحثا تتناول واقع العالم وإنعكاسات هذا الوضع على الحياة الاقتصادية .

يشارك فى المؤتمر العالمى الذى يعقد بمركز صالح كامل للدراسات الاقتصادية بالازهر نخبة من كبار المفكرين الاسلاميين وقادة العمل الاسلامى ورجال الفكر الاقتصادى ومن بينهم الشيخ محمد الغزالى والشيخ ابو الحسن الندوى والدكتور يوسف القرضاوى والفريق عبد الرحمن سوار الذهب رئيس منظمة الدعوة الاسلامية والدكتور حسين حسان رئيس الجامعة الاسلامية فى باكستان وسوف يحضر الجلسة الافتتاحية وزراء الاقتصاد والمالية والتنمية والتعليم والاوقاف ورؤساء الجامعات المصرية .

صرح بذلك الدكتور جعفر عبد السلام استاذ القانون الدولى ورئيس مركز صالح كامل للدراسات التجارية بالازهر .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢مايو١٩٩١

□ فى الندوة الإسلامية لآثار حرب الخليج :

شيخ الأزهر : المصارحة قبل المصالحة والخطط قبل الخطب

بن تركى : خسائر الحرب بلغت ٥٦٠ مليار دولار

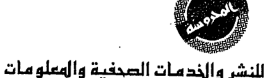
كتب ـ محمد يونس

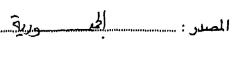
اكدت مناقشات الندوة الدولية حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتربوية لأزمة الخليج التى نظمتها جامعة الأزهر بالتعاون مع رابطة الجامعات الاسلامية ، ان معالجة ازمة الخليج تتطلب المصارحة قبل المصالحة ، وذلك للتعرف على جذورها واسبابها مع الوعى باهمية الاعتماد الجماعى على الذات فى مواجهة مختلف التحديات التى تجابه امتنا العربية والاسلامية

وقد طالب فضيلة الامام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر الباحثين المشاركين فى الندوة بان يشخصوا داء امتنا اليوم ويضعوا الدواء فى اطار خطة عمل قابلة للتنفيذ ونبه إلى انه إذا كان واجب العلماء هو النصح فيجب ان يكون النصح مقنعا لا مجرد مواعظ وخطب فأمتنا اليوم بحاجة إلى الخطة اكثر من الخطبة لمعالجة قضاياها

وعن الآثار الاقتصادية لحرب الخليج قال الدكتور عبدالله بن تركى رئيس رابطة الجامعات الاسلامية ان تكاليف الاتلافات التى اصابت الكويت بلغت ٨٠ مليارا بينما تتطلب اعادة البناء ما قيمته ٥٠ مليارا أخرى فى الوقت الذى بلغت فيه خسائر العراق اكثر من ٢٥٠ مليارا غير ٨٠ مليار دولار لاعادة التعمير و١٠٠ مليار دولار نفقات حرب الخليج بالاضافة إلى ما اصاب آلاف الأسر الكويتية من تشرد والجسد العربى من انشقاق

وقال الدكتور جعفر عبد السلام مدير مركز صالح كامل للدراسات الاقتصادية (بجامعة الأزهر) والمقرر العام للندوة ان الندوة التى تستمر أربعة ايام ستناقش ٤٠ بحثاً تتناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والنفسية للأزمة





حرب الخليج والقوى الاقتصادية العالمية

!!! : تتأثر الدولة قوة أوضعفا بقدر تحديدها لأهدافها الاستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية . هذه الأهداف عبارة عن سلسلة متشابكة النهايات تتكامل مع بعضها فى ترابط وتناسق حتى لاتنفرط نهاياتها كما تتأثر بالمتغيرات التى تطرأ عليها من الداخل أو الخارج كما تخضع جميع القوى إقتصادية كانت أوسياسية أوعسكرية لنفس هذه المقاييس والتحديدات .

وإعتبارا من هذا القرن ومابعده يحتل الهدف الاستراتيجى الاقتصادى المرتبة الرئيسية الأساسية بالنسبة لباقى الأهداف خاصة إذا ماتيسر له المناخ الاجتماعى المناسب والاعداد التربوى والخلقى والنفسى والتعليمى والديمقراطى .. الخ للمواطنين وكانت تسانده قوة عسكرية ذاتية قوية لتزيد من فاعلية تأثيره على المستوى الدولى والعالمى ، ممايستدعى أن نتناول بالدراسة مواقف القوى الاقتصادية العالمية - قبل وبعد حرب الخليج - بإيجابياتها وسلبياتها حتى يمكن بناء قوة اقتصادية عربية قادرة على التنافس والوقوف بجانب باقى القوى الاقتصادية العالمية

بقلم اللواء

رشاد ابراهيم محجوب

الحاكم الأسبق لقطاع غزة

●● القوى الاقتصادية قبل حرب الخليج :

تزامنت حرب الخليج مع أوضاع اقتصادية دولية غاية فى التعقيد فقد تراجعت صدارة الدولار دولياً لصالح الين اليابانى والمارك الالمانى علاوة على قوتهما التصويتية داخل المؤسسات الدولية خاصة صندوق النقد الدولى حيث احتلتا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية وقبل كل من انجلترا وفرنسا ممايعنى الاعتراف بمكانتهما الاقتصادية على الساحة الدولية .

ولقد ترتب على هذا الوضع التنافسى العالمى ، أن استعاد الين نشاطه وقيمته وتحركت معدلات الفائدة فى مصلحة اليابان منذ أوائل ١٩٩٠ وكذلك بالنسبة لمعدلات الفائدة بالنسبة للمارك الالمانى بينما قامت الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا بإجراء خفض فى معدلات الفائدة حتى تتمكنا من الخروج من حلة الركود والتدهور الاقتصادى . كما تم حل منظمة «الكوميكون» التى كانت تضم الاتحاد السوفيتى ودول شرق اوروبا بغرض تدعيم ، وتوثيق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية سابقاً .

بينما مازالت التنمية الاقتصادية فى الوطن العربى فى مرحلة التخطيط المبدئى ولم تخرج بعد إلى مرحلة التنفيذ .

●● القوى الاقتصادية بعد حرب الخليج :

لقد تسببت حرب الخليج فى الشهرين الاولين لغزو العراق للكويت فى إلحاق حالة من الركود الاقتصادى فى الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا ؛ فلقد أدت زيادة أسعار النفط المضاعفة فى الولايات المتحدة إلى زيادة المصروفات على المستهلكين والشركات ، أما فيمايتعلق بانجلترا فكان تأثيرها واضحا فى مظاهر الركود التى تشهدها معظم القطاعات الصناعية والخدمية ، خاصة السياحة .

وكانت المحصلة النهائية لمجموع هذه العوامل ماتشاهده من صراع وتنافس بين دول التحالف الغربى رغبة فى الحصول على عقود أعمال انشائية وصناعية وفنية علاوة على عمليات إطفاء حرائق حقول البترول .. إلخ ، لاعادة تعمير الكويت والتى تقدر مبدئيا بأكثر من ١٠٠ مليار دولار إذ ستؤدى إعادة تنشيط هذه القطاعات إلى دفع النشاط الاقتصادى لدول التحالف الغربى فى حالة إمكانية السيطرة على أسعار النفط، وضبط السياسة النقدية والمالية .

وكانت النتيجة أن تحصلت دول التحالف على أكثر من ٨٥٪ من العقود بعد تحرير الكويت وكان النصيب الاكبر للولايات المتحدة الامريكية

.. بينما لم تحظ الدول العربية بمالايزيد عن ١٥٪ من عقود الاعمال .

كما تم إفتتاح البنك الاوروبى للتنمية فى لندن يوم ١٥ أبريل ١٩٩١ والذى سنتناول أهدافه فى مقال لاحق - لمساعدة دول أوروبا الشرقية على الانتقال بيسر من الاقتصاد المخطط المركزى إلى الاقتصاد الحر ، مع ترسيخ النظام الديمقراطى الليبرالى فى هذه الدول .

بينما لم تتضح حتى الآن معالم التنمية الاقتصادية الاجتماعية فى الوطن العربى وسنحاول عرض رؤيتنا التصورية لهذا الكيان كما نتمناه .

●● الرؤية التخطيطية للتنمية الاقتصادية فى الوطن العربى :

مما سبق يتضح أن معالم الاقتصاد العالمى قد بدأت فى التشكل والوضوح بعد أن حققت مكاسب اقتصادية فى المنطقة العربية والتى قد تستمر لسنوات طويلة ، بينما لم تتضح معالم التنمية الاقتصادية فى الوطن العربى - حتى الآن - بالرغم من الثروات الطائلة التى تنعم بها سواء المستقلة أو غير المستقلة ، خاصة هذا الكم الضخم من الاحتياطى الاستراتيجى العالمى من النفط والذى سيظل المصدر الاساسى للطاقة العالمية لفترة طويلة . ممايستدعى إعداد الرؤية التخطيطية للتنمية الاقتصادية فى الوطن العربى على أساس المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة وعلى الامكانات والثروات الطائلة الموجودة

ويعتمد هذا التصور على أساسين رئيسيين : أولهما أن يكون لكل دولة الحق الكامل فى السيادة على مواردها الطبيعية والتصرف فيها كما تقضى عليها مصالحها الوطنية . وثانيهما : هو الدخول بمحض الرضا فى علاقات مثمرة عربية - من منظور المصلحة المشتركة - تعود بالخير والنماء الاقتصادى على دول الوطن العربى بهدف التحديث والتنمية فى البلاد المتلقية للمعونة ، وبالربح على الدول المقرضة . ولنأخذ من تجربة التجمع الاقتصادى الاوروبى أحسن مابه من تطبيقات علمية وعملية من حيث الخطوات والاجراءات والسياسات وأيضا من حيث النجاحات والنتائج . خاصة أن هناك رصيدا عربيا من العمل العربى يحتاج الكثير منه إلى إعادة صياغة على أسس جديدة بالنسبة للمشروعات المشتركة والعملاقة ومايرتبط بها من إتفاقات لتحرير



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩١

التجارة وتعزيز التبادل التجارى والاعتماد الغالب على الانتاج العربى والعمالة العربية - إلا فيما ندر من التخصصات الاجنبية - بشروط تضمن كرامتهم وتصون حقوقهم على أن يتكامل هذا المنهج الجديد بحركة إنتقال الاموال العربية واستغلالها في دول الوطن العربى بجانب المعاملة التفضيلية مع ضمان تأمين هذه الاموال والاستثمارات والربح العائد منها مع توحيد التشريعات والقوانين الاقتصادية والمالية والتجارة التى تخدم العمل العربى المشترك على أن تخدمها شبكة كبيرة مشتركة من المواصلات والاتصالات والاعلام والثقافة الخ حتى يمكن بناء قوة اقتصادية عربية قادرة على المنافسة والوقوف بجانب القوى الاقتصادية العالمية .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩١

جدول أعمال مابعد الحرب

التنمية المطردة لا توزيع الثروة سبيل النهضة

حوار القومي

، مابال الزمان يضن علينا برجال ينبهون الناس ، ويرفعون الالتباس ويفكرون بحزم ، ويعملون بعزم ولاينفكون حتى ينالوا ما يقصدون

الكواكبى

ثروة وموارد العرب ، ليست النفط والمال فقط . بل تشمل الماء والأرض القابلة للزراعة والكادر البشرى ، والجمع الخلاق بين هذه الثروات للبناء واقامة جماعة اقتصادية عربية ، هو سبيل بدء نهضة عربية جديدة .

ذلك هو الخيط الأساسى الذى يربط مابين مجموعة الافكار التى يثيرها مقال الدكتور ابراهيم سعد الدين من وجهة نظره بدءا من نقده فكرة توزيع الثروة العربية الى تاكيده أهمية التنمية الشاملة والمطردة .

ويواصل الحوار القومى نشر ماجاءه من المقالات (١٠٠٠ كلمة) والرأى العام (٤٥٠ كلمة) .

فى اطار حملة النظام العراقى لتبرير غزو الكويت وفى محاولة للتغرير بالجماهير عزف صدام حسين - ضمن أشياء أخرى - على اوتار الفروق الداخلية وفى مستويات المعيشة بين البلدان الخليجية العربية وبين باقى البلدان العربية التى تعانى شعوبها الفقر والفاقة . ورفع صدام شعار اعادة توزيع الثروة العربية التى ادت المصادفة التاريخية والجغرافية وحدها الى تركزها فى عدد محدود من البلاد العربية المحدودة السكان والتى يتم نهبها واهدارها بواسطة الأسر الحاكمة فى هذه البلاد .

ان انكشاف خداع صدام ، وافتضاح حقيقة ماتسبب فيه هو من هدر فى الموارد العربية كنتيجة لسياساته العدوانية ضد ايران ثم ضد الكويت ، لم يمنع ان يستمر شعار توزيع الثروة وان ينجذب اليه اعداد من المثقفين العرب حتى بين من كانوا من اشد الناقدين للعدوان الصدامى . ويذهب البعض الى ان تحقيق الاستقرار والأمن العربى يشترط ضمن شروط اخرى حسن توزيع الثروة العربية والحد من الفروق الواسعة فى الدخول بين مواطنى الاقطار العربية المختلفة . ان جاذبية هذا الشعار يثير فى نفس الوقت مخاوف متزايدة بين الخليجيين . ومن ثم فان الدول الخليجية راحت تؤكد فى اتفاقاتها العربية سيادة كل قطر عربى على ثروته الخاصة .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩١

ان جاذبية الشعار ومايثيره من مخاوف فى نفس الوقت يستلزم المناقشة الموضوعية لهذه القضية . خاصة من ناحية تاثيرها فى بناء امن عربى حقيقى وفى معالجة الآثار التى ترتبت على كارثة حرب الخليج . وتوفير الشروط الضرورية لبناء القاعدة اللازمة لنهضة حضارية عربية جديدة .

كل الأقطار تمتلك ثروات

لعل امرا لايثير قدرا من الالتباس بقدر مايثيره موضوع الثروة العربية وتوزيعها . فالاقوال تطلق على عواهنها دون تدقيق . ويبرز فى الحديث ان الدول العربية الثرية هى وحدها دول النفط لما تملكه اما من مخزون نفطى كبير او ما استطاعت ان تراكم من احتياطيات نقدية كنتيجة لتحويل النفط من ثروة معدنية الى ثروة مالية . ان الواقع يخالف هذه الصورة مخالفة كبيرة . فالثروة هى كل الموجودات ذات القيمة التى يملكها فرد او جماعة طبيعية او اعتبارية عند لحظة معينة سواء كانت هذه الموجودات هى من الاموال او المنقولات او العقارات . وتقاس ثروة اى فرد او جماعة بقيمة مجموع الموجودات الصافية التى يملكها فى لحظة التقدير ، بما فى ذلك ما له لدى الغير بعد خصم ما يستحق للغير لديه من اموال .

واذا كانت ثروة المجتمعات النفطية تشمل قيمة مافى باطن الأرض من احتياطات نفطية كما تشمل مايوجد على ارض المجتمع من موجودات فضلا عن الاموال السائلة والودائع وقيمة الأوراق المالية المملوكة لاعضاء المجتمع ومؤسساته بما فيها الاستثمارات الخارجية والودائع الخارجية المملوكة للدول او الافراد فى الخارج ، فان المجتمعات غير النفطية حتى وان لم تملك احتياطات نفطية او استثمارات خارجية وكانت محملة بالديون فانها قد تملك قدرا كبيرا من عناصر اخرى من عناصر الثروة . فقد يملك بعضها قدرا كبيرا من الاراضى الزراعية الخصبة القابلة للزراعة . كما هو الحال بالنسبة للسودان. والعراق والمغرب وغيرها من البلاد العربية . كما ان بعض الدول كمصر تملك مرافق عامة تقدم خدمات دولية كقناة السويس تولد قدرا كبيرا من الدخل لمصر . فضلا عما تملكه البلاد من المشروعات الانتاجية والسياحية والأراضى الخصبة وغيرها .

ودون الدخول فى المشاكل الخاصة بكيفية تقدير الحجم الاجمالى لثروات مختلف البلاد العربية فى لحظة معينة او عبر التاريخ ، نؤكد فقط ان بلادا عربية كثيرة تملك من الثروات ومن الموارد اكثر بكثير مما تملكه الدول النفطية كما ان ثروات بعض الاقطار هى ثروات متجددة لا تنفد على عكس الثروة النفطية القابلة للنفاد مع كل

بقلم الدكتور :

ابراهيم سعدالدين

استخراج لبرميل من النفط وانفاق حصيلة النفط فى استخدامات غير انتاجية .

الثروات غير قابلة للتوزيع بين الاقطار

ان ثروات المجتمعات كثروات الافراد تأخذ اشكالا مختلفة . وقد ينتقل جزء منها من شكل الى آخر . وعلى سبيل المثال فان جزءا من الثروة النفطية قد يتحول الى ارصدة مالية كنتيجة لاستخراج النفط وتحول جزء من حصيلة بيعه الى ارصدة مالية . وقد تتحول بعض الارصدة المالية الى مشروعات انتاجية فى الداخل او الخارج . وتتغير قيم ثروات المجتمعات على مر الزمن كنتيجة للعديد من العوامل وعلى راسها التغير التكنولوجى وزيادة الطلب على بعض الموارد أو نقصها . ان النفط مثلا كان موجودا دائما فى باطن الارض العربية . ولكن لم يكسب قيمته الا بعد تطور اساليب استخراج واساليب نقل النفط فى البلاد غير العربية بعد ان اصبح النفط احد أهم مصادر الطاقة على النطاق العالمى .

من ناحية أخرى فهناك من الثروات ماهو غير قابل للانتقال او الاتجار مع مايترتب على ذلك من ان تقييم هذه الثروات لايتم الا فى الاطار المحلى فقط . هذا فضلا عن ان ثروات معينة كالثروات المنجمية هى ثروات غير قابلة للنفاد بينما تستمر ثروات اخرى وتتجدد رغم استخدامها .

ان ذلك كله يوضح ان الجزء الاكبر من الثروات العربية هو غير قابل للتقسيم حتى على النطاق القطرى فما بالنا بالنطاق القومى . ان قابلية جزء من هذه الثروة للتحول الى ارصدة مالية ، لا يعنى ان هذه الأرصدة هى الثروة كلها . ومن ثم فان توزيعها لهذه الارصدة المالية بين الاقطار العربية باسم العدالة لا يزيد على ان يكون توزيعا لجزء من الثروة فقط . وهو توزيع يتم على حساب الاقطار التى تمتلك ثروات قابلة للاتجار والتبادل لمصلحة غيرها . ان توزيعا من هذا النوع هو توزيع لا يقيم عدلا ولا يؤدى بالضرورة الى تطوير القدرات العربية وزيادة المقدرة على الانتاج وتوليد الدخل . ان قدرا من التوزيع يتم بالفعل داخل الاقطار النفطية . ولم يؤد هذا التوزيع الى اى تنمية حقيقية حيث ينفق جزء هام منه انفاقا استهلاكيا .

توليد الدخل لا الثروة مقياس ثراء وتقدم الأمم

اذا كان غنى الفرد او فقره قد يقاس بما يملكه من ثروة وما يحصل عليه من دخل سنوى ، فان غنى الأمم او فقرها يقاس فقط بمقدار الدخل الذى يتحقق سنويا بالنسبة للفرد الواحد من سكانها . ان الدخل القومى كما هو معلوم هو قيمة مجموع الناتج القومى الصافى الذى يتم تحقيقه خلال فترة تاريخية معينة - فترة عام فى العادة . ورغم وجود ارتباط بين الثروة والدخل فان وجود ثروات قومية كبيرة لدى دول معينة لايعنى بالضرورة ارتفاع الناتج القومى لها . اما ارتفاع الدخل فقد يساعد على زيادة الثروة كنتيجة للادخار وتكوين استثمارات جديدة .

ان عددا من الدول التى تملك ثروات طبيعية كاملة هى من بين الدول الاقل دخلا بالنسبة للفرد الواحد من السكان . وعلى سبيل المثال فان الاتحاد السوفييتى هو من اغنى دول العالم فى الثروات الطبيعية بينما تعتبر اليابان من اكثر الدول فقرا فى الموارد . ومع ذلك فان الدخل بالنسبة للفرد الواحد فى الاتحاد السوفيتى لا يزيد على نصف دخل الفرد الواحد فى اليابان . ان الدخل بالنسبة للفرد الواحد يرتبط اكثر ما يرتبط بأنتاجية العمل . واذا كانت انتاجية العمل قد تتاثر بالظروف الطبيعية السائدة ، ولكنها تتاثر اكثر بحجم الاستثمارات الانتاجية ونوعيتها ونوعية التكنولوجيا المستخدمة ودرجة مهارة العاملين ومدى كفاءة الادارة .

ومن المفيد هنا ان نشير الى ان كل الدول العربية تتصف بقصور فى قدراتها الانتاجية وانتاجية العمل بها . يشترك فى ذلك الدول النفطية او غير النفطية . ان مايبدو من ارتفاع فى الدخل فى البلاد النفطية هو مظهر خادع لان ماتحصل عليه هذه البلاد من عوائد كنتيجة لاستخراج النفط وبيعه تتضمن الى جانب الدخل الحقيقى الذى يتولد عن انتاج قيم جديدة عن طريق العمل استبدالا لجزء من ثروة طبيعية كامنة وقابلة للنفاد بثروة مالية ظاهرة .

التنمية وليس توزيع الثروة

ان الكارثة التى حلت بالعرب نتيجة للغزو العراقى للكويت وما تلى ذلك من حرب وتدمير غير منقطع الصلة عما سبق ذلك من تطورات ، وما شاهده العالم العربى من ترد خلال الفترة التى تلت حرب ١٩٧٣ وحتى الآن . فرغم الانتصار الجزئى الذى احرزه العرب فى تلك الحرب ، ورغم استعادة العرب لقدر من السيطرة على نفطهم ، ورغم زيادة ثراء بعض الدول العربية فان الوطن الغربى لم يتمكن من تحقيق اهدافه فى التحرر او التنمية . فقد فشلت البلاد العربية فى استعادة اراضيها التى كانت قد احتلت فى عام ١٩٦٧ باستثناء سيناء . وعجزت مختلف اقطار الوطن العربى عن تحقيق تنمية اقتصادية مطردة مصحوبة بممارسة ديمقراطية حقيقية وبعدالة اجتماعية . ان العكس كان هو الصحيح . فقد ضحى بالنزر اليسير من التقدم الذى كان قد حدث فى السبعينات فى اتجاه اقامة عدالة اجتماعية فى بعض البلدان تحت شعارات تحقيق الديمقراطية والتعددية .

فزادت الفروق الاجتماعية حدة وبقيت الديمقراطية فى أحسن الأحوال مقيدة وشكلية ، أو ضحى بالديمقراطية باسم الثورية والتنمية وتحرير الأراضى المحتلة فى حالات أخرى لينتهى الأمر كله الى اقامة سلطات فردية مطلقة غاشمة تفرض قهرها على شعوبها بالارهاب والعنف دون تحقق أى تنمية حقيقية أو اى تحرير للأرض أو الارادة العربية .

وقد أدى ذلك كله مع انخراط القوى السياسية فى صراعات جانبية وجزئية ، واعلائها شأن تناقضاتها الثانوية الى ترسيخ الهيمنة الاستعمارية والاسرائيلية وتوسع اسرائيل فى احتلال الارض وممارسة العدوان ضد عديد من الاقطار العربية . كما ازدادت حدة الصراعات الاثنية والتعصب الطائفى وتصاعدت التيارات السلفية واصبح العنف ظاهرة يومية . وبرز خطر التقسيم فى اكثر من قطر عربي .

لقد كان الغزو العراقى والفشل العربى فى انهاء ذلك العدوان ومنع نشوب الحرب تعبيرا موضوعيا عن مدى التردى الذى وصلت اليه الأوضاع العربية بسبب عجز كل اقطارنا غنيها وفقيرها عن تحقيق التنمية المطردة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

وقد ادى العدوان والحرب والتخريب والصراع المسلح الذى لم يزل مستمرا فى العراق الى مزيد من التدهور الاقتصادى والاجتماعى فى البلدان العربية . لقد فقد العراق كل ماسبق بناؤه من بنية اساسية ومن صناعة حديثة .

أما باقى الدول العربية فقد تأثرت اقتصاداتها جميعا بالازمة : وفقدت اكثر من دولة جزءاً هاما من دخلها كنتيجة لطرد من كانوا يعملون فى الكويت والعراق من العمال العرب ، ولتوقف السياحة ، ونضوب الموارد العربية الداعمة لاقتصاداتها . وينتظر ان يظل التاثير السلبى للحرب والتخريب لمدة طويلة . ان تكلفة الحرب واعادة التعمير ستثقل كاهل البلدان العربية النفطية وعلى راسها الكويت والعراق . ومن المنتظر ان يظل النفط مرهونا لحساب دفع نفقات الحرب واعادة التعمير حتى نهاية هذا القرن على الاقل . وستشمل الضائقة المالية كل البلدان العربية بما فيها الدول النفطية فى الخليج وسوف ينتشر تاثير هذه الضائقة لتصل اثارها لكل البلاد العربية .

ان الكارثة تطرح مرة أخرى وبشدة ضرورة العمل الجاد من اجل تنمية اقتصادية عربية شاملة ومطردة . تؤدى الى التصنيع السريع للبلاد العربية وتحديث الزراعة للوفاء بالاحتياجات الغذائية للشعوب العربية وتكون الاساس المتين لتحقيق الامن العربى . ان ذلك لابد ان يستند الى بناء قاعدة علمية وتكنولوجية قومية تمكننا اولا من حسن اختيار مانسعى لحيازته من تكنولوجيا وتطوير مانحوزه ليصبح اكثر ملاءمة لظروفنا ومن ثم المساهمة فى التطور التكنولوجى العلمى اخذا وعطاء .

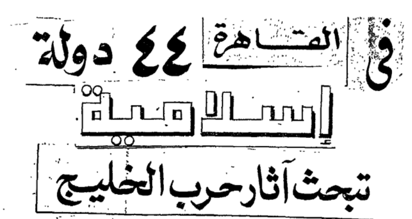
وذلك كله لايتحقق بتوزيع الثروة المالية او النفطية . ان توزيعا من هذا النوع لايمنع هدرا للموارد بل كثيرا مايسهل مثل هذا الهدر فالمساعدات الخليجية للعراق فى حربه ضد ايران قد ساعدت فى بقاء الحرب لمدة ثمانى سنوات مهدرة اموالا وطاقات عربية بشرية ومالية لاحد لها .

والمطلوب هو تجميع الموارد العربية وحسن تخصيصها واستخدامها وزيادة كفاءة هذا الاستخدام والتوزيع المتكافىء لمردودها فى كل ارجاء الوطن العربى ان الثروة والموارد العربية لاتقتصر على النفط والمال كما سبق الاشارة ، بل تشمل ايضا الموارد المائية والارض القابلة للزراعة فضلا عن البشر الذين يحوزون الكفاءة - والمعرفة .. والجمع الخلاق بين هذه الثروات لبناء صرح صناعة عربية متطورة وتطوير الزراعة وزيادة التبادل والاتصال هو السبيل لبدء نهضة عربية جديدة وتحقيق الأمن العربى . ولابد لذلك من السعى لاقامة جماعة اقتصادية عربية توفر تدريجيا حرية انتقال العمل ورأس المال بين الأقطار العربية والتساوى القانونى فى معاملة العرب فى كل الاقطار العربية ، فضلا عن حرية التجارة بما يوفر الأساس المادى لتحقيق الوحدة السياسية العربية فى المستقبل .



المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢يوليو ١٩٩١



فى القاهرة ٤٤ دولة إسلامية تبحث آثار حرب الخليج

وتشجيع المشروعات المشتركة متعددة الأطراف



استحوذت ازمة الخليج والوحدة الاقتصادية الاوربية على مناقشات الندوة الثالثة لبنك التنمية الالامى التى عقدت بالقاهرة يوم الثلاثاء الماضى بعنوان تشجيع المشروعات المشتركة بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى .. حيث فرضت هاتين القضيتين تحديا طالبت الدول الاعضاء وعددها ٤٤ دولة بعد انضمام ايران بضرورة مواجهة الاثار السلبية لازمة الخليج واجراءات قصيرة الاجل والاسراع باتخاذ خطوات بناءة لمواجهة التحديات التى تفرضها قيام اوربا الموحدة عام ٩٢ لتجنب الاثار السلبية لذلك على الدول الاسلامية وخاصة وان معظمها من الدول النامية .

وفى الكلمة التى القاها د . عاطف صدقى رئيس الوزراء نيابة عن رئيس الجمهورية تحددت ٧ استراتيجيات يمكن التركيز عليها فى المرحلة القادمة هى الكفاية الانتاجية بجوانبها الاقتصادى والتكنولوجية والسلوكية عن طريق تعبئة الموارد ا المتاحة للأمة الاسلامية .. واستراتيجية الامن ...سى وتعميق التصنيع على اسس فنية واقتصادية والرابعة هى استراتيجية تنمية التبادل التجارى بين الدول الاعضاء ثم تشجيع المشروعات المشتركة لتحقيق التكامل الرأسى والافقى لهياكل الانتاج .. وتكوين اتحادات لحماية مصالح المنتجين تحت رعاية البنك الاسلامى لمواجهة الاحتكارات العالمية ثم تعبئة امكانيات البحوث والتصميم .

والتكنولوجيا والانتاج للارتقاء بها لخدمة الانتاج والخدمات .

المشروعات المشتركة

وتركزت ملاحظات الدول المشاركة الاربعة والاربعين من خلال الاوراق والكلمات التى قدموها على ضرورة اسهام البنك الاسلامى بدور اكبر فى انشاء المشروعات المشتركة ودعم التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية خاصة الدول المتضررة من ازمة الخليج .. وكذلك ضرورة الاستعداد لمواجهة اوربا الموحدة فى عام ١٩٩٢

ويقول محمد جواد فهاجى مندوب ايران ان الاتجاهات الراهنة نحو التكامل الاوربى ان تقلل من قدرة البلدان الاسلامية على دخول اسواق الدول الاوربية ومن هنا يتعين ان تستمر الدول الاسلامية فى دعم قاعدتها الاقتصادية وتعزيز التعاون فيما بينها سعيا الى اقامة السوق الاسلامية المشتركة ..

وطالب مندوب ايران ببحث مشكلة انخفاض معدل السحب من المساعدات المقررة للدول الاعضاء فى البنك لان معدل السحب الفعلى لا يزيد عن ٥٠٪ فقط من المبالغ المعتمدة ويتطلب ذلك اعادة النظر فى الاجراءات المعمول بها [illegible] التغلب على هذه الظاهرة [illegible] كذلك انخفاض نصيب تمويل التجارة البينية بين الدول الاعضاء قد انخفض بنسبة ١٢,٨٪ فى العامين الماضيين الامر الذى يستدعى .. كما انخفضت نسبة تمويل المشاريع بنسبة ٤٪ عن العام الماضى والمطلوب ان يضاعف البنك اهتمامه بمشروعات البنية الاساسية ويخفض نسبة الربح المقررة على تمويل العمليات

متابعة :
ابراهيم عبد العزيز
تصوير : محمد سالم

الاستيرادية حتى يمكن الاستفادة بقدرات البنك التمويلية

واوضح د . محمد سعيد النابلس محافظ البنك المركزى الاردنى ان الدول الاسلامية قد مرت فى العام الماضى باقسى ازمة فى التاريخ الحديث الامر الذى يفرض على البنك الاسلامى ضرورة زيادة عناصر المساعدة الفنية للدول الاعضاء ومعالجة بعض العقبات واهمها الضمانات المفروضة على القروض طويلة الاجل لتمويل التجارة والتى كانت سببا فى ضياع فرص عديدة على المصدرين والمستوردين من الدول الاعضاء

كما ان البنك الاسلامى مطالب بتوفير الطرق والوسائل التى تمكن الدول المتضررة من ازمة الخليج من التغلب على المشاكل التى افرزتها هذه الازمة

المساعدات بدلا من القروض

وطالب نصر الدين سومينتا بورا وزير مالية اندونسيا بضرورة تقديم المساعدات عن طريق المشاركة فى راس المال بدلا من تقديم القروض للدول الاعضاء [illegible] وضرورة سداد الدول الاعضاء لمستحقات البنك حتى تزداد القدرة التمويلية وتقديم المساعدات الفنية ..

واوضح عبد الجليل خان مندوب بنجلاديش ان الوضع العالمى الراهن كل ذلك يرتب اثارا هامة على اقتصاديات الدول الاسلامية



١,٦ مليون دولار تخسرها المؤسسة العربية للاستثمار بسبب أزمة الخليج

اكد تقرير صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار انخفاض ايراداتها بنحو ١,٦ مليون دولار وذلك بسبب انعكاسات ازمة الخليج على المستوى العربي وانخفاض اسعار الفائدة على الدولار الامريكي

واشار التقرير الى زيادة قيمة الاستثمارات العربية الوافدة ٢٥٨,٥ مليون دولار عام ٨٩ الى ٤٠١ مليون دولار عام ٩١ وتوزعت هذه الاستثمارات على عشر دول وبلغ نصيب القطاع الصناعي منها ٣٩ ٪ والقطاع المالي والمصرفي ٣٢,٧ ٪ وقطاع التجارة والخدمات ١٦ ٪ والقطاع السياحي ٩,٦ ٪ اما القطاع الزراعي والثورة الحيوانية فلم تتعد نسب الاستثمار به ١,٦ ٪

واوضح التقرير زيادة قيمة العقود الموقعة عام ٩٠ بنسبة ٦٢ ٪ لتصل الى ١٦١ مليون دولار معظمها في مجال ضمان ائتمان الصادرات واشار إلى بدء العمل في ٥٠ مشروعا في مجال المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار وتتراوح تكاليفها ما بين نصف مليار دولار و ٤٢٥ مليون دولار كان نصيب القطاع الصناعي منها ٧٤ ٪ والزراعي ٢٤ ٪ والخدمات ٢ ٪



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٩١



أزمة الخليج .. وعام من المحن الاقتصادية القاسية !

ماحدث في الخليج العربي وبالتحديد على الأرض الكويتية منذ عام مازال كله خارج نطاق « العقل والتعقل » لأن بديهيات العقل والتعقل كانت تقول بعدم حدوثه .. والغريب المثير ان الحدث بدأ باستباحة كرامة الكويت العربية وانتهى باستباحة كرامة الشعب العراقي العربي مع بقاء النظام الدموي الديكتاتوري الفاسد الذي فتح الطريق باستباحة كرامة وارض الاشقاء حتى يستبيح العالم كرامة وارض الوطن والابناء .. واذا كان ذلك هو اللغز الاول الذي يضج المضاجع فان ماتلاه من الغاز لكفيل بان يضج مضاجع العرب جميعا منذ بداية الخلق وحتى اوان نهاية الخلق والخليقة .

ماحدث على أرض الخليج لهو عام الفيل وعام الهجرة الاولى وعام الرمادة بكل ماتعنيه وتتضمنه من عبر ودروس ولكنه وللاسف الشديد وفي اطار الواقع العربي يحمل كافة الروائح التي هبت على العالم العربي .

تحليل يكتبه :

أســـامة غيـــث

مع موقعة بلاط الشهداء التي هزمت فيها الجيوش الاسلامية في فرنسا وتوقف معها المد الاسلامي على حدود جبال البرانس الاسبانية ومع موقعة مرج دابق في الشام عندما هزمت الجيوش المصرية امام قوات سليم الاول السلطان العثماني وضاع السلطان الغوري تحت سنابك الخيل وعلق خليفته طومان باي على باب زويلة وكان قبلها صوت الحزن القادم من الاندلس قد اعلن سقوط سلطان المسلمين من على عروش الاندلس مع بكاء آخر ملوك بني الاحمر بكاء النساء على ملك لم يحافظ عليه كما يجب ان يحافظ عليه الرجال .

ومع عام من ازمة الخليج تتبدى على السطح بقايا « حصاد الهشيم » الذي اكتوى بناره كل عربي من « المحيط الى الخليج » وهو اكتواء العسير القاسي من نيرانه مازال تحت الرماد ينتظر اللحظة السانحة الذي تنطلق فيها شروره حتى ينقض على البقية الباقية فلايبقي منها ولايذر .. ولو حصرنا سريعا ماتبدى على السطح وفي الافق من خسائر اقتصادية ومالية فادحة لحقت بالعالم العربي القاصي منه والداني لوجب ان ترتعد منا الفرائص لا لنسقط ارضا نلتمس العذر والسماح من الاسياد ولكن لتتقوى عزائمنا لمواجهة الشدائد وتنفض بحزم ويقين كافة نقائصنا لان البديل الجاسم فوق الرؤوس هو التيه في البرية بغير رجاء او امل في الاهتداء فهو تيه لارجعة منه ..

وتقول القائمة العاجلة للرصد الاقتصادي بما لايصدقه عقل ولا خطر على قلب بشر حتى عقول وقلوب القلة القليلة من ابناء العرب الراسخين في العلم والمشتتين على ارض المعمورة وهي تشمل :

١ - **تدمير واسع النطاق** : فما هو واقع في الكويت من حرق لآبار البترول وماحدث من تدمير للبيئة في المنطقة توحش حتى اغتال الخليج العربي وبيئته البحرية لهو تدمير للحياة على جزء غير قليل من الأرض العربية ولو اخذنا في الحساب التدمير الواسع المدى للعراق وهو تدمير شمل المرافق والخدمات العامة والمنشآت الانتاجية حتى عادت العراق الى دولة من القرون الوسطى لظهر المدى الحقيقي للتدمير وهو تدمير يأخذ ابعادا اخرى اذا صحت حسابات وتقديرات تدمير جزء من مصانع ومنشآت العراق النووية والمرتبطة بالاسلحة الكيماوية والجرثومية وتأثير ذلك على البيئة اليوم وغدا

٢ - **اهتزاز الثوابت وضياع الطريق** : وقد اتاحت الجريمة النكراء التي كان اداتها نظام صدام حسين القبيح ان تخرج كافة الافاعي من جحورها تشكك في سلامة وضرورة التكتل والتجمع الاقتصادي العربي باعتباره الامل والملاذ الوحيد للعالم العربي لتحقيق الحد الادنى من القوة التي تمكنهم من التعايش ولو على هوامش القرن الحادي والعشرين وحتى احاديث التكامل والتنسيق العربي في المجالات الاقتصادية في اطار المفاهيم الحديثة العالمية للمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة وجدت من يفرغها من معناها ومضمونها حتى على المستوى الشكلي الذي قام من قبل وضاع وسط هذه الفوضى الضارية حتى كافة القناعات اللفظية بحتميات الامن الاقتصادي العربي ومتطلباته وترعرع في المقابل مفاهيم واطروحات عنصرية واقليمية

٣ - النزيف الحاد للموارد : خلال اشتعال الازمة وبالقصف الجوى والتكنولوجيا وبغيره ، تبعثرت مئات من مليارات الدولارات واصبحت اثرا بعد عين وامتد نطاق الخسائر ولم يقتصر على الفوائض والاستثمارات بل شمل احتياطيات البترول المستقبلية فى صورة افراط فى انتاج البعض لتعويض توقف انتاج الاخرين وحرق لمخزون البترول الكويتى مع عودة اسعار النفط الخام للتدنى والانخفاض بخلاف خسائر البشر من اهل الخليج او هؤلاء الذين كانوا يعملون هناك وهى خسائر تقدر بمئات المليارات من الدولارات لو اخذنا حسابات المصريين فقط على سبيل المثال فمازالت اموال المصريين التى تتراوح بين ١٢ و ١٥ مليار دولار مجمدة فى البنوك الكويتية لحين صدور اشعار اخر بغير قدرة على السحب او علم بمصير العائد ومنقولاتهم حبيسة الشقق بالكويت وينتظرها مصير مظلم

٤ - تاكل المال الخارجى : واثبتت الاحداث التالية للحرب ان موجودات العرب بالخارج ماهى إلا قشة فى مهب الريح تعصف بقيمتها الاحداث المتلاحقة والسريعة ونظرة واحدة الى حديث خسائر امارة ابوظبى الاخيرة فى قضية بنك الاعتماد والتجارة والافلاسه وتقديرها فى البداية بنحو ٥ مليارات دولار ثم ارتفاع التقديرات الى نحو ١٥ مليار دولار واكثر يوضح كيف تتعدد اساليب تلاشى الاموال والفوائض العربية فى لحظات بسيطة .

وقد افرزت ازمة الخليج مخاوف لاتقتصر على العالم العربى بل تمتد الى كافة ارجاء الكرة الارضية وهى مخاوف جسدتها اقوال غربية وامريكية كثيرة وعبر عنها السكرتير العام للامم المتحدة فى لحظة صدق بتحذيره من ان تتحول الشرعية الدولية الى « ديكتاتورية دولية » بكل ماتحمل الديكتاتورية بين جنباتها من ماس ومعان بغيضة وبشعة .

لابديل عن تجاوز المحنة ونبذ الخلاف والارتقاء الى مستوى التحديات الجسيمة والمصيرية والتى تجسد كلمات الرئيس حسنى مبارك فى الفترة الاخيرة كثيرا من ملامحها القاسية بقوله ان اسرائيل قد استولت بالفعل على ٦٠ ٪ من الارض العربية المحتلة واكثر وماتقوله تقارير المنظمات الدولية بان ٨٠ ٪ من الفلسطينيين فى الارض المحتلة يعيشون تحت خط الفقر وهى حلقة شريرة لابديل عن كسرها باصرار حتى لانتحدث مع الذكرى الثانية لازمة الخليج عن الهجرة العربية الكبرى الثانية من الارض والوطن الى الضياع والتيه والشتات ؟!

أزمة الخليج خلفت آثارا سيئة على صناعة النقل الجوى

اللجنة الدائمة للطيران تبحث سبل تسهيل إجراءات الدخول فى المطارات

كتب ـ عبدالنبى عبدالستار :

بدأت امس بمقر جامعة الدول العربية اجتماعات اللجنة الدائمة للطيران . افتتح الاجتماع الدكتور يوسف نعمة الله الامين العام المساعد للجامعة ، طالب نعمة الله اللجنة القيام بدورها فى تعزيز التضامن العربى . وتوحيد المواقف تجاه التكتلات الدولية . والعمل على تحسين أوضاع الطيران المدنى بكافة جوانبه . وطالب الدكتور نعمة الله ان يناقش الاجتماع التحديات التى تواجه النقل الجوى والطيران المدنى وضرورة الاستغلال الامثل للموارد والامكانيات العربية واجراء دراسة لعدد من المشروعات المشتركة مثل التامين والخدمات الارضية كما طالب بدراسة تسهيل وتبسيط الاجراءات فى المطارات العربية .

وطالب اسعد القطيط رئيس مجلس ادارة منظمة الطيران المدنى الدولى بضرورة مواجهة الضغوط والتحديات التى تواجه صناعة النقل الجوى . واكد ان ازمة الخليج خلفت اثارا سيئة على الطيران المدنى وشركاته فى داخل المنطقة وخارجها . كما طالب القطيط بتحديد دور الحكومات وشركات الطيران فى دفع عملية تطوير الطيران ،

واشار الى حاجة الدول العربية الى تخطيط البنية الاساسية للمطارات والتجهيزات الملاحية .



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩١

جدول اعمال مابعد الحرب

توزيـــع الثـــروة من خـــلال العمـــران والتنميـــة

يجمع بين مقالى اليوم - التشديد على اهمية توافر الارادة السياسية المشتركة لصناع القرار العربى كمنطلق لعملية اعادة ترتيب البيت العربى بعد حرب الخليج .

يركز المقال الاول في اجتهاد من كاتبه على بعض الجوانب الاقتصادية المؤسسية لعملية العمران والتنمية المشتركة كمدخل يعالج قضية توزيع الثروة في الوطن العربى على المدى الطويل . ويطرح المقال الثانى من وجهة نظر كاتبه عددا من العناصر السياسة لمواجهة بعض تحديات مستقبل المنطقة ككل .

وسيتابع « الحوار القومى » نشر ما وصله من مقالات في موضوع جدول اعمال ما بعد الحرب في حدود ١٠٠٠ كلمة.

منذ ان اندلعت حرب الخليج وقضية توزيع الثروة بين الدول والشعوب العربية على قائمة جدول اعمال المنطقة وموضع اجتهادات المثقفين العرب كل حسب اختصاصه وخبرته فقد ثبت ان توزيع الثروة من خلال الغزو غير مستطاع وغير مرغوب فيه لاسباب اقليمية عربية تتفق مع استراتيجيات عالمية .

اما الان وقد هدات الاتربة واستقر الغبار وعادت الكويت الى اهلها وتم بالفعل بعض الانجازات ، المحدودة، في اطفاء الابار وفي رفع الانقاض يمكننا ان نلتقط الانفاس ونفكر بعمق وروية في مستقبل الايام .

واذا كانت بعض المصادر قد قدرت تقديرا جزافيا ان اصلاح الكويت يحتاج الى ٥٠٠ مليار دولار وفق ما صرح بذلك محافظ البنك الكويتى عقب التحرير فان تعمير العراق يحتاج الى مبالغ تفوق ما تحتاجه الكويت ليس لأن الخراب الذى حل بالعراق اشمل ولكن ايضا لان العراق اوسع واكبر .

ولماذا يقتصر الكلام على تعمير العراق والكويت الا توجد مجالات اخرى حيوية لعمران الامة العربية كلها هناك ولاشك قضية استصلاح الاراضى وتوسيع الرقعة الزراعية وهو امر استراتيجى للامة العربية فلا استقلال ولا قرار سياسى يراعى المصالح العربية دون الاعتماد على النفس في قضية القمح والغذاء وربما نستطيع ان نكون كامة عربية في موقع افضل لو تحول السودان وباقى البلاد العربية ذات الاراضى الزراعية الممتدة لتكون امة مصدرة للقمح مثل امريكا واستراليا وغيرهما وعندئذ سيزداد الوزن الاستراتيجى للعرب فالقمح ليس اقل كثيرا من ناحية الضغط والنفوذ عن البترول .

ولابد للامة العربية ايضا من شبكات للربط في مجال الطرق والجسور والسكك الحديدية ومد مواسير المياه وربطها بشبكة كهربائية لان هذه هى عناصر الوحدة والتقارب والاعتماد المتبادل ولم يكن مستطاعا الحديث عن البيت الاوروبى المشترك دون وجود هذه الشبكات الرابطة بين



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩١

بلدان اوروبا ولعل اهمها ـ من وجهة نظرى ـ هو خط المواسير الذى يحمل شريان الغاز الطبيعى من سيبيريا الى اوروبا الغربية والذى كان البداية العملية لكل ما تم فى الاتحاد السوفيتى ودول اوروبا الشرقية .

ولا اود ان اعدد للقارىء كافة مجالات العمران المختلفة للاسكان وبناء المدارس والمستشفيات والأبنية العامة ثم محطات توليد الكهرباء وتنقية مياه الشرب والصرف الصحى وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية واماكن السياحة والرياضة والثقافة وغيرها وغيرها مما يحتاج فى بداية الامر الى تسخير كافة امكانية العالم العربى قبل ان نتجه الى الغرب لاننى بحكم عملى لما يزيد على ٤٠ سنة فى عالم الهندسة الاستشارية استطيع ان اقرر ان الجزء الأكبر من اغلب هذه المشروعات هو فى متناول ايدينا وفى قدرة خبرائنا ومهندسينا وان ما يسمى التكنولوجيا الراقية او العالية التى نضطر الى استقدامها فى هذه الحقبة هى اقل القليل ويمكن التعاقد عليها عن طريق الخبراء او الشركات المتخصصة دون الحاجة لاستقدام شركات اجنبية لمجرد ان الاعمال المطلوبة تحتوى على جزء يسير من هندسة او معلومات او معدات ليست متوافرة لدينا فى المرحلة الحالية .

ومن هنا ـ فالراى عندى ـ هو ان تكون العلاقات بين الدول العربية من خلال مؤسسات وشركات متخصصة فى البناء والتشييد ومن خلال

بقلم الدكتور

ميلاد حنا

مناقصات علنية ومنافسة شريفة وفق آليات السوق والتى اصبحت موضة هذه الايام وان يكون الاستفادة من العمال والمهندسين من خلال تصدير جماعى وليس من خلال ان يلهث افراد ليتسولوا العمل فى البلاد العربية لان فى بلادهم الاصلية مشكلة بطالة .

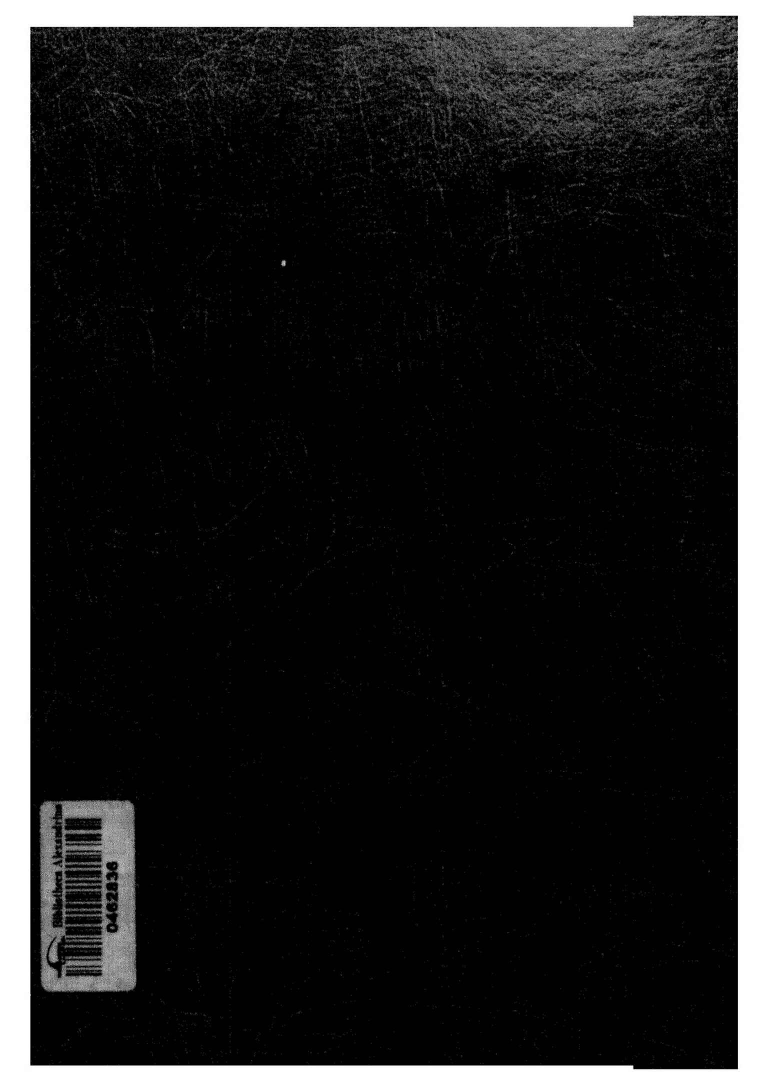
وهكذا نكون قد ربطنا بين توزيع الثروة والعمران فى المرحلة القادمة لان الدول الثرية قد اصبحت الآن فى موقف « المتخوف » من تحفز وحسد الشعوب الفقيرة المحيطة وتصر باستمرار على مبدا سيادة كل قطر عربى على ثروته الخاصة .

دعنا اذن ننظم اولا « بيتنا العربى المشترك » من الداخل فى الايام والاشهر القليلة القادمة ، منظمة على مستوى كل قطر وعلى المستوى العربى كله وذلك بتصنيف شركات التشييد والمقاولات وكذلك مصانع مواد البناء المتباينة ومواصفات وكميات منتجاتها فضلا عن بيوت الخبرة من كل نوع وكذلك قطاع العمال من مختلف الحرف وهذه فى مجملها مهمة هائلة مؤهل لها مجلس الوحدة الاقتصادية واتصور ان ذلك سيكون موضع تقدير من الأمانة العامة للجامعة العربية .

اما الجانب المالى والاقتصادى فسيتم تنظيمه من خلال ما لدينا من صناديق عربية من كل صنف وجنسية والتى يمكنها ان تتعاون لكى يكون لدينا بنك عربى للانشاء والتعمير على نمط البنك الدولى الذى يعمل على تنمية العالم العربى .

دعنا لانحسد بعضنا بعضا بل نسخر ما لدينا من طاقات اقتصادية وبشرية لكى نكمل بعضنا بعضا وننشىء شرايين الاتصال التى ستوفر مع الزمن نوعا من توزيع الثروة .

كاتب هذا المقال استاذ الانشاءات البارز كلية الهندسة ـ جامعة عين شمس ـ مصر


Bibliotheca Alexandrina
0462836